الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

أعمال الملتقى الدولي السابع عشر حول :

التوجهات الجديدة للدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا

جمع وتنسيق :
د.فرج عبد الحميد

يومي 15 - 16 نوفمبر 2023

بجامعة الشهيد حمه لخضر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

الملتقى الدولي السابع عشر حول:

التوجهات الجديدة للدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا

يومي 15 - 16 نوفمبر 2023

بجامعة الشهيد حمه لخضر

عنوان الكتاب

أعمال الملتقى الدولي السابع عشر حول:
التوجهات الجديدة للدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا

جمع وتنسيق: د. فرج عبد الحميد

ردمك(ISBN): 978-9931-983-73-6

الإيداع القانوني: جوان 2023

جميع الحقوق محفوظة

1444 هـ/ 2023 م

مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر

العنوان: كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

Web: http:/www.univ-eloued.dz/pdasp

Tel: 032 22 30 04

Fax: 032 21 72 15

كلمةالسيد عميد الكلية

أ. د. المكي دراجي

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على اشرف المرسلين وعلى اله وصبحه إلى يوم الدين

سيدي الفاضل مدير الجامعة البروفسور: عمر فرحاتي

-السيد الفاضل البروفسور: محمود شرقي رئيس اللجنة الوطنية لميادين التكوين

-السيد الفاضل:مسعود شعنان رئيس اللجنة العلمية للملتقى

-السادة نواب مدير الجامعة وعمداء الكليات

-السادة إطارات كلية الحقوق والعلوم السياسية

-أسرة الإعلام

-زملائي والأساتذة من مختلف الجامعات الوطنية كل باسمه ومقامه

-طلبتنا الأعزاء

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

بودي قبل كل شيء أن أرحب بكم وأتشرف بوجودكم بيننا لأقدم لكم خالص الشكر والتقدير على السعادة التي منحتموها لي بفضل وجودكم معنا في هذا اللقاء العلمي الهام

أيها الإخوة الأعزاء والأخوات العزيزات:

استهل كلمتي هذه بما قاله الراحل يوتانت (UTHNT) القائل: "إن إفريقيا هي مستقبل البشرية " في الحقيقة هي مقولة لها مدلول ايجابي كبير لو تتظافر جهود الأفارقة لبناء مستقبل أفضل، لأن حاضرهم أفضل من مـــاضيهم،لكـــن يبقى مستقبلهم مرهون بالعـــزيمة المنتظرة لتحدي عـــديد الصعوبات التي من بينها:

-الفقر الذي تعاني منه عديد هذه الشعوب.

-الحروب الأهلية والصراعات المسلحة.

-الأمراض المتفشية والمجاعات.

-انتشار الأمية.

-التغيرات المناخية كالجفاف والكوارث الطبيعية.

-الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية.

- غياب الديمقراطية وحقوق والإنسان.

-التدخل الأجنبي ونهب الثروات.

- الديون التي تثقل كاهل الدول الإفريقية وغيرها. . . . . .

لم تغب هذه الصعوبات أو المعيقات عن أذهان القادة الأفارقة ولا عن منظمتهم المتمثلة في منظمة الاتحاد الإفريقي، ولم تكن الجزائر ذات القلب الإفريقي بمعزل عن كـــل هذه الهموم التي تحملها في وجدانها وتدافع عن إيجاد حلول لها في شتى المحافل الدولية، وقـــد لا أبالغ إن قلت أن إفريقيا في حاجة ماسة للجزائر كما أنه يصعب تصور إفريقيا دون الجزائر والجزائر دون إفريقيا.

*أيها الأفاضل أيتها الفضليات:

إننا نجتمع اليوم في ملتقانا الدولي السابع عشر الموسوم: بالتوجهات الجديدة للدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا، ونحن نستضيف خيرة الباحثين في الشؤون الإفريقية والخارجية بغية إبراز وتسليط الضوء على الدور المركزي للدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية، خاصة في ظل معطيات وتغيرات دولية هامة ستؤدي لا محالة لتشكيل عالم جديد وتكتلات أخرى مغايرة، ولذا فنحن نهدف إلى:

-إبراز الدور الفاعل للجزائر في إفريقيا من خلال دبلوماسيتها.

-البحث في آليات تجسيد و تفعيل الدبلوماسية الجزائرية بهدف تنمية الشراكة والسلم في القارة بما يخدم التنمية بجميع إبعادها.

-إظهار المقاربة الجزائرية في مجال مواجهة التحديات الأمنية بالقارة الإفريقية، على غرار مكافحة الإرهاب الذي تمتلك فيه الجزائر تجربة كبيرة، وكذا الجريمة المنتظمة وغيرها، ومن ثم البحث في إمكانية تعميم هذه المقاربة وتوظيفها في حل مشكلات وقضايا القارة.

*حضرات الضيوف والأساتذة الاكارم:

نلتقي اليوم في هذا الحفل العلمي البهيج بجامعة الشهيد حمه لخضر، ونحن على قناعة تامة بأن نقاشاتنا العلمية ستكون في بالغ الأهمية الأكاديمية والعلمية في موضوع يستحق منا التجنيد وشحد الهمم والتفكير بعمق حتى نستطيع تقييم وتقويم ما هو منتظر من الدبلوماسية الجزائرية من جهة، وكذلك تدعيم ومرافقة الجهود الكبيرة المبذولة من دبلوماسيتنا اتجاه إفريقيا من جهة ثانية، خاصة وأنها برهنت على أكثر من صعيد بأنها محل تقدير واحترام من قبل دول كبيرة وقوية

وعليه فإنني أتوخى وإنا على يقين بان توصياتنا ستكون إن شاء الله في المستوى المطلوب وستكون مخرجات هذه الندوة العلمية مرجعا مهما لدى الباحثين والمتخصصين والمهتمين بالشأن الإفريقي عامة وبالدبلوماسية الجزائرية اتجاه إفريقيا خاصة.

*أيها السيدات الفضليات والسادة الأفاضل:

وانتم تشاركوننا هذه التظاهرة العلمية المتميزة بتحقيق الرقم 17 في تعداد الملتقيات العلمية التي تنظمها كليتنا، و بتأكيد حضور نوعي ومستدام للعطاء العلمي، والذي انتقل في ظرف 07 سنوات من ملتقى علمي دولي واحد إلى هذا الرقم ليكون هذا الملتقى الـ 17 (السابع عشر)، وان هذا ما كان ليكون لولا الإرادة والحيوية ونكران الذات لكوادرنا العلمية وفي مقدمتهم الباحث في العلوم السياسية وربان سفينة جامعة الشهيد حمه لخضر الأستاذ الدكتور: عمر فرحاتي.

حيث أن رفعة الجامعة وريادتها الوطنية وأرقام الانجازات والتميز الوطني وحتى الدولي لجامعتنا اكبر دليل وبرهان على ذلك فتحصلت جامعة الشهيد حمه لخضر على:

-المرتبة الأولى في براءات الاختراع.

-الثلاث المراتب الأولى في صالون للأسبوع العلمي الوطني بسطيف.

-المرتبة الأولى وطنيا في المجالات العلمية صنف C6 ب 26 مجلة.

-اختيار الوزارة للجامعة كمنوذج ناجح في أكثر من صعيد ومجال.

وإننا إذ نفتخر بكم سيدي مدير الجامعة كقائد ومدير فإننا نجدد التزامنا ووفائنا لكملمزيد من رقي جامعتنا رفقة قيادتكم الناجحة.

وتعود بي الذاكرة لشهر جويلية سنة 2015 أثناء تسجيلات شهادات البكالوريا الجدد، حينها اخترنا شعار للكلية: "ومن دخل كلية الحقوق فهو أمن "، وكان هذا الشعار وليد حقبة زمنية

شكلت لحظة تاريخية فارقة في مسار الكلية والجامعة مع قيادات جديدة، أعطت وجها آخر ايجابي وفاعلا

وها نحن اليوم وفي ظل بيئة سياسية وطنية ناجحة على أكثر من صعيد انخرطت فيها كل القطاعات بما فيها الجامعة والتي نحن جزء منها عاقدين العزم على المساهمة في هذه الحركية الايجابية ومواصلة المسيرة.

*أيها الإخوة والأحبة:

لا يسعني في الأخير سواء أن أقدم خالص شكري وتقديري واحترامي لكل القائمين على نجاح هذا الملتقى بدءا من مدير الملتقى ورئيس اللجنة العلمية وكذا رئيس اللجنة التنظيمية وكل الساهرين وجنود الخفاء عن كل ما بذلوه من جهود لإخراج هذا العمل أحسن إخراج، كما لا يفوتني أن أجدد شكري وامتناني وترحابي لكـــل ضيوفنا في هذا الحدث العلمي، متمنيا لهم إقامة طيبة بيننا .

عميد الكلية

أد/ المكي دراجي

كلمةالسيد رئيس اللجنة العلمية

أ. د / شعنان مسعود

- يعتبر البعض أن الجزائر فريدة من بين مختلف دول العالم في تمسكها بمبادئ سياستها الخارجية، حيث يعتقدون أنه ومنذ أن تم وضع تلك المبادئ مع مجيء الحكومة المؤقتة خلال الثورة التحريرية تقريبا لم تتغير هذه المبادئ لحد الآن. وهذا رغم التحولات والتطورات الجيوسياسية والجيواستراتيجية والعقدية التي حدثت للجزائر وعلى المستوى الإقليمي والدولي كذلك. لكن ما يلاحظ في الواقع هو أن الجزائر بدأت فعلا في ادخال بعض التعديلات ابتداء من1989. ففي دستور 89، حذف أو عدل بعض مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي كانت موجودة في دستور 76، وبالخصوص في مواضيع عدم الانحياز، مكافحة الاستعمار، مكافحة الامبريالية ومساندة العالم الثالث. تم حذف المادة 91 من دستور 76 التي تنص على ما يلي: "يشكل الكفاح ضد الاستعمار، الاستعمار الجديد، الامبريالية، التمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة" وفي دستور نوفمبر 2020، فتم تغيير أحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية والمرتبط بإمكانية التدخل خارج الحدود.

- هذا التوجه الجديد، المفروض عالميا، هناك من يراه متناقضا مع بعض مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية كعدم التدخل واللجوء إلى الحلول السياسية والسلمية في تسوية الأزمات.

لكن الشيء المتعارف عليه أن الدول بمختلف أنظمتها تحاول تعديل مبادئ سياساتها الخارجية تماشيا مع مصالحها وذلك انطلاقا من المتغيرات والتطورات التي تحدث، سواء على المستوى الداخلي للدولة أو على المستوى الإقليمي والعالمي (جيوسياسيا وجيواستراتيجيا وجيواقتصاديا)

فهذه المبادئ والتي حددها مرة أخرى الدستور المعدل لعام 2020 لم يتم تغييرها ما عدى الإشارة لم أعتبر جديدا وهو امكانية ارسال قوات الجيش الوطني الشعبي لخارج التراب الجزائري للمشاركة في مهام حفظ السلم والأمن الدوليين.

اضافة لذلك وبعد انتهاء الحراك الذي عرفته الجزائر ومع مجيء نظاما اعتبره البعض جديدا،حاولت الجزائر العودة لدبلوماسيتها النشطة في مختلف المجالات،خاصة في ظل الظروف التي عرفتها الساحتين الإقليمية والدولية. وما يلاحظ هو أن التفاعلات الدولية الراهنة تتميَز بتشعب مواضيعها وفواعلها، هذا ما أفرز عدم إمكانية الفصل بين السياسة العليا والسياسة الدنيا للدول وأحدث تفرع الميدان الدبلوماسي لمجالات أخرى، كالاقتصاد والثقافة والمجتمع والمواطنة والرقمنة، وغيرها.

بناء عليه، وفي ظل نظام عالمي مشحون بالتهديدات اللاتماثلية والتماثلية ومخاطر الأمن الصلب والأمن الناعم، تحولت الدبلوماسية إلى الآلة الأمامية للسياسة الدفاعية والأمنية للدولة وأداة مركزية في تنفيذ توجهات وتجسيد أهداف السياسات الخارجية للدول.

في هذا السياق، تتميز الدبلوماسية الجزائرية بقدرتها على التكيف والتأقلم، حيث استطاعت أن تحافظ على الكثير من مرتكزاتها ومبادئها رغم مرور المنظومة العالمية بمحطات مفصلية أفرزت تحولات هامة على العديد من الدول والأنساق الإقليمية والقارية.

استطاعت الجزائر، بفضل حنكتها الدبلوماسية واعتناقها للبراغماتية في السلوك الخارجي، أن تنال مكانة مادية ورمزية في مجالات إقليمية حيوية، كالفضاء الإفريقي والعربي والمتوسطي، أو على مستوى النظام العالمي في إطار علاقات شمال-جنوب.

تصاعد هذه المكانة هو أمر جد وارد بالنظر إلى الأزمات التي يعرفها العالم عقب تداعيات الحرب في أوكرانيا والآثار الناجمة عن جائحة كورونا، التي ترتب عنها أزمة طاقوية وغذائية عويصة وتضخم عالمي خطير حمل في طياته اضطرابات اجتماعية-اقتصادية، أصبحت تهدد الدول الصغرى والعظمى.

في ظل هذه الظروف، تحولت القارة الإفريقية إلى مجال تنافس بين دول مختلفة، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا، فرنسا، بريطانيا، تركيا، وغيرها.

محصلة هذا التنافس ستحكمها حتما مجموعة من المحددات، من أهمها، مدى قدرة الجزائر على الاحتواء والمقاومة والمسايرة والمساومة، وبالخصوص أن للجزائر مقدرات جغرافية وطاقوية كبيرة في إفريقيا، تجعلها أحد الأقطاب المحورية لهذه القارة. وانطلاقا من الواقعية السياسية

والأولوية الوطنية وفي ظل المتغيرات المختلفة مغربيا وعربيا وإفريقيا ومتوسطيا ودوليا فما على الجزائر إلا أن تغير أسلوب دبلوماسيتها –وبدأت في ذلك حسب رأي العديد من الخبراء والمهتمين- بأن تنتهج دبلوماسية نشطة ومتنوعة وفي مختلف المجالات من الدبلوماسية التقليدية والعامة إلى الدبلوماسية الرقمية مرورا بكل أنماط الدبلوماسية الأخرى كالإقتصادية والنفطية والثقافية والدينية. .الخ.

فالجزائر يمكنها أن تقوم بذلك وتتبوأ مكانة متقدمة على المستويين الإقليمي والدولي وذلك نظرا لقدراتها الهائلة في مختلف المجالات ،فمن حيث المساحة فالجزائر أكبر دولة في افريقيا، وتزخر بالعديد من الثروات،ولها قدرات بشرية معتبرة خاصة من الشباب إضافة للموقع الجيوسياسي والجيواستراتيجي والتنوع الثقافي الخ. . .

بناء على ما سبق، اهتمت هذه المساهمة العلمية بموضوع جوهري، وهو "التوجهات الجديدة للدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا"، من زوايا متعددة وجوانب مختلفة، اجتمعت كلها في خلاصة مفادها أن العودة القوية للدبلوماسية الجزائرية في السنوات الأخيرة ستساهم حتما في فتح آفاق وتوجهات جديدة للجزائر في إفريقيا، وفق حوكمة راشدة تحسن استغلال الموارد والفرص وتتمكن من تحويل مقدرات الجزائر الهائلة، المادية وغير المادية، إلى قوة قارية مركزية يكون لديها مناطق نفوذ ومجالات إقليمية هامشية تابعة لها.

هذا المؤلف إذا يتناول كذلك إمكانيات وقدرات النظام الجزائري في توظيف بعض من أنماط الدبلوماسية المذكورة أعلاه وذلك من خلال التوجهات الجديدة لسياسة الجزائر الخارجية الذي ما فتئ ينادي بها عديد المسؤولين والأكاديميين الجزائريين.

رئيس اللجنة العلمية للملتقى

أ. د / شعنان مسعود

إدارة الملتقى

الرئيس الشرفي للملتقى: أ. د عمر فرحاتي(مدير الجامعة)

رئيس الملتقى: أ. د/ دراجي المكي (عميد الكلية).

مدير الملتقى: د/ جراية الصادق (مسؤول الشعبة).

المشرف العام على الملتقى: أ. د/ دوش الهادي (رئيس القسم).

رئيس اللجنة العلمية للملتقى: أ. د/ شعنان مسعود

مقرّراللجنة العلمية للملتقى: د. خالد بقاص.

رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى: د. عبد الحميد فرج.

اللجنة العلمية للملتقى

الرقم	الإسم واللقب	المؤسسة
01	أ. د/ عمر فرحاتي	الوادي
02	أ. د/ شعنان مسعود	الجزائر 3
03	أ. د/ شرقي محمود	البليدة
04	أ. د/ دراجي المكي	الوادي
05	أ. د/ فريمش مليكة	قسنطينة 3
06	أ. د/ بن الصغير عبد العظيم	بومرداس
07	د. عبد النور خليفي	الجزائر
08	أ. د/ محمد شلبي	الجزائر 3
09	أ. د/ كيبش عبد الكريم	قسنطينة 3
10	أ. د/ زياني صالح	باتنة
11	أ. د/ إيراتني بلقاسم	الجزائر 3
12	أ. د/ محمد شاعة	المسيلة
13	أ. د/ صافو محمد	وهران

14	أ. د/ مصطفى خواص	المدرسة الوطنية
15	أ. د/ سرير عبد الله	الجزائر 3
16	أ. د/ عبد العالي عبد القادر	سعيدة
17	أ. د/ فوزي نور الدين	بسكرة
18	أ. د/ طاشمة بومدين	تلمسان
19	أ. د/ مصطفى بلعور	ورقلة
20	أ. د/ علي بقشيش	الأغواط
21	أ. د/ محمد سمير عيّاد	تلمسان
22	أ. د/ صخري سفيان	الجزائر 3
23	أ. د/ كاس عبد القادر	الجلفة
24	د/إبراهيم بن دايخة	قسنطينة 3
25	أ/زهيرة حواس	قسنطينة3
26	د/حبيبة زلاقي	قسنطينة 3
27	د/ دوش الهادي	الوادي
28	د/جراية الصادق	الوادي
29	د/ عبد الحميد فرج	الوادي
30	د/ بقاص خالد	الوادي
31	د/حلواجي عبد الفتاح	الوادي
32	د/ معمر حفيضة	الوادي
33	أ/ لعور محمد البشير	الوادي
34	أ/ عبادي خير الدين	الوادي
35	أ/ عتيقة نصيب	الوادي
36	أ/ ياسين شكيمة	الوادي

اللجنة التنظيمية للملتقى

الأساتذة:د/عبد الفتاح حلواجي، أ /عبادي خير الدين، أ/ شكيمة ياسين، أ/ الأعور محمد البشير، د/ معمر حفيضة، أ/ عتيقة نصيب، أ/ غبش عز الدين، أ. حسان بلحسن، أ. حنين حساني، طلبة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية

إشكالية الملتقى

بمقتضى الانتماء الإفريقي، ونظرا للمكانة الجيوستراتيجية التي تتوفر عليها الجزائر، فإن كل ذلك يفرض على الدبلوماسية الجزائرية بذل مجهودات مكثفة في سبيل تأكيد الحضور الفعال والأداء الدبلوماسي المتميز، من أجل تحقيق مكاسب تعكس القدرات الاقتصادية والسياسية التي تمتلكها الجزائر من أجل تحقيق مصالحها والمساهمة في لعب أدوار إيجابية على المستوى القاري.

إن التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية كالتخلف الاقتصادي والاجتماعي، الفقر، البطالة، التدخل الأجنبي وغيرها، تفرض على الدبلوماسية الجزائرية خاصة في بعدها الاقتصادي أن تكون أكثر نشاطا لمواجهة تلك التحديات، سواء على مستوى الاتحاد الإفريقي، أو فيما بين الدول الإفريقية، وهو الأمر الذي ركز عليه مخطط عمل الحكومة لسنة 2021، إذ جعلت الجزائر من أولياتها الكبرى ترقية السلم في العالم من خلال نشاط استباقي يعزز مكانتها كفاعل نشيط بالمساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين، وتعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية والعربية، وكذا إعادة نشر الدبلوماسية الاقتصادية في خدمة الجزائر.

ومن منطلق كل هذه الاعتبارات تبلورت إشكالية هذا الملتقى لتبعث نحو البحث في التوجهات الجديدة للدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا خاصة في ظل التغيرات التي تشهدها القارة الإفريقية والنظام الدولي بشكل عام، والبحث في إمكانية تفعيل الدور الجزائري في إفريقيا وتزامن كل ذلك بظهور بوادر تشكيل توازنات استراتيجية إقليمية ودولية جديدة يمكنها أن تؤثر في موقع الجزائر كقوة محورية في القارة الإفريقية.

محاور الملتقى

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والجيوبوليتيكي للدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا.

- الأبعاد المفاهيمية للدبلوماسية بمختلف أشكالها.
- النظريات التقليدية والحديثة للدبلوماسية.
- الأهمية الجيوستراتيجية للجزائر في إفريقيا.
- تطور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا.

المحور الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية في تعزيز الأمن والاستقرار ونشر ثقافة المصالحة والسلم بالقارة الإفريقية.

- في مجال تسوية النزاعات الحدودية والمسلحة.
- الجزائر ومكافحة الإرهاب.
- دور الدبلوماسية الجزائرية في محاربة الجريمة المنظمة بإفريقيا.
- الدبلوماسية الجزائرية و الأمن السبيراني.

المحور الثالث: دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تفعيل أجندة التنمية الإفريقية 2063.

- واقع التنمية المستدامة في إفريقيا.
- تفعيل المناطق الحرة الإفريقية.
- أبعاد أجندة التنمية الإفريقية 2063.
- جهود الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل أجندة التنمية الإفريقية 2063.

المحور الرابع: مسارات توطين الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا وآفاقها.

المسار: السياسي . الإقتصادي . الأمني . الإجتماعي . الديني . الثقافي.

المحور الخامس: تأثير الأحداث و التغيرات الدولية على دور الدبلوماسية الجزائرية في أفريقيا.

- تأثير الحرب الروسية الأوكرانية
- تأثير التنافس الدولي حول التموقع في القارة الإفريقية (فرنسا . الصين . تركيا. . . الخ)

برنامج الملتقى

اليوم الأول: الثلاثاء15نوفمبر2022

الجلسة الافتتاحية: 08:30-09:00 ـ قاعة المناقشات بكلية

- تلاوة القرآن الكريم،
- النشيد الوطني،
- كلمةالأستاذ الدكتور المكي درّاجي (عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية)
- كلمة الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي (مدير جامعة الشهيد حمّة لخضر بالوادي)
- كلمة رئيس اللجنة العلمية: أ. د/ شعنان مسعود

الجلسة العلميةالأولى:09:30-11:30رئيس الجلسة:أ. د. بلقاسم إراتني

المتدخل	المؤسسة	عنوان المداخلة
أ. د محمد شلبي	جامعة الجزائر 3	نحو مقاربة منهجية ونظرية لدراسة سياسة الجزائر الأفريقية.
أ. د سفيان صخري	جامعة الجزائر 3	خيارات السياسة الخارجية الجزائرية في بلوغ مرتبة متقدمة في النظام العالمي: المسايرة المتوازنة، استراتيجية المحاور والاقليمية الجديدة.
أ. د. محمد شاعة	جامعة المسيلة	التحديات التنظيرية لفهم الأدوار الاقليمية للسياسة الخارجية الجزائرية: نحو تفعيل نظريات المدى المتوسط
أ. عتيقة نصيب	جامعة الوادي	الدبلوماسية الجزائرية في أفريقيا: من سياسة الانكفاء على الذات إلى ضرورة الانفتاح الاقتصادي

الجلسة العلمية الثانية: 11:30-13:30رئيس الجلسة: أ. د. محمد شلبي

المتدخل	المؤسسة	عنوان المداخلة
أ. د/ محمود شرقي	جامعة البليدة	التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية في محيطها المتوسطي والأفريقي.
أ.د. مصطفى خواص	المدرسة الوطنية للعلوم السياسية	الدبلوماسية الشعبية الجزائرية في أفريقيا: وفرة في الأدوات وضبابية في الرؤية.
أ.د/ فوزي نور الدين	جامعة بسكرة	استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تعزيز البعد الأفريقي للسياسة الخارجية الجزائرية
د. خالد بقاص	جامعة الوادي	التنافس الدولي على أفريقيا: الخطط الاستراتيجية، والرؤية الجزائرية.

اليوم الثاني: الاربعاء 16 نوفمبر 2022

الجلسة العلميةالثالثة:08:30-10:00رئيس الجلسة:عبد الكريم كيبش

المتدخل	المؤسسة	عنوان المداخلة
أ. د/ محمد صافو	جامعة وهران 2	البعد الأفريقي في الدبلوماسية الجزائرية
أ. د/ عبد القادر عبد العالي	جامعة سعيدة	السياسية الخارجية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي، الفرص والتحديات
أ. د/ كاس عبد القادر	جامعة الجلفة	دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق المصالح الوطنية . الجزائر أنموذجا
أ. د/ مليكة فريمش أ. زهيرة حواس	جامعة قسنطينة	دور المقاربة التنموية الجزائرية في دعم الأمن والاستقرار في أفريقيا.
أ/ ياسين شكيمة	جامعة الوادي	تأثير جائحة كوفيد 19 على مسار أهداف التنمية وفقا لأجندة 2063

الجلسة العلميةالرابعة: 10:00-11:30رئيس الجلسة: أ. د/ شعنان مسعود

المتدخل	المؤسسة	عنوان المداخلة
أ. د. بلقاسم إيراتني	جامعة الجزائر3	Algerian Policy towards Other African Countries in the Light of the Ukraine Russia War
أ. د صالح زياني	جامعة باتنة	مكانة الدبلوماسية الروحية والدينية في سياسة الجزائر الأفريقية
أ. د/محمد سمير عياد	جامعة تلمسان	السياسة الخارجية بين الثوابت وحسابات المصالح: أي توازن؟
أ. د/إبراهيم بن دايخة د. حبيبة زلاقي	جامعة قسنطينة 3	بعث السياسة الخارجية الجزائرية تجاه أفريقيا. أي دور للدبلوماسية الاقتصادية؟.

مناقشات عامة

التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية في عمقها الافريقي ومحيطها المتوسطي

أ. د/محمود شرقي

جامعة البليدة 2علي لونيسي

مقدمة:

تكمن فعالية السياسة الخارجية لأي دولة في تحقيق أهدافها المسطرة على ما لديها من عناصر القوة والمقدرة على توظيفها لمواجهة تحديات بيئتها الداخلية والخارجية، وتحييد التهديدات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالنظر الى المعطيات الداخلية والخارجية التي توجد فيها سياستنا الخارجية من تحديات ورهانات التي قد تعرقل فاعليتها وتحقيق غاياتها، فإنها مستمرة في مسارها المتجدد، نحو التركيز على توسيع وتنويع آفاق التعاون السياسي والاقتصادي مع دول العالم عامة، والتركيز على عمقها الافريقي وجوارها المتوسطي خاصة، وهي آخذة في تعزيز علاقاتها مع الدول التي نتقاسم معها عموما نفس التصورات، فهي تنطلق من مبادئ: الاعتدال والعقلانية والبراغماتية هذا التوجه الجديد اصبح يشكّل نموذجاً للجزائر في توجهاتها الدبلوماسية الراهنة لتجنب كل اشكال التورط بطريقة او أخرى في نظام دولي تسوده الفوضى والتجاذبات السياسية المتزايدة على المستوى الإقليمي و الدولي.

لذا فإن إلتزامات السياسة الخارجية الجزائرية ضمن منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي، وجامعة الدول العربية، ودول المؤتمر الإسلامي، وبحكم موقعها الجغرافي وامتدادها الترابي، كل هذا يزيد في مسؤوليتها والتزاماتها، والتي هي غاية في الصعوبة. ودليل ذلك ما تقوم به لإيجاد حلول للنزاعات المسلحة في دول الساحل الافريقي، وليبيا والصحراء الغربية والمحافظة على إلتزاماتها الدولية في مجال الطاقة، تجاه زبائنها من الدول الاوربية.

ومن خلال ما سبق سأجيب في هذه المداخلة على السؤال الآتي:

ما هي التحديات والرهانات التي تواجه اداء السياسة الخارجية الجزائرية في عمقها الافريقي ومحيطها المتوسطي؟ وما هي الخيارات العملية الممكن اعتمادها؟

ولاعتبارات منهجية سوف اعرض المداخلة وفق الترتيب الآتي:

1/ أسس السياسة الخارجية الجزائرية؛

2/ عرض واقع العمق الافريقي؛

3/ عرض واقع المحيط المتوسط؛

4/ أهم التحديات والرهانات التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية؛

5/ الخاتمة:(توصيات).

1/ تعرف السياسة الخارجية:

لكل دولة لها محددات في سياستها الخارجية و لا يمكن ان تكون لهذه السياسة أي فعالية بدون وضع و رسم هذه المحددات التي تسمح لها بالعمل و التخطيط لتنفيذ سياستها الخارجية وقبل التطرق الى أسس السياسة الخارجية يجدر بنا تقديم تعرف وجزلها:

يعرفها "جيمس روزتو"james Rosenau" على أن السياسة الخارجية هي مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب المرغوبة. [1]. وحسب "والتر تيجان " "waltertijan" "فالسياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما، والقوة التي تلزم لتنفيذ هذا الالتزام". [2] ويقول "كرسيتوفر هيل" Christopherhill "أن السياسة الخارجية تعبر عن مجموعة من العلاقات الرسمية الخارجية التي تقوم بها فواعل مستقلة في العلاقات الدولية. [3].

2/ أسس السياسة الخارجية الجزائرية:

حافظت السياسة الخارجية الجزائرية في ادائها على الاعتدال والوسطية في مواقفها وتجنب الضجيج والشعارات، رغم كل هذه التطورات والتعقيدات فقد استمرت الجزائر التشبث بثوبتها

---

[1] سليم محمد السيد،**تحليل السياسة الخارجية**. ط2، القاهرة، مصر، مكتبة النهضة المصرية.1998 ص11.

[2] عبد الرحمن يوسف بن حارب،**السياسةالخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة**، القاهرة، مصر، المكتب الجامعي الحديث1990، ص 20.

[3] **Foreign policy**,Hadfield,TimDunne, Amelia Smith, : Oxford 1stpub, **Theories, Actors, cases,** University press, New York،. P02 ,2008, .

التي املتها عوامل تاريخية وجغرافية أسست لمسارها المتواصل حاليا:

***العامل التاريخي:**تمثل في الاحتلال الاستيطاني الفرنسي طيلة 132 سنة الذي عمل على محو الهوية الوطنية، مما قاد الى العمل المسلح وانتزاع الاستقلال.

***العامل الجغرافي:** محددا أساسيا في خيارات الجزائر لتوجه سياستنا الخارجية، بتوسطها الدول المغاربية، وجنوبا عمقها الافريقي وشمالا مقابلة للضفة الجنوبية لبعض الدول الاوربية.

وفي هذا المجال نذكر بأنه توجد العديد من المقاربات التي تعمل على تفسير وتقييم سياسات الدول: ومن اهم ما يمكن اسقاطه على بلادنا مقاربة الواقعية الكلاسيكية الجديدة تفسر سلوك الدول بالمصالح المحددة بالقوة، ومنها يبرز مفهوم المصلحة الوطنية، واعتبار الدولة فاعلا واحدا وموحدا في العلاقات الدولية، حيث ينصب دور السياسة الخارجية على متابعة المصالح الوطنية، كما أن هذه المقاربة تركز على القيود النظمية في سلوك الدول، وفق التوزيع غير المتكافئ للقوى في العلاقات الدولية، ويرى بهجت قوراني وعلي الدين هلال، أن هذا الاطار التحليلي الذي تقدمه الواقعية والواقعية الجديدة، يقدم تفسيرا محدودا للسياسة الخارجية لدى الدول العربية، من حيث اهمال المتغيرات الداخلية، وما جيري داخل الأنظمة السياسية ومن حيث الصعوبة العملية لتحديد المصلحة الوطنية أمام العديد من الدول التي تشهد العديد من الانقسامات الداخلية والاثنية والطائفية والدينية و السياسية، وفي هذا الاطار تتعامل الدول الكبرى مع الجزائر وفق المصالح التي تراها، ومن منظور الدور الذي ينبغي أن تقوم به الجزائر للإبقاء على مصالح الدول الكبرى في شمال افريقيا ومنطقة الساحل.

وبالرغم من تراجع الدبلوماسية الجزائرية خلال سنوات التسعينيات، بسبب الظروف الامنية الداخلية وتأثير الأزمة الاقتصادية الحادة بسبب انهيار أسعار البترول، فقد عادت الجزائر لحراكها الدبلوماسي مع نهاية التسعينيات، ودافعت عن الخيارات الاتية:

1/ الايمان بالسلام القائم على العدل والانصاف؛

2/ رفض مبدأ القوة كأداة لتنفيذ السياسات؛

3/ الايمان بحق الدفاع المشروع عن النفس؛

4/ اعتماد خيار الحوار والمفاوضات نهجا في تحقيق الأهداف؛

5/ الالتزام بمبدأ الشرعية الدولية؛

6/ انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

7/ رفض أي شكل من اشكال التدخل في شؤوننا الداخلية.

وامام التهديدات الفعلية لأمننا ووحدتنا الترابية فإننا مطالبون بالمرور وبسرعة الى إعادة قراءة هذه الخيارات مع إعادة ترتيب الاولويات، وتفعيل اعمق لدور الجزائر كعنصر إقليمي رئيسي في المنطقة مع مواصلة الإصلاحات المؤسساتية الداخلية لتعزيز الوحدة الوطنية، وتستجيب للمحيط الإقليمي الذي أصبح يفرض علينا تحديات امنية وسياسية واقتصادية واجتماعية، والإسراع في احتواء التوترات المستمرة في دول الجوار والساحل الافريقي.

3/عرض واقع المحيط الإقليمي للجزائر:

تحيط بالجزائر دول غير مستقرة سياسيا واخرى متصارعة وغارقة في نزاعات مسلحة وعلى حدودنا الغربية دولة ذات نزعة توسعية مكرسة لديه دستوريا تحتل أراضي جيرانها، وأخرى دول هشة اقتصاديا وعسكريا، ودول غربية في الضفة الجنوبية تتعامل معنا بمنطق مستعمراتها سابقا.

هذا المحيط الإقليمي المفخخ حتم على الجزائر ان تأخذ هذه التهديدات الخطيرة باستعمال إمكانات مادية تحقق الامن والسلام، ولا يتحقق ذلك فعليا إلا من خلال مواصلة بناء مؤسسات الدولة والإصلاحات الاقتصادية الشاملة وتحديث القوة عسكرية وجاهزيتها لحماية السيادة الوطنية وحدودنا الممتدة، مع تفعيل أداء سياستنا الخارجية لتوجيه سلوك الدول الأخرى بما يحقق المصالح العليا للوطن. ولمحاصرة هذه المخاطر نذكر مواقفنا من القضايا الإقليمية المهددة لأمن والسلم في المنطقة.

أ/ دولة مالي:

مالي التي نقاسمها حدودا ثابتا رغم الخلافات الداخلية المسلحة وكذا التدخل الخارجي، ونظرا لاطلاع الدبلوماسية الجزائري على طبيعة مكونات الشعب المالي المكون من عدة قبائل وهي قبائل الماندي وقبائل الصونغاي التي تشكل نسبة50بالمائة من السكان والفلان بنسبة20، والطوارق بنسبة20%،أما العرب فلا تتجاوز نسبتهم10%،واللغة المتداولة هي لغة البامبارا وبالنسبة للديانة

فنسبة 80%، منهم يعتنقون الديانة الإسلامية. وتنقسم دولة مالي اجتماعيا إلى ثلاثة أجزاء،كل جزء تقطنه إحدى القبائل الثلاث الآتية: الطوارق ينتشرون بالقرب من الصحراء الكبرى ومناطقهم هي تومبوكت ووكيدال وغاو وقبائل البامبارا فينتشرون في بماكو وسيكاسو وسايغو، وبالنسبة للقبيلة الثالثة فهي الهوتسو وتتواجد في كاي.

ولقد بلغ تعداد السكان في مالي حسب تقرير قدمه البنك الدولي 14,58 مليون نسمة يمثل فيهم الرجال نسبة 50,4% والنساء 49,6%لسنة 2012[1]. وبلغ عدد القوات المسلحة حوالي 4800 عسكريا، ووصل الإنفاق العسكري بها للفترة الممتدة من سنة 1995 إلى غاية 2004 ما قيمته11,1 مليون دولار[2]، ليصل الإنفاق عام 2012، إلى 1. 4مليار دولار.[3]

إن الأزمة في مالي معقدة ومتعددة الأبعاد، ويتمثل البعد الأساسي فيها تحديات بناء الدولة حيث إن تشكيل الدولة الوطنية في هذه المنطقة ِ أبعد الكثير من الهويات والأقليات التي لم تدمج في نظام الدولة، كما لم تستفد من التنمية التي تمركزت في العاصمة وما جاورها فقط على قلتها. أي أن المناطق الأخرى كانت بعيدة من صناعة القرار لذا تعد دولة مالي في الوقت الراهن الحلقة الأضعف في منطقة الساحل، والأكثر عرضة لزعزعة الاستقرار وعلى التمرد والانفصال خصوصا مع تواصل النزاع العرقي ونشاط حركات وتنظيمات متمردة بين حين وآخر منذ العام1962.

كما أن تنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة فرض واقعا جديدا على الجزائر، وجلب المزيد من الاهتمام الدولي للظاهرة العابرة للحدود، لما تشكله من خطر متنامي على مجتمعات دول الساحل بأكملها. انطلاقا من هذا الإدراك فان الجزائر تتحمل الكثير من تبعات عدم الاستقرار في دول

---

[1]- **البنك الدولي** احصائيات سنة 2012، على الموقع الالكتروني:
https://www.google.com/search?%7Bgoogle:acceptedSuggestion%7D

[2] - حسن حسن، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**.ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص115.

[3]- **البنك الدولي**الانفاق العسكري 2014، المستمدة من معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام،المنشورة على الموقع الالكتروني:
http://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS

المنطقة، بما فيها دولة مالي من منظور إنساني واجتماعي لنزوح الآلاف من اللاجئين نحو بلادنا، غير ان هذه الأوضاع غير المستقرة أفرزت لنا ايضا واقعا آخر أكثر تعقيدا وخطورة والمتمثل في تزايد ظاهرة تهريب السلاح والمتفجرات وتمويل الإرهاب وتجارة المخدرات، واستغلال الجماعات الإرهابية تحت مسميات ومبررات متعددة، لأجل اختراق حدود دول المنطقة وتوسيع دائرة انتشارها، هذه الأوضاع يزيد من حدتها الصراعات العرقية والدينية، واستغلته العديد من الأطراف الدولية وجعلت منه مجالا استراتيجيا لتدخلها المباشر وغير المباشر، كل هذا من شأنه ان يطيل عمر الأزمة وقد يؤدي حتى الى تمزيق جغرافية المنطقة ويعيد رسم حدودها، وفي هذه المداخلة فلقد كان لتدخل فرنسا في مالي تأثيرا مباشر ا على استمرار التمزق والعنف ومن اهم أهدافها نذكر ما يلي:

- الرواسب الإستعمارية لفرنسا باعتبارها القوة الإستعمارية المعنية أكثر من غيرها في التدخل في شؤون الدول الفرانكفونية.
- الخوف المهين على فرنسا من إمكانية تهديد إسلامي مالي، لاسيما وأن الإسلاميين هناك يتحدَثون باللغة الفرنسية، ولديهم العديد من الصلات والأقارب على الأراضي الفرنسية، كما أنَ "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" هدَد في السَابق فرنسا بنقل المعركة إلى داخل فرنسا.
- سيطرة قادة الانقلاب العسكري المستمرة على الجيش المالي، وممارسة الحكم بشكل خفي.

الانقسامات التي تعاني منها قوات "الإكواس" وصعوبة التنسيق الكامل بين القوات الإفريقية وبين حكومة باماكو والجيش المالي.

- ويعد عدم قدرة الانقلابين على إعادة إخضاع الشمال، ولذلك فهم يستنجدون بالقوى الدولية لضرب حركة "تحرير الأزواد" باتهامها أنها حركة إرهابية متحالفة مع القاعدة، فالسلطة الجديدة تعترف بعجزها عن ضمان وحدة البلاد.

لقد اعتبرت فرنسا تدخلها شرعي في مالي بغرض مساعدتها في صيانتها، المعرَضة للخطر على يد المنظَمات الإسلامية الانفصالية في الشمال، والخوف من تشكيل كيان مسلح متطرَف يعرَض وحدة مالي إلى التفتت، وتمدَد تأثيراته إلى الدول المجاورة، فيعرَض أمنها واستقرارها للخطر مع إمكانية زيادة طموح المجموعات المسلَحة، لتكون بؤرة تشكل ملاذا آمنا للتشدد والتطرَف في

المنطقة، وبالتالي يمتد خطرها إلى أوسع من الدائرة الحالية، وهذا ما شكّل تهديدا لمصالح فرنسا. ولقد دعمت كل من الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا والمانيا والاتحاد الإفريقي الاتحاد الإفريقي التدخل العسكري الفرنسي في مالي[1]. أما الجزائر فقد حددت موقفها من النزاع في مالي منذ البداية على ما يلي:

- عدم التدخل في الشأن المال الداخلي؛
- عدم المساس بوحدتها الترابية؛
- دعم حكومة مالي في الجنوب؛
- حذرت من أي تدخل خارجي يكون غير مدروس العواقب في الشمال؛
- التركيز على امل التنمية باعتباره عامل الامن والاستقرار؛
- توسيع دائرة التشاور مع المنظمات الدولية والامم المتحدة خصوصا الهيئات التابعة لهاذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات لحماية حدودنا الجنوبية، عن طريق وضع سياسة إقليمية موحدة لدول الساحل الإفريقي قائمة على اتفاقيات تعاونية مشتركة لمواجهة التحديات الأمنية ومكافحة الإرهاب وتحالفاته مع الجريمة المنظمة العابرة لمحدود بكل أنواعا،والسعي الى إقامة مشاريع تنموية إقليمية تهدف إلى ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان الحدود بين الدولتين.

ب/ليبيا:

ترتبط الجزائر وليبيا بشريط حدودي يبلغ امتداده 980 كيلومتراً، تقوم قوات الجيش الجزائري بتأمينها منذ سقوط نظام القذافي وانهيار حكم الجماهيرية، غير أنه تم تشديد مراقبة الحدود في جانفي2013، بعد تعرض منشأة الغاز تيقنتورين لهجوم إرهابي، أثبتت التحقيقات ان الإرهابيين قدموا من شمال مالي إلى ليبيا للتزود بالسلاح، ومنها إلى الجزائر.

---

[1] عبير الفقي، **أزمة مالي والوجود الفرنسي** معهد البحوث والدراسات الإفريقية،(د.ت)،ص.18-21.

ومنذ ذلك الحين تعمل الدبلوماسية الجزائرية على جمع كافة الأطراف الليبية المتصارعة لأجل حوار وطني لا يقصي أحدا لأجل الوصول الى حل سلمي.

فلقد أدى عدم الاستقرار المتصاعد في ليبيا بتداعياته على دول الجوار، بسبب غياب الدولة المؤسساتية، وعدم تمكن نخب ما بعد الحراك من التوصل الى اتفاق سياسي، مما ادى الى تهديد استقرار دول الجوار ومشكل امن الحدود، في وقت تعرف فيها اغلب دول، الجوار توترات سياسية لهذا يعتبر الملف الليبي ملفا سياسيا ودبلوماسيا ثقيلا وأصبح ينظر الى ليبيا على انها تشكل مصدرا للتهديد الوجودي.

كما تسبب النزاع المسلح في ليبيا في زيادة الانتشار غير المسبوق للأسلحة والمتفجرات في معظم دول الجوار خاصة في الجزائر ومالي والنيجر وتشاد وموريتانيا، أما دول الجوار الأخرى كالنيجر، مالي وتشاد فإن ضعف أجهزتها الدفاعية والأمنية ساهم في وصول كميات ضخمة من هذه الأسلحة إلى التنظيمات الإرهابية وعصابات التهريب، حيث عبر عنها وزير خارجية النيجر "محمد لازوم" بقوله: "إن الأزمة الليبية حولت المنطقة إلى خزان بارود حقيقي"وفي مالي فإن وصول السلاح إلى أيدي المتمردين الطوارق مكنهم من امتلاك قوة عسكرية، الأمر الذي مكنهم من القيام بالهجوم المسلح ضد القوات النظامية المسلحة بمالي، في منطقتي كيدال،وميناكا في 17 مارس 2012، للمطالبة بحق تقرير مصير المنطقة الشمالية من مالي، المتاخمة لموريتانيا والنيجر والجزائر وبوركينافاسو، أي بمساحة تتربع على 850كلم مربع[1].

ويشكل عدم الاستقرار في ليبيا تهديدا امنيا فعليا على الجزائر بسبب الانفلات الامني و غياب السلطة المركزية و انهيار منظومة الامن و الدفاع، كذلك دخول العديد من الدول على خط التنافس و التأثير على مسار ادارة الملف الليبي كل وفق مصلحته الاستراتيجية.

تعتبر مسالة تامين الحدود الجزائرية معضلة امنية، فرضتها الاضطرابات المتنامية في الجوار الجغرافي المغاربي الساحلي، و هي متعددة و ذات مسارات غامضة، وبسبب غياب الطرف الاخر في

(1) Angelina Sanders, « **Security threads in the sahel and beyond : AQIM, boko harem, and sha baad, civil-military fusion centre méditerranéen basin keamprésents**(April 2011). P6.

المعادلة الامنية الجزائرية_ الليبية، و لتوسع الرقعة على سبيل تبيان حجم التحديات الامنية التي تواجه الجزائر في ظل استمرار تصاعد الازمة الليبية، و عليه فالسياسة الجزائرية تعتبر معالجة الاختلالات الوظيفية الامنية في الدول المجاورة اولوية قصوى، هذا ما يبرر الانتشار الواسع لعناصر الجيش الجزائري على طول الحدود، المتاخمة لليبيا حيث نشر الجيش حوالي 20 الف جندي على طول الحدود الشرقية مع ليبيا، كما تذكر دراسة ل"**بيار رازوكس**"بعنوان " تأملات في الازمة الليبية" الصادرة عن معهد البحوث الاستراتيجية للمدرسة العسكرية ان اكثر من 5000 من من حماة الحدود التابعة للدرك الوطني الجزائري متواجدة على الحدود الجزائرية الليبية، و يقومون ليل نهار بتمشيط مدعومين بالقوات الجوية. [2]، و بعد الهجوم على المجمع الغازي في "تيقنتورين" في جانفي 2013، اسفر عن مقتل جزائري و 37 جزائري تم الاعلان على ان منفذي الهجوم تسللوا من ليبيا و عليه قررت الحكومة الجزائرية في ماي 2013 غلق الحدود البرية مع ليبيا بشكل كامل.

تواصلت التهديدات الامنية الصادرة للجزائر عبر ليبيا، التي غذت بؤر التهريب بالسلاح و هو ما يفسر الاحصائيات الواردة عن مفرزات الجيش الوطني الشعبي، في مناطق معينة من البلاد فقد اكتشفت في منطقة "كوينين" في الوادي ستة (06) منظومات صواريخ "ستينغر" مضادة للطيران، و قاذفات صواريخ رشاشات. . . .الخ، فقد تم جلب هذه الاسلحة من ليبيا لاستهداف المنشآت الحيوية و يعتبر تطور نوعي و خطير في النشاط الارهابي في الجزائر. كذلك فان تصاعد المد الارهابي و خطر تمدد تنظيم الدولة الارهابي في ليبيا سيعني تحول الجزائر الى ساحة حرب مفتوحة، خاصة و ان عدد كبير من الجزائريين يقاتلون في ليبيا، هذا ما يضع الجيش الوطني الشعبي و القيادة السياسية للجزائر امام مسؤولية تاريخية مع تزايد نفوذ الجماعات الإرهابية في ليبيا،

---

[2] محمد الشافعي، «قاعدة» المغرب.. الجريمة المنظمة والإرهاب وجهان لعملة واحدة، **جريدة الشرق الاوسط**، عدد 11727 ، يناير 2011.

لقد أفرزت الأزمة الليبية ضعف الدولة وهشاشتها نظرا لغياب المؤسسات الأمنية، وتوافر السلاح، والتدخل الدولي، مما شكل بيئة مواتية لتنامي قوة التنظيمات الإرهابية التي تهدد كل دول المنطقة لذا تعمل الدبلوماسية الجزائرية على ما يلي:

- تجنب الحل العسكري باعتمادها استراتيجية لإخضاع أطراف النزاع.
- تعتبر جميع الاطراف جزء من الازمة وجزء من الحل.
- الإسراع في انهاء المرحلة انتقالية وتأسيس بناء الدولة ومؤسساتها.
- دعم سلطة مركزية واحدة لها الشرعية لاحتكار السلاح.
- رفض أي شكل من اشكال التدخل العسكري الخارجي.

ج/ الصحراء الغربية:

أعلنت "بوليساريو"الصحراء الغربية يوم 26 فبراير/شباط 1976 تأسيس "الجمهورية العربية الصحراوية الشعبية الديمقراطية" الارض المحتلة من طرف المملكة المغربية التي يبلغ عدد سكانها 000 567 نسمة وتصل مساحتها الى مساحة اليابسة: 000 226 كيلومترا مربعا، حيث أدرجت في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي منذ عام 1963،بعد أن أحالت إسبانيا معلومات بشأن الصحراء الإسبانية بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

و في 26 فبراير 1976، أَبلغ الممثلُ الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة الأمينَ العام بأن" الحكومة الإسبانية تنهي بصورة حاسمة، ابتداء من اليوم، وجودها في إقليم الصحراء وترى من الضروري أن تسجل ما يلي:

(أ) أن إسبانيا تعتبر نفسها من الآن فصاعدا في حِل من كل مسؤولية ذات طبيعة دولية تتعلق بإدارة الإقليم المذكور، نظرا لتوقف اشتراكها في الإدارة المؤقتة للإقليم. . . "[1].

وتعتبر هذه القضية من بين القضايا الشائكة التي تتلكأ المنظومة الدولية في إيجاد حل حاسم لها، فقد شهدت منطقة الصحراء الغربية عدة استعمارات آخرها انسحاب اسبانيا تاركة الرقابة

[1] الأمم المتحدة:**الأمم المتحدة وانهاء الاستعمار**،15 ماي 2019.
https://www.un.org/dppa/decolonization/ar/nsgt/western-sahara

الإدارية لكل من المغرب وموريتانيا، وتتسبب في اندلاع الحرب بين البلدين، وفي سنة 1979، انسحبت موريتانيا من الصحراء الغربية ليجد المغرب المجال فارغا ويحتل جل الاراضي الصحراوية، ومنذ ذلك التاريخ والصراع مستمرا في آخر مستعمرة افريقية، ويقابلها تردد الهيئات والأطراف الدولية والاستعمارية القديمة والحديثة خاصة. والارتباك في مواقفها وقراراتها. مستغلين النزاع في الصحراء الغربية لإطالة امدها، ضمن استراتيجية استنزاف لإمكانات المنطقة وورقة ضغط للمساومة وتحقيق المكاسب الآنية والمستقبلية. ومنها ما أقدمت عليه العديد من هذه القوى من مواقف ابعدتها عن الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

ولقد بقيت السياسية الخارجية الجزائرية متمسكة بموقفها تجاه النزاع في الصحراء الغربية و مؤيدة لنتائج قرارات مجلس الامن الاتية:

- يدعو مجلس الأمن الدولي كلا من المغرب وجبهة البوليساريو إلى استئناف المفاوضات، المتوقفة منذ 2019 "بدون شروط مسبقة وبحسن نية"، بهدف التوصل إلى "حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين".
- اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار 2602 (2021) الذي جدد بموجبه تفويض بعثة الأمم المتحدة(مينورسو). للاستفتاء حول الصحراء الغربية[1].
- ولقد تأسفت الجزائر إزاء النهج غير المتوازن كليا المكرس في هذا النص الذي يفتقر بشدة إلى المسؤولية والتبصر جراء الضغوط المؤسفة الممارسة من قبل بعض الأعضاء المؤثرين في المجلس.
- وورد في موقف الجزائر:" إن الجزائر، إذ تعرب عن تفهمها الكامل لملاحظات واستنتاجات الجانب الصحراوي بهذا الشأن، تعبر عن عدم دعمها لهذا القرار المتحيز الذي من شأنه تشجيع

[1] **الأمم المتحدة:مجلس الأمن يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء حول الصحراء الغربية (مينورسو)**
https://news.un.org/ar/story/2021/10/1086272

المواقف الابتزازية للدولة المحتلة وكذا عنادها ومناوراتها الرامية لعرقلة وتقويض مسار تصفية استعمار الصحراء الغربية وتغيير طبيعته".

- وحسب نفس المصدر: انطلاقا من مبادئها وتضامنها مع الشعب الصحراوي الشقيق، تنتظر الجزائر من المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام إدراج ولايته حصريا في إطار تنفيذ القرار 690 (1991) المتضمن خطة التسوية التي وافق عليها طرفا النزاع، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، واعتمده مجلس الأمن بالإجماع.
- وشدد البيان: وفي نفس الوقت، تتطلع الجزائر لدور المجتمع الدولي لحمل المملكة المغربية والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، بصفتهما دولتين عضوين في الاتحاد الأفريقي، على تنفيذ قرار مجلس السلم و الأمن للاتحاد الأفريقي المعتمد في اجتماعه المنعقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات في 9 مارس 2021، والذي يدعو البلدين إلى بدء محادثات مباشرة وصريحة، دون أي شروط مسبقة، وفقًا لمضمون المادة 4 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.
- وأوضح: إن أي مسعى يتجاهل حق تقرير المصير والاستقلال للشعب الصحراوي سيكون ظالما وخطيرا وسيفضي حتميا إلى نتائج عكسية، فضلا عن أنه سيؤدي لا محالة إلى زيادة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة[1].

د/ المحيط المتوسطي:

إن مفهوم (الأور ومتوسطي) مركب من كلمتين (أوروبا والمتوسط)، فأوروبا تدل على الدول والشعوب الأوروبية، وعلى الفضاء الجيوسياسي الأوروبي، لكن المتوسط لا يدل سوى على البحر. فكيف تتعاون أوروبا مع البحر؟ إن المتوسط لا يدل على دول ولا على فضاء جيوسياسي، وهذا ما جعل بعض يتحفظون أو يعترضون على هذه التسمية.

كما يعد البحر المتوسط نقطة تلاقي هامة في تاريخ العلاقات الدولية، حيث نجد جل الحضارات التي ظهرت كانت حول هذا البحر، وتصارعت فيه مرورا بالحضارة الفرعونية

---

[1] **جزائرنا:بعثةمينورسو.. الجزائر تصدر أول تعليق حول قرار مجلس الأمن.أكتوبر 31، 2021.**
/https://jazayerna.com/info-monde/8529

والآشورية إلى الحضارة الرومانية والإسلامية، ثم إلى التاريخ المعاصر، حيث أرادت كل من بريطانيا وفرنسا على الخصوص أن تفرض سيطرتها على هذه المنطقة الحيوية من العالم، كما كان حوض المتوسط مسرحا للصراع الغربي السوفياتي، ولقد تجلى ذلك في تكوين أحلافا عسكرية، وبناء أساطيل بحرية وضعت في عرض البحر المتوسط، فقامت الدول الغربية بتكوين الحلف الأطلسي في سنة 1949، وحلف بغداد سنة 1955، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنزال الأسطول السادس وهذه القوة تضم من 1 إلى 2 حاملات طائرات، من 4 إلى 7 سفن برمائية، ومن 5 إلى 7 سفن دعم بالإضافة إلى خمسة سفن للدعم والإمداد وغواصات. [1]

ربطت الدول الأوربية أمنها بأمن البحر المتوسط وخاصة بعد إتفاقية ماستريخت "Mastercrit" حيث ظهرت فيه هذه السياسة بوضوح. لكن مع تطور مفاهيم الأمن فبعدما كان التركيز على الأمن الوطني بمفهومه التقليدي، أصبح يتخذ مفاهيم أخرى كالأمن المشترك " Common Security " والأمن المتكامل " Intergrated Security" والأمن الإقليمي "Regional Security"والامن الإنساني"Human Security"[2]. فالدول الواقعة جنوب المتوسط لن تشكل أي تهديد عسكري لها لكن التهديدات المستجدة تتمثل في تنامي تهريب المخدرات ومكافحة الإرهاب وكذا الهجرة السرية، لذا فإن انخراط الجزائر في مسار الحوار الأوربي المتوسطي (مارس 2000) كان بداية جديدة لجعل الشراكة تكون قائمة على الشفافية وعلى أساس خيار "رابح رابح".

لقد بقيت الجزائر تتمسك بتعزيز الحوار الأطلسي في إطار ضمان مصالحها واستقرارها وسيادتها، فهي تكرس جهودها على التعاون الذي يشمل مراقبة الحدود ودعم مراقبة التجارة البحرية في المتوسط، والتعاون في اتجاه ثنائي بين الحلف وكل دول المتوسطية على حدة.

ان التقارب المتسارع بين دول الدول الأوروبية دافعه البحث عن مصادر الطاقة نتيجة الحرب الروسية الاوكرانية وتوقف إمداداتها من روسيا، دون ان نهمل التخوف بسبب التباين البارز بين

---

[1]- خير الدين العايب، "الأمن في البحر المتوسط" **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، الجزائر1994،ص48.

[2] .Barry Buzan, **People,State and Fear** , London, harvester wheatsheaf, 1983, P, 218.

دول الضفتين ابتداء من المستوى الصناعي والتكنولوجي والمالي وكذا التباين الإيديولوجي والثقافي والديني، والتفوق العسكري والنظرة الإستعلائية، وكذلك التخوف من تزايد النمو الديمغرافي.

4/أهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية:

1/ تحدي مواجهة ضعف وتمزق دول الساحل ونزاعاتها المسلحة أضاف أعباء اقتصادية وعسكرية وامنية للجزائر.

2/ تحدي مواجهة توسع وامتداد التهديدات الإرهابية وتجارة السلاح والجريمة المنظمة النشطة في جنوب الصحراء.

3/ تحدي غياب الدولة المؤسساتية في كل من ليبيا ومالي وانهيار منظومتهما الامنية.

4/ تحدي بقاء الاحتلال المغربي للصحراء الغربية، وادعائه بأن الجزائر طرف في الصراع.

5/ تحدي انعكاسات الحرب الروسية- الأوكرانية ومواصلة التزامات الجزائر بمد دول أوروبا

6/بالغاز الطبيعي، وتصاعد التنافس الغازي في الجهة الغربية لحوض المتوسط.

5/ الرهانات المطروحة أمام الدبلوماسية الجزائرية:

أ- الرهان التنموي:

- على الرغم من تغليب المقاربة الاقتصادية في الخطاب الدبلوماسي الجزائري، وفق المصالح العليا للدولة فإنه يبقى ادائها محدودا في ظل تنامي المنافسة الإقليمية والدولية.
- محدودية الاستثمارات المشتركة في لدى الدول الافريقية والدول الاوربية جنوب البحر الأبيض المتوسط.
- رهان تجاوز ضغوطات دول جنوب المتوسط في إقامة " فضاء اقتصادي" قادر على استيعاب فائض الإنتاج الأوروبي، وإلزام دول المنطقة بمعاهدات واتفاقات تحتم عليها أن تكون مرتبطة بأوروبا.

ب- الرهان السياسي والأمني:

- مشكلة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تشكل عامل ضغط وحتى مساومة من دول أوربية تجاه صانع قرار السياسة الخارجية لبلادنا.

- بقاء نظرة أوروبا للجزائر على أساس أنها منطقة نفوذ تاريخي لها، وتحاول أن تحافظ على هذا الوضع بعرقلة إمكانية التحالف مع أطراف غير أوروبية.
- اختلاف تصورات الدول الأوروبية المتوسطية (فرنسا، وإسبانيا وإيطاليا) بخصوص شكل وطبيعة العلاقات التي يجب إقامتها مع بلادنا يصعب من مهمة سياستنا الخارجية.
- تنامي ظهور وانتشار جماعات إرهابية تقيم تحالفات مع قوى خارجية في دول الساحل الافريقي تستخدم مختلف الوسائل، من قتل واختطاف وترهيب وابتزاز.
- الرهان الاخر للسياسة الخارجية الجزائرية يتمثل في الجريمة المنظمة العابرة للحدود في دول افريقيا جنوب الساحل وتوسع دائرة غسيل الأموال وتهريب المخدرات والأسلحة والمعادن الثمينة.
- والانشغال الكبير الذي يتصدر كل هذه الرهانات هو إحلال السلام والامن في مالي وليبيا وإيجاد السبل الجادة لحل النزاع في الصحراء الغربية وفق الشرعية الدولية.

الخاتمة:

اردت في الخاتمة ان تكون مجموعة من التوصيات التي نراها قد تسهم في تعزيز وتقوية بلادنا وهي الاتي:

1/ مواصلة العمل على تعزيز وتقوية الجبهة الداخلية ومؤسسات الدولة الجزائرية بإصلاح العدالة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

2/ تثمين قرار إعادة اصلاح قانون الاستثمار ولزام القائمين على الدبلوماسية الجزائرية للترويج الإيجابي لفتح أبواب الاستثمار الاجنبي.

3/ استثمار الظروف الراهنة بتنويع التحالفات الإستراتيجية وتقوية العلاقات بالانضمام الى مجموعة بريكس(BRICS).

4/ تفعيل أوسع للعمل الدبلوماسي مع المنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية المدافعة عن حقوق الانسان، وحق الشعوب في تقرير مصيرها والمساهمة العملية في توسيع دائرة كشف التجاوزات التي ترتكب في حق الشعب الصحراوي.

5/مواصلة الوساطة السلمية التي تقوم بها الجزائر تجاه دولة مالي واعتبارها ضمن الأولويات القصوى لأمن المنطقة واستقرارها والتعجيل بإبعادها عن دائرة الدول الفاشلة وتقليص الهوة بين سكان الشمال والجنوب في تنمية الأقاليم المالية.

6/تشجيع المبادرات التي ترعتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إكواس"، طالما تضع الوحدة الترابية المالية ثابت في جميع خياراتها. واحترام خصوصية التركيبة الاجتماعية العرقية والاثنية لدولة مالي.

7/تعزيز وتقوية آليات مكافحة الإرهاب في المنطقة وتجنب توظيفها سياسياورفض كل أشكال التدخّل الأجنبي لفائدة جانبٍ سياسي على حساب آخر.

8/إطلاق مشاريع تنموية في مناطق حدود على أن تكون المساهمة مشتركة بين القوى الدولية والإقليمية الفاعلة.

9/ مواصلة المساعي لإيقاف النزاع في ليبيا من طرف دول الجوار وكذا القوى الدولية، كون امن المنطقة امنا شاملا لا يتوقّف عند حدود جغرافية لدولة بمفردها.

10/ تعزيز الطابع المتعدد الأبعاد لسياسة حسن الجوار وإرسائها على مبادئ قوية وثابتة.

11/ الاستثمار المشترك والمتنوع مع الدول الافريقية وانشاء المناطق الحرة لتنقل البضائع والأشخاص.

قائمة المراجع:

-الأمم المتحدة:مجلس الأمن يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء حول الصحراء الغربية (مينورسو)

https://news. un. org/ar/story/2021/10/1086272

- الأمم المتحدة:**الأمم المتحدة وانهاء الاستعمار**،15 ماي 2019.

https://www. un. org/dppa/decolonization/ar/nsgt/western-sahara

-**البنك الدولي** احصائيات سنة 2012، على الموقع الالكتروني:

https://www. google. com/search?%7Bgoogle:acceptedSuggestion%7D

-**البنك الدولي**الانفاق العسكري 2014، المستمدة من معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام،المنشورة على الموقع الالكتروني:

http://data. albankaldawli. org/indicator/MS. MIL. XPND. GD. ZS

-جزائرنا:بعثةمينورسو. . الجزائر تصدر أول تعليق حول قرار مجلس الأمن. أكتوبر 31، 2021.

https://jazayerna. com/info-monde/8529

- حسن حسن، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي.** ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

-خير الدين العايب، "الأمن في البحر المتوسط" **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، الجزائر1994.

-محمد الشافعي، «قاعدة» المغرب. .الجريمة المنظمة والإرهاب وجهان لعملة واحدة، **جريدة الشرق الاوسط**، عدد 11727، يناير 2011.

-عبد الرحمن يوسف بن حارب، **السياسةالخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة**، القاهرة، مصر، المكتب الجامعي الحديث1990.

-سليم محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**. ط2، القاهرة، مصر، مكتبة النهضة المصرية. 1998.

- Angelina Sanders, « **Security threads in the sahel and beyond: AQIM, boko harem, and sha baad, civil-military fusion centre méditerranéen basin keamprésents**(April 2011) .

-Barry Buzan, **People,State and Fear** , London, harvester wheatsheaf, 1983 .

-Smith, Amelia Hadfield,TimDunne,**Foreign policy**: **Theories, Actors, cases,** 1st pub, Oxford University press, New York .،2008 .

العلاقات الجزائرية الإفريقية من منظور قوة الديبلوماسية الناعمة

وحتمية الاستثمار في الأبعاد الروحية

أ. د/صالح زياني

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة 01 الجزائر

مدير مخبر الأمن في المتوسط

المقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة مزيدا من انفتاح الجزائر على الجوار الافريقي والقارة السمراء ككل، انفتاحا مس العديد من الجوانب سيما الاقتصادية والمالية كالاستثمار والتبادل التجاري بعدما ظل لعقود مقتصرا على الجوانب السياسية ولأمنية بشكل خاص. وحتى الجوانب السياسية نفسها اقتصر التعاطي مع الشأن الافريقي على المؤسسات الرسمية للدولة الجزائرية ولم يتم تفعيل الهياكل والمؤسسات غير الرسمية سيما في مجال العلاقات الديبلوماسية وهو المجال الذي أصبحت أهميته بالغة لمعظم الدول في الوقت الراهن.

إن الاختلالات الأمنية التي تشهدها دول الجوار الافريقي حيث انتشار المجموعات المسلحة والتدخلات العسكرية الأجنبية يستدعي منا تبني استراتيجية اكثر تكاملا وشمولية للمساهمة في حلحلة المشكلات والأزمات والمخاطر التي تواجهها العديد من البلدان الافريقية سيما المحاذية لبلدنا. فاتساع جغرافية الجزائر وهو ما نجم عنه انكشاف امني واضح سمح ببروز تهديدات متنوعة وحركية واضحة للجماعات الإرهابية، الهجرة غير الشرعية، الحركات الانفصالية، تجارة السلاح، تجارة البشر، التهريب، المخدرات، انتقال الامراض والأوبئة وغيرها، كل ذلك يستدعي اعتماد مقاربة تكاملية اكثر براغماتية للتعاطي مع هكذا واقع. ان اعتماد هذه المقاربة يعد اكثر من ضرورة في ظل مؤشرات محبطة إضافية تتعلق بالأداء الاقتصادي المتواضع لمعظم البلدان المجاورة لنا، هذا إضافة لأوضاعها غير المستقرة التي تجعل من العديد من البلدان الافريقية

مناطق أكثر خضوعا للتدخل الأجنبي لحماية المصالح وممارسة مزيدا من النهب لثروات القارة وهذا ما يشكل خطرا إضافيا على امننا الوطني برمته.

على ضوء ما سبق، يتعين على الجزائر التي تربطها علاقة عضوية مع بقية القارة ان تنتهج مقاربة أكثر فعالية واكثر نشاطا في دائرتها الافريقية سواء بهدف تحجيم الكثير من الاخطار المحدقة بها بفعل التنافس الدولي على موارد القارة أو الانخراط في علاقات اقتصادية من خلال تنشيط ديبلوماسيتها بما يخدم مصالحها سواء على المدى القريب او البعيد. فسياسة الستاتيكو التى طالما طبعت العلاقات الجزائرية الافريقية قد تجلب لها الكثير من المخاطر ولا أدل على ذلك التواجد الفرنسي العسكري الحالي في منطقة الساحل والذي يخفي في طياته مصالح اقتصادية واضحة. في ظل كل تلك التهديدات والمخاطر يكون من المنطقي ان ننفتح ليس فقط اقتصاديا بل وديبلوماسيا وهذا بشكل براغماتي مع جيراننا في القارة بما يخدم امننا الاقليمي. باختصار شديد إن الاهتمام بأفريقيا اصبح ضرورة استراتيجية لبلدنا سيما في ظل التنافس الدولي على القارة لما تملكه من موارد تجعل منها ليس فقط خزانا حقيقيا لفرص الاستثمار بل مجالا حيويا لنا ينبغي تأمينه أيضا بكل الوسائل المتاحة بما فيها الديبلوماسية بصيغها المختلفة سواء رسمية أو غير رسمية.

إشكالية الورقة البحثية: تثير ورقتي البحثية تساؤلا هاما مفاده كيف يمكن تفعيل وتنشيط أداء الديبلوماسية الجزائرية بما فيها الديبلوماسية الروحية والدينية تجاه دائرتها الافريقية وهذا ضمن مسار أصبح يفرض نفسه بقوة في ظل التحولات الدولية الراهنة والتحديات التي تواجهها القارة ككل وعلى راسها تحقيق الأمن والتنمية والازهار لشعوبها؟

1) لماذا الاهتمام بأفريقيا؟

لقد أدى التنافس الدولي على موارد وامكانات القارة أن جعل منها عرضة حتى للتدخلات العسكرية المباشرة وكذا الاختراقات غير المباشرة بهدف الهيمنة والنفوذ. وما الوجود العسكري الأجنبي وقواته وقواعده المنتشرة في مناطق متفرقة داخل القارة، وفوق المياه المحيطة بها، كالقواعد الفرنسية والأمريكية سوى تعبيرا على هذا التنافس وهو ماعبر عنه الباحث والمحلل الأمني الأمريكي (مايكل كلير) في مؤلفه (حروب مصادر الثروة) " أن أفريقيا ستكون هي الهدف،

وستكون مسرحًا للحروب القادمة بين القوى المتصارعة. "بل ولقد حذرت بعض المنظمات العالمية من الآثار والنتائج السلبية لتنافس المستثمرين على شراء مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في أفريقيا، في سياق التنافس بين العديد من الدول لتحقيق أمنها الغذائي. ([1])

أصبح الاهتمام بافريقيا ضرورة استراتيجية للجزائر سيما في ظل التنافس الدولي على القارة بما تملكه من موارد ما يجعل منها ليس فقط خزانا حقيقيا لفرص الاستثمار بل مجالا حيويا لنا ينبغي تأمينه أيضا. فالقارة تمتلك موارد معتبرة في جميع الميادين: الموارد المعدنية والنفطية، والموارد الزراعية، والموارد السمكية، وموارد الغابات، ولكن هذه الموارد لا يتم استغلالها بالشكل الذي يعود بالفائدة على بلدان القارة وهو ما يجعلها تفقد الكثير من فرص التنمية والنهوض الاقتصادي. فالموارد الآنفة الذكر تمثل مجالات استثمارية قوية، بجانب فرص أخرى متاحة في مجال بناء المنشآت الأساسية والبنى التحتية، كبناء الطرق والسكك **الحديدية** والمطارات والموانئ، وتوليد الكهرباء والسدود والخزانات وإمداد الماء، ومنشآت أساسية أخرى في مجال الخدمات المختلفة.

رغم الموارد وفرص الاستثمار الآنفة الذكر إلا ان دول الجوار الافريقي لازالت تعاني من مشكلات جمة وعلى راسها فقدان بوصلة التنمية بفعل تنامي الفساد والاستغلال الأجنبي لثرواتها وهو ما افرز واقعا مزريا لشعوبها وهو الواقع الذي يتسم باختلالات بنيوية عميقة من ابرز مظاهرها الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة بل ووفر ذلك الواقع مناخا مناسبا لتفريخ الجماعات الإرهابية والمسلحة. امتدت آثار تلك الاختلالات لتمس بلدنا الذي اصبح يواجه مخاطر وتهديدات متنامية من جواره الافريقي وهو ما يحتم البحث عن السبل الكفيلة لمواجهتها.

2) في عدم كفاية المقاربة الأمنية وحدها

لقد ظلت المقاربة الآمنية هي الأكثر حضورا في سلوك نخبتنا الحاكمة تجاه جوارها الافريقي بفعل الاوضاع غير المستقرة فيها. .فقد ظلت الجزائر أسيرة مقاربتها الأمنية التقليدية. في واقع الامر تعد تكلفة عدم الانفتاح المتعدد الجوانب من قبلنا على القارة عالية وباهضة سيما من النواحي

---

[1] محمد المختار "الاستثمار في افريقيا: آمال وتحديات" في قراءات افريقية، العدد 04، سبتمبر 2009. ص.ص. 05-12.

السياسية والأمنية والاقتصادية. ([1])يكفي مثلا ان نستشهد بتجارب بلدانا بعيدة عن القارة لكنها استطاعت ان تحقق اختراقات سياسية وديبلوماسية واقتصادية متميزة فيها. لنافي التجربة الأمريكية واختراق الكيان الاسرائيلي للقارة من خلال مشاريع صغيرة امثلة حية كيف ان النشاط الاقتصادي قد يكون فعالا في التأثير على صناع القرار الأفارقة وبالتالي تأمين مصالح وتنفيذ استراتيجيات تلك الدول. يمكن تسليط الضوء أيضا على بلدان ذات اقتصاديات صاعدة تسير بنفس المنوال ومنها الصين التي وصلت استثماراتها في القارة أرقاما قياسية لدرجة دفعت بوزيرة الخارجية الامريكية السابقة هيلاري كلينتون ان وصفت تواجد هذا البلد الآسيوي في القارة كونه قوة استعمارية. ([2]) فحتى بلدانا مثل تركيا و بعض بلدان الخليج العربي قطعت اشواطا هامة في مجال الاستثمار والتبادل مع بلدان القارة ناهيك عن تأثيرها الديلوماسي أيضا. .

في ظل ملامح كل تلك التهديدات يكون من المنطقي ان يتم الانفتاح على جوارنا الافريقيا بشكل براغماتي ووفق مقاربة متكاملة لا تقتصر على البعد الأمني وحده بل يكون للديبلوماسية الرسمية والروحية والاقتصادية دورها كذلك وهذا بما يخدم مصالح واستراتيجيات الجزائر.

3)واقع انفتاح الجزائر على الفضاء الافريقي

بادئ ذي بدء من المفيد ان اشير أن الادوات القديمة للديبلوماسية الجزائرية تجاه القارة الافريقية التي ترتكز على ارث بريق حرب التحرير وكذا المساعدات المباشرة قد اصابها الوهن خلال العقود القليلة الماضية. وان كانت الجزائر تحظى بعلاقات متميزة على سبيل المثال مع بعض البلدان الافريقية كجنوب افريقيا بحكم العلاقة المتينة التي ربطتهما ايام التمييز

[1] راجع لمزيد من التفاصيل:لؤي عبد الفتاح و زين العابدين حمزاوي، "الدول المغاربية وتحدي الأخطار عبر الوطنية: قراءة في اختيارات التعاون الأمني" ورقة قدمت في أشغال الندوة الدولية التي نظمت بتاريخ 20 و 21 افريل 2016 بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الأول، وجدة. المملكة المغربية. ص.ص 282-308.

[2]David Smith, « Hillary Clinton LaunchesAfrican Tour WithVeiledAttackon China » in The Guardian, August 1st, 2012. https://www.theguardian.com/world/2012/aug/01/hillary-clinton-africa-china

Site Visited on 19th, Oct, 2022.

العنصري، فإنها في المقابل، ولعدة عقود، كانت بعيدة عن مناطق اخرى في القارة كغرب افريقيا اين يختفي حضورها الاقتصادي والمالي وحتى الروحي كأحد أهم دعائم دبلوماسيتها. فماعدا الشركة البترولية الكبرى في الجزائر وهي سونطراك التي لها تجربة استثمارية في العديد من البلدان الافريقية والتي يمكنها بحكم امكانيتاها الكبيرة ولوج عالم الاستثمار في افريقيا فإن القطاع الخاص الجزائري غير متواجد او متواجد بشكل محتشم لاهتمامه اكثر باسواق اخرى وعلى راسها السوق الاوروبية.

في واقع الامر يحكم التحرك الجزائري نحو افريقيا العديد من المحددات والمحركات إذ على ضوئها يمكن فهم الدور الدبلوماسي والامني تجاه الفضاء الافريقي. فبحكم الفضاء الافريقي المأزوم والهش فإن صانع القرار الجزائري يعتبر ان الطريق نحو الشراكة الافريقية ظل إلى وقت قريب، على الأقل، يمر عبر المقاربة الامنية وليس المقاربة الروحية أو الاقتصادية وربما هذا ما يفسر محدودية العلاقات الجزائرية مع القارة الافريقية. إن تنامي الازمات والتهديدات الامنية في منطقة الساحل وفي الجوار الجزائري ككل وكذلك في ظل تنامي الهشاشة الأمنية وحتى الاقتصادية في بقية القارة سيظل الهاجس الامني القضية الاساسية للجزائر التي اصبحت حاليا منخرطة فيما يمكن ان نطلق عليه "إدراة صناعة الاستقرار في العمق الافريقي" وذلك على حساب قضايا اخرى كالاقتصاد والتنمية في القارة. وربما هذا ما يفسر كيف ان الجزائر اصبحت مزارا للوفود الامنية الواحدة تلو الاخرى فالدبلوماسية الامنية هي من يحكم ويحدد علاقات الجزائر بالعمق الافريقي. ولتجسيد هذه الدبلوماسية انتهجت الجزائر طريق ونهج الانكفاء على الذات ضمن مايعرف في ادبيات العلوم السياسية "تامين الامن" سيما في بيئة يحكمها عدم اليقين بفعل التهديدات الصلبة واللينة التي تحيط بها من عدة جهات والتي زادت حدتها ومداها بعد سقوط عدة انظمة في المنطقة بفعل احداث الربيع العربي، وايضا في ضوء تنامي امكانية فشل العديد من الدول الافريقية كعدم قدرتها لبسط سلطتها وعجزها لتوفير الحد الادنى من الخدمات وكذا انهيار شرعيتها. وعليه كثيرا ما تقدم الجزائر نفسها كونها كداعمة وراعية للسلم في افريقيا سيما في منطقة الساحل.

تعد التكلفة المالية للجزائر وبفعل انهيار النظام الأمني في لدول المحيطة بالجزائر، وما افرزه من مخاطر وتهديدات، باهضة للغاية وهذا بهدف تأمين حدودها. ([1])فالتكلفة المالية المخصصة لاستقبال اللاجئين الافارقة (حوالي 50 الف لاجئ حاليا)' تعد معتبرة، كما أن ميزانية الدفاع الجزائرية هي الاعلى من بين كل القطاعات في البلاد إذ تتجاوز اكثر من خمسة عشر بالمائة من مجموع موازنة الدولة ككل، وربما هذا ما يفسر انحسار الدور الجزائري في مجال الديبلوماسية اللينة كالاقتصاد والاستثمار وتفعيل العلاقات الروحية في القارة الافريقية. بالإضافة لذلك تجد الجزائر نفسها أمام تحدي حقيقي يواجه احد اهم مباديء وثوابت سياستها الخارجية وهو عدم التدخل في شؤؤون الآخرين وكذا رفضها الرضوخ دوما للضغوطات المتعلقة بتوجيه البعض من قدراتها العسكرية خارج اقليمها وحدودها، لكن في ظل تنامي التهديدات التي تواجهها والتي تستلزم تدبيرا فعالا لمواجهتها فإن ذلك يشكل مأزقا حقيقيا لا ينفع معه سياسة المتفرج التي تطبع احيانا مواقفها، ومن هنا يكون لزاما على صناع القرار الاهتمام بتفعيل كل ما من شأنه المساهمة في تأمين مجالنا الحيوي في افريقيا ومن بين الأدوات التي يمكن ان يساهم في ذلك توظيف ديبلوماسيتنا الروحية بحكم جدواها وأهميتها.

4) في أهمية الديبلوماسية الروحية تجاه افريقيا

تربط الجزائر بافريقيا روابط كثيرة تاريخية دينية امنية سياسية. ويعد البعد أو المحدد الحضاري مهما جد يمكن توظيفه بشكل يسمح بتمتين العلاقات البينية أي بين الجزائر وافريقيا سيما دول الجوار. ففي ظل الانكشافات الأمنية لبلدنا وهذا بفعل شساعة حدودنا وتعدد التهديدات والمخاطر المحدقة بنا يكون من الاجدر الاهتمام بكل ما من شانه ان يساهم في تعزيز امننا وامن المنطقة ككل. ويعد الأمن الديني جزءا لا يتجزأ من الامن العام لدولتنا.

تاريخيا مثل البعد الديني نقطة ارتكاز مهمة فيتحصين المنطقة من خلال مقاومة المستعمر الغربي اذا ساهمت الطرق الصوفية كثيرا في مقاومة هذا المحتل من خلال تفعيلها لفريضة

---

[1] عباسي محمد الحبيب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2017/2013،ص 53.

الجهاد. تعد كلا من الطرق الصوفية والزوايا مرجعية دينية لها بصمتها على التاريخ المشترك بين الجزائر وعمقها الافريقي ككل.

تعد تحدياتنا كثيرة في افريقيا إذ أن حجم هذه التحديات يستدعي إعادة الانتشار سيما على مستوى المناطق والدوائر الجيوسياسية للامن القومي الجزائري، كما أن حجمها يستدعي أيضا إعادة ترتيب الأولويات سواء على مستوى التوجهات السياسية او الاقتصادية او الأمنية او حتى الروحية اوعلى مستوى الآليات التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق اهدافنا. في واقع الأمر يصعب حصر أهمية الديبلوماسية الدينية تجاه جوارنا الافريقي في جانب واحد إذ أن حضور الديبلوماسية الدينية وتفعيلها يعد ذات أهمية من عدة جوانب:

_ مواجهة الإسلام الذي يدافع عن الأطروحات التي لا تتوافق ومصالح الجزائر بل وتهدد امنها.

_ تحسين صورة الإسلام في المنطقة سيما وانا تنامي ظاهرة الإرهاب والنزعة الانتقامية افقدت للإسلام صفة التسامح التي تعد خاصية جوهرية له.

_وضع حد للجماعات التي تستخدم الدين لبلوغ أهدافها المنحرفة.

_مواجهة تأثير الكثير من القوى الإقليمية التي تعمل جاهدة للهيمنة على المنطقة روحيا بغية تمرير أهدافها واستراتيجيتها.

_المساهمة في تامين المد الاستراتيجي للجزائر في الدائرة الافريقية.

_المساهمة في حلحلة العديد من الازمات والصراعات في المنطقة بحكم وجودها وامتدادها القوي سيما في الكاميرون، السينغال، النيجر ومالي.

_تقويض تغلغل القوى المعادية للجزائر ومنها بالخصوص تغلغل الكيان الصهيوني المغتصب والذي لا يتوقف عن تقديم الوعود للبلدان الافريقية في ميادين مختلفة وكثيرة كبرامج التجسس والحصول على الأسلحة ومساعدتها تكنولوجيا سيما في ميدان الزراعة والمياه.

5) دعائم الاستثمار في الديبلوماسية الروحية

يمكن الاستثمار في عدة جوانب لخدمة ديبلوماسيتنا الدينية، وضمن هذا السياق يمكن ذكر الدور المحوري الذي تضطلع به الطرق الصوفية والتي تتمتع بامتداد جزائري افريقي وتربط شعوب المنطقة ككل بصلات روحية وعقائدية متينة.

يعد الموقع الجغرافي للجزائر بالغ الأهمية ويمنع لها خاصية إضافية وهي خاصية الاستثمار فيما يمكن ان اسميه بالتميز الجغرافي. فالصحراء الواسعة الجزائرية يمكن ان تكون عاملا ايجابيا في تمتين العلاقة بين مريدي الطرق الصوفية لما يوفره هذا الامتياز الجغرافي الصحراوي من فضاء للسكينة والهدوء الذي يخدم فلسفة وتوجهات الطرق الصوفية في المنطقة. من بين الطرق الصوفية التي لها امتداد داخل الجزائر نجد الطريقة التيجانية والرحمانية (طبعا هناك طرق مشرقية كالقادرية وكذا مغربية كالشاذلية) والتي تتفرع عنها طرق عديدة.

إضافة لما سبق لا يمكن ان نغفل جانبا هاما ويتعلق بطبيعة المجتمع الافريقي القبلية، فإن وجود قيادات قبلية ودينية لها امتدادات في الجنوب الجزائري يمكن الاستثمار فيها اكثر لخدمة اهداف سياستنا الخارجية.

6) هامشية الاستثمار في الديبلوماسية الروحية

للاسف لايزال الاستثمار وكذا توظيف البعد الروحي متواضعا لدينا مقارنة بما هو موجود في دول الجوار اين تعد هذه الديبلوماسية من بين الأسلحة التي يتم توظيفها لتمتين العلاقات البينية بينها وبين بقية البلدان الافريقية. فتأمين المصالح السياسية والاقتصادية يتم خدمته من خلال تمتين الروابط الروحية بحكم العلاقة التي تربط البلدان المغاربية بافريقيا سيما في المنطقة الغربية منها.

يمكن القول أن تفعيل الديبلوماسية الروحية كجانب مهم في ديبلوماسيتنا بشكل عام لم يحظ بما يكفي من الاهتمام وهذا على الرغم من أنه على المستوى الداخلي شهدت الجزائر انفتاحا لافتا على الزوايا والطرق الصوفية خلال فترة حكم الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة أين لاقت دعما ملحوظا، وعليه لا يمكن انكار بعض المجهود الذي قام به الراحل والذي انعش نشاط الزوايا والطرق الصوفية لأهداف وغايات متنوعة بما في ذلك الغايات الانتخابية.

رغم كون الجزائر قامت من الناحية القانونية بهيكلة الزوايا مثلا وفق قانون الجمعيات لسنة 1990 (قانون 06/90) وهذا بهدف تنظيم نشاطها وكذا تسهيل مراقبتها من قبل مصالح الدولة، لكن ترجمة الهيكلة القانونية إلى نشاط وحركة ديناميكية لم يكن بالمستوى المطلوب. فما عدا فترة حكم بوتفليقة التي سمح للزوايا بالنشاط اكثر من خلال سياسة جديدة للدولة هدفت لرأب

الصدع المذهبي داخل هذه الزوايا وتقريب وجهات نظر بعضها البعض فإن تفعيل دورها سيما خارجيا ظل متواضعا، لعل من أبرز الجهود التي عرفتها فتره حكم بوتفليقة فيما يتعلق بتفعيل دور الزوايا والطرق الصوفية داخليا نجد تاسيسه للزاوية البلقادية الهبرية بالعاصمة قصد استقطاب العديد من العلماء والفعاليات الدينية في الجزائر وهذا بهدف جعلها كمنارة علمية لها تأثيرها. بالإضافة لذلك تم استحداث منصب مستشار لدى رئيس الجمهورية مكلف بالزوايا، لقد شهدت نفس الفترة انفتاحا اعلاميا على الطرق الصوفية وعلمائها، كما تم عقد العديد من الملتقيات لعل اشهرها ملتقى الطريقة القادرية بورقلة وملتقى الطريقة التيجانية بوادي سوف.

يبقى، ومع كل ماسبق، أن الاهتمام باعطاء الديبلوماسية الروحية ما تستحقه من اهتمام لايزال متواضعا رغم أن الزوايا والطرق الصوفية كمرجعية دينية لطالما أدت وظائف كثيرة على امتداد تاريخ الجزائر سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

في واقع الامر فإن الوظائف التي أدتها الزوايا والطرق الصوفية في الماضي لا ينبغي ان يحجب أهميتها في وقتنا الراهن بل وحتى مستقبلا، فحضورها الان اصبح ضرورة ملحة إذ لطالما استغلت الجماعات الدينية المتطرفة الشباب الافريقي لتحقيق أهدافها وعليه يجدر التركيز على هذه الفئة من خلال منحها التعليم والتدريب وغرس القيم الدينية الصحيحة عندها، و لتحقيق هذا المسعى يمكن للإسلام المعتدل بما فيه الإسلام الصوفي ان يساهم في ذلك. كما يمكن ان تستثمر الجزائر في العديد من الجوانب ضمن هذا الإطار مثل فتح معاهد ومدارس تستقطب طلبة من البلدان الافريقية وهذا بهدف نشر قيم الدين الإسلامي السمحة على غرار ماتقوم به بعض البلدان الإسلامية والتي يعد بعضها رائدا في هذا المجال رغم بعدها الجغرافي عنا، لدرجة ان هناك من تلك البلدان من إقترحت التفكير في انشاء رابطة علماء افريقيا إستئناسا برابطة علماء المسلمين. لا يمكن ان نغفل أيضا الجانب المهم المتمثل فيدعم الديبلوماسية الروحية بالاستثمار أقتصاديا في البلدان الافريقية سيما مناطق الظل التي تعاني من غياب التنمية والتعليم.

7)حتمية الاستعانة بدعم جهود الديبلوماسية الروحية في افريقيا من خلال الاستثمار في مجال الاقتصاد والتنمية

من المهم ان نشير أيضا أن الانفتاح الاقتصادي على افريقيا يستوجب إصلاحا عميقا للمنظومة الاقتصادية والمصرفية في الجزائر إذ لا يمكن لبلد ذو منظومة مصرفية من العهد السوفياتي وقانون صرف قمعي و غير واقعي أن يلج عالم التجارة الدولية تحت تهديد النصوص و سطوة الإدارة لمنافسة دول جعلت المؤسسة الاقتصادية مركز المنظومة التسييرية، بينما لا تمثل الإدارة إلا أداة إسناد لها. فحتى مستوى النخب الاقتصادية الافريقية تطور ولا بد من مجاراته فهذه النخب تتحدث الان عن قضايا ومفاهيم جديدة كالحاكمية المتعددة الاطراف والتفاوض للتبادل الجهوي الحر والهندسة المالية واختيار المشاريع والتحولات الرقمية.

رغم التصريحات الحكومية في السنوات الاخيرة والتي ترى بأن مستقبل الجزائر الاقتصادي أصبح مرتبطا بالانفتاح على إفريقيا على اعتبار ما تزخر به القارة من إمكانيات مادية وبشرية ضخمة أين تبحث الجزائر على إيجاد بدائل لدعم الخزينة العمومية، إضافة إلى فتح أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية في البلدان الإفريقية التي تمثل أكثرها استهلاكا وأقلها إنتاجية وكذا الاستفادة من المزايا التي توفرها القارة الإفريقية، لكن ما تم من خطوات ضمن هذا الاتجاه تبقى محتشمة. فماعدا بعض المشاريع القليلة والتي لم يتم تجسيدها بعد فإن مستوى العلاقات الجزائرية الافريقية في ميدان الاقتصاد والاستثمار يظل متواضعا لحد الساعة. فالجزائر تنتظرها تحديات كبرى للانفتاح على القارة الافريقية نظرا لضعف المبادلات، إذتمثل1. 5 في المئة فقط من مجموع التجارة الخارجية، ناهيك عن عدم وجود آليات لمرافقة المؤسسة الجزائرية الراغبة في الاستثمار في افريقيا كالبنوك والنقل الجوي.

من بين المشاريع التي تراهن عليها الجزائر ضمن انفتاحها الافريقي مشروع ميناء شرشال المبرمج للإنجاز ومخصص لربط الشمال بالجنوب الجزائري، إذ سيسمح بتخزين وإعادة شحن السلع ونقلها برا عبر الطريق السيار شمال ـ جنوب الذي هو في طور الإنجاز ايضا، انطلاقا من عدة موانئ جافة، ليتم بعدها توصيل السلع والصادرات إلى دول الجوار الإفريقي في حدود اسبوع إلى عشرة ايام، و بتكلفة مادية وزمنية للنقل أقل بكثير من نقل تلك السلع بحرا. وبحسب التصريحات الرسمية فأن الميناء سيستقبل أكثر من ٢٧,٥ مليون طن من السلع سنويا، مما سيوسع الوعاء التجاري للجزائر ويمكنها من فتح باب التصدير للدول الإفريقية، ولهذا الغرض

سيتم إنشاء أربع مناطق صناعية لتنشيط الاقتصاد ومنطقة لوجستية تابعة للميناء لتخزين السلع والمساهمة في توسيع الطاقة الاستيعابية للميناء.

المشروع الآخر الذي تراهن عليه السلطات الجزائرية يتمثل في انشاء قاعدة لوجيستية بتمنراست موجهة للتصدير على مساحة تقدر بحولي 500 هكتار ومجهزة بكل المرافق والمخازن وتوسيع مطار تامنراست كبوابة على افريقيا.

من بين المشاريع الأحرى التي تراهن عليها الجزائر مشروع ربط العديد من البلدان الافريقية بكوابل الالياف البصرية (النترنيت) اين تم توصيل الكابل للحدود الجزائرية المالية لكن العوائق الامنية صعبت الى حد ما اتمام هذا المشروع في آجاله وهو المشروع الذي انطلق سنة 2003. وبحسب المسؤولين في وزارة الاتصالات الجزائرية فإن المشروع من شأنه مساعدة سكان العديد من بلدان الساحل ووسط افريقيا على الربط بالانترنت، خاصة وأن نسبة دخول الانترنت للقارة ككل لا تتعدى ثلاثة بالمئة. كما سيعمل على بعث الاقتصاد الجزائري سيما وأنه سيفتح المجال للقطاع الخاص للمساهمة في تجسيده. ([1])

في واقع الأمر تدخل مبادرة ربط القارة بشبكة الانترنيت في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، وتتعلق بمشروع إنجاز وصلة ربط بالألياف البصرية بين الجزائر (الجزائر) و زيندر (النيجر) و أبوجا (نيجيريا). بحيث سيسمح هذا المشروع بحسب تصريحات السلطات الجزائرية على:

- توفير بنية تحتية لنقل تكنولوجيات الإعلام و الاتصال عصرية و متينة لسكان البلدان الثلاث و البلدان المجاورة
- توحيد الحركة الجهوية، بما في ذلك البلدان المجاورة المعزولة مثل المالي و التشاد و البنين و الطوقو، من أجل ايصالها لأوروبا عن طريق الكوابل البحرية للألياف البصرية المتواجدة حاليا و تلك الجاري تركيبها بالجزائر.

[1] Seefrom more details : Laurent de Saint Perier « Algerie- Afrique : A la Recherche du Temps Perdu » in Jeune Afrique, 19 Janvier 2017.

ستسمح هذه البنية التحتية الاستراتيجية التي تمتد على طول 4500 كم تقريبا و التي يتواجد نصفها في الأراضي الجزائرية (الجزائر - عين قزام)، ببناء شبكة إقليمية للمعلومات تربط بين العديد من البلدان الأفريقية.

رغم ضآلة حجم الاستثمارات الجزائرية في افريقيا لكن هناك توجه نحو التصدير للأسواق الافريقية خلال السنوات الاخيرة حيث بدأت الجزائر في تصدير العديد من المواد للدول الافريقية على غرار الاسمنت لكل من النيجر (من منتج خاص بأدرار وبرا) وكذلك لدولة غامبيا. تعمل السلطات ايضا على فتح مجال النقل الجوي للبضائع للخواص لتسهيل ايصال المنتوج الجزائري لافريقيا، سيما وأن بعض الخواص تمكنوا من اقتحام بعض الاسواق الافريقية في السينغال وكوت افوار والبينين على غرار شركة كوندور وشركة " بي أن أس " للأدوات والأكسيسوارات الكهربائية وشركة سيستام للإلكترونيات وشركات أخرى لصناعة الكوابل التنافسية. ([1])

التصريحات الرسمية الجزائرية تجاه التعاون الافريقي واعدة وعلى راسها الدعوة للتكامل بين دول الاتحاد الافريقي خصوصا ضمن ما يعرف تكثيف جهود الدول الافريقية من أجل استكمال استحداث المنطقة القارية للتبادل الحر وتحقيق التكامل بالقارة الافريقية لمواجهة التكتلات الدولية الأخرى. ([2]) تبقى تلك التصريحات غير واقعية كون تجسيد استحداث منطقة تبادل حر على سبيل المثال ستواجه تحديا يتمثل في انتماء عدد من الدول الافريقية إلى تكتلات اقتصادية إقليمية عديدة في آن واحد ،وهو ما يستلزم مسارا تفاوضيا عسيرا من أجل إنشاء هذه المنطقة لتقويم الكثير من الاختلالات الهيكلية في التكتلات الاقتصادية الإقليمية في القارة الافريقية.

يراهن المسؤولن الجزائريون وفي سياق تنشيط التعاون الافريقي على الصناديق الافريقية لتمويل المشاريع بل وبعد جفاف البحبوحة المالية يتم الحديث حاليا حول امكانية توفير الاموال

[1] Younes Djama, « L' Afrique : Une Nouvelle Cible pour les Exportations Algeriennes » in Maghreb Emergent, Edition de 3 novembre 2019.

[2] Nations Unis, Commission Economique pourl Afrique « La Zone de Libre- Echange Continentale Africaine : Questions et Reponses » https://www.uneca.org/fr/publications/la-zone-de-libre-%C3%A9change-continentale-africaine-questions-et-r%C3%A9ponses.
Site Visited on October04th, 2022.

للاستثمارات الجزائرية من افريقيا من خلال خلال اللجوء إلى دول صديقة لتمويل مشاريع وفق طرق شراكة ثلاثية، أي صفقات بين الجزائر والدولة الإفريقية ودولة ثالثة تدخل برأس المال، كما يمكن الاعتماد في مجال التمويل على مؤسسات وصناديق مالية إفريقية. .

حتى المبادرة الافريقية الأخيرة والتي ساهمت فيها الجزائر بقسط كبير والمتعلقة بإطلاق اكبر منطقة للتبادل الحر في العالم لتنشيط حركية اقتصاديات الافريقية وفتح فرص للتبادل الحر والتي تم الاعلان عنها خلال القمة الاستثنائية للاتحاد الافريقي في 21 مارس 2018 بكيغالي (رواندا) فإن أفاقها ستبقى غير واعدة رغم تأكيد المسؤولين في الجزائر أنها ستمنح امتيازات متنوعة على غرار الاستفادة من اللاجمركية وكذا المقاييس الجديدة في التعاون التجاري والمالي والاقتصادي بين البلدان الافريقية.

رغم التصريحات المتفائلة الآنفة الذكر فإن اتفاق التبادل الحر الذي امضته حوالي 43 دولة افريقية سيبقى إعلانا للنوايا أو مشروع مستقبلي اكثر منه واقعا عمليا بفعل العديد من المعيقات التي ستواجهه ومنها أن الدول الافريقية ستظل متقيدة بالمبادئ المتعلقة بحماية منتوجها الوطني، وهو ما يقف عقبة أمام التبادل الحر. فمعظم هذه البلدان تشترط الحفاظ على منتوجها الوطني، أو دعم منتجات بعينها، أو الالتزام بمعايير صناعية أو بيئية مكلفة للمنتجين. ومن هذا المنطلق فإن الاتفاقيات التجارية الأفريقية الجديدة ستظل مثل الاتفاقيات القديمة، مثقلة بالبنود التي تحمل العديد من القيود تحت مسميات عدة. فالاتفاق الأخير هو أقرب لأوراق جرى التوقيع عليها من قبل الزعماء، وتحتاج إلى اتفاقيات وإجراءات أخرى تشرح كيفية تطبيقها وهو ما لن يكون متاحا في المستقبل المنظور. ومن هنا يمكن القول فإن الخطوة الافريقية الأخيرة لن تعود بالنفع على الاقتصاد الجزائري أو اقتصاد دول افريقية أخرى.

الخاتمة

نصل في ختام هذا البحث إلى تثبيت عدة نتائج ومنها أن افريقيا تعد فضاء جيوسياسيا فائق الأهمية بالنسبة للجزائر. ففي ظل سعي الكثير من القوى الخارجية كالولايات المتحدة والصين وتركيا التواجد في القارة. للجزائر مؤهلات افضل للولوج الى القارة ابتداء من الجغرافيا مرورا بالتاريخ ووصولا للروحانيات وغيرها. يتعين على الجزائر والتي تربطها علاقة عضوية مع بقية

القارة ان تنتهج مقاربة أكثر فعالية واكثر نشاطا في دائرتها الافريقية سواء بهدف تحجيم الكثير من الاخطار المحدقة بها بفعل التنافس الدولي على موارد القارة أو الانخراط في علاقات اقتصادية من خلال تنشيط ديبلوماسيتها بما يخدم مصالحها سواء على المدى القريب او البعيد. فانتشار المذهب المالكي المعتدل في القارة يمكن ان يكون مدخلا مهما لممارسة القوة الناعمة هذا دون ان ننسى الامتداد التاريخي لزوايا وطرق صوفية معروفة وجد فعالةفي القارة (كالطريقة التيجانية والقادرية والبالقايدية) والي تتمتع بتأثير واسع وتواجد لمريديها في دواليب صناعة القرار في عدة بلدان افريقية. فالدور التعليمي لهذه الطرق سيساهم بشكل فعال ومن خلال الارساليات التعليمية للافارقة في الجزائر من دعم الديبلوماسية الروحية والدينية الجزائرية في القارة. ضرورة الخروج من المقاربة التقليدية سياسية امنية الى ما يمكن ان نسمية بالقوم الناعمة التي تشمل الديبلوماسية الروحية.

تعزيز الروابط مع الدول الافريقية ينبغي ان لا يقتصر على المقاربة السياسية التي تعد متميزة سواء على المستوى الثنائي او مستوى متعد الأطراف وهذا منذ استقلال الجزائر ودفاعها الدائم في حق الشعوب في الحرية والكرامة. كما ينبغي ان لا يقتصر على المقاربة الاقتصادية وحدها وعلى هامشيتها. صحيح ان الروابط الاقتصادية لها مفعولها وعليه انخرطت الجزائر في تميتن العلاقات الاقتصادية(تطوير شبكة تجارية واقتصادية)ابتداء من نشاطها في صياغة رؤية "النبياد" اذ انه من المعروفان لسونطراك (الشركة البترولية الوطنية الجزائرية) نشاط حثيث في القارة ابتداء من مالي الي أمضت معها اتفاقيات تنقيب عن البترول ابتداء من سنة 2007هذا دون ان ننسى المعونات المالية التي تقدمها الجزائر للعديد من البلدان الافريقية لدرجة مسح بعض الديون العالقة على عاتق هذه الدول. كما انه ينبغي ان لا نكتفي باعتماد المقاربة الأمنية لوحدها وعلى أهميتها أين تقوم فيها الجزائر بدور نشيط ابتداء من رعايتها لما يعرف "استراتيجية دول الميدان" التي تضم كل من النيجر ومالي وموريتانيا أو تعاونها الأمني مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. بالمختصر المفيد فإن الخروج من المقاربة التقليدية السياسية الأمنية الى ما يمكن ان نسمية بالقوة الناعمة التي تشمل الديبلوماسية الروحية تجاه جوارنا الافريقي أصبح حتمية لايمكن التغاضي عنها.

أهمية الدائرة الإفريقية في نشاط الديبلوماسية الجزائرية

أ. د/محمد صافو

جامعة وهران

مقدمة:: تعتبر إفريقيا واحدة من الدوائر المهمة في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث ترتبط الجزائر بالقارة الإفريقية ارتباطا تاريخيا وجغرافيا واقتصاديا، فالجزائر هي بوابة إفريقيا من جهة الشمال وهي أكبر دولة من حيث المساحة، كما أنها من أهم الدول التي رافعت من أجل استقلال دول القارةوحرية قرارها السياسي وسيادتها على مواردها الطبيعية.

ولم تدخر الجزائر جهدا في الحفاظ على أمن القارة وحل نزاعاتها ومكافحة الإرهاب من خلال مقاربة تنموية شاملة أساسها الأمن، الديمقراطية، التنمية، بناء ودعم مؤسسات التكامل الافريقي، وذلك من منطلق الترابط الموجود بين المصالح العليا للجزائر من جهة، وأمن واستقرار القارة الافريقية من جهة أخرى.

وتنفيذا للسياسة الخارجية تتحرك الديبلوماسية الجزائرية ضمن مجموعة من الدوائر المتعددة(المغاربية، العربية، المتوسطية، الافريقية).

فما هي أهمية الدائرة الإفريقية في نشاط الديبلوماسية الجزائرية، وموقع المصلحة الوطنية من ذلك؟

1-**الدائرة الافريقية:** تعتبر من الدوائر المهمة في السياسة الخارجية الجزائرية مقارنة بباقي الدوائر الأخرى.

أ-لقد أكدت مختلف الدساتير والمواثيق الجزائرية-منذ الاستقلال وحتى أخر تعديل دستوري في 2020-على انتمائها الافريقي: "إن الجزائر أرض الاسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وأمازيغية، وبلاد متوسطية وافريقية تعتز بإشعاع ثورتها". [1]

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ديباجة دستور 2022، الصادر **بالجريدة الرسمية**،عدد82 ،30ديسمبر سنة 2020.

وعلى الرغم من أولوية الدوائر الأخرى(المغاربية، العربية، المتوسطية)،الا أن هنالك عدة عوامل دفعت الجزائر الى زيادة اهتمامها بإفريقيا جنوب الصحراء خلال العقود الأولى بعد الاستقلال، وأصبحت تشكل مجال الحركة الأول

لسياسة الجزائر الخارجية ازاء دول العالم الثالث.[1]

حيث كانت الجزائر سببا في تحرر العديد من البلدان الافريقية خلال الحقبة الاستعمارية، ومنها المستعمرات الفرنسية، ذلك أن فرنسا كانت تتمسك بالجزائر لما تحتويه من ثروات، فلمّا اشتدت الثورة الجزائرية كان لزاما عليها أن تتفرغ لهذه الثورة وتجهضها بمختلف الوسائل، فاضطرت الى تحرير العديد من الدول الافريقية التي كانت تحتلها على غرار تونس والمغرب، وبذلك فان تحرر تلك الدول كان بفضل اندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954، وبالمقابل لاقت ثورة الجزائر دعما افريقيا حتى تحقيقها للاستقلال[2]، وشكل هذا التضامن الافريقي- الجزائري قاعدة صلبة في الدفاع عن دول القارة وحقها في التحرر واستغلال ثرواتها ومواردها الطبيعية.

-**اقتصاديا** تحتل افريقيا مكانة استراتيجية بالنسبة للجزائر على جهتين: تتمثل الأولى فيما تتيحه الجزائر لدول القارة من امكانيات لتطوير اقتصادياتهالا سيما في مجال التصدير والتبادل التجاري مع باقي دول العالم، فيما تتمثل الثانية فيما تتيحه الأسواق الافريقية من فرص لتسويق المنتجات الجزائرية وترقية الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمارات والشراكات المتاحة في دول القارة.[3]

وعليه فالبعد الافريقي أضحى خيارا استراتيجيا بالنسبة للجزائر، ويمكن أن يضمن تحقيق المصلحة الوطنية في اطار سياسة الاعتماد المتبادل والشراكة المتوازنة بين الأطراف.

ب- هياكل وأجهزة وزارة الخارجية:

---

[1]-بهجت قرني، **السياسة الخارجية الجزائرية**، في علي الدين هلال: السياسات الخارجية للدول العربية، تر: جابر سعيد عوض. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،1994،ص14.

[2]-وهيبة دالع، السياسة الجزائرية اتجاه افريقيا(1999-2016)،الجلة الجزائرية للسياسات العامة،الجزائر،عدد7،جوان 2015،ص11.

[3]-بشير مصيطفى، حوار مع جريدة المساء، عدد6049، بتاريخ .2016/12/3،ص03.

نظرا لأهمية الدائرة الافريقية تم تخصيص "المديرية العامة لإفريقيا" ضمن أجهزة وهياكل الادارة المركزية لوزارة الخارجية، مهمتها تنفيذ السياسة الوطنية في افريقيا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف وتنسيقها، وترقية نشاطات التعاون وتقييمها ومتابعتها، وهي تضم مديريتين فرعيتين[1]:

-**مديرية العلاقات الثنائية**: وتكلف بمتابعة العلاقات الثنائية، واقتراح صيغ تطوير التعاون بين الجزائر والبلدان الافريقية وترقيته.

-**مديرية العلاقات الافريقية متعددة الأطراف**: تكلف بمتابعة تنفيذ النشاط المتعدد الأطراف للاتحاد الافريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الجهوية الفرعية.

وتبعاً للأزمات السياسية والأمنية التي عرفتها المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الافريقي استحدث المرسوم الرئاسي رقم17-02 المتمم للمرسوم الرئاسي رقم08-162 مديرية جديدة سميت "بالمديرية العامة لليقظة الاستراتيجية واستباق الأزمات وادارتها"، وتتمثل وظيفتها حسب ذات المرسوم في وضع استراتيجية الوقاية والاستجابة لحالات المخاطر والأزمات التي يمكن أن تمس بالمصالح الحيوية للجزائر، ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع القطاعات المعنية.

وتضم هذه المديرية مديريتين فرعيتين هما:-مديرية اليقظة والدراسات الاستراتيجية.

-مديرية استباق الأزمات وادارتها.

كما أكد بيان السياسة العامة للحكومة (سبتمبر 2022) في الفصل الرابع تحت عنوان "**من أجل سياسة خارجية واستباقية** "على أهمية الدائرة الافريقية، حيث دعّمت الديبلوماسية الجزائرية المنظمات القارية وساعدت على تجسيد منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية(zlecafe)،وطورت ورافقت مشاريع البنية التحتية الافريقية المشتركة على غرار الطريق العابر للصحراء وخط أنبوب الغاز الجزائري النيجيري والألياف البصرية.

[1]-المرسوم الرئاسي رقم 08-162،المؤرخ في 02 يونيو 2008،المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية.

وللإشارة فقد أنهت الجزائر أشغال الجزء الخاص بها من هذا الشريان الاقتصادي المهم الذي يغطي اضافة للجزائر كل من تونس و04عواصم من الساحل وجنوب الصحراء(النيجر، مالي، التشاد ونيجيريا)، مماّ سيسهل من تنقل الأشخاص والتبادلات التجارية.

كما تعمل الجزائر على تعزيز تعاونها الاقتصادي مع موريتانيا من خلال توقيع العديد من الاتفاقات، ولا سيما اطلاق الدراسات الخاصة بإنجاز طريق تندوف-الزويرات والخط البحري الرابط بين الجزائر ونواكشوط، وكذا فتح أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية.

وتأسيسا على ما سبق نلاحظ أن الدائرة الافريقية تشكل المجال الجيوسياسي و الجيو اقتصادي الأنسب لحركية الديبلوماسية الجزائرية ويرجع ذلك الى ضيق مجال الحركة[1] مقارنة بباقي الدوائر الأخرى:

2-**مغاربيا**: تمتلك الجزائر حدودا مع كل دول المغرب العربي، وهو ما أتاح لها أن تكون حلقة ربط وتواصل استراتيجية بين دول المغرب العربي ومحور هام في مختلف التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية في النظام الفرعي المغاربي[2]

-اختلاف التوجهات السياسية والأيديولوجية للأنظمة المغاربية: تحتل مسألة بناء الدولة الوطنية في الجزائر اهتماما كبيرا، وعلى هذا الأساس تضع الديبلوماسية الجزائرية في مقدمة أولوياتها ضمان الاستقلال الوطني، واقامة الدولة الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة، ورفض كافة أشكال التدخل في المنطقة المغاربية، بالإضافة الى التباين في طبيعة النظم الحاكمة، وكلها متغيرات تدلل على صعوبة العمل في اطار مغاربي على الرغم من أهميته وضرورته.

خاصة في ظل السياقات الاقليمية والدولية التي تفرض الانخراط في تكتلات سياسية واقتصادية من أجل ضمان مكانة في النظام الدولي الذي يعاد تشكيله.

وممّا زاد من تعقيد العمل المغاربي المشترك:

[1]-سمير قط،" السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا" ، المركز العربي الديمقراطي: مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الأول،2017.

[2]-عبد السلام قريفة، دور الجزائر في اطار المغرب العربي،2004،ص65.

-**نزاع الصحراء الغربية**: يعتبر من أطول الصراعات السياسية في المنطقة، حيث لم يتمكن الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير، وبدأ النزاع فعليا عام 1975 عندما وقعت اسبانيا قبل جلائها اتفاقية مدريد مع كل من المغرب وموريتانيا، والتي اقتسم بموجبها البلدان الجاران الصحراء، لكن الشعب الصحراوي رفض هذا الوضع وتحركت جبهة البوليساريو(الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) بهدف اقامة دولة مستقلة في الصحراء الغربية، ودخلت في نزاع مسلحة مع المغرب بعد انسحاب موريتانيا، وانتهى بوقف اطلاق النار بين الجانبين في 1991برعاية الأمم المتحدة في اطار الالتزام بتمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير المصير.

ولقد اتخذت الجزائر منذ اندلاع هذا النزاع موقفا ثابتا لم يتغير الى يومنا هذا، يقوم على منطلق أساسي مفاده **"اعتبار قضية الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار"** وفقا لما نص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514، الصادر في ديسمبر1960، والمتعلق بمنح الاستقلال للأقاليم والشعوب المستعمرة، وهذا ما يجعل قضية الشعب الصحراوي وفق منطلقات الموقف الجزائري قضية لصيقة بمبدأ حق تقرير المصير الذي تضمنته المواثيق الدولية الأممية والإقليمية[1].

- التطبيع والعلاقات مع الكيان الصهيوني: لقد تعززت التوجهات التوسعية للمغرب على حساب حقوق الشعب الصحراوي بالتطبيع مع الكيان المحتل للأراضي العربية والمصادر لحقوق الشعب الفلسطيني من خلال الاتفاق بينهما في 2020/12/10، الأمر الذي يزيد من حالة التأزم في العلاقات المغاربية، خاصة وأن الجزائر كدولة محورية في المنطقة ترفضت سياسة الهرولة نحو التطبيع، وتدعم حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

[1]- مسعود شعنان، **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية، حقوق الانسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية فرع: العلاقات الدولية، سبتمبر 2007، ص 09.

ويمكن التدليل على ضعف العلاقات المغاربية من خلال حالة التأزم والقطيعة في العلاقات المغربية الجزائرية، زيادة على مؤشر التبادلات التجارية البينية، التي لا تزيد عن5% من مجمل التجارة في هذه البلدان.

3-عربيا: اتسمت هي الأخرى بالنزاعات العربية-العربية، وأخذت هذه النزاعات طابعا داخليا أثر على وحدة وتماسك الدولة الوطنية في السودان، العراق، سوريا و لبنان، كما كان لها طابع خارجي حدودي (مصر والسودان، العراق والكويت. . . الخ).

-الصراع على الزعامة العربية ومحاولة الظهور بمظهر القوى الاقليمية(مصر، السعودية في المشرق، الجزائر في المغرب العربي)،وتبقى نتائج هذا التنافس متوقفة على توظيف امكانيات القوة واستثمارها ديبلوماسيا في مواجهة القوى العالميةالمتنافسة على المنطقة العربية.

الأمر الذي جعل الجزائر تدرك بأن دورها محدود في الدائرة العربية، ومع ذلك فهي ملتزمة بالانتماء العربي

بحكم أنها أرض الاسلام وأرض عربية، وتشهد الحروب العربية – الاسرائيلية على ذلك الالتزام، بالإضافة الى الدعم الكامل واللاّمشروط للقضية الفلسطينية التي كانت عنوانا للقمة العربية بالجزائر في نوفمبر2022.

ويرجع ترتيب الدائرتين المغاربية والعربية في مراتب متقدمة الى اعتبارات تتعلق بالهوية والانتماء الثقافي والحضاري على أساس الدين واللغة، فضلا عن الروابط الجغرافية والتاريخية التي تربطها بهما بشكل عام.[1]

وفي الجانب الاقتصادي، تمثل التجارة البينية العربية 13. 8 من اجمالي التجارة الخارجية للدول العربية حسب دراسة حديثة لصندوق النقد العربي.

4-الدائرة المتوسطية: على الرغم من الأهمية الاستراتيجية للدائرة المتوسطية، اهتمت الجزائر أساسا بالدوائر المغاربية العربية والافريقية التي تعد مترابطة وكجزء من العالم الثالث الذي تلعب فيه دورا بارزا، ويمكن تفسير ذلك بثقل الماضي التاريخي الاستعماري الذي يمثله المتوسط

[1]-سمير قط، مرجع سابق.

بالنسبة للجزائر، وبظروف البيئة الاقليمية المغاربية أنذاك وما تحمله من تهديد مباشر للأمن القومي الجزائري.

غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلا، اذ عرف اهتمام الجزائر ببعدها المتوسطي نقلة نوعية وتطورا ملحوظا منذ مطلع التسعينات، تكرس من خلال اعتراف الجزائر في دستورها الصادر عام 1989 ببعدها المتوسطي، ومنذ هذا التاريخ أصبحت الدائرة المتوسطية "أحد الثوابت المرجعية لدوائر تحرك الجزائر الجيوسياسية سواء على مستوى الخطاب أو على مستوى الممارسة". وساهم في الاهتمام سعي الجزائر للتكيف مع التحولات العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.[1]

وتكلل هذا التوجه بتوقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عام 2002 الذي دخل حيز التنفيذ في 2005، غير أن التطبيق كشف عن اختلالات واضحة لصالح الاتحاد الاوروبي.

-تبادل اقتصادي غير متكافئ مع الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر (220مليار ايرادات مقابل 14مليارصادرات خارج المحروقات)، وذلك خلال فترة تقييمية من2005-2015=اعادة تقييم لاتفاق الشراكة.

-سياسة القوى الكبرى في المتوسط والقائمة على تأمين مصالحها الأمنية و الطاقوية فقط.

وهكذا تتفوق الدائرة الافريقية على باقي الدوائر مما يفرض على الديبلوماسية الجزائرية توظيف كامل قدراتها في هذا الفضاء الجغرافي والاقتصادي المهم.

5-الديبلوماسية الجزائرية: سلوكات و مبادئ.

- لقد رفضت الجزائر ومنذ استقلالها في1962التدخل الأجنبي في دول القارة الإفريقية وعملت على بناء أطر خاصة لحل مشاكلها وتوطيد دعائم التضامن الإفريقي، وجاء دور الجزائر في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقيةماي1963 دعما لهذا التوجه.

- الرفض القاطع الذي أبدته الجزائر للتواجد العسكري في القارة ورفضها لإقامة أي قواعد عسكرية على أراضيها (Africom).

- رفض الجزائر للتدخل العسكري في ليبيا في مارس2011.

[1]-عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. الجزائر: المكتبة العصرية،2005،ص ص 49-53.

- رفض الجزائر للتدخل الفرنسي في جمهورية مالي عام 2013 من خلال عملية serval وعملية barkhane كامتداد لها في 2014، وترى في ذلك عسكرة لمنطقة الساحل وتطويق أمن المنطقة.

- طرحت الجزائر فكرة التنسيق الأمني بين الدول الإفريقية والقوى الكبرى بدل التدخل العسكري المباشر.

- رفض الجزائر إشراك القوات المسلحة الجزائرية في أي عمليات عسكرية خارج الحدود،(المادة31) من الدستور)"يمكن للجزائر، في اطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية، أن تشارك في حفظ السلم"، والفقرة 3 من (المادة 91). "يقرر ارسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي الى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية3/2أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان".

- وضع استراتيجية إفريقية في الأمن والسلم والاندماج والتنمية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان.

وتوج التوجه الإفريقي بنجاحات متعددة المستويات، فقد كانت الجزائر إحدى الدول الفاعلة في تأسيس مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD) وقادت جهود الوساطة التي نجحت في إنهاء النزاع الإرتيري- الإثيوبي في 2000/12/12.

-انشاء مجلس الأمن والسلم الافريقي عام 2002.

تأسيس منظمة الشرطة الجنائية الافريقية "الأفريبول" في 2015/12/13 بالجزائر العاصمة.

- أما فيما يتعلق **بحسن الجوار**، فلم تقف الجزائر موقفا سلبيا تجاه المشاكل التي عرفتها دول الجوار سواء في تونس والدور الذي لعبته الديبلوماسية الجزائرية في استعادة الأمن والاستقرار لهذا البلد ودعمه سياسيا وأمنيا واقتصاديا، وتعاملت مع الأزمة الليبية ودافعت عن الحل السياسي كمخرج وحيد للازمة المستمرة منذ2011الى يومنا هذا.

- مساعدة ودعم الماليين على التوجه نحو المصالحة الوطنية، وهو ماتحقق من خلال اتفاق السلم والمصالحة في مالي الذي وقع بالجزائر فيمارس2015، وتتابع الجزائر تنفيذه وتذليل كل العقبات المرتبطة بذلك.

- وقد اهتمت الجزائر بتسوية النزاعات في منطقة الساحل من خلال محاولة معالجة مشكلة الطوارق في مالي والنيجر، والتهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي المتعلقة بالعمليات الإرهابية خاصة في مجال خطف الأجانب، وفي هذا الإطار نجحت الجزائر في دفع مجلس الأمن لإصدار لائحة في7/ 2009/12 تجرم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن.

ممّا سبق، يمكن القول أن هنالك مصالح حقيقية أمنية واقتصادية للجزائر في افريقيا، كما أن هنالك تحولات اقليمية ودولية تقتضي من الديبلوماسية الجزائرية التكيف والحركة الدائمة والنشطة للدفاع عن المصالح العليا للجزائر.

6-الدبلوماسية الاقتصادية: يمكن للجزائر أن تستغل رصيدها التاريخي وثقلها الدبلوماسي في هذا المجال المهم، حيث عملت على تأميم مواردها الطاقوية والمعدنية لبناء اقتصادها الوطني بعد الاستقلال، كما رافعت من أجل نظام اقتصادي عالمي جديد في السبعينات لصالح تحكم دول العالم الثالث في ثرواتها، وتقديم المساعدات التكنولوجية والمالية وتخفيف أعباء المديونية للنهوض باقتصاديات هذه الدول.

فقوة الدول تقاس اليوم بقوة اقتصادها، فهناك ترابط قوي بين مفهوم المصلحة الوطنية والقوة الاقتصادية، كما أن حجم الميزان التجاري وحجم التبادلات يعطي صورة واضحة عن العلاقات السياسية بين البلدان، الأمر الذي فرض ضرورة تفعيل هذا النوع من الدبلوماسية.

فالدبلوماسية الاقتصادية واسعة ولا تقتصر على الجانب الرسمي فقط، بل تدخل فيها الكثير من القوى الاقتصادية والمالية (رجال المال الشركات التجارية، وكله ينعكس على البحث عن موارد أخرى من خلال دعم وجلب الاستثمار).

وقد شدد الرئيس الجزائري على هذا التوجه خلال ترشحه للانتخابات الرئاسية في 2019: "لقد فقدنا الجناح الافريقي وأصبحنا نهتم بملفات أخرى، واسترجاع قوة ديبلوماسية الجزائر بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدّول وعدم قبول التدخل في شؤوننا. . . ولا بد للاقتصاد أن يأخذ القسط الوافر من العمل الديبلوماسي". أي ضرورة ادراج الديبلوماسية الاقتصادية ضمن قائمة الأولويات.

ج-الإمكانيات الاقتصادية: تحديات وفرص للاقتصاد الجزائري.

-الثروات: تمتلك القارة ثروات هائلة جعلتها دائما تحت وصاية الاستعمار ومحل أطماعه، وهو ما يفرض تحديات على السياسية الخارجية للجزائر ويمنحها فرص يمكن استغلالها.

-البترول والغاز الطبيعي: تملك القارة 124 مليار برميل من احتياطي النفط، أي12%من إجمالي احتياط النفط العالمي (نيجيريا، الجزائر، مصر، ليبيا، أنجولا، السودان، غينيا الاستوائية، الجابون وجنوب إفريقيا).

-500 تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي أي10% من إجمالي الاحتياط العالمي.

وتصدر هذه الثروات إلى الو م أ بنسبة23%،الصين 14% و25% للاتحاد الأوروبي.

اليورانيوم: تتوفر القارة على كميات كبيرة من اليورانيوم الضروري في الصناعات النووية.

وتساهم إفريقيا ب18% من إجمالي الانتاج العالمي لليورانيوم وأبرز الدول هي: النيجر، نامبيا، جنوب إفريقيا.

وهي تمتلك الثلث من احتياطي العالم في هذه المادة.

الذهب: تمتلك القارة احتياطات من الذهب تقدر ب50% من أجمالي احتياطات العالم.

وهو موجود في كل من غانا، مالي، غينيا، تنزانيا.

الألماس: تتصدر القارة الإفريقية سوق الألماس العالمي حيث تقوم بإنتاج 40% من إجمالي الإنتاج العالمي.

ويتركز في دول مثل بوتسوانا، أنجولا، جنوب إفريقيا، الكونغو الديمقراطية، نامبيا.

بالإضافة إلى الحديد والفوسفات.

الزراعة: هي عماد النشاط الاقتصادي في القارة لتنوع المناخ وكثرة الأنهار (القهوة، الفول السوداني، الزيتون. . . الخ)

الأخشاب: تتوفر على أخشاب من جودة عالية يتم تصديرها إلى اليابان، إسرائيل، دول الاتحاد الأوروبي.

الثروة السمكية: وذلك بفعل طول سواحلها على المحيطين الهندي والأطلنطي، البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى النيل والبحيرات الكبرى بوسط القارة. وتصل قيمة الأسماك التي تصدر إلى 2,7 مليار دولار، حيث تتيح بحيرة فيكتوريا حوالي نصف مليون طن من الأسماك.

-افريقيا تضم54 دولة أي هنالك 54 سوق واعدة(يمكن أن يصل تعداد سكانها الى 02 مليار نسمة عام 2050).

-موارد معدنية وطاقوية وزراعية، وهذا يحتاج الى استثمارات كبرى من طرف شركات اقتصادية و مالية كبرى.

-استثمار القطاع الخاص الجزائري في الصناعات الغذائية والأدوية، خاصة وأن افريقيا تعاني من أزمة الجوع وانتشار الأوبئة والأمراض.

وهنا على البعثات الديبلوماسية الجزائرية البحث عن فرص الاستثمار في القارة من جهة، والبحث عن أسواق لتصريف المنتجات الجزائرية، وفي هذا الاطار فقد تم تنظيم ندوة وطنية حول الديبلوماسية الاقتصادية في نهاية2021 جمعت كافة المتدخلين من أجل تقديم الحلول للمسائل العالقة في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وترقية الصادرات في الأسواق الخارجية.

-تنظيم عملية تكوين لفائدة الديبلوماسيين المغادرين في اطار الحركة الديبلوماسية والقنصلية لسنة 2022 من أجل ايجاد تفاعل أفضل بين المراكز الديبلوماسية والقنصلية والمتعاملين الجزائريين والأجانب في مجال الديبلوماسية الاقتصادية.

خاتمة:

تمتلك الجزائر مختلف عناصر القوة المادية وغير المادية التي تجعلها تتفوق على دول الجوار الجغرافي في المغرب العربي وفي دول الساحل الافريقي، وهي عناصر يمكن أن توظفها الديبلوماسية الجزائرية للقيام بدور اقليمي سياسي واقتصادي فاعل في القارة الافريقية يضمن أمنها ومصالحها الحيوية من جهة، ويمكنها من حل أزمات ونزاعات القارة ضمن الأطر الافريقية، و يسمح بالنهوض الاقتصادي لإفريقيا من خلال الاستثمارات المتبادلة في المجالات الحيوية كالطاقة والكهرباء والنقل والزراعة كقطاعات حيوية لتحقيق التنمية من جهة أخرى.

كما أن التوظيف الديبلوماسي لهذه العناصر والقدرات هو المدخل الحقيقي لمواجهة أهداف واستراتيجيات الكثير من القوى الاقليمية والعالمية المتنافسة على ثروات وموارد القارة الافريقية.

السياسة الخارجية الجزائرية: بين الثوابت وحسابات المصالح أي توازن؟

أ. د. عياد محمد سمير

Mohammedsamir. ayad@univ-tlemcen. dz

مدير مخبر الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية

جامعة تلمسان

مقدمة:

عملت السياسة الخارجية الجزائرية على إرساء دعائم السلم والتعايش السلمي، كما سايرت مبادئ الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، لأن الجزائر المستقلة قد ورثت عن كفاحها الطويل رسالة انسانية المضمون دعت الى القضاء على جميع أشكال الاستعمار وتمكين الشعوب من تقرير مصيرها.

وكان من الطبيعي أن تتمسك الجزائر بمبادئ وثوابت، حيث بنت على الساحة الدولية مكانة تميزت بسياسة داخلية وخارجية على درجة من الانسجام، عكست التوجهات الكبرى لبيان أول نوفمبر، لذا لعبت على مرّ التاريخ دورا لمساندة القضايا العادلة وحل الأزمات والنزاعات الدولية.

في الحقيقة، نقول بأن إن جوهر دراسة السياسة الخارجية الجزائرية بين التمسك بالمبادئ الدستورية ومحاولات العمل وفق مبادئ جديدة للسياسة الخارجية، هو البحث في إمكانية تحقيق أكبر قدر ممكن من المصلحة والمنفعة للدولة الجزائرية بأقل التكاليف، إذ أن الظروف الداخلية والدولية التي مرت بها الجزائر ولا تزال، يجعلنا أمام حتمية تغيير أساليب المعاملة في سلوكنا الخارجي بالابتعاد عن الايديولوجية وبتعظيم المنفعة الذاتية ومراجعة سياسة إلغاء الديون والمنح بدون مقابل واضح وبراغماتي مضمون.

إشكالية الدراسة:

إن التحولات السياسية التي شهدتها الجزائر في مرحلة ما بعد 22 فبراير 2019 التي أفضت إلى إصلاحات سياسية واقتصادية داخلية زيادة على مراجعة العقيدة الأمنية والتي يأتي في طليعتها التكريس الدستوري لضوابط ومجددات إرسال قوات مسلحة خارج الجدود وإدراجها في التعديل الدستوري الذي تم أقراره في 2020، يفرض عليها أكثر من أي وقت مضى تكييف سياستها

الخارجية مع بيئتها الإقليمية المعقدة والبيئة العالمية التي تشهد إعادة صياغة للنظام الدولي، ناهيك عن تحديات البيئة الداخلية، من هنا تطرح هاته الدراسة الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن اعتبار أن هذه الثوابت تعيق الفعالية العملياتية للسياسة الخارجية الجزائرية؟ ألا تحتاج السياسة الخارجية الجزائرية إلى إعادة توجيه؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة نضع الفرضيات التالية:

-تترك التحولات الدولية تأثيراتها الواضحة على السياسات الخارجية للدول.

-هناك علاقة ارتباطية بين إعادة توجيه السياسة الخارجية للدولة والإصلاحات الداخلية.

- كلما اعتمدت الدولة على أدوات نفعية براغماتية في إعادة توجيه سياستها الخارجية كلما اكتسبت أكبر قدر ممكن من المصلحة بأسرع وقت ممكن وبأقل تكاليف ممكنة.

1- لماذا الثبات والثوابت في السياسة الخارجية الجزائرية؟

بداية نشير إلى أنّ تناول السياسة الخارجية لدولة من الدول يثير العديد من الأبعاد والقضايا النظرية والتحليلية، في مقدمتها، مفهوم السياسة الخارجية، ومدى ارتباط هذه السياسة بالتحولات التي يشهدها النظام الدولي، من حيث أثر هذه التحولات على طبيعة ونطاق واهتمامات هذه السياسة، وكذلك مدى تأثير متغير القيادة السياسية في صنع وتوجيه السياسة الخارجية، من حيث مدي صحة مقولة أن هذه السياسة بالأساس شخصية، نظراً لسيطرة عدد محدود من الأشخاص علي صنعها وتوجيهها[1]. كما أن وصف السياسة الخارجية لأي وحدة دولية يتطلب رصد الخصائص الأساسية لكل من أبعاد مفهوم السياسة الخارجية لتلك الوحدة، بهدف التوصل إلى نمط سياسة تلك الوحدة مقارنة بالوحدات الأخرى، فالسياسة الخارجية "سياسة نمطية"، أي أنها تتسم بخصائص متميزة تحدث بطريقة تكرارية يمكن رصدها واكتشاف

[1] محمد الدبار، "تحليل السياسة الخارجية: الثوابت والمتغيرات"، المعهد المصري للدراسات، 5 أفريل 2019. من الرابط:
https://cutt.ly/a9jsKLA

مساراتها العامة والتنبؤ بها، ومن ثم، فإن الهدف هو التوصل إلى تلك الأنماط كخطوة نحو تفسيرها علميًا.

هذا وإنّ رصد نمط السياسة الخارجية يتطلب توصيف عدة أبعاد رئيسية لعل أهمها تحديد مضمون الأبعاد الأساسية للسياسة الخارجية (التوجهات والأدوار وغيرها)، ومدى التوافق والتفاوت بين تلك الأبعاد، ومدى التوافق والتفاوت بين سياسة الوحدة الدولية تجاه الوحدات الدولية المتباينة مع رصد قضايا السياسة الخارجية وأدواتها، وعناصر الاستمرار والتغير في تلك السياسة[1]، من هنا نجد بأن السياسة الخارجية الجزائرية اتسمت بالثبات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهو راجع لاعتبارات تاريخية وأخرى دستورية.

أ-المرجعية التاريخية للسياسة الخارجية الجزائرية:

اكتسبت الجزائر علامة فارقة بين الدول والأمم من خلال نضالها في مواجهة الاحتلال الفرنسي، وصولاً إلى تحقيق الاستقلال في 5 جويلية من عام 1962، بحيث قدَّم الشعب الجزائري نموذجاً تحررياً فدائياً دفعأكثر من مليون ونصف من الشهداء منذ المقاومة الشعبية بين عامي 1830 و1962، وساهم بصورةٍ حاسمة في تزخيم حركات التحرر من الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، ومنذ ذلك الوقت، أصبحت الجزائر قِبلة حركات التحرر الباحثة عن دعمٍ يُسعفها في استعادة استقلالها وسيادتها، فدعمت المقاومتين الفلسطينية واللبنانية، وساهمت بقوة في إعادة تأسيس خطاب دول الجنوب المناهض لهيمنة دول الشمال، وخصوصاً بعد "مؤتمر الجزائر" لحركة عدم الانحياز عام 1973، والذي حضرته 79 دولة، وأيدت مضامينُه الحركاتِ التحررية، وأوصت بدراسة التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث، وطالبت بنظام دولي أكثر عدلا.

[1] محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002، ص.ص. 4 . 5.

منذ ذلك الوقت، وضعت الجزائر أسس سياستها الخارجية بناءً على اتجاهات تاريخية أربعة، هي[1]:

-الاتجاه، وطنياً وقومياً وحضارياً: يتمثَّل بوقوف الجزائر إلى جانب قضايا الأمتين العربية والإسلامية.

-الاتجاه، جغرافياً وجيوسياسياً: يتمثَّل بدعم الجزائر وحدة شعوب القارة الأفريقية من جهة، والمغرب العربي من جهةٍ ثانية، على قاعدة المصير المشترك، والتاريخ والحضارة الجامعَين لشعوب هذا النطاق الجغرافي الواسع.

-الاتجاه التحرُّري: ينعكس في تأييد الجزائر القضايا التحررية حول العالم.

-الاتجاه الإنساني: يحمل في مضامينه احترام حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، والعمل من أجل السلم والتعاون الدوليين.

ونتيجة لهذه الاتجاهات الاستراتيجية التاريخية الأربعة، ترجمت الجزائر عناوين سياستها الخارجية، لتعبّر بصورة مستمرة عن الخيارات الكبرى للشعب الجزائري، بصرف النظر عن تبدُّل الحكومات وأشخاص الحكم في البلاد.

ب-المرجعية الدستورية للسياسة الخارجية الجزائرية:

يمكن أن نقف عند النقاط التالية عندما نستقرأ الدستور الجزائري[2]:

- بعد الانتماء:

[1] نور الدين إسكندر، "روح جديدة في ثوابت السياسة الخارجية للجزائر"، في **جريدة الميادين**، 10 جوان 2021، من الرابط:
https://cutt.ly/99jgWpe

[2] هشام فرحاني، **البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2009**. (مذكرة ماجستير في الدبلوماسية والتعاون الدولي، غير منشورة). جامعة دالي إبراهيم، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. 2009. ص-ص.20-24.
- المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020.

هناك بعدين كمرجعية للانتماء: أولهما معنوي يرتبط بالعروبة والإسلام والأمازيغية، وثانيهما مادّي قائم على الامتداد الجغرافي داخل المنطقة العربية والمتوسطية والإفريقية. وهذا ما نصت عليه ديباجة الدستور الجزائري: "إن الجزائر، أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية. . . ".

- الالتزام بكل القضايا العادلة في العالم:

على رأسها مساندة الشعوب المقصورة في تقرير مصيرها وهذا ما نصت عليه الديباجة أيضا: ". . تعتز بإشعاع ثورتها، ثورة أول نوفمبر، ويشرفها الاحترام الذي أحرزته، وعرفت كيفتحافظ عليه بالتزامها إزاء كل القضايا العادلة في العالم. . . ".

- الإمتناع عن اللجوء للحرب للمساس بسيادة الشعوب:

تمتنع الجزائر عن خيار الحرب لهتك المشروع من حقوق الشعوب وسيادتها، هذا ما نصت عليه المادة 31 من الدستور الجزائري[1]: "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها".

- التسوية السلمية للنزاعات الدولية:

تعتمد السياسة الخارجية الجزائرية مبدأ الحلول السلمية كثابت وتجنح إليه، وهذا ما نصت عليه المادة 31 أيضا من الدستور الجزائري: ". . . .وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية".

- التضامن مع شعوب العالم:

ينصّ الدستور صراحة على الالتزام التضامني للجزائر اتجاه شعوب العالم بخصوص التحرر السياسي والاقتصادي، وحق تقرير المصير ونبذ التمييز العنصري، وهذا ما نصت عليه المادة 32:

[1] المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020. **الجريدة الرسمية**، ع.82، السنة 57، ص.11.

"الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري"[1].

- دعم التعاون الدولي:

أي تعزيز التقارب الثنائي ومتعدد الأطراف القائم على المصلحة المشتركة والرامي إلى خلق تبادل نفعي على جميع المستويات وهو ما نصت عليه المادة 33 من الدستور الجزائري: "تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة"[2].

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

هذا ما نصت عليه المادة 33: ". . . وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. . . ".

- الالتزام بميثاق الامم المتحدة:

هذا ما نصت عليه المادة 33 أيضا من الدستور الجزائري: ". . . وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه".

- السياسة الخارجية من صلاحيات رئيس الجمهورية:

هو من يرسم معالم السياسة الخارجية الجزائرية و يتولى الإشراف على نهجها، وهذا ما نصت عليه المادة 91 من الدستور الجزائري: " يضطلع رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى السلطات التي تخولها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور، بالسلطات والصلاحيات الآتية:. . . . . 3 - يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها،. . . . . 12 - يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها،. . . . . "[3].

2- <u>لماذا تحديث السياسة الخارجية الجزائرية</u>؟

بداية، يجب الإقرار بأنه لا يوجد اتفاق بين منظري السياسة الخارجية حول تعريف التغير في السياسة الخارجية، وهو ما يفسر لنا أسباب عدم قيام معظم الأدبيات التي تناولت التغير في السياسة الخارجية بالتحليل تعريف المقصود بالتغير، وإن كانت قد اهتمت بالبحث في أشكال

[1] المكان نفسه

[2] المكان نفسه

[3] نفس المرجع، ص.21.

التغير وأنماطه ومسبباته عموما[1]، بالتالي حاول الباحثون والدارسون في هذا المجال تقديم تعريفات ووجهات نظر حول مفاهيم السياسة الخارجية، التغير، وإعادة الهيكلة، يمكن ذكر أهم من كتبوا حول موضوع التغير في السياسة الخارجية:

- روبرت غيلين R. Gilpin، في كتاب له موسوم بـ:"الحرب و التغيير في السياسة العالمية"[2]، حاول وضع إطار فكري-نظري يحلل مشكلة التغيير المستمرة في السياسة العالمية، واثر الحرب انطلاقا من منهجين للتنظير (اجتماعي واقتصادي)، كما روبرت غيلين الإجابة عن أسئلة عديدة تظهر كلما حدث اضطراب نتيجة التطورات المعاصرة: كيف يحدث التغيير على مستوى العلاقات الدولية، وما الظروف التي يحدث فيها؟ ما الأدوار التي تلعبها التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية في إحداث التغيير في النظم الدولية؟ أين يكمن خطر الصراع العسكري الحاد في أوقات الاضطراب الاقتصادي والسياسي السريع[3]؟

- جيمس روزنو James Rosenau، في دراسته المعنونة بـ: "التكيف السياسي مقالات في تحليل السياسة الدولية"[4]، يؤكد بأن الدولة في حركة دائمة للتكيف مع مستجدات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها، وانطلاقا من أن السياسة الخارجية هي أداة الدولة في التكيف مع هذه البيئة من أجل الحفاظ على بقائها وتحقيق أهدافها، فإن تغير هذه السياسة يكون نتيجة لتغيرات داخلية وخارجية تتطلب المواجهة والتكيف، وعادة فان صانعي القرار يدركون هذه التغيرات وما تحمله من مخاطر داخلية أو خارجية ويسعون للتقليل من تكاليفها المحتملة وتنظيم

---

[1] زينب فريح، تغير السياسة الخارجية: مسح لأهم المقاربات النظرية"، في **مجلة دفاتر السياسة والقانون**. السنة 11، المجلد 11، العدد 1، جانفي 2019، ص.19.

[2] R . Gilpin, **War and Change in World Politics**, Cambridge University Press, 1981, 272 pages

[3] عمار مرعي حسن، "التغيير والاستمرارية في السياسة العالمية: عرض كتاب روبرت غيلين". في **مجلة الحوار المتمدن**. ع،4646، 28 نوفمبر 2014، على الرابط: https://cutt.ly/L9WOlA5

[4] James Rosenau, **The Study of Political Adaptation Essays on The Analysis of World Politics**, Nichols Pub. Co (January 1, 1981). 235 pages

المنافع والفرص المتوقعة منها من خلال العمل على احداث التغيرات اللازمة على السياسة الخارجية[1].

- كالفي هولستيK. Holsti،في مقال له بعنوان: "لماذا تغير الدول تحالفاتها: إعادة هيكلة السياسة الخارجية في عالم ما بعد الحرب"[2]، وهي أول دراسة معمقة لإعادة هيكلة السياسة الخارجية، وأول استخدام لمصطلح إعادة الهيكلة استخداما علميا، عرَّف هولستي إعادة هيكلة السياسة الخارجية، كنوع من سلوك السياسة الخارجية، حيث تسعي الحكومات إلي التغيير الهائل الشامل في النمط الكلي لعلاقاتها الخارجية، مقارنة بالتغير العادي الذي يكون تدريجيا وبطيئا، مع القليل من الآثار غير المباشرة بين القطاعات الجغرافية أو الوظيفية.

-كييلجولدمانKjellGoldmann، في مقال له بعنوان: "التغيير والاستقرار في السياسة الخارجية المشاكل وإمكانيات الانفراج"[3].

- تشارلز هيرمان Charles Hermann، في مقال له بعنوان: "تغيير الاتجاه عندما تختار الحكومات إعادة توجيه سياستها الخارجية"[4]، أين قدم منظوره عن إعادة الهيكلة. ووفقا لهيرمان، فإن حدوث إعادة الهيكلة في السياسات الخارجية قد يكون حتميا، كما أنه كان يحدث دائما. وأوضح هيرمان أهمية إعادة هيكلة السياسة الخارجية لما يترتب عليها من عواقب داخلية

---

[1] إسلام محمد جوهر، **الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011، ص.11.

[2] K.F.Holsti, Restructuring Foreign Policy :A Neglect Phenomenon in Foreign Policy Theory, K.J. Holsti et al., **Why Nations Realign: Foreign Policy Restructuring in the Postwar** World. London: George Allen & Unwin.1982.

[3] KjellGoldmann, «Change and Stability in Foreign Policy: Detente as a Problem of Stabilization», In **World Politics**. Vol. 34, No. 2, Published By: Cambridge University Press, Jan., 1982, pp. 230-266 (37 pages)

[4] Hermann, Charles F, "Changing Course: When Government Choose to Redirect Foreign Policy",In :**International Studies Quarterly**, N 34 ,(2/1990)

وخارجية، والتي قد تؤدي إلي حدوث الحروب أو توقفها، بالإضافة إلي العواقب الاقتصادية، والتي قد تؤدي إلي ازدهار الحالة الاقتصادية وتحسنها، أو إلي انخفاضها بشكل كبير[1].

- جيريلروساتي Jerel A. Rosati في كتاب له ما آخرون حول: "إعادة هيكلة السياسة الخارجية: كيف تستجيب الحكومات للتغيير العالمي؟[2]، والذي تضمن 12 مقالة تستكشف لماذا، ومتى تمضي الحكومات قدما في إعادة تحديد سياساتها الخارجية. يتناول الكتاب ثلاثة أسئلة رئيسية: ما هو تغيير السياسة الخارجية؟، وما هي مصادر تغيير السياسة الخارجية؟، وإلي أي مدي تساهم دراسة إعادة الهيكلة في فهم السياسة الخارجية؟.[3]

هذا ويمكن القول بأن التغير في السياسة الخارجية للدولة مصدر ثلاث عوامل رئيسية وهي: التغير في البيئة المحيطة والتغذية العكسية السلبية وتغير صانع القرار وافكار ومعتقداته الجديدة[4]. وباعتبار أن هاته المصادر الثلاث متوفرة في الحالة الجزائرية، فإن مراجعة السياسة الخارجية الجزائرية، يأتي في سياق حل مجموعة من العلاقات المتناقضة من أجل تحقيق مجموعة من العلاقات المتكاملة[5]:

أ- حل مجموعة من العلاقات المتناقضة:

1- بين تهديد عابر للحدود (16343كم) و مبدأ عدم التدخل

---

[1] هدى فاضل شلتوت، "السياسة الخارجية التركية اتجاه مصر منذ 2011: لإعادة هيكلة أم تغيير مسار؟"، في **مجلة السياسة الدولية**، جانفي 2020، من الرابط: http://www.siyassa.org.eg/News/17945.aspx

[2] Jerel A. Rosati , Joe D. Hagan , Martin W. Sampson, **Foreign Policy Restructuring: How Governments Respond to Global Change**, University of South Carolina Press; Éditionillustrée (1er mai 1994). 320 pages

[3] هدى فاضل شلوت، مرجع سابق.

[4] بوشنافة شمسة، "التغير في السياسة الخارجية: دراسة نظرية"، في **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 4، جانفي 2013، ص.232.

[5] لويزة دريس آيتحمادوش، "السياسة الخارجية الجزائرية: المحدودية العملياتية للثبات"، مداخلة غير منشورة، في الملتقى الوطني الرابع حول: **السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي: الحراك العربي وإدارة الأزمة في مالي**، جامعة بومرداس: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، يومي 27 و28 نوفمبر 2013.

-فصل الأمن الداخلي عن الخارجي -السيادة المطلقة

2- بين الحلّ السياسي لبعض القضايا خارجيا و الحل العسكري لنفس القضايا داخليا

3- بين الطموحات الإقليمية و 3- تبني مذهب دفاعي مطلق

- معارضة مطلقة لنشر القوى العسكرية

- معارضة مطلقة للتدخل العسكري

4- التناقض بين رفض التدخل و 4- غلق الحدود البرية/ فتح الحدود الجوية

5- ضرورة تبني مبادىء الدبلوماسية الحديثةو5- الإفراط في تغذية السر في بعض القضايا

ب- تحقيق مجموعة من العلاقات التكاملية:

1- بين الوسائل والطموحات: من خلال الاعتماد على الأساليب المرنة في بعض الأحيان عن طريق جلب استثمارات مرئية، منشورة ومنتجة، قريبة وبعيدة المدى مع الاستغلال الأمثل لمختلف أنواع الدبلوماسية (شعبية، رسمية، برلمانية، اقتصادية. . .)، لكن الاعتماد أيضا على أساليب صلبة من خلال استثمار التجربة التاريخية واستثمار القدرات الحالية.

2- بين مبدأ الدفاع على حرية الشعوب ومسؤولية الحماية: نتيجة لتعديل مفهوم السيادة مع ضرورة وجود إرادة سياسية لتنشيط سياسة خارجية هجومية

3- بين الإصلاحات الداخلية والسياسة الخارجية: من خلال العمل على تمرين اتخاذ القرار في السياسة الخارجية وفتحه عن طريق إقحام الرأي العام في النقاش البنّاء وخلق جبهة داخلية قوية لإتمام الانتقال من المشروعية الأمنية إلى المشروعية الديمقراطية التمثيلية المعبرة عن الإرادة الشعبية.

3-<u>هل نحن أمام حتمية التغيير</u>؟

ان التغير في السياسة الخارجية الجزائرية هو محصلة للعديد من العوامل البعض منها داخلي والبعض الآخر نابع من البيئة الخارجية، وهو ما يساعد الدولة الجزائرية في المحصلة من تحقيق مصالحها بفعالية أكبر.

فبما أن السياسة الخارجية بحكم تعريفها هي برنامج يهدف الى تنفيذ أهداف يتم تحديدها بواسطة صانعي السياسة الخارجية أو ممثليهم ويتم توجيهه نحو كيانات تقع خارج الولاية

السياسية لصانعي القرار، فإن موضوع التغير والاستمرار فيها يعد من السمات التي تميزها عن غيرها من السياسات كما يعتبر اعادة توجيه السياسة الخارجية ظاهرة صحية في السياسة الدولية ما دام أنها تهدف إلى كسب أكبر قدر ممكن من المصلحة الوطنية.

لكن هل يمكن القول بأن تمسك الجزائر بمبادئ الاستقلال أمرا لم يعد معقولا؟ خاصة بعد أن وصل التهديد إلى الداخل، وتراجع الدور الجزائري في المنطقة لصالح فاعلين وأطراف جديدة تملك تصورا مغايرا؟ فإذا افترضنا أنه لا بد من إجراء تعديلات على السلوك الخارجي الجزائري، فإن السؤال المطروح هنا هو: ما هي درجة التعديل أو التغيير والذي يمكن أن تسمح به الجزائر؟

عموما، لفهم إعادة توجيه السياسة الخارجية، مكن الإشارة إلى أربعة مستويات متدرجة من عملية التغير وذلك على النحو التالي[1]:

أ-**التغير التكيفي**: وهو التغير في مستوى الاهتمام والجهد الموجه من وحدة دولية ما نحو قضية معينة سواء بالزيادة أو النقصان، أو التغير في نطاق الوحدات الدولية ال تتعامل معها وذلك دون المساس بالأدوات والأهداف والتوجهات.

ب-التغير البرامجي: وينصرف إلى ذلك التغير الذي يحدث في أدوات تحقيق أهداف السياسية الخارجية من خلال إحلال أو الاعتماد على أدوات جديدة من دون تغير الأهداف.

ج-التغير في الأهداف: ويشير إلى تغير أهداف السياسة الخارجية.

د- التغير في التوجهات العامة للسياسة الخارجية: وهو تغير يشمل الأدوات والاستراتيجيات والأهداف وهو ما يعبر عن إعادة هيكلة في السياسة الخارجية في عدة مجالات بشكل متزامن.

بالنظر إلى التهديدات الخارجية، العالمية منها والإقليمية، والتحديات الداخلية السياسية منها والاقتصادية، وجب على صانع القرار الجزائري إعادة النظر في بعض المبادئ التي حكمت السياسة الخارجية الجزائرية والتي اعتبرت لفترة زمنية طويلة من قبيل الثوابت التي لا يجوز المساس بها، ومنها:

مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مبدأ الحياد السلبي، مبدأ تجنب المخاطرة، تكريس مبدأ البراغماتية. . . .وغيرها من المبادئ.

[1] بوشنافة شمسة، مرجع سابق، ص.236.

أ- تكريس مبدأ الربط بين السياستين الداخلية الخارجية:

تشمل سياسة الجزائر الخارجية ردود أفعال وانعكاسات لأحداث خارجية وعوامل أخر بأكثر من كونها توجها مبادراً، فالبيئة الخارجية تشكل تأثيرا أعظم وأكبر من الديناميات الداخلية على سياسة الجزائر الخارجية ، ولذا نجد أن السياسة الخارجية الجزائرية في محاولتها تحقيق أهداف الدولة، قائمة على كم ونوعية المتغيّرات في سياسة الدول المجاورة والتغيّرات الإقليمية[1].

وبالرغم من أن السياسة الخارجية للجزائر قد وضعت مفاهيم مركزية في تحركها الدولي منذ الاستقلال؛ مناصرة حركات التحرر ،أو دمقرطة العلاقات الاقتصادية الدولية، وكذا مكافحة الإرهاب الدولي، فإنها تحتاج اليوم في مرحلة ما بعد 22 فبراير 2019 إلى دمقرطة رسم السياسة الخارجية تماشيا ما التأسيس للجمهورية الجديدة من خلال استحداث مفاهيم جديدة في الممارسة الدبلوماسية ؛كالديمقراطية ،والمؤسساتية ،والانتقال السياسي المرن والطوعي، التنمية الجديدة، والتمكين الإنساني للشعوب.

لذا يجب على السلطة السياسية الإستفادة من الإصلاحات السياسية الداخلية للدفع بسياسة خارجية براغماتية، هاته الإصلاحات التي لا بد وأن يكون جوهرها هو الانتقال من ديمقراطية إجرائية إلى ديمقراطية نيابية، أي تحويل التعددية من رقمية (عددية) إلى تعددية حقيقية تمثيلية كما يجب التأكيد أن محور وهدف الإصلاحات السياسية الجارية هو بناء دولة ديمقراطية قوية، وبلوغ ما تسمّى بالحصانة النسقية للدولة.

ومن الأمانة العلمية أن نشير إلى أن الجزائر باشرت إصلاحات داخلية بدأت -على الأقل- منذ الاحتجاجات العنيفة التي شهدتها الجزائر مطلع سنة 2011 والتي قام بها مواطنون في عدة مناطق من شمال البلاد احتجاجا على ارتفاع أسعار مواد غذائية مثل السكر والزيت، بالإضافة إلى مواد أخرى ذات استهلاك واسع[2]، فقد نجحت هذه الاحتجاجات بالإضافة إلى الضغوطات الخارجية بجعل صناع القرار في الجزائر يقومون بإصلاحات باشرتها الرئاسة لإرضاء شارع ساخط

[1] إدريس عطية، عقبة وقازي، "رهانات التغير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي: دراسة تحليلية في المدارات الجيو-أمنية"، في **مجلة دفاتر السياسة والقانون**. المجلد 12، العدد 2، 2020. ص.339.

[2] بولعراس فتحي، "الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير"، في **المجلة العربية للعلوم السياسية**. ع.35. صيف 2012. ص.14.

على وضعه المعيشي، وكذا محاولة للتكيف مع التحولات السياسية في البيئة الإقليمية، والمفارقة أن القرارات -التي صدرت في شهر واحد بضغط الاحتجاجات- لم تشهدها الجزائر إقرار التعددية السياسية حيث[1]:

- علقت الحكومة الجزائرية الرسوم الضريبية المفروضة على السكر والزيت الغذائي لثمانية أشهر في 9 جانفي 2011.

- في 22 فبراير 2011 قررت الجزائر رفع حالة الطوارئ المفروضة في البلاد منذ 19 عاما، وهي خطوة رأى المراقبون أنها جاءت لتفادي تصعيد احتجاجي مماثل للثورات التي هزت العالم العربي، فقد وافق اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة على مشروع قرار يلغي المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ 6 فبراير 1993 الذي يقضي بتمديد حالة الطوارئ.

- أعلنت السلطة السياسية في الجزائر رسميا في سنة 2011 إصلاح قانون الجماعات المحلية، لتتبعها في يناير 2012 الإصلاحات الستة الشهيرة:

-إصلاح نظام الإنتخابات

-قانون حالات التنافي في العهدة البرلمانية "لتأكيد ضرورة تفرغ النائب لعهدته البرلمانية

-قانون توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة والتي بموجبه أصبحت الجزائر أول دولة عربية في --تمثيل المرأة برلمانيا.

-قانون الأحزاب السياسية.

-قانون الإعلام.

-قانون الجمعيات.

لتتوالى الإصلاحات السياسية بعد الحراك الشعبي لـ 22 فبراير 2019 والذي أنتج انتخابات رئاسية بتاريخ 12 ديسمبر 2019، تعديل الدستور الجزائري، إجراء انتخابات محلية وتشريعية مسبقة، تأسيس المرصد الوطني للمجتمع المدني، المجلس الأعلى للشباب، المجلس الوطني للبحث

[1] عياد محمد سمير، "البيئة الخارجية كدافع للإصلاحات السياسية في الجزائر"، في **مجلة الحكمة للدراسات الاستراتيجية**، العدد 23، السداسي الأول، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع. 2013.

العلمي والتكنولوجيات وإنشاء مؤسسات رقابية كالمحكمة الدستورية السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته الهيئة العليا. . . .

واللافت في التعديل الدستور التحول الجذري في "عقيدة" الجيش الجزائري منذ استقلال البلاد، بما يتيح إرسال قوات إلى خارج حدود الدولة، ففي التعديل الخاص بصلاحيات رئيس الجمهورية في المادة 91، أضيفت فقرة ثانية تقضي بإعطاء رئيس الجمهورية حق القرار بإرسال وحدات من الجيش إلى الخارج بعد مصادقة البرلمان بغالبية الثلثين من أعضائه[1].

ولم يسبق للجيش الجزائري أن تدخل خارج حدود بلده منذ الحرب العربية - الإسرائيلية عام 1973، ويفهم من التعديل الدستوري إمكانية مشاركة الجزائر في عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة ومشاركة البلاد في استعادة السلم، على أن تكون المشاركة في إطار الاتفاقيات الثنائية مع الدول المعنية،كما أن هذه الخطوة تندرج ضمن استراتيجية أوسع تهدف إلى اختراق السياج الجغرافي والنظر إلى أبعد من الحدود الجغرافية للدولة بهدف اكتساب القدرة على بناء موقف استباقي ،واحتواء التهديدات المحتملة ومواجهة التحديات الأمنية الجديدة ضمن الفضاء الأمني للدولة. ما يفسر تبني القيادة العليا في البلاد مشروع تكييف العقيدة الأمنية مع الدور الذي يناسب الجزائر باعتبارها دولة محورية.

كل ذلك أكدت عليه مجلة الجيش في افتتاحيتها لشهر جوان 2020 حينما أشارت إلى أن "الأمن القومي لبلادنا الذي يتجاوز حدودنا الجغرافية الوطنية، يقتضي في ظل الوضع السائد على الصعيد الإقليمي وما يطبعه من تحولات وتغيرات جديدة، تعزيز حماية أمن واستقرار وطننا والمشاركة في عمليات فرض حفظ الأمن، ومن شأن هذا الأمر أن يساهم في "تفعيل السلم

[1] المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020. **الجريدة الرسمية**، ع.82، السنة 57، ص.21.

والأمن، خصوصا بقارتنا السمراء التي تشهد أكبر عدد من النزاعات في العالم وانتشار أكثر عدد من مهمات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، لحفظ السلم في دول نخرتها الحروب والنزاعات"[1].

ب- تنويع أدوات تنفيذ السياسة الخارجية:

بالرغم من أن سياسة الجزائر الخارجية وتطبيقاتها هي من اختصاص السلطة التنفيذية،و هي ظاهرة عامة في غالب دول العالم، ودور السلطة التشريعية محدود وثانوي وجانبي، محدود في التأثير على تصرفات الحكومة الخارجية، إلا أن الدبلوماسية البرلمانية بدأت تلعب دورا بارزا في بعض القضايا الخارجية، كالتشاور والتصويت على بعض الاتفاقيات الدولية الهامة، والتفاعل مع الاتحاد الدولي للبرلمانات والصدقات البرلمانية وغيرها؛ بالتالي لا بد من تفعيل الدبلوماسية البرلمانية والتي لا تزال ضعيفة جدا في الجزائر وغير مؤثرة، كما يجب على الجزائر تفعيل الدبلوماسية العامة والتي يقوم بها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال وحتى المثقفون وغيرهم، بل إن الكثير من الدول تلتجأ لاستخدام الدبلوماسية الرياضية لتوسعة سمعتها ومكانتها الدولية، من خلال المشاركة في الدورات الرياضية وتنظيمها، إذ تلعب الرياضة دوراً فعالا في تعزيز مكانة هذه الدول[2]، وتسويق صورتها دوليا.

ولكي تؤدي الديبلوماسية الرياضية دورها المطلوب (خاصة بالنسبة للدور القاري للجزائر)، فإنها تعمل على استثمار وتوظيف عدد من الأدوات؛ أهمها[3]:

- التنظيمات الدولية: فإلى جانب الاتحادات الإقليمية أو القارية للعديد من النشاطات الرياضية هناك التنظيمات الدولية مثل الأولمبياد أو الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)...وغيرها.

- العلامة الوطنية National Brand: تستهدف هذه العلامة تحقيق مكاسب مختلفة من بينها مكاسب سياسية مثل: المساعدة في استعادة المصداقية الدولية وثقة المستثمرين؛ أو تحسين

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، "مجلة الجيش: مقترح مشاركة الجيش في عمليات حفظ السلام يتماشى مع السياسة الخارجية للجزائر"، الأربعاء 10 جوان 2020، على الرابط: https://www.aps.dz/ar/algerie/88115-2020-06-10-15-34-02

[2] ادريس عطية، عقبة وقازي، مرجع سابق، ص.340.

[3] وليد عبد الحي، "الديبلوماسية الرياضية: مونديال قطر نموذجا"، **ورقة علمية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. 1 جانفي 2023، على الرابط: https://urlz.fr/kATR

مركز الدولة في التصنيفات الدولية؛ أو زيادة النفوذ السياسي الدولي؛ أو تحفيز شراكات دولية أقوى وأكثر؛ أو تعزيز بناء الدولة (من خلال تغذية الثقة الذاتية، والطموح، والعزيمة الوطنية)؛ وأحياناً هناك هدف آخر قد تطمح إليه الدول التي تمرّ بمرحلة انتقالية وترغب في تكريس فكرة أنها تسير في اتجاه جديد...إلخ.

- الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية، إذ يتم توظيف هذه الوسائط التقنية خلال النشاطات الرياضية، لتقديم صورة إعلامية معينة؛ عن الدولة أو القطر أو المجتمع أو الآثار أو الرموز المختلفة، لتكريس صورة إيجابية عن الدولة، أو لزعزعة صورة سلبية سائدة عن الدولة أو المجتمع.

- توظيف الرياضي المتميز للعب دور ديبلوماسي مباشر، مثل إيكال الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش George Bush للاعب كرة السلة كين جريفي Ken Griffey بعض النشاطات الديبلوماسية، أو تعيين رياضيين كمبعوثين لليونسيفUNICEF، أو التوسط في نزاعات دولية؛ كما فعل محمد علي كلاي Muhammad Ali Clay في توسطه لدى العراق للإفراج عن رهائن أمريكيين في مطلع التسعينيات من القرن العشرين.

ومن الضروري الإشارة أيضاً إلى قطاع اقتصاديات الرياضة، فقد بلغ إجمالي الدخل العالمي من الرياضة سنة 2022 ما يعادل 501. 43 مليار دولار ويقدر له أن يصل إلى 707. 84 مليار دولار سنة 2026، وتمثل اقتصاديات الرياضة نحو 1% من إجمالي الناتج المحلي العالمي[1]، وقد أصبح هذا الموضوع فرعاً علمياً في بعض الجامعات تحت مسمى "اقتصاديات الرياضة Sports Economics[2]"

ج-مبدأ تجنب المخاطرة:

[1] نفس المرجع

[2] Sports economics is a discipline of economics focused on its relationship to sports. It covers both the ways in which economists can study the distinctive institutions of sports, and the ways in which sports can allow economists to research many topics, including discrimination and antitrust law. The theoretical foundations of the discipline are heavily based on microeconomics. As of 2006, about 100 to 120 college professors taught sports economics courses

إن المواقف السياسية الصريحة والتضامنية فعليا، والتي أبدتها الجزائر اتجاه غياب العدالة الدولية في التعامل الدولي مع بعض القضايا، قد وضعها في موقف استهداف من القوى الكبرى المسئولة عن هذا الوضع، بالتالي فإن مبدأ تجنب المخاطرة لا بد وأن يكون أحد المبادئ الرئيسية الحاكمة للسياسة الخارجية والتي قد تؤدي إلى الاصطدام مع الدول الكبرى دون أي رهان حقيقي، فلم يعد هناك أي مبرر أو داعي بالنسبة للجزائر من أجل المخاطرة بمواقف سياسية لن تجد أي تقدير بقدر ما يقابل بتجاهل وتحمل العواقب منفردة[1].

د- الحياد السلبي في قضايا إقليمية حيوية:

تعتبر دولا لامتداد الحدودي للجزائر محور استراتيجي لمستقبل الأمن الوطني الذي يبقى مرتبطا باستقرار الوضع الأمني الإقليمي، خاصة في ظل تصاعد التهديدات اللاتماثلية وتنامي ظاهرة التدافع الدولي على ثروات المنطقة، عبر التدخلات السياسية والاقتصادية والعسكرية. لقد أثار ذلك السياق الجديد للجغرافيا السياسية في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، أسئلة صعبة على الدبلوماسية الأمنية الجزائرية. وأربك النسق الثوري للعقائد والمبادئ والممارسات التي أنتجت السلوك الخارجي للدولة منذ الاستقلال، ومثل أيضا مأزقا في طبيعة الاستجابة السياسية والأمنية للجزائر اتجاه تلك التحديات[2].

[1] عبد الرؤوف بن الشيب، عبد الكريم كيبش، "السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيف"، في **مجلة الباحث الاجتماعي**، العدد 14، 2018، ص.508.

[2] عبديش وليد، "إعادة توجيه السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة من منظور مقاربة هيرمان"، في **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 9، العدد 2، 2022، ص.12.

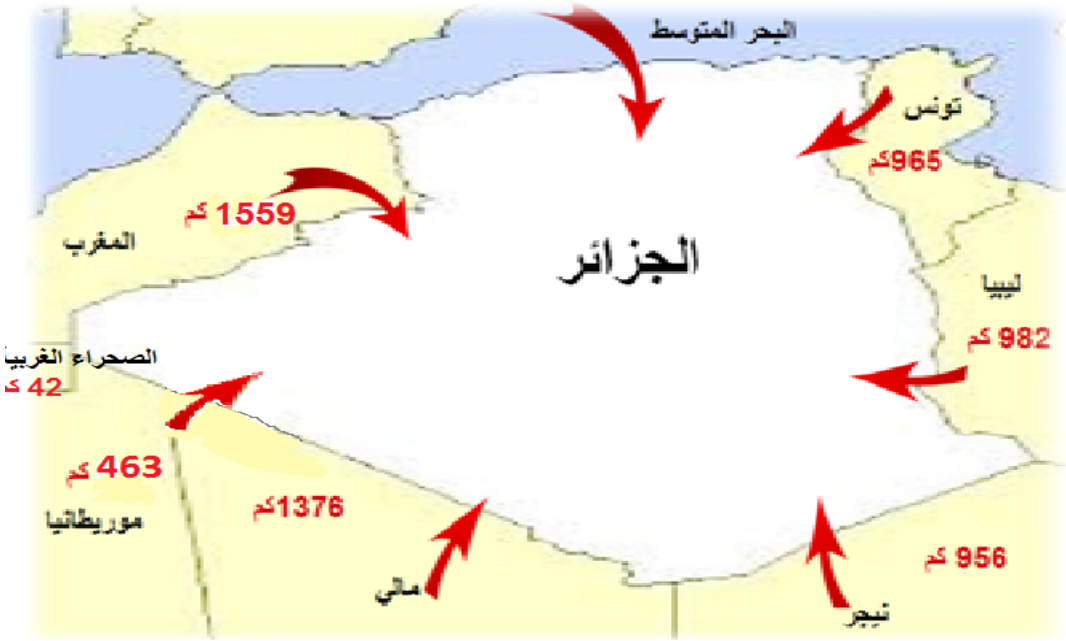

فقد كانت الجزائر مترددة في الانتشار مباشرة في منطقة الساحل منذ بداية الأزمة في مالي، مطلع العام 2012، ويرتبط تحفظ الجزائر جزئياً بتعقد التهديدات الأمنية في المنطقة، أين راهنت السلطة السياسية في الجزائر على الحلول غير العسكرية في حل الأزمة. الأمر الذي استغلته فرنسا بإعلانها عن حملة عسكرية في مالي. وأمام هذا التسارع للأحداث، سمحت الجزائر بفتح المجال الجوي أمام الطائرات الفرنسية لتنفيذ عمليات عسكرية واسعة في مالي[1]. وبالتالي تهيئة فرصة للقوى الغربية للانخراط في النزاع بطريقة تنافسية وليس تكاملية مع المبادرات الأمنية و الدبلوماسية الجزائرية المعلنة.

هـ- سياسة مسح الديون بدون مقابل براغماتي مضمون:

أعلنت الحكومة الجزائرية في 29 ماي 2013، إلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار على 14 دولة الأقل نموا عضو في الاتحاد الإفريقي، بمناسبة الذكري الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في العام 1963 التي تحولت في العام 1999 إلى الاتحاد الإفريقي، حيث كشف بيان لوزارة الخارجية الجزائرية، أن القرار يمس كل من البنين وبوركينا فاسو والكونغو، إثيوبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، موزمبيق، النيجر، ساو تومي وبرانسيبي، السنغال،

[1] نفس المرجع، ص.13.

السيشل وتنزانيا. وتعتبر جمهورية موريتانيا، الدولة العضو في اتحاد المغرب العربي، أكبر مستفيد من قرار الحكومة الجزائرية، حيث استفادت من إسقاط ديون بقيمة 250 مليون دولار. [1] وأضاف بيان الخارجية الجزائرية، أن قرار الحكومة يصب في سياق سياسات التضامن الإفريقي وتنفيذ التزامات الجزائر الدولية تجاه بلدان القارة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ومساعدتها على تحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة، وكذا مساعدة بلدان القارة الأقل دخلا على إقامة مشروعات تسمح بمكافحة الفقر.

ومن جهته أكد السيد حسان قاسيمي مدير مركز العمليات للهجرة بوزارة الداخلية الجزائرية أن الجزائر مسحت ديونا بـ 3. 5 مليار دولار لـ 14 بلدا إفريقيا كمساعدة إنسانية[2] من 2013 إلى 2018.

إن سياسة الاغراء الاقتصادي التي تبنتها الدبلوماسية الجزائرية، جاءت لتغطية الركود السياسي والدبلوماسي في أفريقيا نتيجة للفتور الذي اكتنف العلاقات الجزائرية الأفريقية، خاصة بعد الأزمة الصحية التي تعرضلها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة وكلفتها الغياب عن المشهد السياسي الداخلي والخارجي، فيظل ظرف إقليمي وعالمي معقد، فإنه يعبر أيضا عن انتكاسة عميقة للدبلوماسية الجزائرية، وتجلى ذلك بعد أن وافقت غالبية البلدان الأفريقية في 30 جانفي 2017 على عودة المغرب إلى حظيرة الاتحاد الإفريقي[3]، خصوصا إذا علمنا أن بعض الدول الإفريقية التي تم مسح ديونها قد سحبت الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

و- ترسيخ مبدأ الندّية وسياسة المعاملة بالمثل:

تأتي في طليعة سياسة الندّية قرار الدولة الجزائرية استدعاء سفيرها في باريس السيد محمد عنتر داوود، للتشاور حول ما اعتبرته قضية غير مقبولة، زهي التصريحات التي أطلقها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أين تهجم فيها على السلطات الجزائرية في الرئاسة والجيش، وأساء إلى تاريخ الجزائر، وطعن في ذاكرة شهداء حرب التحرير، كما حاول إثارة الشكوك حول

[1] م. أ. "الجزائر تشطب ديون 14 دولة إفريقية"، في **العربية**، على الرابط:https://urlz.fr/kAV3

[2] حسان جبريل، "الجزائر مسحت 3.5 مليار دولار ديون لـ 14 دولة إفريقية"، في الأناضول. على الرابط: https://urlz.fr/kAVg

[3] عبديش وليد، مرجع سابق، ص.14.

علاقة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون برئاسة الأركان، الأمر الذي تسبب في أزمة دبلوماسية غير مسبوقة بين البلدين، وهو ما أدى إلى قيام الرئاسة الجزائرية يوم السبت 02 أكتوبر 2021 بإصدار بيانا اعتبرت فيه أن تصريحات إيمانويل ماكرون بعيدة عن اللياقة الدبلوماسية ومن شأنها إلحاق الضرر بالتعاون الجزائري- الفرنسي في مجال الذاكرة، كما تعد هذه التصريحات إهانة لذاكرة 5. 63 مليون شهيد (منذ 1830) ضحوا بحياتهم من أجل استقلال الجزائر[1].

وعلى مسار العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، أمر رئيس الجمهورية الجزائرية في اجتماع له بمجلس الوزراء يوم الأحد 31 أكتوبر 2021، بمراجعة اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي "بندا ببند" وعلى اساس "رؤية سيادية" و" تصور رابح-رابح"، ونشير إلى أن كان قد أكد خلال انعقاد أشغال الدورة 12 لمجلس الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي سنة 2020، أن هناك إرادة للحوار من الجانبين، بحيث ينبغي أن يوازن الاتفاق بين مصالح الطرفين الجزائري والأوروبي[2].

وتظهر هذه الإجراءات نهجا جديدا في الاستجابة الخارجية، تضمن استخدام أوراق دبلوماسية غير تقليدية في معالجة مسائل مرتبطة بتغيرات البيئة الاقليمية، فقد أشار الرئيس (ضمنيا) في أحد لقاءاته الاعلامية بأن الجزائر كانت مستعدة بشكل حازم للتدخل عسكريا في ليبيا لمنع سقوط العاصمة طرابلس التي تعتبرها الجزائر خطا أحمرا، مؤكّدا أن هذه الرسالة قد وصلت إلى جميعا لأطراف وتعني تلك الرسائل أن الجزائر بات بإمكانها استخدام ورقة التهديد العسكري كأداة دبلوماسية فعالة لفرض مقاربتها السياسية والأمنية لحلحلة الأزمات في المنطقة[3].

وعلى صعيد العلاقات الجزائرية المغربية، أعلن وزير الخارجية الجزائري السيد رمطان لعمامرة يوم 24 أوت 2021 قرار الدولة الجزائرية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب، وجاءت

---

[1] فتحي بولعراس، "إلى أين تذهب العلاقات الفرنسية الجزائرية بعد تصريحات ماكرون؟"، في **مركز رع للدراسات الاستراتيجية**. يوم 5 أكتوبر 2021، على الرابط: https://rcssegypt.com/5651

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، "إعادة تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: إعادة الاتفاق إلى المسار الصحيح"، الإثنين 1 نوفمبر 2021، على الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/115045-2021-11-01-18-04-50

[3] عبديش وليد، مرجع سابق، ص.21.

هذه الخطوة بعد خمسة أيام فقط من قرار المجلس الأعلى للأمن الجزائري إعادة النظر في علاقاته الدبلوماسية مع المملكة المغربية، وفي 31 أكتوبر 2021، أعلنت الجزائر إيقاف أنبوب الغاز الجزائري المار من المغرب إلى إسبانيا، وصرح وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة قائلًا:

"لقد ثبت تاريخيا، وبكل موضوعية، أن المملكة المغربية لم تتوقف يوما عن القيام بأعمال غير ودية وأعمال عدائية ودنيئة ضد بلدنا وذلك منذ استقلال الجزائر. هذا العداء الموثق بطبيعته الممنهجة والمبيتة، تعود بداياته إلى الحرب العدوانية المفتوحة عام 1963 التي شنتها القوات المسلحة الملكية المغربية ضد الجزائر حديثة الاستقلال. هذه الحرب التي عرفت استعمال المغرب لأسلحة ومعدات عسكرية ثقيلة وفتاكة خلفت ما لا يقل عن 850 شهيدا جزائريا ضحوا بحياتهم من أجل الحفاظ على السلامة الترابية لوطنهم الذي ساهموا قبل ذلك في تحريره. . . . . *تشمل هذه الأعمال العدائية أيضا التعاون البارز والموثق للمملكة المغربية مع المنظمتين الإرهابيتين المدعوتين "ماك" و"رشادّ"* اللتين ثبت ضلوعهما في الجرائم الشنيعة المرتبطة بالحرائق المهولة التي شهدتها عديد ولايات الجمهورية مؤخرا. . . "[1]

في الحقيقة قطع العلاقات الدبلوماسية كان متوقعا بالنظر إلى سلوكات المملكة المغربية اتجاه الجزائر، فبالاضافة إلى ما ورد في تصريح وزير الشؤون الخارجية الجزائري من أمثلة شاهدة على تلك السلوكات، يمكننا التذكير ببعض الأحداث فقط:

- فيما يخص عملية الاندماج المغاربي، لم يقم المغرب بالالتزام سوى بـ 8 اتفاقيات تجارية، بينما التزمت الجزائر بـ 29 اتفاقا، ليبيا بـ 27 اتفاقا، موريتانيا بـ 25 اتفاقا وتونس بـ 28 اتفاقا، فقراءة موضوعية ونزيهة لمؤشرات هذه المعادلة تبين رغبة ونية كل عضو من أعضاء اتحاد المغرب العربي في نهج الاندماج الحقيقي.

- سمّم المغرب علاقاته مع بلدان اتحاد المغرب العربي، فلم يرسم حدوده مع موريتانيا إلا بعد 9 سنوات، عن استقلاله، ومع الجزائر إلا بعد 10 سنوات.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، "تصريح السيد لعمامرة بخصوص قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب"، الثلاثاء 24 أوت 2021، على الرابط: https://www.aps.dz/ar/algerie/111617-2021-08-24-18-05-52

-إقدام مواطنون مغاربة على اختراق السياج المحيط بالقنصلية الجزائرية بالدار البيضاء واقتحام مبنى القنصلية وإنزال العلم الوطني[1] وتدنيسه، والأدلة المرئية لعملية الاقتحام المغربي لا تؤكد أطروحة العمل المعزول التي قدمتها السلطات المغربية.

-لمّا أراد المغرب أن ينضم إلى الاتحاد الافريقي، ما كان مستهدفا هو انتاج عدم الاستقرار داخل المؤسسة بدليل ما حدث أثناء القمة الخامسة لـ الاتحاد الأوروبي-الاتحاد الافريقي في أبيدجان، أراد المغرب أن يقصي الجمهورية العربية الصحراوية من الحضور، لكن محاولته باءت بالفشل، إضافة إلى محاولته إعطاء صفة عضو ملاحظ للكيان الصهيوني مسببا شرخا داخل مؤسسات الاتحاد الافريقي.

-ما قام به الممثل الدائم للمملكة المغربية عمر هلال في الأمم المتحدة يوم 16 جويلية 2021 هو بمثابة سلوك سياسي واعي للدولة المغربية، فالمذكرة التي وزعها المغرب في نيويورك يكرس محتواها بصفة رسمية انخراط المملكة المغربية في حملة معادية للجزائر،

-الهجمات السيبرانية والتجسس الواضح ضد الدولة الجزائرية ورموزها، وهنا نشير إلى قرار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) طرد موظفة من جنسية مغربية، كمديرة لوحدة إدارية باليونسكو، عقب تحقيق داخلي أظهر تسريبها معلومات سرية للمخابرات المغربية، حول قيام قسم التعبير وتطوير وسائل الإعلام في المنظمة بتمويل تحقيق سري حول تورط المغرب بشكل مباشر في استخدام برنامج "بيغاسوس" للتجسس على مسؤولين في المنظمة التابعة للأمم المتحدة[2].

[1] فرانس 24، "متظاهرون يهاجمون القنصلية الجزائرية في الدار البيضاء وينزلون العلم الجزائري"، 1 نوفمبر 2013، على الرابط: https://urlz.fr/kBoP

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، "تطورات جديدة في قضية بيغاسوس تثبت تورط المغرب"، الأحد 13 نوفمبر 2022، على الرابط: https://www.aps.dz/ar/monde/134577-2022-11-13-17-12-40

-التطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني لم يبدأ في 13 ديسمبر 2019، بل قبل ذلك بكثير، فأول عملية تجسس خاصة بالقمة العربية كانت سنة 1965 بتواطؤ مغربي[1]، والمغرب كان يلعب دور الوسيط بين الكيان الصهيوني وبعض الدول العربية.

من هنا يضح لنا أن التوتر شكل القاعدة العامة في العلاقات الجزائرية المغربية، ولم يشكل الاستقرار إلا استثناء، مما يستدعي ردا حازما من الدولة الجزائرية.

ومنذ قرار إسبانيا الاعتراف بالطرح المغربي القاضي بالحكم الذاتي في منطقة الصحراء الغربية، قررت الجزائر تعليق اتفاقية الصداقة والتعاون مع إسبانيا على الفور، حيث أكد بيان للرئاسة الجزائرية أن "السلطات الإسبانية باشرت حملة لتبرير الموقف الذي تبنته إزاء الصحراء، والذي يتنافى مع التزاماتها القانونية والأخلاقية والسياسية، وموقف السلطات الإسبانية يتنافى مع التزاماتها كقوة مديرة للإقليم، والتي لا تزال تقع على عاتق مملكة اسبانيا إلى غاية إعلان الأمم المتحدة عن استكمال تصفية الاستعمار بالصحراء". إن القرار الجزائري يعبر ذلك ما يعبر على الندية التي باتت تنتهجها الدبلوماسية الجزائرية.

ز-مبدأ رفض سياسة المحاور:

إن الجزائر رفضت الاندماج بسياسة المحاور لعدة اعتبارات إستراتيجية، لكن منطق المصلحة القطرية والتحولات التي يعرفها العالم في مرحلة الأزمة الأكرانية وما بعدها، والانقسام الواضح في العلاقات الدولية يفرض على السياسة الخارجية الجزائرية إعادة النظر في مبدأ رفض سياسة المحاور، فما يجري في أكرانيا يعطينا منبه حول النظام العالمي الحالي واتجاهاته المستقبلية، لذا من الضروري أن تكون لنا رؤية واضحة حول واقعنا ومستقبلنا وتموقعنا في هاذ النظام[2].

خاتمة:

ارتبطت حركية وركود السياسة الخارجية الجزائرية بتفاعلات البيئة الخارجية التي عرفت تغيرات جذرية بعد نهاية الحرب الباردة، ظلت الجزائر تلعب فيها على غرار دول العالم الثالث دور

---

[1] CNN، "إسرائيل تجسست على قمة عربية بمساعدة مغربية"، الإثنين 17 أكتوبر 2016، على الرابط:
https://arabic.cnn.com/world/2016/10/17/mossad-arab-summit-1965-morocco

[2] بد الرؤوف بن الشيب، عبد الكريم كيبش، مرجع سابق، ص.508.

المتلقي والمتأثر، يمكن القول بأن التحولات الدولية الجديدة ساهمت في إعادة صياغة السياسة الخارجية الجزائرية والتي كانت تحتكم إلى الأبعاد الإيديولوجية خلال الصراع الذي ميز فترة الحرب الباردة بين المعسكرين، إلا أن التطورات السياسية التي رافقت نهاية هذا الصراع أظهرت نوع من البراغماتية على السلوك الجزائري الخارجي.

هذا وكانت الجزائر تتمتع أثناء الحرب الباردة بهامش من المناورة استطاعت من خلاله أن تلعب دورا مميزا على كافة الأصعدة؛ بدءا بقيادتها لدول العالم الثالث ودفاعها عن القضايا العربية والإفريقية، إلا أن انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور الولايات المتحدة كقطب مسيطر على التفاعلات الدولية، أفقد الجزائر هامش التحرك الذي كانت تتمتع به من قبل ووجدت نفسها مضطرة للتكيف مع هذه التحولات وأعطتها دافعا للقيام بجملة من الإصلاحات المرافقة لهذه التحولات. والتي تفرض عليها تكييف سياستها الخارجية أيضا مع جملة التحديات الدولية المطروحة.

إذن تواجه الجزائر مستجدات إقليمية وعالمية تفرض عليها الانتقال من السياسة الخارجية كوسيلة للسياسة الداخلية في علاقة وظيفية سلبية مدعمة للوضع القائم الداخلي والإقليمي إلى السياسة الخارجية تكملة للسياسة الداخلية في علاقة وظيفية إيجابية مدعمة لمسار الأمن الديمقراطي ومنتجة لأكبر قدر ممكن من المصلحة بأقل تكاليف ممكنة.

خيارات السياسة الخارجية الجزائرية في بلوغ مرتبة متقدمة في النظام العالمي: الدولة النموذجية، المسايرة المتوازنة من أجل المنفعة، إستراتيجية المحاور الثنائية والإقليمية الجديدة

أ. د. سفيان صخري

أستاذ بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر -3-، ابراهيم شيبوط

Algerian Foreign Policy Options in Reaching an Advanced Status in World System: Model State, Balanced Bandwagoning For Profit, Bilateral Axes Strategy and New Regionalism

الملخص:

عادة ما تركز الدراسات الأكاديمية الموضوعية التي اهتمت بالمكانة الإقليمية والدولية للجزائر بمفاهيم وأطروحات فكرية وعلمية محددة، على غرار الدولة المحورية (Pivotal)، الريعية(Rentier) والهامشية (Periphery)، ونادرا ما اهتمت النقاشات والدراسات العلمية في هذا المجال بربط الجزائر بنظرية النظم العالمية (World-Systems Theory)، وفرص الجزائر في التموقع ضمن الهيكل العالمي المتجدد لبلوغ مرتبة الدولة شبه-الهامشية/شبه-المركزية، هذا الموضع المتقدم الذي سيسمح للدولة الجزائرية بالانتقال من مرتبة الدولة الهامشية إلى الدولة المركزية.

بناء عليه، وفي ظل تقلبات جيوسياسية واقتصادية مهمة يعرفها النظام العالمي الراهن وأنظمة إقليمية محيطة بالجزائر مشحونة ومملوءة بالدسائس والمؤامرات، أصبح التحديد الذكي والواقعي لخيارات السياسة الخارجية الجزائرية مسألة حيوية وضرورية، وبالخصوص أن الدولة الجزائرية تملك كل المقدرات المادية وغير المادية التي تسمح بإعادة التمركز في سياق الترتيبات الجديدة والمتجددة للنظام العالمي.

وفي إطار تحقيق هذا المسعى، تقترح هذه المساهمة الأكاديمية مجموعة من الخطوات والآليات المستحسن إتباعها في رسم وبناء السياسة الخارجية الجزائرية، سواء في إطار بناء المكانة الرمزية للدولة الجزائرية أو في الانضمام للتحالفات أو بناء العلاقات الثنائية والمشاريع التكاملية، حيث يركز هذا الاجتهاد العلمي على أربع أعمدة أساسية، وهي: 1-الدولة النموذجية، 2-المسايرة المتوازنة من أجل المنفعة، 3-إستراتيجية المحاور الثنائية و4-الإقليمية الجديدة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الجزائرية، الدول شبه-الهامشية/شبه-المركزية، النظام العالمي، نظرية النظم العالمية، الدولة النموذجية، المسايرة المتوازنة من أجل المنفعة، إستراتيجية المحاور الثنائية، الإقليمية الجديدة.

Abstract:

Objective academic studies that dealt with the regional and international status of Algeria usually focus on specific theoretical and academic concepts and thoughts, such as the pivotal, rentier and periphery state. Academic discussions and scientific studies in this field were rarely concerned with linking Algeria to the theory of global systems, and Algeria's chances of positioning within the renewed global structure to achieve the rank of the semi-peripheral/semi-central state. This advanced position that will pave the way for the Algerian state's shift from the rank of periphery/satellite state to a centre/core state.

Accordingly, and in light of the significant geopolitical and economic fluctuations in the current world order and considering the regional systems surrounding Algeria which are full of tensions and conspiracies, the smart and pragmatic formulation of Algerian foreign policy options has become a vital and necessary issue, especially since the Algerian state possesses all the material and non-material capabilities allowing its repositioning in the context of the new arrangements going on in the renewal process of the global system.

In the framework of achieving this endeavor, this academic contribution proposes a set of steps and mechanisms that are recommended to be followed in drawing up and building up Algerian foreign policy, whether in the context of building the symbolic status of the Algerian state or in joining alliances, establishing bilateral relations or launching integration projects, as this academic essay focuses on four main pillars, namely 1- The model state, 2- Balanced bandwagoning for profit, 3- The strategy of bilateral axes and 4- New regionalism.

Keywords: Algerian Foreign Policy, Semi-Periphery/Semi-Core States, World System, World-Systems Theory, Model State, Balanced Bandwagoning For Profit, Bilateral Axes Strategy, New Regionalism.

مقدمة:

الظروف الدولية والإقليمية المضطربة والمتقلبة للسياق الذي تدور في فلكه سلوكيات الدولة الجزائرية اتجاه محيطها الخارجي تجعل من تحديد خيارات السياسة الخارجية الجزائرية مسألة تسبق عملية تحديد التوجهات الجديدة للدبلوماسية الجديدة في إفريقيا. وعليه، تهتم هذه المساهمة العلمية بموضوع خيارات السياسة الخارجية الجزائرية في بلوغ مرتبة متقدمة في النظام العالمي، والذي سيطرح بعض المقترحات في تصور توجه ونطاق السياسة الخارجية الجزائرية لتحقيق تموقع ايجابي ومفيد في الترتيبات الجديدة للنظام العالمي مع الحرص قدر الإمكان على الربط بين الأطروحات النظرية والجوانب التطبيقية.

بما أن العلاقة بين السياسة الخارجية والدبلوماسية هي علاقة العام بالخاص والكل بالجزء كون الدبلوماسية هي أحد أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، الاهتمام بنطاق ومسار السياسة الخارجية الجزائرية بصفة عامة سيمثل الإطار العام الذي نبني عليه المواضيع الأخرى المتخصصة في النشاط الدبلوماسي الجزائري في إفريقيا والتي ستتناولها المساهمات الأخرى الموجودة في هذا الكتاب.

ولتحقيق هذا الغرض، يبدأ هذا الاجتهاد الأكاديمي بالتطرق إلى بعض المفاهيم المتصلة بالمكانة التقليدية للدولة الجزائرية في التنظيم الهيكلي العالمي، وبالضبط، الدولة المحورية، الهامشية والريعية. وبعدها، يستعرض هذا العمل واقع النظام العالمي الراهن وواقع الأنظمة الإقليمية المحيطة بالجزائر، لتنتقل الدراسة إلى تقديم المقترحات والآليات التي تساعد الجزائر في التقدم داخل التركيبة الهيكلية للنظام العالمي، وبالتحديد بلوغ مركز الدولة شبه-الهامشية/شبه-المركزية، وتتمثل هذه الآليات والمقترحات فيما يلي: بناء الدولة النموذجية، المسايرة المتوازنة من أجل المنفعة، استراتيجيه المحاور الثنائية، والإقليمية الجديدة.

يختتم التحليل والنقاش في المسائل السالفة الذكر بخاتمة تستعرض مجموعة من الاستنتاجات وبعض التصورات التي تفتح آفاق بحثية أخرى للموضوع.

1-التصنيفات الشائعة للدولة الجزائرية:

الترتيب الموضوعي لموقع الجزائر في النظام العالمي ككل وأجزاءه الإقليمية الفرعية يعتمد على منظورين:

- كيف ننظر لأنفسنا؟
- وكيف ينظر إلينا الآخرين؟

وفي هذا السياق، حينما نتحدث عن موقع دول مثل الجزائر في توزيع الأدوار والمراتب في النظام العالمي وأنظمته الإقليمية الفرعية، عادة ما ترتبط الجزائر ببعض المفاهيم والمصطلحات والتصنيفات الشائعة، وعلى رأسها: الدولة المحورية، الريعية أو الهامشية، وهذا بالنظر إلى الأهمية الجغرافية والخصوصيات الاقتصادية والهيكلية للدولة الجزائرية.

الدولة المحورية:

وهو مصطلح ارتبط بالإستراتيجية الدولية الأمريكية ابتداء من تسعينيات القرن الماضي لطرح إطار جديد للسياسة الأمريكية في العالم النامي، حيث تنطلق فكرة الدولة المحورية من أن الولايات المتحدة الأمريكية في بلورتها لإستراتيجيتها الخارجية تهتم دائما بالقوى العظمى كروسيا والصين وتهتم بعلاقاتها الخاصة مع إسرائيل (الكيان الصهيوني) والعربية السعودية، كما تهتم بالدول التي تعتبرها مارقة وشريرة على غرار سوريا وإيران وكوريا الشمالية، لكن عادة ما لا تهتم الولايات المتحدة الأمريكية ببعض دول العالم النامي التي يمكن أن تكون مهمة في رسم وبناء الإستراتيجية الخارجية الأمريكية، وهي الدول المحورية.

وفي هذا السياق، تم تقديم قائمة لتسع دول نامية، وهي: مصر، البرازيل، المكسيك، تركيا، الهند، باكستان، اندونيسيا، جنوب إفريقيا والجزائر، وهي دول محورية في أنظمتها الإقليمية بالنظر إلى مجموعة من الاعتبارات، من أهمها أنها: دول تمتاز بموقعها الجغرافي الاستراتيجي، مساحتها الجغرافية الواسعة، قدرتها على التأثير الإقليمي، حجمها الديمغرافي، وغيرها من

الاعتبارات والعوامل. وعليه، اعتبرت هذا الأطروحة أن استقرار هذه الدول مهم للحفاظ على التوازنات الإقليمية وعلى ما يترتب عن ذلك من تأثير دومينو على التوازن العام للنظام العالمي[1].

الدولة الريعية:

وهي أطروحة فكرية ونظرية اقتصادية انتقلت إلى حقول معرفية أخرى على غرار العلوم السياسية، وارتبطت بمساهمة عالم الاقتصاد الإيراني، Hussein Mahdavy حسين مهداوي، حول نمط التنمية الاقتصادية في الدول الريعية وتداعياته الاجتماعية والسياسية من خلال التركيز على الحالة الإيرانية[2].

وبعدها، تم تطوير نمط الدولة الريعية كمفهوم وممارسة مع ظهور الدول النفطية الخليجية ومنظمة الأوبك من طرف المفكر الاقتصادي الايطاليGiacomo Luciani جياكومولوتشياني والذي ربط الدول الريعية بالسوق النفطية العالمية وجيوسياسية النفط والطاقة[3].

وفي هذا السياق، نقصد بالدول الريعية الدول التي تعتمد في تحصيل وتوزيع عائداتها على الإيجار الخارجي لمواردها المحلية والوطنية، وما يترتب عنه من تداعيات وأنماط اقتصادية واجتماعية وسياسية، يمكن أن تتطور إلى مستويات متقدمة تتسبب في تحول الفكر الريعي من نمط تفكير اقتصادي وممارسة اقتصادية إلى ثقافة دولة، حيث يصبح صانع القرار لا يمكنه التفكير خارج الحلول والخيارات الريعية.

---

[1] Robert S. Chase, Emily B. Hill and Paul Kennedy: "Pivotal States and U.S. Strategy": *Foreign Affairs*: Council on Foreign Affairs: New York: January/February 1996. See also: Robert S. Chase, Emily B. Hill and Paul Kennedy: The Pivotal States: A New Framework For U.S. Policy in The Developing World: New York: W.W. Norton & Company: 1999.

[2] Hussein Mahdavy: "The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran". In Michael A. Cook: *Studies in the Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day*: London: Oxford University Press: 1970: PP 428-467.

[3] Giacomo Luciani: "Geopolitical Threats to Oil and the Functioning of the International Oil Market": *Policy Brief: Thinking Ahead For Europe*: Brussels: Centre For European Policy Studies (CEPS): N 221: November 2010.

وهذا ينطبق على الحالة الجزائرية التي رغم جهود الدولة، ومنذ عقود، في تنويع الصادرات خارج المحروقات إلا أن عائدات المحروقات (النفط والغاز) تمثل أكثر من 90 بالمئة من صادرات البلاد، وهي المورد الأساسي في الموازنة العامة، وهذا ما يخلق تداعيات على أنماط التسيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي تبقى رهينة السوق النفطية العالمية[1].

الدولة الهامشية:

الدول الهامشية أو دول المحيط ارتبطت بمدرسة التبعية وبالخصوص المفكر الألماني-الأمريكي، André Gunder Frank أندري غوندر فرانك، الذي حاول تفسير ظاهرة التخلف في أمريكا اللاتينية من خلال ربطها بالتركيبة العالمية التي تفرضها الرأسمالية الغربية، حيث فسر أسباب العلاقة الاقتصادية والتجارية غير المتكافئة في النظام العالمي، مع التركيز على حالة دول أمريكا اللاتينية، إلى تقسيم النظام العالمي إلى دول مركز Core/Centre ودول محيط/هامش Periphery/Satellite، ومثل العلاقة الموجودة بين هذين القسمين من الدول بالقطعة النقدية التي لديها وجهين ولا مكان لوجه ثالث، أي محصلة علاقة صفرية لربح طرف الذي يقابله خسارة الطرف الآخر، حيث حسب فرانك، سر تقدم دول الشمال هو تخلف دول الجنوب أو الهامش، ولا تستطيع الدول النامية أن تتقدم إلا إذا تخلفت دول الشمال أو المركز[2].

وفي هذا الموضوع، من المعروف أن الجزائر، ومنذ استقلالها، كانت من بين الدول التي رفضت هذا التقسيم الحتمي للنظام العالمي ونادت بنظام عالمي متكافئ ومتعدد الأقطاب، حيث حاولت تكسير قيود التبعية الموجهة من خلال مشاريع اقتصادية وثقافية ومساعي دبلوماسية، لكن موضع الدولة الهامشية والتابعة فرض نفسه على الجزائر، وعلى دول أخرى، نظرا لاعتبارات دولية وداخلية عززتها فواعل وأدوات الاستعمار الحديث، والتي جعلت من عملية التحول نحو الشراكة الندية والاعتماد المتبادل المعقد مع دول المركز مسألة صعبة المنال، مما عزز استمرار

[1] Bina Hussein: "Economic Diversification": *Energy Sector Diversification: Meeting Demographic Challenges in the MENA Region*: Washington: Atlantic Council: January 2020: PP 11-15.

[2] Andre Gunder Frank: *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil*: New York: Monthly Review Press: 1967.

التبعية المعقدة والنمط التجاري الهامشي-المركزي الذي يعتمد على تصدير موارد أولية، نفطية-غازية، مقابل استيراد مواد مصنعة ونصف مصنعة.

الآن، الإشكالية المطروحة هي: كيف يمكن للجزائر بلوغ مرتبة متقدمة في النظام العالمي؟ وذلك، بطريقة تسمح لها بالابتعاد عن التقسيمات التقليدية والنمطية السائدة، على غرار التقسيمات والمراتب التي تطرقنا إليها سالفا، وهي: الدولة المحورية، الريعية والهامشية.

قبل تقديم مقترحات في هذا الشأن، سنقوم أولا بتقديم عرض مختصر لواقع النظام العالمي الراهن وواقع الأنظمة الإقليمية المحيطة بالجزائر، حتى نتمكن من معرفة الأوراق التي يمكن لعبها لتوسيع وتنويع نطاق ومجال المناورة في السياسة الخارجية الجزائرية الراهنة.

أولا: واقع النظام العالمي الراهن:

يشهد النظام العالمي مجموعة من التقلبات الجيوسياسية والاقتصادية والقيمية التي أفرزتها مجموعة من العوامل، وعلى رأسها:

- أزمات داخل النظام الرأسمالي التي تأكدت منذ 2008 مع انسداد نظام الأحادي القطبية.
- تسارع مسار انتقال القوة العالمية نحو الشرق مع اصطدام ظاهرة العولمة بالجماعية والنزعات الوطنية.
- إعادة إحياء الفكر الحضاري والأمن الحضاري لدى الدول التي تملك ارث حضاري والذي يبعث نحو تسارع وتصاعد التضارب والصراع بين مشاريع حضارية مختلفة.
- وانتقال التهديدات التي تمس الدول السيادية من تراجع مركزية الدولة في العلاقات الدولية بسبب تعدد الفواعل إلى تهديد مباشر لوجود الدولة السيادية ككيان بفعل مخاطر التفكك وتهديدات الأمن المجتمعي والانقسامات الداخلية وتداعيات المشاريع التكاملية الإقليمية، وبالخصوص مشروع التكامل الأوروبي، الذي أفرز نزعات انفصالية، كما حدث في بريطانيا مع اسكتلندا (قبل البريكسيت)، وفي اسبانيا مع إقليم كتالونيا، زيادة على انتقال التفاعلات الدولية والوطنية إلى الفضاء الرقمي الذي زاد من مصاعب الدول في تحصيل الأمن الوطني الذي أصبح يتطلب تأمين الفضاء الرقمي وتحصين السيادة الرقمية.

- وفي ظل هذه التقلبات ظهرت الأزمة الوبائية لفيروس كورونا التي أكدت عجز الحكومات الوطنية والمؤسسات فوق القومية على تحقيق الأمن العالمي وأمن الأفراد، وتعززت من خلالها تحديات جديدة للسيادات الوطنية على غرار السيادة الصحية والأمن الصحي، الإرهاب البيولوجي، معضلة التضخم وتذبذب الأسواق العالمية والإقليمية والوطنية.

- ولعل أحد المحطات الأساسية لعالم ما بعد كورونا هي الحرب الروسية في أوكرانيا التي أكدت فرضية عودة الصراع بين الغرب والشرق حول توزيع القوة في النظام العالمي، وضربت مصداقية برنامج الأمن الجماعي الأوروبي، وأعادت إحياء ظواهر دولية ارتبطت بالحرب الباردة كالردع النووي وإستراتيجية الاحتواء وحشد الحلفاء وسياسة التمدد الجيوسياسي، كما أفرزت أزمات عالمية معقدة على غرار الأزمة الطاقوية والأزمة الغذائية.

ثانيا: واقع الأنظمة الإقليمية المحيطة بالجزائر:

تقع الجزائر في وسط أنظمة إقليمية مضطربة وغير مستقرة، نستعرض أهمها كما يلي:

- فضاء الساحل الإفريقي هو مجال جغرافي يضم بعض الدول الفاشلة والهشة التي تعددت فيها الوحدات القرارية المتصارعة على تمثيل الدولة وعجزت فيها السلطات المتنازعة عن إرساء الاستقرار وتقديم الخدمات العمومية والحد من التدخل الأجنبي.

- الفضاء العربي أصبح رهينة لمعضلة التطبيع مع الكيان الصهيوني ومخاطر التدخل الخارجي والنزاعات الثنائية والمتعددة الأطراف، زيادة على المشاكل والانقسامات الداخلية التي تعاني منها العديد من الدول العربية، هذه المشاكل تجعل من العالم العربي فضاء ملغم وغير متجانس ومن الصعب توحيده ولم شتاته.

- أمل التكامل المغاربي يبقى معلقا بسبب المشاريع الاستعمارية للجارة الغربية وتنافس الدول المغاربية في علاقاتها مع دول المركز وصراع الدول المغاربية على التموقع والزعامة في إطار علاقات جنوب-جنوب، زيادة على تحديات الوصاية الخارجية ومعضلة التطبيع في المنطقة.

- أما الفضاء المتوسطي-الأوروبي فهو يواجه أزمة طاقوية عويصة وتلاشي واضح لبرامجه التكاملية في ظل اتحاد أوروبي يعيش هلع الحرب وتداعياتها وهو على أبواب الانكماش

الاقتصادي، زيادة على تعقد مشاكل الهجرة غير الشرعية والتصاعد اللافت لليمين المتطرف والخطاب العنصري.

وعليه، ما هي الاستراتيجيات والآليات التي يمكن للجزائر توظيفها للتقدم والتموقع في إعادة هيكلة النظام العالمي في ظل هذه الظروف العالمية والإقليمية؟

للتعامل مع هذا الواقع تطرح المداخلة أربع آليات ومقترحات لتفعيل السياسة الخارجية الجزائرية سواء في إطار بناء الذات أو إرساء التحالفات والمشاريع التكاملية أو في سياق بناء العلاقات الثنائية وتحديد المجالات الحيوية لسلوك الجزائر الخارجي، وهي: 1-الدولة النموذجية، 2-المسايرة المتوازنة، 3-إستراتيجية المحاور الثنائية، 4-الإقليمية الجديدة.

الآلية الأولى: الدولة النموذجية:

في إطار علاقة التفاعل والامتداد التي تربط بين متانة النسق الداخلي للدولة وقوة سياسة الدولة خارجيا، كما طرحها المفكر والمنظر السياسي الأمريكي روبرت ديفيد بوتنام David PutnamRobert[1]، تسعى الدولة الطامحة في ممارسة النفوذ الإقليمي والعالمي أن تبني لنفسها مكانة معنوية ومادية تتحول من خلالها إلى نموذج يقتدى به، بمعنى آخر، بناء ما يسمى بالدولة النموذجية. A Model State[2]

مسار بناء الدولة النموذجية ينطلق من بناء الذات ورسم المكانة الذاتية للدولة من خلال توظيف جميع الأدوات المتاحة كالأدوات الثقافية والرمزية، الدبلوماسية الشعبية والروحية، الأدوات الاقتصادية، الترويج للقيادة السياسية للدولة ومنظومتها السياسية والاقتصادية، تسويق الإرث التاريخي والحضاري للدولة، تمتين واستعراض القوة والهيبة العسكرية للدولة وغيرها من الأدوات والوسائل.

بالنسبة للحالة الجزائرية، العمل على بلوغ القيادة هو أمر مشروع ومستحق بالنظر إلى الفرص المتاحة للجزائر بشرط التوفيق بين الإمكانيات والمأمول وعدم السقوط في معضلة الاهتمام

[1] Robert David Putnam: "Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games": UK: *International Organization*: Vol 42: N 3: Cambridge University Press: 1988: PP 427-460.

[2] Dov Friedman: "The Turkish Model: The History of Misleading Idea": Report: *The Center For American Progress Action Fund (CAP Action)*: Los Angeles, California: August 2015.

المفرط والمطلق بالمكانة والتيهان في فخ النفخ والعظمة الخرافية على حساب الواقع، والذي يمكن أن يؤدي إلى سوء تقدير وسوء إدراكMiscalculation/Misperception تكون نتائجه وخيمة على البلد.

بناء عليه، صناعة الدولة النموذج في الحالة الجزائرية هو أمر معقول وليس مستحيل، إذا توفرت بعض الشروط والظروف، من أهمها ما يلي:

- تحقيق الانتقال الاقتصادي نحو قوة اقتصادية منتجة وغير ريعية من خلال تنويع الاقتصاد والشركاء الاقتصاديين، التوظيف الايجابي للطاقة، توفير مناخ اقتصادي مشجع للاستثمار، الاستقرار التشريعي والقانوني (الأمن القانوني)، ضمان مرونة بيروقراطية ووجود إرادة سياسية صادقة في الخروج من نمط الدولة الريعية.

- توظيف وتسويق الإرث الحضاري والتاريخي للجزائر وتفعيل الدبلوماسية الثقافية والروحية والشعبية للدولة الجزائرية.

- صناعة مشروع مجتمعي جزائري واضح المعالم يمكن ترقيته وتسويقه خارجيا، إقليميا وعالميا، بعد ترسيخه داخليا.

- الترويج للهيبة العسكرية للدولة الجزائرية بطريقة ناعمة وذكية، لا تثير شكوك ومخاوف القوى العظمى، وبالخصوص القوى الغربية.

- انتهاج دبلوماسية استباقية تدير الأحداث والتفاعلات والفواعل بدل الاكتفاء بدبلوماسية رد الفعل التي تديرها وتتحكم فيها الأحداث والجهات الفاعلة.

<u>الآلية الثانية: المسايرة المتوازنةمن أجل المنفعة:</u>

ارتبطت المسايرة في العلاقات الدولية، نظريا وتطبيقيا، بمفهوم التوازن في العلاقات الدولية الذي انتقل من مفهومه الكلاسيكي المتصل بالتوازن بناء على عامل القوة أو ما يعرف بتوازن القوى Balance of Power إلى إرساء التوازن بناء على وجود التهديد وفقا لأطروحة توازن

التهديدBalance of Threat التي طرحها المفكر الأمريكي ستيفن والت Stephen Waltفي تصوره للدوافع الأساسية في تشكيل وبناء التحالفات[1].

تواصل الاجتهاد في موضوع الموازنة Balancing أدى إلى مقاربة أخرى فضلت توظيف مصطلح المسايرة Bandwagoning، بدل التوازن، أي نساير الأوضاع من أجل الحصول على منافع ومكاسب وفق أطروحة "توازن المصالح أو المسايرة من أجل الربح" TheBalance of Interests/Bandwagoning For Profitsالتي طرحها المنظر السياسي الواقعي راندلشوالار Randall Schwellerفي توصيفه وتفسيره لخيارات الدول في الاصطفاف مع الطرف الأقوى بغية تعظيم المكاسب[2].

من خلال إسقاط هذه الأطروحات الثلاث على الحالة الجزائرية، يمكن طرح السؤال التالي: هل تبني الجزائر توازناتها بناء على قوة الدول الأخرى أم بالنظر إلى وجود تهديد أو بدافع المسايرة من أجل المصلحة؟

وللإجابة:

يمكن التأكيد أن الجزائر لا تدخل في تحالفات كرد فعل لمسار تحول القوة نحو الشرق أو بسبب تمكن بعض القوى الاقتصادية الصاعدة من بناء قوتها، لأن هذا لا يشكل تهديد مباشر على الدولة الجزائرية، بل بالعكس، يمكن أن يساهم ذلك في كسر قيود الهيمنة والتبعية الاقتصادية الأحادية، التي فرضت لعبة صفرية في التعامل الاقتصادي، وظهور فرص اقتصادية وتجارية جديدة يفرزها النجاح في بلوغ النظام المتعدد الأقطاب الذي سيضمن علاقات اقتصادية بمحصلات غير صفرية.

من جهة أخرى، لا يمكن للجزائر كذلك أن تبني تحالفاتها وترسم سياستها الدولية بناء على وجود تهديد من دول عدوة أو منافسة، كالتحالف العسكري الأمني بين المغرب والكيان الصهيوني

[1] Stephen M. Walt: "Alliance Formation and the Balance of World Power": US: Vol 9: N 4: International Security: MIT Press: 1985: PP 3-43.

[2] Randall L. Schweller: "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In": US: Vol 19: N 1: International Security: MIT Press: 1994: PP 72-107.

مثلا. فرغم وجود عناصر التهديد في هذا النوع من التحالف كالقرب الجغرافي ووجود نوايا هجومية وتوفر القدرات الهجومية عند كل من المغرب ودولة الكيان، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة الدخول في مواجهة مسلحة مع المملكة المغربية، لأن ذلك سيجر الجزائر نحو حروب استنزاف أو يورطها في حروب الوكالة التي يمكن أن تنجم عن احتمالية الانتقال الجغرافي لهذا الصراع المتجدد بين الشرق والغرب.

وعليه، يمكن للجزائر أن تبني توازنات بدافع المسايرة التي تحقق المصلحة، لكن مسايرة متوازنة، أي عدم الاصطفاف مع طرف ضد طرف آخر أو الدخول في وسط المواجهات بين الأطراف المتنافسة والمتنازعة. بمعنى آخر، على الجزائر الحفاظ على علاقات ايجابية مع روسيا والصين من جهة، وأمريكا والدول الأوروبية من جهة أخرى، في إطار مقاربة عدم انحياز مبنية على الحياد الايجابي والتموقع المفيد الذي يحقق المنفعة ويساير الوضع العالمي، ولا يضع الجزائر في خانة الاختيار بين الامبريالية الغربية أو الشرقية.

الآلية الثالثة: إستراتيجية المحاورالثنائية:

للتخلص من موقع الدولة الهامشية الذي فرضته التبعية لدول مركزية معينة وبغرض تنويع اقتصاد البلد والخروج من موقع الدولة الريعية، على الجزائر التركيز على بناء وتطوير بعض المحاور الثنائية وفق مبدأ الحاجات القطاعية المتخصصة مع التوظيف الايجابي للطاقة كمورد استراتيجي في التفاوض، ومن بين المحاور المهمة التي يمكن التعويل عليها: محور الجزائر-برلين، الجزائر-روما، الجزائر-بكين، الجزائر-موسكو، الجزائر-مدريد، الجزائر-أوتاوا، الجزائر-واشنطن، الجزائر-الدوحة، الجزائر-أبوجا والجزائر-بريتوريا/كيب تاون.

اللجوء إلى بناء محاور ثنائية أسهل من النشاط في الفضاءات المتعددة الأطراف لأن هذا يتطلب لوبيينغ وتشبيك كبير وسيواجه بتشويش وعراقيل من دول منافسة أو عدوة، كما حدث في القمة العربية ال 31 بالجزائر.

من جهة أخرى، بناء المحاور الثنائية يمكن أن يعبد الطريق للالتحاق بالمشاريع والتحالفات والتكتلات الجماعية، فمثلا الاستمرار في بناء محاور ثنائية وطيدة مع روسيا والصين وجنوب إفريقيا، يمكن أن يعبد ويسهل طريق انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس.

الآلية الرابعة: الإقليمية الجديدة:

لقد تطور التكامل الدولي من الإقليمية التقليدية، التي تشترط وجود شروط لنجاح العملية التكاملية كالقرب الجغرافي والتجانس العرقي والثقافي والمجتمعي وتطابق النظم السياسية كعوامل محفزة وضامنة لإقلاع وبقاء العلمية التكاملية، إلى نمط جديد من التكامل وهو الإقليمية الجديدة التي ظهرت بفضل تطور وسائل المواصلات والتواصل في العلاقات الدولية وتأثير العولمة الاقتصادية، هذا النوع الجديد والحديث من التكامل الذي يمثل نهجا وسطيا بين العولمة والإقليمية القديمة حيث لا تشترط الإقليمية الجديدة عوامل التقارب الجغرافي والثقافي لإرساء التكامل، وهكذا ظهرت فضاءات للتعاون والتكامل الاقتصادي تضم وحدات دولية من مجالات جغرافية وخصوصيات ديمغرافية وثقافية مختلفة على غرار منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ APEC.

وفي هذا السياق، يمكن للجزائر التي تعرف جوار إقليمي مضطرب أن تتخلى حاليا عن مشروعها التكاملي التقليدي في الإقليم المغاربي وتفكر في الانضمام إلى فضاء تكاملي وتعاوني جديد في إطار الإقليمية الجديدة كما تحاول الآن مع منظومة البريكس رغم أن الأهداف الحقيقية لمجمع البريكس لم تتضح معالمها بعد، حيث يبقى الملاحظ يتجاهل إن كان الهدف من البريكس تعويض مجموعة السبع في إطار نظام متعدد ومتوازن الأقطاب، أو يؤسس لمشروع تكاملي مستقبلي يضمن للصين إعادة إحياء الطريق الحرير من خلال إستراتيجية حزام واحد/طريق واحد One Belt/One Road، ويضمن عودة الدب الروسي للصدارة العالمية، زيادة على الجهود التي يستلزم القيام بها لتطوير الواقع الاقتصادي الجزائري، بما فيها إصلاح وتطوير الجهاز المصرفي الجزائري، حتى تتمكن الجزائر من الانضمام لهذا التكتل العالمي الواعد.

نحو مرتبة شبه-هامشية أو شبه-مركزية في النظام العالمي:

التجسيد الذكي للآليات الأربعة المذكورة سالفا سيساعد الجزائر على التقدم نحو مرتبة الدولة شبه-الهامشية أو شبه-المركزيةSemi-Periphery/Semi-Centre في النظام العالمي، هذا المصطلح الذي يرتبط بنظرية النظام العالمي الحديث التي تهتم بالتطورات الحادثة في التركيبة

الهيكلية للنظام الدولي والتي طرحها عالم الاجتماع الأمريكي ايمانويل والرستين Immanuel Wallerstein/Modern World System Theory.

وفي هذا السياق، الدول شبه-الهامشية هي الدول التي تتوسط دول المركز والهامش في النظام العالمي جغرافيا واقتصاديا، حيث أنها تقدمت في مراتب التطور والنمو داخل النظام العالمي مقارنة بالدول الهامشية الأخرى لكن لم تتحول بعد إلى دول مركزية، وهي دول تساعد على تحقيق التوازن والاستقرار داخل التنظيم الهرمي للمجتمع الدولي كما تحقق الطبقة الوسطى التوازن والاستقرار داخل التنظيم الهيكلي للمجتمعات الداخلية، كما أن بإمكانها لعب دور الوسيط السياسي والاقتصادي بين دول المركز والمحيط في النظام العالمي[1].

وتجدر الإشارة أن التقسيمات القديمة للنظام العالمي الخاصة بالسبعينيات والثمانينيات والتسعينيات وضعت الجزائر في خانة الدول شبه-الهامشية أو شبه-المركزية، لكن لم تعد الجزائر موجودة ضمن قائمة هذه الدول منذ بداية الألفية الثالثة، مما يتطلب العمل للتقدم نحو مرتبة الدول شبه-الهامشية/المركزية تحضيرا لتحولات مستقبلية أخرى تمكن الجزائر من التحويل الكلي لمقدراتها الكامنة إلى قوة حقيقية وفعليه تسمح بالوصول إلى مصاف الدول المركزية[2].

الخاتمة:

بناء على ما سبق، نستخلص أن تحويل المقدرات الجزائرية، المادية منها وغير المادية، إلى قدرة تأثير إقليمية وعالمية هي مسألة متاحة شرط إرساء حوكمة راشدة تحسن توظيف الموارد وتتقن التعامل مع المتغيرات والأحداث العالمية والإقليمية في إطار المسايرة المتوازنة والتوفيق بين المبادئ والمصالح وتبني دبلوماسية استباقية ناجعة.

[1] Immanuel Wallerstein: *The Modern World-System I: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century: With A New Prologue*: Berkeley, Los Angeles, London: University of California Press: 1974: PP 300-357.

[2] Christopher Chase-Dunn, Yukio Kwano, Benjamin D. Brewer: "Trade Globalization since 1795: Waves of Integration in the World-System": US: Vol 65: *American Sociological Review*: Sage Publications: February 2000: PP 77-95.

مراحل صناعة الدبلوماسية النشطة والفعالة تتطلب الانطلاق من البناء الداخلي للدولة النموذجية في إطار مقاربة السياسة الخارجية التي تعكس السياسة الداخلية للدولة.

المرحلة الثانية في إطار صناعة الدبلوماسية الديناميكية هي بناء المحاور الثنائية التي تضمن عملية التشبيك (Networking, Lobbying) تمهيدا لتحقيق المرحلة الثالثة وهي الانخراط الفعال في فضاءات متعددة الأطراف مبنية على تحقيق مبدأ المصلحة بعيدا عن العاطفة والشعبوية.

مسار بناء القوة الفعلية والحقيقية للدولة الجزائرية سيحرر الدبلوماسية الجزائرية وسيجعلها مؤثرة ومتغلغلة في كل دوائرها المهمة، بما فيها القارة الإفريقية التي تعرف تنافس كبير على التحكم والتغلغل والهيمنة تديره قوى عالمية غربية وشرقية، الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة، زيادة على قوى إقليمية تحاول أن تقوم بمهام وأدوار بالوكالة.

المكانة شبه الهامشية/شبه المركزية المراد الوصول إليها في المستقبل القريب والمتوسط تمهيدا لبلوغ مراتب مركزية في المستقبل البعيد، هي أطروحة نظرية وفكرية وممارساتية، كما أنها مركز وهدف ودور في نفس الوقت. من جهة أخرى، تتميز المرتبة شبه الهامشية/المركزية للدولة بكونها ترتبط بالنطاق الإقليمي والعالمي في نفس الوقت لأنها تشمل مراكز وأدوار إقليمية وعالمية كذلك.

انخراط الجزائر في مشاريع تكاملية في إطار الإقليمية الجديدة ومسار التموقع في النظام العالمي المتجدد، وبالتحديد مشروع الانضمام لدول البريكس، يجب أن يتوازن بالحفاظ على علاقات ايجابية مع الدول الغربية، حتى لا يتم التشويش على مسار بناء القوة الجزائرية، ويمكن الاستعانة في هذا السياق بالنموذج الصيني، الذي عرف كيف يبني القوة الصينية في إطار إستراتيجية صامتة وذكية، حرصت على عدم إثارة مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية وعدم الدخول في مناورات تمرد على النظام الرأسمالي العالمي.

وأخيرا، يجب التأكيد أن مساعي الدولة الجزائرية في إعادة تفعيل دبلوماسيتها في مجالاتها الحيوية التقليدية والجديدة يجب أن يتدعم بثورة فكرية ونظرية في المؤسسات والمراكز الجامعية الجزائرية يتم من خلالها تحقيق إبداع فكري ونظري ناجم عن خصوصيات الدولة الجزائرية وشخصيتها الوطنية ويسعى لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة الجزائرية، كما تفعل الدول الغربية والشرقية التي تلعب أدوار عالمية ووصلت إلى مراكز الريادة المركزية، حيث عملت

هذه الدول على التحكم في حرب الأفكار والعقول في ميدان نظرية العلاقات الدولية وتفسير السياسة الخارجية، لأن القوة الذكية هي مزيج بين القوة الناعمة والقوة الصلبة.

المراجع والمصادر:

1- Chase, Robert S. et al. (1996): "Pivotal States and U. S. Strategy": *Foreign Affairs*: Council on Foreign Affairs: New York .

2- Chase, Robert S. et al. (1999): The Pivotal States: A New Framework For U. S. Policy in The Developing World: New York: W. W. Norton & Company .

3- Chase-Dunn, Christopher et al. (2000): "Trade Globalization since 1795: Waves of Integration in the World-System": US: Vol 65: *American Sociological Review*: Sage Publications: February: PP 77-95 .

4- Frank, Andre Gunder (1967): *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil*: New York: Monthly Review Press .

5- Friedman, Dov (2015): "The Turkish Model: The History of Misleading Idea": Report: *The Center For American Progress Action Fund (CAP Action)*: Los Angeles, California .

6- Hussein, Bina (2020): "Economic Diversification": *Energy Sector Diversification: Meeting Demographic Challenges in the MENA Region*: Washington: Atlantic Council: PP 11-15 .

7- Luciani, Giacomo (2010): "Geopolitical Threats to Oil and the Functioning of the International Oil Market": *Policy Brief: Thinking Ahead For Europe*: Brussels: Centre For European Policy Studies (CEPS): N 221 .

8- Mahdavy, Hussein (1970): "The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran". In Michael A. Cook:*Studies in the*

Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day: London: Oxford University Press: PP 428-467 .

9- Putnam, Robert David (1988): "Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games": UK: *International Organization*: Vol 42: N 3: Cambridge University Press: PP 427-460 .

10- Schweller, Randall L. (1994): "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In": US: Vol 19: N 1: International Security: MIT Press: PP 72-107 .

11- Wallerstein, Immanuel (1974): *The Modern World-System I: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century: With A New Prologue*: Berkeley, Los Angeles, London: University of California Press: PP 300-357 .

12- Walt, Stephen M. (1985): "Alliance Formation and the Balance of World Power": US: Vol 9: N 4: International Security: MIT Press: PP 3-43 .

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل الافريقي: الفرص والتحديات

Algeria's foreign policy towards Africa's Sahel: opportunities and challenges.

أ. د. عبد القادر عبد العالي*

ملخص:

تواجه الجزائر في بداية العقد الثاني من الألفية للقرن الحادي والعشرين، تحديات في سياساتها الخارجية، يتعلق أحدها بإدارة التقلبات الجيوستراتيجية التي تحدث على تخومها وحدودها، مما سيضطرها إلى إعادة النظر في توجهاتها السياسية الخاصة في افريقيا، على ضوء مجموعة من التغيرات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في حدودها الجنوبية. هناك نظرة مشتركة تنطلق من اشكالية أساسية تتعلق بدول شمال افريقيا التي تركز في سياستها الخارجية على مصالحها مع الشمال المتوسطي، وتكاد تهمل بعدها الإفريقي، والذي يمكن أن يشكل سلسلة من التحديات والمخاطر المستقبلية، وفي الوقت نفسه تعد العودة إلى تعميق العلاقات جنوب جنوب، وإقامة مشاريع تنموية فرصة لامكانية تحسين ظروف التنمية الاقتصادية الداخلية وفتح ممرات تجارية جديدة تفتح المجال امام فرص استثمارية غير مسبوقة، يمكن ان تكون الجزائر فيها شريكا استراتيجيا لدول الساحل الافريقي لا يمكن منافسته من قبل القوى الخارجية من المنطقة. لذا تتساءل الورقة البحثية عن: الدور الذي ينتظر من الجزائر أن تقوم فيه بدور محوري في المنطقة يؤهلها لذلك تاريخها الدبلوماسي وموقعها الجيوستراتيجي، الذي يمكنها عبره من إحياء مشروع طريق الذهب التاريخي. والذي يمكن ان يعيد أمجاد الجزائر ما قبل عصر الموحدين، ويحول منطقة شمال افريقيا وغرب افريقيا الى منطقة ازدهار وسلام. تستعين هذه الورقة البحثية بمنهجية تحليل الحالة الموسعة، بناءا على المعطيات المتوفرة حول السياسة الخارجية للجزائر والأحداث المحورية التي صلة بالموضوع.

* أستاذ التعليم العالي، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياسية الخارجية الجزائرية، الجزائر والساحل، الجزائر وغرب افريقيا.

مقدمة:

عرفت الجزائر بسياستها الخارجية في السبعينيات، والتي تحولت بموجبها إلى بلد مؤثر ونشط في كتلة عدم الانحياز، وقد مكنتها سمعتها الدولية في تلك الفترة، ونتيجة لخروجها كمجتمع ودولة من ثنايا نظام استعماري وحركة ثورية تحررية لقيت دعما من قبل دول عدم الانحياز والمعسكر الشرقي وكثير من دول العالم الحر وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، فقد أكدت في نشاطها الدولي على ضرورة التعاون الدولي على اساس احترام سيادة الدول، وتدعيم الحركات التحررية التي كانت نشطة في تلك الفترة والتي تعبر عن حركة دولية واسعة لتصفية الاستعمار، لهذا يكمن اهتمامها بالقارة الافريقية انطلاقا من هذا التضامن التاريخي والايديولوجي مع كثير من حركات التحرر الافريقية، والتي وجدت ملاذا لها في الجزائر، دون أن تجازف الجزائر بسمعتها الدولية أو تتعرض للتشويه والشبهات كونها تحتضن حركات ارهابية، بل إن هذا الدعم استند إلى شرعية القانون الدولي وإلى مبدأ من مبادئ الأمم المتحدة والمتعلقة ببناء نظام عالمي يسوده السلام والحرية، وتعطى فيه الشعوب حق تقرير مصيرها، وتمارس فيه الدول سيادتها على اساس المساواة وعدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول. ولكن الشق الآخر من المعادلة في العلاقات الجزائرية والافريقية، هو تعزيز هذه العلاقات الدبوماسية القائمة على دبلوماسية المؤتمرات ودبلوماسيات القمة وتدعيم الحركات الاستقلالية في ظرف السيتييات بعلاقات تقوم على التعاون الاقتصادي، تعكس مكانة الجزائر وامكانية في تحولها إلى دولة اقليمية نشطة في تشكيل تكتلات اقليمية يمكن أن تعالج الكثير من الأزمات الاقليمية والداخلية المستجدة في الدول الافريقية مثل عدم الاستقرار السياسي والتنمية ومعالجة قضايا الهجرة من الساحل الافريقي ومراقبة التطورات الجيوستراتيجية في المنطقة والتي يمكن أن تتاثر بها الجزائر على المدى المتوسط والطويل، والسؤال الذي يطرح: ما هي معالم السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل الافريقي؟ هل تحتاج هذه السياسة الى تغييرات في ظل الأوضاع الجيوسياسية الجديدة؟ ما هي أهم التحديات والفرص أمام الجزائر؟ ما الذي يمكن للجزائر أن تقوم به من أدوار جديدة في الساحل الإفريقي؟

الدور التاريخي للجزائر تجاه افريقيا

تطورت السياسة الخارجية في المجال الإفريقي منذ استقلالها وظهورها كدولة مستقلة وذات توجه ثوري ينتمي الى دول عدم الانحياز، وعضو في منظمة الأفريقية التي سميت لاحقا بالاتحاد الأفريقي، وانصب اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية منذ الستينيات على جهود الوساطة وخفض التوتر في المناطق الأفريقية غير المستقرة، ودعم حركات التحرر من أجل الحصول على الاستقلال وتصفية الاستعمار، وحل النزاعات الحدودية بالطرق السلمية والحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار، وقد بذلت جهودا ومساعي دبلوماسية في الحفاظ على استقرار دول الجوار، خصوصا منطقة الساحل والتي تضم دول جوار مباشر للجزائر وأخرى بعيدة نسبيا عنها، حظيت الجزائر بمكانة دبلوماسية متصاعدة نظرا لأدائها الدبلوماسي النشط في مجال إنهاء النزاعات في الكثير من دول الساحل، ونظرا لدورها النشط في سياسة عدم الانجبار منذ مؤتمر الجزائر عام 1973، والتي خرج فيها المؤتمر بتوصيات تؤكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها، ودعم حركات التحرر، ومناهضة الاستعمار والإمبريالية، والتي يسميها بيرتراند بادي بدبلوماسية الاحتجاج والاعتراض)برتران، p2015 ., ص 211-212(.

المبادئ التي تحدد توجهات السياسة الخارجية الجزائرية:

أكد الرئيس الجزائري هواري بومدين في خطبه على مبادئ للسياسة الخارجية الجزائرية في عصره، تتعلق بالحق في التنمية، واقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، والتعاون جنوب جنوب، وحق الدول في الموارد التي تقع ضمن سيادتها الترابية. كما نصت الدساتير الجزائرية منذ أول دستور لسنة 1963 على هذه المبادئ في الديباجة: "*وتوخي سياسة دولية قائمة على قاعدة من الإستقلال، والتعاون الدولي، ومناهضة الاستعمار، والمؤازرة الفعلية للحركات النضالية في العالم من أجل التحرير الوطني والاستقلال.* "[1] ونص دستور عام 1976 على مبادئ احترام السيادة للدول وعلاقات دولية قائمة على التعاون: "*وفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.* "[2] وهذا

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963. الديباجة.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المادة: 90.

المضمون تكرر في المادة: 27 في دستور 1989، والذي أضاف في مادة سابقة له: 26 بأن الجزائر: "*الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرير السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري*"[1]. وهذا المضمون بقي على حاله في دستور 1996، لكن في التعديل الدستوري لعام 2020، أضافت فقرة إضافية للمواد المتعلقة بتوجهات السياسة الخارجية في الدستور والمبادئ التي تستند عليها، والمذكورة سابقا، بإمكانية مشاركة الجزائر في مساعي حفظ السلم: "*يمكن للجزائر، في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، أن تشارك في حفظ السلم.* "[2] مما يعني إمكانية تدخل الجيش خارج الحدود بناء على صلاحيات رئيس الجمهورية بمقتضى المادة 91، الفقرة الثانية منه: " يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي (2/3) أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان،". كما أكد برنامج عمل الحكومة في مجال السياسة الخارجية على ضرورة انتهاج سياسة خارجية نشطة وديناميكية، يكون من أهدافها خدمة المصالح العليا للبلد، والمساهمة في أمن واستقرار المنطقة، حيث تعكس وثائق عمل الحكومة ومنشوراتها عن التصور الثقافي لدور الجزائر باعتبارها راعية للسلام، وقوة وسيطة، وفاعل نشط، ومساهمة في حل الأزمات الدولية، بتركيزها على الفضاءات الثلاثة: القارة الأفريقية، الشرق الأوسط وحوض المتوسط، *Pour une Politique ÉtrangéreDynamique et* (*Proactive*, n. d.)وأكد برنامج عمل الحكومة الأخير على وجود ثلاثة أولويات في أجندة السياسة الخارجية تتمثل في: 1) تسوية النزاع القائم بين المغرب والبوليساريو ضمن مسار الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار، وتقرير المصير، 2) حل مشكلة ليبيا عبر مصالحة وطنية ليبية داخلية، 3) دعم الاستقرار والأمن في الساحل الأفريقي نظرا للروابط التاريخية والسياسية والإنسانية والمصير المشترك مع هذه الدول،)*مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية*، p2021 ., ص 78(مما يعني أن هناك تطورا جديدا لأدوار السياسة الخارجية للجزائر

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة: 26.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2020، المادة: 31، الفقرة: 3.

في دول الساحل، يمكن أن تتضمن التدخل العسكري في الحالات الملحة والتي تستدعيها المصلحة القومية وتحت غطاء شرعية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في إطار مهام حفظ السلام.

الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الافريقي:

قامت الجزائر بدور تاريخي في حل مشكلات الساحل الافريقي الاقتصادية والسياسية، والتي تأثرت بموجات الجفاف في الثمانينيات، والانقلابات العسكرية والحروب الأهلية في منطقة الساحل، خصوصا انتفاضات التوارق المتكررة في مالي والنيجر، ونشات على اثرها سلسلة من موجات الهجرة والنزوح إلى الجزائر وعدم الاستقرار على مستوى الحدود الدولية مع هذه الدول، كان للجزائر دور مهم في حل نزاعات المنطقة ببذل جهود دبلوماسية قائمة على الوساطة بين التوارق وحكومتي مالي والنيجر، ورفضت التوجه الليبي الذي دعم المتمردين في المنطقة وأدى الى عدم الاستقرار السياسي للبلدين، وحافظت على التزامها تجاه هذه الدول في ما يخص وحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وسيادتها على مواردها الطبيعية، وقامت ولا زالت بدعم النيجر ومالي ماليا وتقديم الخبرات الفنية وتدريب الكوادر الأمنية للبلدين لمساعدتهما على إدارة الأزمات الأمنية الداخلية. وكان من نتائجه نشوء تفاهمات سياسية واصلاحات مؤسسية داخل البلدين، تم الاعتراف فيهما بالمكون التارقي وحقوقه السياسية والمدنية، وان كانت الحركة الوطنية في اقليم الازواد، وبعض الحركات السياسية الاستقلالية تطمح الى تشكيل كيانات سياسية جديدة في المنطقة، وهو ما ترفضه الجزائر باعتبار أن ذلك قد يؤدي الى المساس بالوحدة الترابية للدول الافريقية، ويؤدي الى اختلالات عميقة بمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار.

قدمت الجزائر طيلة عقود من الزمن بعد تعافيها من الأزمة الأمنية في التسعينيات عدة مبادرات دبلوماسية وقدمت العديد من المساعدات المالية والقروض التنموية لدول المالي والنيجر، ساهمت في تحسين بعض الخدمات واقامة بعض البنى التحتية في بلدان الساحل الافريقي، وقامت بمسح ديون الدول الفقيرة الافريقية بمبلغ وصل الى ثلاثة ملايير دولار.

تعاملت الجزائر ولا زالت، بنوع من التسامح تجاه الهجرة السرية وغير الشرعية للمهاجرين الافارقة من الساحل الأفريقي، والذي أصبح بدوره منطقة عبور لكل المهاجرين من وسط وغرب

افريقيا وشرقها بغرض الوصول إلى بلدان جنوب المتوسط واوروبا، وعملت على حماية المهاجرين من امكانيات استغلالهم او تعريض سلامتهم للخطر ووقوعهم تحت أيدي شبكات الجريمة المنظمة، كما يحدث في ليبيا وبعض الدول الأخرى. وتعمل على ترحيل العديد منهم الى بلدانهم الأصلية، رغم أن هذه الإجراءات تثير انتقادات منظمات حقوق الإنسان في بعض الأحيان،)*التقرير السنوي 2017: لوضعية حقوق الانسان في الجزائر*، 2017(وقامت باستثناء بعض الحالات من دول المالي أثناء معاناة هذا البلد من الحرب الأهلية.

أولويات أمام السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل:

من أولويات السياسة الخارجية تجاه دول الساحل يمكن ان نذكر عدة مهام واستحقاقات تنتظر من السياسة الخارجية الجزائرية، لأن هذه المنطقة أصبحت بمثابة منطقة فراغ استراتيجي اقليمي وهوة جاذبة لمتاعب الدول المحيطة بجوارها، ومصدرة لعدة مشكلات: أهمها الهجرة البشرية الكبيرة والمتواصلة والتي يمكن أن تؤدي على المدى البعيد الى تغيرات ديمغرافية، وإلى زيادة الهجرة مع تزايد المعطيات السلبية للتغير المناخي الذي يضغط على المنطقة بمزيد من مواسم الجفاف طويلة الأمد،(Charbonneau, 2022) في بيئة صحراوية ذات موارد مائية جد محدودة وخصوبة ديمغرافية متزايدة.

توطيد السلم والأمن في المنطقة:

لقد توطنت بهذه المنطقة الممتدة من السودان الى موريتانيا والسينغال، مجموعة من الاضطرابات الناجمة عن عدم الاستقرار في التشاد وفي مالي والنيجر وبوركينافاسو، نتيجة الانقلابات التي شهدتها دول المنطقة عبر فترات مختلفة خلال ثلاثة عقود ماضية، اضافة الى الخلافات والصراعات الاثنية التي تحرك مثل هذه الانقلابات، والتدخل الاجنبي الفرنسي العسكري في هذه المنطقة وذلك بهدف دعم استقرار بعض الحكومات الموالية، أمام الحركات المسلحة والمتمردة على خلفية الصراع على السلطة، لذا أصبحت هذه المنطقة منطقة فراغ لسلطة الدولة وهروب من العدالة، جعل التنظيمات المسلحة والانفصالية والقبلية والارهابية لاحقا تملأ الساحة الفارغة.

إن هذه البيئة المحيطة بالجزائر والتي اتسمت بالاضطراب وعدم الاستقرار في فترات ما بعد 2011، لم تدفع الجزائر إلى تغيير استراتيجيتها وتوجهاتها في السياسة الخارجية، القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتجنب الحلول والتدخلات العسكرية، وطالما انتقدت التدخلات الأجنبية بشدة في المنطقة، وهذا الموقف الواضح والصارم في السياسة الخارجية، اثار انتقادات على هذا النهج والذي يحتاج إلى تعديل وإعادة نظر، لأن امتناع الجزائر عن توظيف قدراتها العسكرية خارج الحدود حسب جيوفبورتر يمنعها من مصدر مهم في توظيف القوة السياسية والدبلوماسي في المنطقة(Porter, 2015, p. 47)، وجعل بعض الدول الأخرى من خارج المنطقة والتي لا تتقاسم الرؤية نفسها مع الجزائر دائما مثل تركيا، فرنسا، الولايات المتحدة، تقوم بتدخلات عسكرية واستخباراتية لها تأثيرات وتداعيات سلبية على الأمن الجزائري، وهو ما تم بالفعل بعد قيام فرنسا بعملية عسكرية من أجل حماية العاصمة المالية، تعرضت الجزائر عقب ذلك إلى هجوم إرهابي في المصفاة البترولية تيكنتورين، تعاملت معه القوات المسلحة الجزائرية بحزم أدى الى وفاة المهاجمين وعدد من الرهائن العاملين في هذه المصفاة ومن جنسيات مختلفة.

ملاحقة النشاط الارهابي واضعافه:

نظرا لكون هذه المنطقة تعاني من فراغ الدولنة وانقسام هذه المجتمعات في بيئة صحراوية ممتدة وعلى مساحات شاسعة، جعل منها خصبة مناسبة لتنامي الحركات الانفصالية والارهابية، والتي وجدت لها فرصة مناسبة لترويج دعايتها عبر هذه المجتمعات القبلية، وإيجاد مأوى، وحاضنة شعبية وطبيعية. ومن أهم هذه الحركات التي أصبحت تنشط في الساحل الافريقي تلك الحركات التي أصبحت تنضوي ضمن شبكة تنظيم داعش الدولية، وتلك التي تنتمي الى شبكة القاعدة الدولية، فرغم وجود صراعات بينهما، إلا أن هناك تحالفات جديدة بين هذه المجموعات، حيث اندمج قسم كبير من تنظيمات القاعدة بما فيها القاعدة في المغرب الاسلامي AQIMلتشكيل: تحالف ارهابي جديد عام 2017 سمي ب: جماعة نصرة الاسلام والمسلمينJNIM، وهو تنظيم مسلح مشكل من مجموعة القاعدة في المغرب الاسلامي، وثلاث مجموعات محلية في مالي بعضها حركات مسلحة معارضة لحكومة مالي تأسست بحجة طرد القوات الأجنبية من اقليم

الأزواد، وأصبح من أنشط التنظيمات المسلحة في العمليات العسكرية واستهداف الأهداف الحكومية في المنطقة. كما ان هناك تزايد ملحوظ في نشاط مجموعات داعش والتي تتضمن بوكو حرام، وفرع داعش المسمى ب: "الدولة الاسلامية في ولاية غرب افريقيا" ISWAP، والدولة الإسلامية في الساحل الكبيرISGS الذي يتركز نشاطها في مالي (*Terrorism in the Sahel: Facts and Figures*, 2020, pp. 4–5). حيث ان هناك توسعا في نشاطاتها لتشمل المزيد من المناطق حول جنوب وغرب بحيرة تشاد، وغرب النيجر وشمال بوركينافاسو، وامتدادات المنطقة في مالب الى ولاية بورنو في نيجيريا.

إلا أن النشاطات والأعمال الارهابية في المنطقة والتي بدأت تتوسع في بلدان المنطقة بشكل خطير: مالي، النيجر، نيجيريا، بوركينا فاسو، وتشاد وبدرجة أقل في موريتانيا، تشكل تهديدا جديا لهذه المجتمعات التي تعاني من عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية. وقد شاركت الجزائر في جهود محاربة الارهاب، عن طريق دعوتها إلى تنشيط تحالف عسكري ضد الارهاب في المنطقة، بتشكيل هيئة أركان مشتركة لدول الساحل ومقره تمنراست، في إطار لجنة الأركان العملياتية المشتركة التي تضم: الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر، ومهمتها التنسيق بين دول المنطقة لمحاربة الارهاب، وقطع الدعم المالي واللوجيستي لهذه الجماعات. ورغم أن بعض الدول في المنطقة مثل مالي قد طلبت المساعدة الأجنبية، وعلى أساسها قامت فرنسا بعملية برخان العسكرية لمحاربة الجماعات الارهابية والانفصالية، كما استعانت مالي بالقوات الخاصة الروسية لمجموعة فاغنر، وهنا تتحفظ الجزائر على أشكال التدخل الأجنبي في المنطقة، وترى فيه خطرا محتملا لتفاقم الحركات الارهابية في المنطقة.

محاربة شبكات التهريب والجريمة المنظمة

يرجع ازدهار شبكات التهريب والجريمة المنظمة والمرتبطة بتهريب البشر والاتجار في السلاح والممنوعات وتهريب السلع، إلى غياب تنسيق قوي بين دول المنطقة، وغياب طرق انتقال رسمية ومنظمة بين دول المنطقة، وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية والسرية، نظرا لتحول دول المنطقة الى مناطق طاردة للسكان، ولذا فالمعالجة التي تطغى على هذا الجانب تتعلق بمحاربة التهريب ومواجهة العصابات الاجرامية التي ترعى الجريمة المنظمة، ويسجل على المساعي التي تبذلها

الجزائر بأنها غير فعالة، لأن الأمر يتطلب وجود تنسيق اقليمي متكامل في المنطقة، تعززه اتفاقيات جمركية واقتصادية وأمنية واضحة، يتعزز ذلك بوجود بنية تحتية للمواصلات والطرق تسمح بالحد من الهجرة غير الشرعية والتخفيف منها عبر تنشيط قطاعات السياحة والسفر بين بلدان المنطفة، وهي مشاريع لا زالت لم تر النور أو لم يتم التفكير فيها بجدية. ومن هذا المنطلق فإن ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود هي مرتبطة بضعف البنية التحتية للتبادل التجاري والاقتصادي بين بلدان المنطقة، وغياب أي تعاون أمني بين دول المنطقة في ملاحقة المجرمين عبر الحدود، وإمكانية افلاتهم من العدالة.

إدارة مشكلة الهجرة السرية وغير الشرعية

لا تكاد تخلو الاجتماعات الثنائية والجماعية في كل المؤتمرات الدولية من تناول قضية الهجرة وتنظيمها، وطريقة مواجهة الهجرة السرية، وما يميز الهجرة غير الشرعية في المنطقة انها تتزايد باستمرار ووفق وتيرة متسارعة، وازدهرت على اثرها جماعات تهريب للبشر تتسم أكثر بالتنظيم والشبكية، وعجزت الدول عن مواجهة هذه التنقلات البشرية الكثيفة، والتي لها دراية بطرق التسلل المتعددة عبر الحدود. ورغم أن الجزائر وقعت عدة معاهدات دولية بخصوص تنظيم ومكافحة الهجرة السرية، وكذلك تلك المعاهدات التي تفرق بين الهجرة واللجوء الانساني، وتعد الجزائر أيضا من كبرى الدول في شمال افريقيا التي تستقبل اعدادا كبيرة من المهاجرين الافارقة، وبمثابة منطقة عبور نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط، ولكن الظاهرة الجديدة تتمثل في ميل الهجرة نحو تحولها الى استيطان بطيء في المناطق الجنوبية من الجزائر، وتحول المهاجرين الى طبقة اجتماعية في الجزائر في الكثير من المدن الجزائرية تمتهن التسول والأعمال الشاقة. لا توجد لحد الساعة اتفاقيات مباشرة لتنظيم الهجرة مع دول الساحل، كما تقتصر الاجراءات المتخذة حيال الهجرة على اجراءات تراعي الضغوط الدولية التي تمارسها المنظمات الحقوقية، على الترحيل القسري، والعودة الطوعية للمهاجرين الى بلدانهم، ورغم أن الجزائر قامت بترحيل بعض الالاف من المهاجرين الى النيجر والى الحدود، ولكن معدل تدفق المهاجرين يبقى عاليا وغير متحكم فيه، ينذر على المدى المتوسط والطويل بتحول إلى استيطان لمجموعات سكانية لا تتمتع

بحقوق المواطنة الكاملة، وهي ظاهرة ستعرف انتشارا ايضا في بلدان شمال افريقيا الاخرى خصوصا الدول المغاربية المطلة على البحر الابيض المتوسط: تونس، ليبيا، الجزائر والمغرب.

المعضلات القائمة في دور الجزائر

هناك العديد من المعضلات تتطلب من الجزائر موجهتها لايقاف التهديدات او التحكم في التغيرات التي تحيط بالمحيط الجيوسياسي لها. والذي ينفتح على ثلاث مجالات مباشرة: المجال الاوروميتوسطي، المجال الشمال افريقي المغاربي، والمجال الجنوبي للساحل الافريقي وامتداداته في غرب افريقيا.

نفوذ الدول الكبرى في منطقة الساحل:

تزعم بعض الدراسات والكتابات الاعلامية بأن نشاط الجزائر ودول المنطقة بما فيها المغرب ولبيبا تجاه الساحل، متأثر إلى حد كبير بوجود الفيتو والتأثير القوي لفرنسا في المنطقة، ويستدلون على ذلك بتسهيلات الجزائر لفرنسا لقيامها بالعمليات العسكرية في المالي، وسماحها للطائرات العسكرية الفرنسية بعبور الاجواء الجزائرية، ويعد هذا سابقة في السياسة الجزائرية. لكن في المقابل، هناك من يؤكد على وجود تأكيد سيادة واستقلالية الجزائر في قراراتها الخارجية، بدليل رفضها لكثير من الطلبات الأوروبية والفرنسية وحتى الاميركية للتعاون العسكري في المنطقة والضغط على الجزائر للتدخل عسكريا في المنطقة.

إن الدور الذي يمكن أن تؤديه الجزائر في منطقة الساحل، تدفع اليه الدول الكبرى، خصوصا فرنسا والولايات المتحدة الأميركية، والتي ترى في الجزائر أكبر قوة عسكرية في المنطقة، يمكن الاستعانة بها، في توطيد الاستقرار ومحاربة المجموعات الارهابية والمسلحة، والتي تشكل تهديدا على بعض مصالح شركات التنقيب واستخراج البترول والمعادن الثمينة والتي تعمل في المنطقة، حيث تعتبر النيجر من أكبر البلدان في احتياطيات اليورانيوم وتمتلك هذه الدول مناطق منجمية مهمة لمعادن ثمينة أخرى وضرورية في الصناعة مثل الذهب والكوبالت وخامات الحديد. لذا فإن هذا الدور الوظيفي الجديد للجزائر والذي تحدده القوى الكبرى والاقليمية في المنطقة، يجد جدلا واسعا في السياسة الداخلية، وطرح مشكلة استعمال القوات المسلحة خارج التراب الجزائري، ورغم أن التعديل الدستوري الجديد سمح لأول مرة بامكانية استعمال القوات

المسلحة الجزائرية خارج الحدود، إلا أنه من الناحية الفعلية يمكن أن يطرح معارضة شعبية قوية يمكن أن تشكل منزلقا للمساس بالشرعية السياسية لأي حكومة يمكن أن تتخذ مثل هذا القرار الصعب.

عدم استقرار دول الساحل:

إن أكبر تحد تواجهه السياسة الخارجية للجزائر في منطقة الساحل، هي مساعدة الدول في المنطقة على الاستقرار الداخلي، نظرا لأنها دول هشة وفاشلة، بسبب تراكم العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية فيها. فالجزائر محاطة في جنوبها بمجموعة من الدول الفاشلة والتي توفر جوا لغياب الدولة في هذه المجتمعات، يسمح بتشكل حركات مسلحة ارهابية واستقلالية في المنطقة. كما أن مثل هذه الدول ستكون معرضة للتاثيرات الخارجية بسهولة أكثر من الدول التي لها قدرات عسكرية ومؤسساتية واقتصادية تؤهلها للتحكم في حدودها. إن السياسة الخارجية للجزائر تواجه تحد مواجهة مخلفات الدول الفاشلة وشبه المنهارة في المنطقة، والتي ينجم عنها عدة مشكلات أمنية وانسانية، جعل من المناطق الشاسعة في هذه الدول ملاذات آمنة للحركات الارهابية والتي استفادت من تدهور الأوضاع الأمنية وقيام حركات مسلحة متمردة على حكوماتها لها مطالب سياسية وصلت الى حد الاعلان عن انفصال اقليم الأزواد أو التسبب في سلسلة من الانقلابات في تشاد ومالي والنيجر وحتى بوركينافاسو.

ولذا تتحفظ الجزائر ورفضت فكرة ظهور دول جديدة في المنطقة، وتمسكت بمبدأ الوحدة الترابية لدول الساحل، ورفضت مبدأ دفع الفدية للحركات الارهابية وتجريم ذلك، رغم تواطؤ بعض الدول الاوروبية في ذلك بحجة انقاذ رعاياهم، لأن ذلك يساهم بطريقة مباشرة تراكمية في دعم وتمويل الحركات الارهابية ويشجعها على توسيع نشاطات اختطاف الرهائن بدل معالجة المشكلة من جذورها. باعتماد مقاربة أمنية تتكامل مع الاجراءات الانسانية والتنموية والاجتماعية والسياسية، بالتفريق بين المجموعات الارهابية والجماعات والميليشيات المسلحة القبلية والتي مطالب اجتماعية وسياسية تجاه حكومات بلدانها.

كما أن السياسة الخارجية للجزائر في المنطقة والتي تم انتقادها من بعض الدراسات بأنها مترددة وغير فاعلة، أو أنها متسببة في تحول مناطق شمال الساحل الى منطقة غير مستقرة أمنيا،

ترد عليه بعض تصريحات المسؤولين بأن الجزائر وترفض الجزائر أيضا أن تتحول الى لعب دور شرطي المنطقة،(Abderrahmane, 2020, p. 163)لا ترغب في أن تلعب دورا وظيفيا بدل الدول الكبرى، وتتحفظ على الاجراءات الأمنية والعسكرية التي اتخذتها فرنسا، ولم تتشاور فيها مع الجزائر، خصوصا تجاه الملف الأمني والسياسي لليبي، والعملية العسكرية في المالي،، لذا فقد دعت الى شراكة أمنية في المنطقة، عبر اتفاقية تامنراست وتشكيل هيئة اركان مشتركة لدول الساحل مع الجزائر لمحاربة الارهاب والجريمة المنظمة.

مشكلات التغير المناخي والجفاف والهجرة

تعرضت دول الساحل على مدى عقود إلى سليسلة من التغيرات المناخية، وفترات جفاف لفترة طويلة، في بيئة تغطيها الصحراء في القسم الأعظم منها، أمام مجتمعات تعتمد على نشاط الرعي والفلاحة البدائية، ونسبة كبيرة من السكان يسكنون خارج المدن، مما يعني أن مجتمعات دول الساحل، شديدة الحساسية للتغيرات المناخية، وهذا ما دفع بموجة من هجرات اللجوء في فترة الثمانينيات واستقبلت الجزائر ألاف اللاجئين من المالي والنيجر، إضافة الى اللجوء بسبب الحرب الأهلية التي وقعت في البلدين على فترات مختلفة. وقد انعكس هذا ايضا على التوزيع السكاني لهذه الدول، فمعظم السكان في دول الساحل يسكنون المناطق الجنوبية، وكل عواصم دول الساحل: مالي، النيجر، تشاد، بوركينافاسو، تتركز في اقصى الجنوب، بالقرب من المناطق الرطبة والمدارية، أو الأنهار والبحيرات خصوصا بحيرة تشاد ونهر النيجر، ونهر السنغال، مما يعني أن هناك فجوة ثقافية وجغرافية في هذه الدولبين سكانها الشماليين المسلمين في الغالب والشمال أفريقيين ثقافيا وسكانها الجنوبيين ذوي الهوية الإفريقية البارزة.

الدور الجديد للجزائر في افريقيا ومصالحها

تسعى الجزائر الى استئناف دورها في القارة الافريقية وفي المنطقة، لعدة أسباب، منها حجم التحديات التي تواجهها الجزائر على حدودها، والتي لها تداعيات محتملة ومهددة على الداخل، ومنها التنافس مع دول الجوار واختلاف وجهات النظر حول الكثير من الملفات، خصوصا قضية الصحراء الغربية التي تبقى أحد الملفات الخلافية بينها وبين المغرب، يسعى من خلالها المغرب إلى

استغلال نفوذه مع الدول الافريقية من أجل الضغط عليها لسحب اعترافها بجمهورية الصحراء الغربية، وطردها من عضوية الاتحاد الافريقي.

النشاط على مستوى الهيئات الافريقية

لذا كرد على هذه التحديات، اتجهت الجزائر نحو تعزيز تمثيلها الدبلوماسي على مستوى الاتحاد الافريقي وعلى مستوى هيئاته الفرعية، لذا فإن دور الجزائر النشط في هذه المنظمة يعكس تقاليد الجزائر في استعادة دورها التاريخي كأحد البلدان المؤسسة للاتحاد الافريقي. وقد كان من ثمرات نشاط الجزائر على مستوى منظمة الوحدة الافريقية ثم الاتحاد الافريقي، أن سمحت بتطبيق العديد من البرامج الأمنية والدبلوماسية والسياسية في حل بعض مشكلات المنطقة.

الانتقال من العلاقات الثنائية الى تشكيل منتديات جهوية قوية:

إن التغيرات الجيوستراتيجية في المنطقة ودخول قوى دولية جديدة في المنطقة للتنافس وبسط نفوذها، وبعض هذه القوى لها علاقات اقتصادية متنامية مع الجزائر، وتتمثل في الدول الاوروبية وفي مقدمتها فرنسا، والتي تعتبر منطقة الساحل منطقة نفوذ تقليدية لها، إضافة الى تدخل الولايات المتحدة الأميركية عبر شركات الطاقة والبترول، وتحت غطاء محاربة الجماعات الارهابية وشبكات القاعدة وداعش، اضافة الى الصين وتركيا وروسيا. مما يجعل المشهد معقدا من ناحية التناقضات الأمنية وتحول المنطقة الى ساحة من الصراعات الوظيفية، والتي تؤدي في النهاية الى تكريس استدامة فشل الدولة وانهيارها في المنطقة. وهي أحد الأخطار الجدية التي تدفعها الجزائر في حماية حدودها من الاختراقات الأمنية، هذا يدفع الجزائر الى انتهاج استراتيجيات دفاعية وأمنية جديدة بالتحول من الدفاع عن الحدود الى المراقبة والتحكم في التخوم.

حل وإدارة أزمات المنطقة محليا:

إن دور الجزائر في لعب دور الوساطة في حل النزاعات الافريقية بين الدول وداخل الدول الافريقية معروف، وأملته تصورها في لدورها كوسيط دولي في النزاعات الدولية، وسعيها لتحسين سمعتها الدولية في هذا المجال. فقد رعت الجزائر منذ الثمانينيات مشكلة النزاع في مالي والذي

كان يندلع من فترة لأخرى بين الفصائل المسلحة في اقليم الأزواد والمشكلة من الحركات الاحتجاجية للتوارق مع حكومة مالي، والأمر نفسه كان يتكرر في النزاعات بين التوارق وحكومة النيجر في اقليم أير. حيث ترى الجزائر في هذه النزاعات التي يعرفها هذين البلدين من بلدان الساحل، بان التوارق ينبغي حمايتهم من تعسف حكومات الدول التي يتواجدون بها، وان بحصلوا على حقوقهم الثقافية والمحلية، ولكن الجزائر عارضت بشدة أي محاولة لتقوية الحركات الانفصالية في هذين البلدين، أو أي مسعى يؤدي الى المساس بالسلامة الترابية لهذه الدول، أو ظهور دول جديدة، فقد عارضت الجزائر بشدة محاولة جبهة تحرير الأزواد إعلانها الاستقلال عن مالي،(Barducci, 2012, p. 9) وسرعان ما انتهت هذه المحاولة بطرد قوات جبهة تحرير الأزواد من المدن الكبرى في الإقليم، من طرف المنظمات المسلحة في الإقليم والقريبة من تنظيم القاعدة الإرهابي، مثل تنظيم أياد غالي الذي سيطر على مدينة غاو ومدن شمال مالي.

كما شهدت كلا من النيجر والتشاد بعض الاضطرابات السياسية، من عقد لآخر، وكان آخر هذه الحلقات، محاولة الانقلاب في التشاد، وظهور الصراع الاثني بين الطوارق والفولاني على طول المناطق بين النيجر ومالي، وتمرد الطوارق لعدة مرات في النيجر ومالي منذ حصول البلدين على استقلالهما، بسبب تهميش المناطق الشمالية لإقليماييرفي النيجر وإقليم الأزواد في مالي، وهي الأقاليم التي يسكنها الطوارق بأغلبية ساحقة بجانب بعض الاثنياتالإفريقية الأخرى مثل الفولاني والهوسا، حيث أن الأوضاع الأمنية تزداد تدهورا في مناطق شمال النيجر ومالي، أدت الى مقتل المئات من المدنيين، بسبب الصراع بين السكان المحليين والجماعات المسلحة الإرهابية(Bouhlel-Hardy et al. , n. d. ; Kisangani, 2012; Lecocq&Klute, 2019)، كان آخرها مقتل مئتي مدني في أحد قرى النيجر، من قبل تنظيم داعش في منطقة الساحل، والذي تسيطر عليه اثنية الفولاني.

دور الجزائر بين الفرص والتحديات

يمكن للجزائر ان تستغل العديد من الاوراق المتاحة للعبها في الساحة الافريقية، وهذا متوقف على تعديل لبعض التوجهات في سياستها العامة الداخلية والخارجية، وبعيدا عن الضغوطات الأجنبية ومحاولة الدول الكبرى تحديد دور وظيفي للجزائر في المنطقة،بترتيب لبعض الأولويات خصوصا أولوية التنمية الاقتصادية على الاعتبارات الأمنية الظرفية، وانجازات ذات شأن في

البنية التحتية الموجهة نحو المنطقة. باقامة مشاريع اقتصادية مشتركة بين دول المنطقة وتسهيل حركة التجارة عبر الحدود، ومنح امتيازات استثمارية في المناطق الحدودية، وبسط نفوذها الثقافي والسياسي في المنطقة. تكمن الفكرة هنا في أن الجهود الدبلوماسية وترويج بعض وجهات النظر الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية، لا تكفي لوحدها، في تعزيز نفوذ الجزائر في المنطقة، وتامينهالتخومها الجيوسياسية في المنطقة، وامكانية التحكم ومراقبة التهديدات المحتملة المتأتية في عدم الاستقرار في المنطقة.

التعاون مع منظمة الايكواس:

تعد منظمة التعاون الاقتصادي لجنوب غرب أفريقيا من أبرز المنظمات الناجحة في المجال الافريقي، والتي حققت بعض المنجزات الملموسة، ويمكن لعضوية الجزائر التشاركية فيها ان تسهم في مد يد التعاون مع الدول القوية فيها، لاسيما النيجر والسينغال. حيث من اللافت أن هذه المنظمة قد حققت انجازات اقتصادية في رفع نسبة التبادل التجاري بينها وصلت الى حد 20% وهي نسبة متقدمة اذا قورنت بحجم التبادل التجاري للجزائر مع أي دولة من دول الجوار. ويأتي تأسيس هذه المنظمة، بناءا على الدور الاقتصادي المتعاظم الذي تؤديه نيجيريا في المنطقة، إضافة إلى أن معظم التبادلات الاقتصادية لدول الساحل، تتم عبر موانى بلدان افريقيا الغربية، نظرا لقرب عواصمها من هذه الموانيء، وتركز السكان في المناطق الجنوبية الاقرب الى هذه السواحل. مما يجعل مهمة الجزائر في الدخول الى دول هذا النادي الاقتصادي الناشيء بالغة الصعوبة، أمام غياب بنية تحتية من المواصلات التي يمكنها أن تربط بينها وبين هذه الدول، إضافة الى الدول المجاورة مثل مالي والنيجر لا تتوفر على شبكة طرقات او بنية تحتية للمواصلات يمكن التعويل عليها في زيادة المبادلات التجارية وتطويرها مع الجزائر. إن تدعيم هذا التعاون واحتمالات الحصول على عوائد تنموية واستثمارية منه، يتوقف على انشاء بنية تحتية من الطرق والمواصلات التي يمكنها ان تربط بين مدن الجزائر الجنوبية مع عواصم بلدان الساحل الافريقي، مما يمكنها لاحقا من الوصول الى بعض المنتجات ذات الميزة التبادلية من موانئ بلدان افريقيا الغربية، والحصول على المحاصيل الزراعية الافريقية زهيدة الثمن نسبيا.

انشاء منطقة مشتركة للتبادل الاقتصادي:

قد يبدو أن التعاون مع دول فقيرة لا تمتلك أسواقا واعدة غير مجدي من الناحية الاقتصادية، لكنه مسالة جد مهمة في تطوير عجلة التنمية والطلب على المنتجات الأقل سعرا، وهذه الميزات يمكن ان توفرها الجزائر، وتتحول بموجبها الى محرك اقتصادي في المنطقة، يشابه الدور الذي تقوم به ألمانيا تجاه اوروبا والدول المجاورة لها. حيث يمكن للجزائر وعبر مدها لبنية تحتية معتبرة من الطرقات والسكك الحديدية، من تنشيط تجارة ونشاط اقتصادي يكون منافسا للموانئ التي تقع في جنوب غرب افريقيا. رغم صعوبة ذلك وضخامة التكاليف، فإن ذلك يعتبر احد البدائل الممكنة لتحويل الجزائر الى قطب اقتصادي افريقي له المهام نفسها التي اصبحت تؤديها جنوب افريقيا على مستوى منطقتها. لكن يتوقف انشاء هذه المنطقة على معالجة مجموعة من التسويات الاقتصادية والتقنية، خصوصا تلك المتعلقة بتعويض نسبة الضرائب الجمركية، وما يمكن أن تقدمه الجزائر من سلع وخدمات وما يمكن أن تحصل عليه في المقابل. ويمكن في هذا الإطار أن تكون الجزائر مصدرا وشريكا أساسيا لدول المنطقة في التزود بالطاقة الكهربائية، حيث تعاني هذه الدول بما فيها السنغال من التكلفة العالية لانتاج الكهرباء وقصورها عن تغطية جميع المتطلبات المحلية.

مشاريع تنموية لتثبيت الهجرة

ومن الجدير بالذكر أن توجهات الهجرة الأساسية لدول الساحل تتجه نحو المنطقة الجنوبية لدول افريقيا الغربية، حيث تتجه معظم الهجرة من مالي والنيجر إلى بلدان نيجيريا والسنغال، نظرا للقرب الجغرافي نسبيا، وتمركز الكثافة السكانية لهذه الدول في المنطقة الجنوبية من الدولة، لكن هناك تزايد ملحوظ في نسبة تزايد الهجرة نحو بلدان شمال افريقيا لا سيما المغرب والجزائر وليبيا، رغم بعد المسافة والصحراء الكبرى التي تفصل بين هاتين المنطقتين، تنجم الهجرة الافريقية الحالية نتيجة للأوضاع الاقتصادية والمعيشية المزرية لكثير من المجتمعات في دول الساحل، اضافة الى أن موجة الجفاف المستمرة لعدة عقود، والتي من المرشح أن تستمر في العقود القادمة نظرا لتحديات التغير المناخي العالمي، يمكن أن يؤدي الى المزيد من الهجرة الى دول شمال افريقيا، وتتحول دول الشمال من منطقة عبور الى منطقة استقرار، إن استقرار

اللاجئين لاسباب مناخية وبكثرة كبيرة، يمكن أن يشكل عبئا اقتصاديا جديا، وتنجم عنه مشكلات اجتماعية وتغيرت ديمغرافية تهدد هوية دول شمال افريقيا. لذا فالبديل هو انشاء تعاون جماعي بين دول المنطقة، لتنمية البنية التحتية لدول الساحل، والتي ستسمح بتثبيت الهجرة والتقليل منها. إن أهم فرصة في هذا الصدد هي توفير جو من الاستقرار في منطقة الساحل، والتي تحتل فيها الصحراء الجزء الكبير من مساحتها، مما يجعلها منطقة هشة وغير صالحة للنشاطات الفلاحية وامكانية تحقيق أمن غذائي متكامل، بدون تعاون مع دول خارج المنطقة.

التنسيق الأمني وتطويره الى تنسيق عسكري:

تشكلت على خلفية الازمات العسكرية والامنية بالساحل، عدة هيئات تعاون عسكري في المنطقة، منها هيئة اونيفورم التي مقرها بتمنراست بالجزائر، ولكن هذه الجهود الأمنية لم توقف بطريقة جدية المخاطر الأمنية القائمة بسبب فراغ السلطة في العديد من مناطق دول غرب افريقيا ومنطقة الساحل، والتي تشمل مساحات شاسعة شبه صحراوية ممتدة عبر الحدود للآلاف الكيلومترات، يصعب من الناحية التقنية السيطرة عليها، ولا توجد امكانيات فعلية للسيطرة عليها. مما يتطلب انشاء حلف عسكري في المنطقة، وتطوير التعاون العسكري والأمني الى مستويات أعلى. ولكنه يتطلب مستوى من التوافق والانسجام في الرؤي بين الأنظمة السياسية في المنطقة.

التعاون الطاقوي بين الجزائر والساحل الافريقي:

ينبغي أن يكون التعاون الطاقوي بعيدا عن حسابات التنافس الضيقة مع المغرب، وضمن رؤية استراتيجية بعيدة المدى، تؤمن خطوط امداد للغاز تمر عبر الجزائر، يكون فرصة لمرفقته مع مشاريع تنموية وبنية تحتية، تسهل من عملية التبادل الاقتصادي والتجاري، وممهدة لمشاريع الطاقة الشمسية والتي يمكن لدول الساحل ان تكون أبرز المرشحين لاحتضانها، نظرا للطابع الصحراوي والمناخي الملائم لمثل هذه المشاريع، والمساحات الصحراوية الشاسعة والسهلية التي تتوفر عليها المنطقة.

خاتمة

يتوقف ازدياد نشاط الجزائر في افريقيا على جملة من العوامل منها العامل الداخلي، المتعلق بالاستقرار السياسي وتوجيه عجلة التنمية الاقتصادية نحو مشاريع بنية تحتية تهتم أكثر بالمناطق الداخلية والجنوب.

ان توجهات الجزائر تجاه الساحل الافريقي، لا تختلف كثيرا عن ثقافة سياسة خارجية لدول شمال افريقيا، تهتم فيه الدول بعلاقاتها مع الشمال والدول الاوروبية والولايات المتحدة، وتنشغل أكثر بقضايا الشرق الاوسط، فهي سياسات تعطي ظهرها لافريقيا وتذهل فيه عن التغيرات الجيوستراتيجية التي تحدث فيها. وتمثل قضية سد النهضة ودلالته الأمنية الخطيرة بالنسبة لأمن مصر القومي، مثالا اوليا لما سيحدث للجزائر إذا تخلت عن ظهرها الافريقي في الساحل الافريقي، واكتفت بدور المتفرج او غير المبالي، لأن الصحراء الكبرى في افريقيا والتي تقسم بين دول ومجتمعات شمال افريقيا عن دول الساحل وما وراء الصحراء، اصبحت منطقة عبور للجريمة المنظمة والحركات الارهابية والنشاطات المهددة للدول.

يعود جزء كبير من معضلة السياسة الخارجية للجزائر تجاه دول الساحل، الى خلفية ثقافية تمكن الجزائر من لعب دور نشط ومتعدد الأبعاد، وهذا البعد يتعلق بالانتباه إلى الروابط الثقافية والتاريخية التي ربطت مجتمعات شمال افريقيا ومن بينها الجزائر بدول ومجتمعات الساحل الافريقي، والتي شكلت بموجبها روابط حضارية تتمثل في نفوذ الثقافة الشمال افريقية الاسلامية المغاربية، ووجود امتداد ديمغرافي وثقافي للجزائر في الساحل الافريقي، حيث ينبغي اعتبار التوارق مكونا جزائريا وشمال افريقي له امتداد في الساحل الافريقي، اضافة الى الاثنيات الصحراوية الأخرى: القبائل العربية الحسانية، الاثنيات الافريقية في الصحراء وما وراء الصحراء.

هناك عائق جدي يتمثل في تزايد نفوذ الدول الكبرى في المنطقة، بسبب عدم التنسيق بين دول المنطقة فيما بينها في سياساتها الاقتصادية والأمنية، واستعانة بعض الدول بالقوات العسكرية من خارج المنطقة، هذا يدفع الجزائر لاحقا تعرضها لضغوط دولية فرنسية واميركية لتعويض قوات هذه الدول في المنطقة بقوات جزائرية، مما سيحول الجزائرى الى دولة تابعة تؤدي أدوارا وظيفية أمنية في المنطقة لصالح الدول الكبرى، ويمكن أن يورطها في صراعات وحروب خاسرة، والبديل اللازم لذلك هو بسط نفوذها الثقافي وامتدادها الديمغرافي في المنطقة.

تحتاج الجزائر إلى هندسة سياسة خارجية جديدة تجاه منطقة الساحل، لا تكتفي بالمقاربات التقليدية الدبلوماسية والرسمية، بل وتحتاج إلى نشر نفوذها الايجابي الاقتصادي والتنموي في المنطقة، وهو يتطلب تطوير بنية تحتية اقتصادية في المناطق الحدودية لجنوب الجزائر: ادرار، ايليزي وتمنراست، وتحويل هذه المناطق إلى فضاءات للتجارة الحرة، يمكن عبرها السيطرة التحكم في حركة الهجرة السرية وتحويلها إلى عمالة ذات جدوى اقتصادية، وتحويل منطقة الساحل الى منطقة وصل بين شمال افريقيا ومناطق غرب افريقيا الغنية بالموارد والطاقة، والدخول الى الاسواق الناشئة بها لا سيما في نيجيريا والسنغال.

قائمة المراجع.

- التقرير السنوي 2017: لوضعية حقوق الانسان في الجزائر. (2017). المجلس الوطني لحقوق الإنسان.
- برتران، ب. (2015). زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية (ج. م. جبور، ترجمة.). المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.
- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية. (2021). مصالح الوزير الأول، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- Abderrahmane, A. (2020). Understanding Algeria's foreign policy in the Sahel. In Y. H. Zoubir (Ed.), The politics of Algeria: Domestic issues and international relations. Routledge/Taylor & Francis Group .
- Barducci, A. M. (2012). The MLNA's Fight for a Secular State of Azawad. Inquiry and Analysis Series. IDC Herzliya: International Institute for Counter-Terrorism .
- Bouhlel-Hardy, F. ,Guichaoua, Y. , & Tamboura, A. (n. d.). Tuareg Crises in Niger and Mali. 9 .

- Charbonneau, B. (2022). The climate of counterinsurgency and the future of security in the Sahel. Environmental Science & Policy, 138, 97–104. https://doi. org/10. 1016/j. envsci. 2022. 09. 021
- Kisangani, E. F. (2012). The Tuaregs' Rebellions in Mali and Niger and the U. s. Global War on Terror. International Journal on World Peace, 29(1), 59–97 .
- Lecocq, B. ,&Klute, G. (2019). Tuareg Separatism in Mali and Niger. In L. de Vries, P. Englebert, & M. Schomerus (Eds.), Secessionism in African Politics: Aspiration, Grievance, Performance, Disenchantment (pp. 23–57). Springer International Publishing. https://doi. org/10. 1007/978-3-319-90206-7_2
- Porter, G. D. (2015). Le non-interventionnisme de l'Algérie en question. Politique étrangère, Automne(3), 43–55. https://doi. org/10. 3917/pe. 153. 0043
- Pour une Politique ÉtrangéreDynamique et Proactive. (n. d.). Retrieved November 2, 2022, from https://premier-ministre. gov. dz/fr/post/pour-une-politique-etrangere-dynamique-et-proactive
- Terrorism in the Sahel: Facts and figures. (2020). The African Centre for the Study and Research on Terrorism (ACSRT). https://caert. org. dz/Reports/NSDS-HUB-ACSRT-Sep-2020. pdf

التحديات التنظيرية لفهم الأدوار الإقليمية للسياسة الخارجية الجزائرية: نحو تفعيل نظريات المدى المتوسط

أ. د/ محمد شاعة

جامعة محمد بوضياف. المسيلة

مقدمة

تتميز بنية الساحة الإقليمية للجزائر في الآونة الأخيرة بانتشار مظاهر الفوضى، فالمنطقة تشهد تصاعدا مقلقا لمنحى التهديدات التماثلية و اللاتماثلية، مما خلق بيئات رخوة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

وقصد حماية أمنها القومي، كان لزاما على الجزائر أن تتبع عددا من الاستراتيجيات الفردية والجماعية التي تكفل لها تكيفا إيجابيا مع هذه الساحة المضطربة. وقد استطاع صناع القرار تطوير مجموعة من الأدوار الخارجية بغية توفير آلية فعالة لاستعادة التوازن الإقليمي، ومساعدة الدول التي تعاني من الأزمات الداخلية خاصة ذات المنشأ السياسي والأمني أو السوسيواقتصادي.

ولفهم وتفسير طبيعة الأدوار الإقليمية للجزائر، يستخدم الباحث الوسائط النظرية لفك تعقيدات وتشابكات وحركيات هذا الواقع، ذلك لأننا نحتاج إلى معرفة الطريقة التي تتصرف بها الجزائر، ولماذا تتصرف وفق منحى معين؟ وإثر ذلك تسعى هذه الدراسة إلى تجنب المأزق الكبير الذي قد ينشأ من الإخفاق في تحقيق التوازن بين الفارق الدقيق لحالات وأوضاع معينة في السياسة الخارجية وبين حدة أو صرامة افتراضات واستدلالات النظريات العامة. وعلى هذا الأساس تعدنا نظريات المدى المتوسط بأن تزيل عن تحليل السياسة الخارجية التزامه المزدوج ببناء معرفة عامة وخاصة، وذلك عن طريق التركيز على تقليص الهوة بين الأحكام العامة التي تصدرها النظريات الكبرى في العلاقات الدولية، وبين تفاصيل وعدم يقينية تحاليل حالات خاصة بالسياسة الخارجية الجزائرية.

الإشكالية البحثية: كيف يمكن أن نستفيد من نظريات المدى المتوسط في فهم وتفسير مختلف أبعاد السياسة الخارجية الإقليمية للجزائر، خاصة في ظل الأوضاع الفوضوية؟

منهجية الدراسة: حاولت الورقة البحثية تطبيق نظرية الدور الخارجي على الحالة الجزائرية لتوضيح كيف تعمل واحدة من نظريات المدى المتوسط كجسر بين النظرية العامة والنتائج التجريبية، حيث يجب التمييز بين سياق الاكتشاف وسياق التبرير في عملية التنظير. ففي سياق الاكتشاف، يمكن استخدام النظريات العامة (الواقعية مثلا) لصياغة الافتراضات والفرضيات propositions and hypotheses التي ترتبط بعد ذلك بنظريات المدى المتوسط، ثم يمكن استخدام الافتراضات والفرضيات بعد ذلك في التحقيقات التجريبية، واعتمادًا على طرق البحث المستخدمة في التحقيق، ستتألف النتائج التجريبية من أوصاف سياقية و / أو نتائج تجريبية كمية يمكن أن تكون بمثابة أساس لتطوير التعميمات التجريبية. في سياق التبرير، يمكن استخدام الاستنتاجات التجريبية لتعديل والتحقق من الافتراضات والفرضيات المرتبطة بنظريات المدى المتوسط، وبالتالي تنقيح وتوسيع نطاق نظرية المدى المتوسط. في المقابل، يمكن استخدام نظريات المدى المتوسط المعدلة للتحقق من النظريات العامة وتوحيدها وصقل وتوسيع نطاقها. [1]

أولا: تحليل السياسة الخارجية ومعضلة العلاقة بين العام والخاص

يواجه دارسوا السياسة الخارجية في غالب الأحيان مأزقا كبيرا نشأ من الإخفاق في تحقيق التوازن بين التباين الحقيقي لحالات معينة في السياسة الخارجية وبين التمسك الشديد بافتراضات والنتائج العامة للنظرية. ومن الناحية المبدئية تسعى بعض المقاربات التنظيرية إلى تطوير تحليل السياسة الخارجية بعيدا عن رغبته الثنائية في إنتاج معرفة عامة وخاصة، بمعنى التركيز على تجسير الفجوة بين الطروحات النظرية العامة وبين المعطيات والتفاصيل الدقيقة للحالات الخاصة في السياسة الخارجية. وتعكس هذه المقاربة مجهودا يهدف إلى ربح الفائدة التحليلية للنظريات بدون الوقوع فريسة لقدراتها المضللة والبعيدة عن التعميم. [2]

وللإشارة لم يتمكن حقل تحليل السياسة الخارجية نهائيا من بلورة نظرية عالمية World Theory، لأن الباحثين يستخدمون مصطلح نظرية للإشارة إلى ثلاثة أشياء مميزة: 1- مدرسة

[1]- Roderick J. Brodie , Michael Saren, Jaqueline Pels, Theorizing about the service dominant logic: The bridging role of middle range theory. **Marketing Theory** · April 2011. Pp 6-7.

[2]- Wohlforth, William. C. "Realism And Foreign Policy", In: Smith, Steve And Others (Eds) ,**Foreign Policy: Theories , Actors , Cases.** New York :Oxford University press, 2008, pp 31-32.

فكرية واسعة ومعقدة، 2- مدارس فرعية تنتمي للمدرسة الأم، 3- نظريات خاصة. وللتوضيح فإن الباحث في السياسة الخارجية قد يلمس مباشرة القدرة التفسيرية للنظرية الواقعية في عمومها، ولكنه سيجدها مفيدة أكثر إذا نجح في تطبيق إحدى المدارس الفرعية (الواقعية الجديدة أو الدفاعية أو الهجومية أو التقليدية الجديدة)، أو النظريات الخاصة (توازن القوة، ومعضلة الأمن، أو توازن الدفاع-الهجوم، الاستقرار بالهيمنة، توازن التهديد، انتقال القوة) على أحد مواقف السياسة الخارجية، فلكل حالة نظرية خاصة. وبعبارة أخرى إن كل حالة معينة في السياسة الخارجية تنطبق عليها إحدى المدارس الفرعية أو النظريات الواقعية الخاصة.[1]

إن البحوث الحالية في تحليل السياسة الخارجية جد متقدمة ومتعددة الأبعاد، فهي تسعى إلى سد الثغرات في الجسور الممتدة مع التخصصات الأخرى، وجماعة صناعة السياسة، وميدان العلاقات الدولية على نحو واسع. ومن بين أهم التوجهات العامة التي من المرجح أن تتبعها البحوث المعاصرة للسياسة الخارجية، هو العودة في طبيعتها إلى التركيز على المقارنة بشكل أكبر.

يزعم البعض بأن أحد أبرز المعالم المخيبة للآمال في تحليل السياسة الخارجية المعاصر، يتمثل في الندرة النسبية للدراسات المقارنة، فإذا أراد الباحث التحقيق في العديد من العوامل التقليدية التي تفسر عوامل السياسة الخارجية، مثل وضعية الدولة في النظام الدولي، ودور الرأي العام والثقافة السياسية وعلاقات المجتمع بالدولة، وتأثير المنظمات الحكومية؛ فإنه من الضروري القيام بمقارنة السياسات الخارجية عبر الزمان والمكان والقضايا، من أجل فهم القوة التفسيرية لهذه التأثيرات المختلفة على سلوك الحكومات.[2]

وتحتاج الأسئلة السياسية إلى هذا النمط من المعرفة المقارنة، ففي النقاش حول السياسة تجاه ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي سنة 2011، يطرح سؤال رئيسي هو: مالذي يفسر الموقف الجزائري بالمقارنة مع الموقف الفرنسي وبالمقارنة مع الموقف المصري وبالمقارنة مع الموقف التركي وبالمقارنة مع الموقف الأمريكي وبالمقارنة مع الموقف الروسي؟ وستكون الإجابات عن هذا

---

[1] - Ibid. Pp 32-33.

[2]- Juliet Kaarbo, "Identity And Ideas : Back To Comparison , Forward To Foreign Policy Analysis In The Twenty-First , **International Studies Review** , 5, 2003, PP 156-157.

السؤال مركزية لفهم منشأ ونتيجة الانقسام عبر الدولي حول السياسة تجاه ليبيا. ومن المؤكد أن محللي السياسة الخارجية يمتلكون إجابات محتملة تساعد في تفسير مواقف مختلف الفواعل الدولية. [1]

بالإضافة إلى المعونة الموجودة في مجال البحوث والسياسات ذات الصلة، تعد المقارنة هي حجر الأساس الذي تقوم عليه الكثير من رؤى التحليل والمعرفة العلمية المتراكمة، فقد جادل "جيمس روزنو" في إحدى مقالاته التي حددت دراسة السياسة الخارجية «بأنه فقط من خلال تعيين أوجه الشبه والاختلاف في السلوك الخارجي لأكثر من فاعل قومي، بإمكان التحليل تجاوز الحالة الخاصة بغية مستويات أعلى من التعميم». [2]

وقتئذ حظيت رؤية "روزنو" بترحاب فياض واحتضنها العديد من دارسي السياسة الخارجية المقارنة، غير أنها تلقت انتقادات جمة في السنوات اللاحقة. [3] وتقدمت السياسة الخارجية المقارنة لتشمل مقاربات كثيرة بما في ذلك الوضعية Positivism، ونظرية المعرفة السلوكية، والبحث الاستقرائي عن القوانين المفسرة طلبا في بلوغ النظرية الكبرى، والمناهج الكمية لتحليل البيانات، ومنظور الدولة المركزية. ولأن البحث في هذا الحقل الفرعي لم يكن في مستوى التوقعات المبكرة والإبستمولوجيات البديلة، فإن السياسة الخارجية المقارنة فقدت مصداقيتها إلى حد كبير حتى من قبل العديد من مؤسسيها الأصليين. [4]

وبدلا من منظور السياسة الخارجية المقارنة، اتجه محللوا السياسة الخارجية المقارنة منذ أواخر السبعينيات وحتى اليوم إلى اعتماد نظريات المدى المتوسط Middle-Range، بهدف توظيف المزيد من المنهجيات النوعية، والتأكيد على العوامل السياقية ومحاذير صياغة

---

[1]- Ibid. P 157.

[2]- James N.Rosenau , " Comparative Foreign Policy : Fad Fantasy, Or Field?" **International Studies Quarterly**, 12, 1 , P 308.968

[3]- لمزيد من الشرح، أنظر مبحث السلوكية في الفصل الأول: محمد شاعة، مستقبل السياسة الخارجية: دراسة تحليلية لتأثير العولمة على حقل تحليل السياسة الخارجية. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2012، ص ص 51-63.

[4]- Juliet Kaarbo ,**Op.Cit**, P157.

التعميمات، وتجنب فرضيات "if-then". وشرع هذا البحث في إنجاز دراسات انحصر معظمها في حالة الولايات المتحدة، غير أنه تم التخلي عن هذا الالتزام لتشمل المقارنة حالات أخرى، وحسب "ستيف ستميث" Steve Smith فإنه «حتى من خلال لمحة سريعة للأدب المتوفر، ينكشف أن الغالبية العظمى لأعمال السياسة الخارجية تتكون من دراسات الحالة، سواء السياسة الخارجية لبلد منفرد أو لحدث أو لسلسلة أحداث، وعليه إذا كانت هذه هي المقاربة السائدة في السياسة الخارجية، لن نجد تماثلا أو شكلا موحدا على مستوى المناهج المناسبة، ولا المتغيرات الواجب دراستها». [1] ويشدد البعض على أن ملاحظة "سميث" التي أدلى بها منذ خمس وعشرين سنة لازالت صادقة إلى اليوم.

وبرغم الصعوبات لم يتم التخلي عن هدف التعميم تماما، فكثيرا ما توضع البحوث الحالية في سياق فحص يؤكد المنظورات النظرية واكتشاف العوامل التي تعتبر تقليديا هي المشكلة للسياسة الخارجية، ونتيجة لذلك يمكن المساهمة في بناء النظرية. ومع ذلك، يحتاج حقل السياسة الخارجية أيضا إلى مقارنات أكثر وضوحا فيما بين الدول والقضايا والفترات الزمنية ضمن قطعة بحثية واحدة. وفي ظل نمو الدراسات حول السلام الديمقراطي، تم إجراء المزيد من الدراسات المقارنة التي تقارن مثلا بين الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، غير أن معظم هذه الأبحاث كمية وإحصائية في طبيعتها، والبعض منها قد بني على افتراضات وضعية التي طالما رفضها باحثوا السياسة الخارجية منذ مدة طويلة. [2]

وعلى أية حال، لا يلزم أن تكون المقارنة في شكل مجموعة بيانات كبيرة مطيعة للتقنيات الإحصائية، ويمكن للمقارنة أن تمضي كذلك من خلال تطوير دراسات الحالة والتركيز على التفسير والفهم. ولكون الموضوع الرئيسي للبحث التفسيري يجب أن يهتم بالقواعد المبنية اجتماعيا التي تشتغل حاليا، فإن أحد السبل لتوضيح الكيفية التي يشكل بها بعض الفاعلين قواعدهم هو مقارنة وجهات نظرهم مع كيفية فهم فاعلين آخرين لقواعدهم. وطبقا لـ

[1]- Steve Smith , "Theories Of Foreign Policy : An Historical Overview" **Review Of International Studies** , 12, 1986, P 21.

[2]- Juliet Kaarbo, **Op.Cit**, P 158.

"كاتزستاين" Peter Katzenstein وشركائه، يتمثل صميم المشروع البنائي في تفسير الاختلافات في الأولويات والاستراتيجيات وطبيعة اللاعبين عبر الزمان والمكان[1]، بواسطة فهم الفواعل كوحدات انعكاسية Reflexive entities في عالم تذاتاني المعنى[2]، فالبنائيون ينظرون إلى البنى الأساسية للنظام القائم على الدول نظرة تذاتانية، ويغدو العالم حصيلة ذلك الاتصال الاجتماعي الذي يكفل له بتقاسم بعض المعتقدات والقيم[3]. ومن ناحية ثانية، لما كان منطق المشكل Former هو تفسير الأفعال الفردية بلغة القواعد الاجتماعية والمعاني الجماعية (إجراء فوقي-سفلي)، فإن المنظور التفسيري ينظر إلى السياسة الجماعية من خلال عناصرها الفردية (سفلي- فوقي)، ويكمن الانشغال في هذه الحالة في فهم القرارات انطلاقا من وجهات نظر صناع القرار عن طريق إعادة بناء وعيهم وتفكيرهم، وهكذا كتب "هوليس" Hollisو"سميث" Smith بأن السلوك السياسي الخارجي للدول يعتمد على الكيفية التي يقوم بها الأفراد بواسطة القوة بإدراك وتحليل الأوضاع، فالفعل الجماعي هو مجموعة أوتوليفة الأفعال الفردية.[4]

ثانيا: الحاجة إلى تطوير نظريات المدى المتوسط:

التجسير بين النظرية العامة والبحث الإمبريقي

يمكن تمييز النظريات العامة عن تلك النظريات الموجودة في المستوى المتوسط على أساس النطاق والتكامل، فالنطاق الأوسع للنظريات العامة يعني أنها بحاجة إلى شرح عدد أكبر من الظواهر، في حين أن طبيعتها التكاملية تعني أنها تخدم نظريات أقل عمومية.

والنظريات العامة بطبيعتها واسعة النطاق وأكثر تجريدية. وبالتالي هناك صعوبة متأصلة في التفاعل بين النظرية العامة والبحث التجريبي. وعلى سبيل المثال، يلاحظ هانت في 1983 Hunt أنه يجب على المنظرين المهتمين بتطوير النظريات العامة أن يكونوا متيقظين للمشاكل التي

---

[1]- Idem.

[2]- Walter Carlsnaes , "Actors , Structures , And Foreign Policy Analysis" In : Steve Smith And Others (Eds) , **Op.Cit**, P 95.

[3]- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007،ص 323.

[4]- Walter Carlsnaes ,**Op.cit**, P 95.

ينطوي عليها الاختبار التجريبي لبناءاتهم النظرية Theoretical constructions، خاصة عندما تصبح البناءات الرئيسية من الناحية النظرية مجردة للغاية، بمعنى أنها بعيدة جدًا عن الواقع الذي يمكن ملاحظته أو أن العلاقات بين البناءات الرئيسية تصبح محددة بشكل فضفاض للغاية، فضلا عن المعاناة من قابلية الاختبار التجريبي، وتراجع القوة التنبؤية، والضعف التفسيري.[1]

وللتغلب على الصعوبة المتأصلة في ربط البحث التجريبي بالنظرية العامة، أدركت تخصصات علم الاجتماع والسياسة المقارنة والإدارة الاستراتيجية والنظرية التنظيمية أنه من الضروري وجود مجموعة وسيطة من النظرية يشار إليها باسم **نظرية المدى المتوسط**.

كان الاستكشاف الأولي للحاجة إلى مزيد من الاهتمام الواضح لتنظير المدى المتوسط في العلوم الاجتماعية بواسطة "روبرت ميرتون" Merton (1967) في حقل علم الاجتماع. ويزعم أن نظريات المدى المتوسط تقع بين فرضيات العمل الثانوية والضرورية التي تتطور بكثرة خلال البحث اليومي، والجهود المنهجية الشاملة لتطوير نظرية موحدة من شأنها أن تشرح كل التماثلات في السلوك الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي والتغير الاجتماعي.

وعلى عكس النظرية العامة، فإن الغرض من نظرية المدى المتوسط ليس محاولة شرح كل شيء عن موضوع عام (مثل كيفية عمل النظام الدولي أو كيفية إدارة النظام الدولي). بل إنه يركز على مجموعة فرعية من الظواهر ذات الصلة بسياق معين. هذا يعني أنه يمكن استخدام نظرية المدى المتوسط كأساس للتحقيق في أسئلة البحث التجريبي.[2]

رأى "ميرتون" أن النظرية في علم الاجتماع يجب أن تكون متوسطة المدى، وقد عرف النظرية متوسطة المدى بأنها: تلك التي تقع بين طرفين: الطرف الأول يتمثل في مجموعة من الافتراضات العلمية البسيطة التي نقابلها عند أجراء البحوث الميدانية، والطرف الثاني يتمثل في النظريات الشاملة الموحدة التي تسعى إلى تفسير كل ملاحظة عن انتظام في السلوك الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي.

[1]- Roderick J. Brodie , Michael Saren, Jaqueline Pels, **Op.cit**. Pp 5-6.

[2]- Ibid. P6.

ونستطيع القول أن ميرتون يقترح مستوى للنظرية الاجتماعية أعلى قليلا من مستوى الفروض التي تعتمد عليها البحوث الامبريقية والتي لا تتضمن قدراً يذكر من التجريد، ولكنه أقل مستوى من النظريات الكبرى التي تتضمن قدراً كبيراً من التجريد بأنه يسمح بإخضاع ما يتضمنه من قضايا للاختبار الامبريقي نظراً لقرب هذه القضايا من الوقائع الملموسة. وعلى ذلك فإن النظرية متوسطة المدى تتناول أساساً جوانب معينة من الظواهر الاجتماعية، وليست الظواهر في عموميتها، فيمكن مثلاً أن تكون لدينا نظرية عن الجماعات المرجعية ونظرية عن للحراك الاجتماعي ونظرية صراع الأدوار ونظرية تكون عن القيم. .الخ.

وبعد أن تصبح لدينا هذه النظريات المتعددة ذات المدى المتوسط يمكننا في المستقبل أن نصوغ منها نظرية عامة موحدة، ولكن الوقت لم يحن بعد لمثل هذه النظرية الموحدة. وقد حدد ميرتون مجموعة من الوحدات التي يجب أن تمثل بؤرة لاهتمام التحليل في النظرية الاجتماعية متوسطة المدى مثل: الأدوار الاجتماعية، العمليات الاجتماعية، الأنماط الثقافية، الانفعالات المحددة ثقافياً، المعايير الاجتماعية، تنظيم الجماعة، البناء الاجتماعي، وأساليب الضبط الاجتماعي. . . الخ[1]

ويعترف "بندر "و "مور" (1979) Pinder and Moore أيضًا بقيود العمل مع النظرية العامة والحاجة إلى استخدام نظرية المدى المتوسط. ومن أجل توضيح ما ينطوي عليه استخدام نظرية المدى المتوسط، قاما بنشر كتاب يضم مقالات لكبار العلماء في النظرية التنظيمية. توفر هذه المجموعة من المقالات نقاشًا ممتازًا حول طبيعة ونطاق ودور نظرية المدى المتوسط. كما يقدم أمثلة على تطبيق تنظير المدى المتوسط وتفاعله مع النظرية العامة. وتوضح هذه المحاولات كيف توفر نظرية المدى المتوسط الجسر بين النظريات العامة والنتائج التجريبية. [2]

وبإيجاز، لا شك أن النظريات مفيدة، لكن وجب تحديد مساهمتها وحدودها. لذا لم يكن "ميرتون" معارضاً لمبدأ النظريات العامة، بل هو يدافع قبل كل شيء عن نظريات متوسطة

[1] - سمير نعيم أحمد، **النظرية في علم الاجتماع (دراسة نقدية)**. مصر: دار الهاني للطباعة والنشر، 2006، ص ص 209-210.

[2] - - Roderick J. Brodie.**Op.Cit**, P6.

المدى. وهكذا ابتعدعن النظريات شديدة العموم حول الطبيعة البشرية أو المجتمع، ويعتقد أن الانشغال الأكبر يرتكز على تطوير نظريات يمكن تطبيقها على كمية محدودة من المعطيات، مثل التي تخص دينامية الطبقات والضغوطات الاجتماعية الصراعية، والسلطة، والقدرة وممارسة التأثير الشخصي، بدلا من البحث الفوري عن إطار تصوري متكامل يسمح استخلاص كافة هذه النظريات.

على الجبهة النظرية في حقل تحليل السياسة الخارجية وردا على ندرة الدراسات المقارنة، اقترح "سميث" بأن أحد الطرق الواعدة لتحقيق التقدم هو تطوير ما يوجد من نظريات المدى المتوسط المقارنة، ولعل أبرزها نماذج "أليسون" للسياسات البيروقراطية والتنظيمية ونظرية "جانيس" عن مجموعات الفكر، ومن المحير تماما أن هاتين النظريتين من بين نظريات المدى المتوسط الأكثر تأثيرا في السياسة تشتركان في تعرضهما لنقد مضمونه أنهما اقتصرتا على الهياكل السياسية الأمريكية، وبالنسبة للجزء الأكبر من الباحثين فإن استقصاء التعميم لم يكن وشيكا أو في المتناول، ورغم ذلك، هناك أمثلة بحثية جيدة تتحرى نظريات المدى المتوسط من المنظور المقارن، وتعتبر دراسة "توماس رايس كابن" Thomas Risse-Kappen (1991) عن الهياكل السياسية الداخلية كمتغير فاصل في العلاقة بين السياسة العامة والسياسة الخارجية، كما بحث "جو هاغان" Joe Hagan (1993) في أشكال المعارضة السياسية وتأثيرها على السلوك الخارجي، في حين اهتم "ماريجكبرونينغ" Marijke Breuning (1995) بالتحقيق في مفاهيم الدور الوطني وسياسة المساعدة الخارجية. وعليه تبين كل الأمثلة السابقة قدرة البحث المقارن على تطوير فهمنا للسياسة الخارجية.[1]

هناك نوع آخر من المقارنة يبدو مفقودا بشكل كبير في انشغالات تحليل السياسة الخارجية المعاصر، ويتضمن مقارنة مجموعة منظورات نظرية ضمن دراسة واحدة، خصوصا فيما يتعلق بنظريات المدى المتوسط، والعديد من دراسات السياسة الخارجية تسعى إلى تبرير إدراج المتغيرات الداخلية أو متغيرات صناعة القرار في النظريات الكبرى للعلاقات الدولية، لا سيما الواقعية. ورغم أن هذا الإجراء قد يكون مفيدا للغاية، إلا أن الكثير من مستهلكي مثل هذه الأبحاث شككوا

[1]- Juliet Kaarbo ,**Op.Cit**, P 158.

في قدرة النظريات الكبرى في تفسير السياسة الخارجية، وحسب "سميث" فإن هذه الشكوكية هي من حفزت تطوير تحليل السياسة الخارجية في المركز الأول.[1]

إذا بإمكان الباحثين في تحليل السياسة الخارجية الانتفاع بطريقة أفضل من خلال مقارنة المنظورات النظرية المتعددة التي هي حاليا جزء من برنامجهم البحثي (السياسات البيروقراطية في مقابل جماعة الفكر والرأي، النخبة المهيمنة في مقابل المجتمع المهيمن على السياسة الخارجية، نمط القيادة مقابل معتقدات القائد، وهكذا). ومنه، يمكن أن تقدم هذه المقارنات كاختبارات للقوة التفسيرية النسبية لمختلف النظريات،[2] أو تعزيز إمكانية انكشاف المتغيرات المختلفة عندما ننظر إلى نفس السياسة أو الحدث.

ثالثا: السياسة الخارجية الجزائرية ونظريات المدى متوسط:

نظرية الدور كنموذج تطبيقي

يعتبر "كال هولستي" KalHolsti سباقا في تصنيف تصورات ومفاهيم الدور الوطني، واقترح إدراجها في منهجية دراسة السلوك السياسي الخارجي، وعند تطبيق نظرية الدور على العلاقات بين الدول، فإنها تركز على أولئك الذين يمارسون أكبر سلطة في صنع السياسة الخارجية، وإذا تم إدراك النظام الدولي كبنية اجتماعية، فإن كل دولة ستتخذ عدة مواقف اجتماعية أو أدوار وطنية في علاقتها مع الدول الأخرى، وفي هذا الإطار يمكن أن توصف تصورات الدور الوطني بمثابة إدراكات صناع السياسة الخارجية لمواقف وأوضاع دولهم في النظام الدولي، وهي تشمل التصورات العامة للقرارات المتعلقة بالدور، والقواعد، والالتزامات، والوظائف الطويلة الأجل المرتبطة بتلك المواقف الدولية. ووفقا لهذا تقدم دائما تصورات الدور الوطني القواعد والمبادئ التوجيهية والمعايير التي تؤثر على العديد من جوانب صياغة السياسة الخارجية.[3]

1-إدراك السياق الإقليمي وشروط اختيار الطرح النظري الأنسب

---

[1]- Ibid PP 158-159..

[2]- Ibid P 159..

[3]- K. J. Holsti, "National Role Conceptions In The Study Of Foreign Policy", **International Studies Quarterly**, Vol.14, N°3, 1970, PP 233-309.

تتسم الشؤون الإنسانية في الجوار الإقليمي للجزائر في العقدين الأخيرين بتصاعد حدة الأنانية ومركزية القوة؛ وإذا ثبت فعلا أن السياسات الإقليمية تعمل وفق هذه القواعد فإنها ستميل إلى أن تكون صراعية إلا إذا توفرت بعض السلطات المركزية القادرة على فرض النظام. ونظرا لغياب هذه السلطة يصبح بإمكان أي طرف إقليمي اللجوء إلى القوة لتحقيق ما يصبو إليه. كما أن الدّول قد لا تثق في بعضها البعض، وليس هناك ضمانات حقيقية حول نية الأطراف الأخرى في تطوير أو عدم تطوير برامج متعارضة، ويمكن أن تنزع بعض الفواعل إلى تطوير قدراتها المختلفة - ومنها العسكرية- لمواجهة الظروف الطارئة. إذا في ظل غياب سلطة فوق قومية تسهر على فرض النظام في المنطقة، فإن الفواعل الإقليمية ستتملص من اتفاقاتها وتصبح احتمالات نشوب الصراع وحتى الحرب جدّ واردة. [1]

إن درجة دقة الوصف النظري الذي ينطبق حقيقة على النظام الإقليمي للجزائر هي مسألة تحتاج إلى تمحيص يقوم أساسا على قراءة الباحث للسياق. لهذا تبقى الدراسات الأكاديمية لا أدرية Agnostic بشأن الطرح النظري الذي يمكن تطبيقه. [2] ومن المنظور التحليلي هناك مجموعة من الأسئلة الأساسية التي يتكرر دائما طرحها في السياسة الخارجية: ما هو مقدار استجابة الدولة (أ) للضغوطات والحوافز الخارجية من أجل مواجهة المطالب الداخلية؟ إلى أي حد يمكن أن تتغير السياسة عند قدوم حزب جديد إلى السلطة؟ هل تستجيب الدولة (أ) بشكل أفضل إلى الحوافز أم إلى التهديدات؟للإجابة عن هذه الأسئلة، يجب على الباحث أن يتخيل ما ستقوم به أي دولة في وضعية (س).

---

[1]- محمد شاعة، **مرجع سابق**، ص ص 21-28. نقلا عن:

- William C. Wohlforth ,**Op.cit**. PP 31-33.

- Thomas S. Mowle ,"Realism, Liberalism, And External Conflict:worldviews On Policy **Political** . **Psychology**, Vol. 24, N°3, 2003, P 566.

[2]- Samuel Barkin , "Realism, Prediction, And Foreign Policy" , 5 , 2009 , P **Foreign Policy Analysis** . 234.

ومنه فإن التحدي الصعب في تحليل السياسة الخارجية الجزائرية تجاه بيئتها الإقليمية يكمن في معرفة أيا من المدارس النظرية العامة أو الفرعية أو النظريات الخاصة[1] يمكن تطبيقها على قضية معينة من قضايا السياسة الخارجية؟

إن الإجابة حسب "ولفورث" -Wohlforth- مرتبطة بمدى انسجام أجزاء النظرية مع بعضها بعضا. إن النظريات تحتوي على ثلاثة أجزاء: الافتراضات، وشروط مجال تطبيق النظرية، والتنبؤات. وعلى سبيل المثال نلحظ أن العديد البحوث النظرية والدراسات الأكاديمية تخلط بين هذه العناصر الثلاثة. [2] وهناك أخطاء شائعة يمكنها أن تقود إلى أخطاء تحليلية كبرى وإلى تضليل الباحث عند تطبيقه إحدى النظريات على السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الفوضى الإقليمية، ومن أبرزها:

يكمن **الخطأ الأول** في الخلط بين الافتراضات وشروط المجال، حيث لا يجب أن يفترض الباحث الفوضى كافتراض جوهري، أو بالأحرى يجب بلورة نظريات حول ما يحدث عند توفر شروط مجال معين يسمى بالأوضاع الفوضوية. لذا عندما نعتقد بأن الفوضى هي افتراض مركزي للسياسات الإقليمية للجزائر، فإننا نميل إلى الاعتقاد بأن هذه الفوضى تنطبق بنفس القوة على جميع الدول والأطراف حيثما كانت. لكن عمليا الفوضى هي عبارة عن متغير ودرجة انطباقها تتفاوت من حالة إلى أخرى، وعليه إن درجة قدرة الدولة على الاعتماد على سلطة ما لفرض وتنفيذ الاتفاقات تختلف من دولة لأخرى، مثلا: تسعى أحيانا الدول الكبرى إلى فرض الترتيبات بين الدول المجاورة للجزائر، وبالتالي يصبح دور الدولة الكبرى بالنسبة لدول المنطقة بمثابة عامل يساهم في إضعاف الفوضى أو زيادتها؛ أما في مجموعة أخرى من القضايا يمكن لهذه الدول المتجاورة أن تتوقع منطقيا أن القوة الإقليمية الكبرى (الجزائر مثلا) ستعمل على فرض الاتفاقات. بناء على ذلك، ليس شرطا أن يتم تطبيق مجريات هذه الفوضى بنفس النمط والحدة على هذه الدول. وعلى سبيل المثال يتجلى التحليل السابق في الدور الذي من الممكن أن

[1] - مثل الواقعية وتفرعاتها المتعددة، أو مدرسة التبعية وتطبيقاتها المختلفة، أو نظرية الدور.

[2] - William C. Wohlforth, **Op.Cit** P 37..

تمارسه الجزائر على نحو يفضي إلى إضعاف الفوضى والتقليل منها.[1] علما أن السبيل الوحيد لمعرفة أين وما هي درجة إضعاف الفوضى هو اكتساب معرفة عميقة بأوضاع الدول المعنية، وهذا بالضبط ما هو مفترض أن يقوم به محللوا السياسة الخارجية.

يبرز **الخطأ الثاني** عند الخلط بين الافتراضات والتنبؤات،[2] فإذا اعتقدنا أن الصراع هو الافتراض المركزي عند دراسة العلاقات البينية بين وحدات الفضاء الإقليمي للجزائر، سنصل إلى نتيجة مضمونها أنه كيفما كانت توجهات الدول فإنها ليس بإمكانها تجنب عواقب الصراع، إلا أن هذا الاحتمال ليس صحيحا على إطلاقه لأن النظريات يجب أن تفسر الحرب وتفسر كذلك السلم. وعليه قد يتحقق السلم عندما تغيب الأسباب الرئيسية للحرب، فالعلاقات الودية التي قد نلحظها في الساحة الإقليمية للجزائر، يمكن أن تكون نتاجا لضعف ووهن الفوضى فيما بينهم بسبب الترتيب المحلي الذي اشترطته القوى المحلية أو الخارجية الكبرى، ويمكن كذلك للعلاقات الودية السائدة بين مجموعة من دول المنطقة أن تظهر كنتيجة لحاجاتهم المشتركة لتحقيق مصلحة جماعية أو مواجهة تهديد مشترك. وهكذا في كلتا الحالتين يجب على النظريات أن تتنبأ باحتمال غياب الصراع في حالة وجود ترتيبات خاصة بالقوة، ويمكن لهذا الصراع أن ينشب من جديد عندما تتغير هذه الترتيبات.

2- أمثلة عن الأدوار الإقليمية

لمواجهة حالة الاضطراب والفوضى الإقليمية، اعتمدت السياسة الخارجية الجزائرية على استراتيجية شاملة توازن بين البراغماتية والالتزام بالثوابت التقليدية، فضلا عن توظيف الأدوات الصلبة والناعمة التي قد تدفع مستقبلا إلى ترسيخ دور القائد الإقليمي، وتتمحور هذه الاستراتيجيةعلى دعائم رئيسية[3] أهمها ما يلي:

- **الوساطة وبناء السلام**

---

[1]- Ibid PP 37-38.

[2]- Idem.

[3]- لمزيد من الشرح، أنظر: محمد شاعة، "الأدوار الإقليمية للسياسة الخارجية الجزائرية: مراجعة المصادر والأداء". **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد 12، جوان 2018، ص ص 355-358.

بعد تجاوز الاضطرابات الداخلية الكبيرة والتراجع الدبلوماسي الملحوظ الذي غمر الجزائر خلال عقد التسعينيات، عادت الجزائر كفاعل نشط جدا على الصعيد الخارجي، فالأنشطة الدبلوماسية في مجال الوساطة والعمل العسكري على الحدود، تجعلها في نظر بلدان المنطقة المجاورة والقوى الأوربية لاعبا رئيسيا وشريكا ضروريا. [1]

وتحت قيادة الرئيس بوتفليقة، اضطلعت الجزائر من جديد بدور الوسيط في الصراعات الأفريقية، وفي هذا الصدد تتجلى اتفاقات الجزائر لعام 2000 التي أنهت الحرب بين إريتريا وإثيوبيا. [2] وفي عام 2001 أيضا أطلقت الجزائر بالشراكة مع جنوب إفريقيا ونيجيريا، الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) NEPAD، وهي مبادرة رئيسية لإعادة بعث التنمية الاقتصادية في القارة. لذلك، على الرغم من أن هذا المشروع لم يحقق في حد ذاته نتائج ملموسة، إلا أنه سمح للجزائر بالعودة إلى الساحة الإفريقية وإعادة إدماج البلد في نادي البلدان الأفريقية الأكثر تأثيرا. [3]

وبصرف النظر عن الغليان الذي ساد الجوار القريب بعد سنة 2011، نظرت الجزائر بحذر وارتياب إلى التغيرات السريعة واحتمالات تدمير الهيكل السياسي والأمني في المنطقة، وعليه التزمت بأحد الثوابت التقليدية في السياسة الخارجية وهو العداء لسياسة التدخل الأجنبي، وهي الآن في طليعة الدعوة إلى حلول سياسية لمنع انتشار الاضطرابات التي تلت الثورات. [4] وتشدد الجزائر من خلال نجاح تجربة المصالحة الوطنية على ترويج هذه الأخيرة كفكرة نموذجية لفائدة الدول المتضررة أمنيا.

وبرزت مجموعة جديدة من التهديدات التي تزعزع استقرار المنطقة بعد الأحداث التي شهدتها ليبيا إثر سقوط نظام العقيد "القذافي"، فقد أصبح هذا البلد مسرحا للصراعات الحادة

---

[1] - MansouriaMokhefi, "Algérie : Défis Intérieurs, Menaces Extérieures", **Commentaire Sa**. Numéro 151, 3/2015, Pp 502-503.

[2] - DjallilLounnas, "L'évolution De L'environnement Stratégique De L'algérie Post-Printemps Arabe". **Maghreb - Machrek**, N° 221, 3/2014, P 50.

[3] - Idem.

[4] - MansouriaMokhefi, **Op.cit**, P503.

بين الليبيين، وموطنا لنشاط الجماعات الإسلامية الراديكالية، وملجأ للمهاجرين غير الشرعيين. ومن هنا ظهر مجددا الدور الجزائري كوسيط محوري خاصة بين المتحاربين الليبيين، حيث تلقت الجزائر التشجيع من طرف المنظمات الدولية لقيادة عملية الوساطة، وضرورة الاعتراف بالحاجة إلى حل سياسي يجمع الفصائل المختلفة، ومن هذا المنطلق نادت الدبلوماسية الجزائرية بالحل السياسي كمنهج أساسي لتجنب حدوث الحرب وجلب التدخل الأجنبي في ليبيا. [1]كما أبدت العديد من القيادات الليبية، رغبة بلادهم في الاستفادة من تجربة المصالحة الوطنية في الجزائر التي أعطت نتائج كبيرة في ميدان توطيد الأمن والاستقرار. [2]

وأعادت الجزائر توجيه أولوياتها الدبلوماسية نحو منطقة الساحل باعتبارها "عمقا استراتيجيا"، نظرا لوجود الجماعات المتطرفة في شمال مالي، وتنامي خطر النزاعات الإثنوسياسية في المنطقة، وأخيرا مخاطر تسلل وتفعيل الخلايا النائمة على الجانب الآخر من الحدود. هذه القضايا الثلاثة تجعل منطقة الساحل الآن قضية أمنية وطنية، وبالنسبة للجزائر يشكل حل النزاع المالي أولوية رئيسية، ويجب أن يتم بواسطة الحوار والمفاوضات والتوفيق. ولم تتوقف النخبة الدبلوماسية الجزائرية للحصول على نجاح في هذه القضية، وأدت جهود الوساطة الجزائرية إلى التوقيع في الأول من مارس 2013 على اتفاق "السلام والمصالحة" بين باماكو والطوارق والجماعات المسلحة، وقد تلقى العمل الدبلوماسي الجزائري الناجح التهاني من المجتمع الدولي، وكرس دور الجزائر كوسيط حاسم. [3]

---

[1] - Ibid, P 504.

[2] - أنيس نواري، "ليبيا تطلب مساعدة الجزائر لإبطال جهود عرقلة التسوية". **يومية النصر**، الثلاثاء، 04 تشرين1/أكتوبر 2016.

http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-09-10-33-20/2014-08-23-11-15-15/57270-2016-10-03-23-46-00 . . 08/11/2017.

[3] - إن اللحظات المرموقة للعمل الدبلوماسي الجزائري لا يزال يتردد صداه في الذاكرة السياسية للبلاد، خاصة بعد الدور الذي لعبته الجزائر في حل أزمة الرهائن الأميركيين في إيران عام 1979. أنظر:

MansouriaMokhefi, **Op.cit**,P 503.

- **حماية الأمن الإقليمي**

استطاعت تونس بعد "الثورات العربية" أن تحقق مرحلة انتقالية مميزة من الناحيتين الديمقراطية والسلمية، لكن رغم ذاك عرفت نشاطا للجماعات المتشددة والإرهابية خاصة في المناطق الحدودية مع الجزائر، ولأن الجيش التونسي غير مؤهل وغير قادر على التعامل مع حركات التمرد المتعددة التي تطورت في البلاد منذ عام 2011؛ عززت الجزائر من مراقبة الحدود المشتركة بين البلدين التي تبلغ 965 كيلومترا. وسمح اتفاق عام 2013 بإنشاء منطقة عازلة بطول 50 كيلومترا على جانبي الحدود،[1] وفتح الحق للقوات الأمنية في السعي إلى تحقيق الأمن في كلا البلدين، وهو ما يجعل من الممكن تبرير الغارات الجوية المتعددة للجيش الجزائري على الأراضي التونسية دون أن يبدو ذلك انتقاصا من المبدأ المقدس لدى الجزائر القاضي بعدم التدخل.[2]

هذه "الوصاية" الأمنية التي أنشأتها الجزائر وقبلتها الدولة التونسية، وبدعم من الرأي العام وبتشجيع من طرف الدول الغربية، جعلت كل الأطراف تعتمد على قوة الجيش وتجربة أجهزة المخابرات الجزائرية للحد من القوة المادية واحتواء التأثير الأيديولوجي للعديد من الجماعات الإرهابية المحلية التي تهدد دول المغرب العربي ومنطقة الساحل.

وتراقب الجزائر كذلك عن كثب حدودها مع ليبيا لمواجهة الفراغ الأمني الليبي والحد من التسلل من الجماعات الإرهابية، وبسبب تدهور الوضع الأمني التزمت الجزائر بإعادة تنظيم قواتها العسكرية في مجال اليقظة والانتشار على طول الحدود مع الساحل الإفريقي، ولهذا يعد الجيش الجزائري الأقوى في المنطقة، ويبدو تبعا لذلك أن الجزائر البلد الوحيد القادر على الحفاظ على الاستقرار في المغرب العربي ومنطقة الساحل. وهي تحظى باعتراف مميز من فرنسا، ومن قبل الولايات المتحدة التي تملك صلات وثيقة مع الجزائر في السنوات الأخيرة، والملاحظ أن كليهما

[1] - قامت الجزائر بنشر وسائل مادية وبشرية هامة في المناطق الحدودية الحساسة الأكثر تعرضا للتهديد.
أنظر:
- Salim Chena, "L'Algérie et son Sud, Quels enjeux sécuritaires ?", **Note de l'Ifri**, Novembre 2013, P 10.

[2] - MansouriaMokhefi, **Op.cit**.P 504.

يشجع الجزائر على المشاركة أكثر في تحقيق استقرار المنطقة، فضلا عن تزويدها بالمعدات العسكرية المتطورة للتعامل مع المقتضيات الأمنية الجديدة.[1]

وقد أفضت التطورات التي جرت بعد سنة 2011 إلى تضرر الأمن القومي الجزائري، مما دفع آليا إلى إجراء **مراجعة عميقة للعقيدة الدفاعية للجيش الجزائري**، وهو ما ورد في المادة 91 المعدلة من دستور 2020، فبالإضافة إلى أن رئيس الجمهورية "قائداً أعلى للقوات المسلحة للجمهورية"، فهو يتولى "مسؤولية الدفاع الوطني" ومخوّل بموجب ما يضطلع به دستورياً أن "يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن"، ويشترط هذا القرار كما جاء في الفقرة ذاتها "بعد مصادقة البرلمان بغالبية ثلثي أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان"،[2] سواء للمشاركة في عمليات حفظ السلام الأممية أو في عمليات استعادة السلام في دول منطقة الجوار. وهكذا بعد ستة عقود لم يكن مسموحاً فيها للقوات الجزائرية بالقتال في الخارج، أدت الفوضى الإقليمية التي شهدتها منطقة شمال أفريقيا بسبب وجود المجموعات المسلحة في مالي والنيجر، أو تدشين قواعد عسكرية لدول إقليمية وغربية في منطقة الساحل، أو بسبب ارتفاع منسوب التوترات والحروب الأهلية في ليبيا.

- **محاربة التهديدات الإرهابية**

تمكنت الجزائر من تقديم نفسها كقائد إقليمي في مناهضة الإرهاب، والواقع أنها اكتسبت خبرة ومعرفة جيدة بالشبكات الإسلامية المسلحة بعد سنوات العنف المسلح في التسعينيات وانتصارها على الجماعات الإرهابية، إلا أن خبرتها اكتسبت أهمية خاصة وقيمة عالية لدى جميع البلدان المشاركة في الحرب ضد الإرهاب. وفي هذا الصدد، ازدادت الاجتماعات مع المسؤولين الأمريكيين ومن بلدان أخرى، مما أدى إلى مشاركة الجزائر في كل المبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل، بما في ذلك مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى TSCTI التي أطلقتها الولايات المتحدة في عام 2002. وبنفس الطريقة، فإن التعزيز الكبير للقدرات العسكرية الجزائرية ومضاعفة إبرام عقود شراء الأسلحة بعد سنة

[1] - Ibid, Pp 504-505.

[2] - المادة 91 من دستور الجزائر 2020.

2000، سمح للجزائر بالظهور كقوة إقليمية،[1] زيادة على كونها فاعلا رئيسيا في مبادرات مثل لجنة قيادة الأركان المشتركة CEMOC في تمنراست في عام 2010، ووحدة الاندماج والاتصال المكلفة بجمع المعلومات الاستخبارية ومقرها في الجزائر العاصمة، ومنذ عام 2004 أصبحت الجزائر موطنا للمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، الذي أنشئ بمبادرة منها في إطار الاتحاد الإفريقي.[2]

وبسبب الانشغال من انعدام الأمن على الحدود الجزائرية الناجم عن ضعف الاستقرار السياسي عند الجيران الليبيين والماليين والتونسيين، كانت الجزائر دائما هدفا رئيسيا لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي سابقا، وتحت تهديد مباشر أيضا من تنظيم الدولة الإسلامية في المغرب العربي. وقد سمح هذا السياق للنظام الجزائري أن يواصل حربه ضد الإرهاب في منطقة تغرق في حالة من الفوضى،[3] خاصة بعد الهجوم الإرهابي على المجمع الغازي بتيقنتورين في جانفي 2013.

رابعا: الحذر من تصادم الأدوار في علاقات الجزائر الخارجية الإقليمية

عند استخدام نظرية الدور في دراسة السياسة الخارجية خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث، وجب الانتباه إلى أن إدراكات أو تصورات الدور تنشأ من محددات ترتبط بمقدرات الدولة وثرواتها، وأن أداء الدور يتطلب سياسة خارجية نشيطة ومؤثرة، غير أن هذه القدرات القوية

---

[1] - بفضل الزيادة الكبيرة في أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين واتساقا مع المناخ الدولي لمكافحة الإرهاب، ارتفعت الميزانية العسكرية الجزائرية من 2.8 مليار دولار في عام 2000 إلى 6 ملايير دولار في عام 2010، أي ما يعادل ميزانية المغرب وموريتانيا وليبيا وتونس مجتمعة. أنظر:

- DjallilLounnas, **Op.cit**. Pp 51-52.

[2] - AomarBaghzouz, "La Politique Méditerranéenne De L'algérie À L'épreuve Des Mutations Géopolitiques Régionales : Changement Ou Continuité ?", **Maghreb - Machrek**, N° 221, 3/2014, P 32.

[3] - MansouriaMokhe, "Introduction: L'Algérie. Blocages internes, instabilités externes". **Politique étrangère**, Automne, 3/2015, P 15.

ليست متوفرة لعدد كبير من دول العالم الصغرى، وعليه تعجز تلك الدول عن لعب أدوار رئيسية إقليميا وعالميا. [1]

وفي بعض الحالات، تجد الدولة نفسها مجبرة في الوقت ذاته على أداء أدوار متعارضة أو تتنافى مع أنشطتها التي تسلكها، وهذا ما يضع صناع قرارات السياسة الخارجية في موقف مربك يعرف بـ "صراع الدور" أو "تصادم الدور" Conflict role. [2] وعند مقارنة سلوك أو إدارة السياسة الخارجية (أداء الدور) مع توجه السياسة الخارجية (تصورات الدور) نكتشف وضع غير متوافق، فالاعتماد المنطوي على ضعف الدولة وقابليتها للإنجراح لعب دورا كبيرا في خلق تباعد بين هذين المسارين لعملية السياسة الخارجية (أداء+توجه). وللتوضيح أكثر، يحتوي توظيف مقاربة الدور على افتراضات واقعية مثل الاستقلالية النسبية وسيطرة الدولة، وبسبب الاعتماد الاقتصادي وأحيانا السياسي والعسكري، غالبا ما تكون دول العالم الثالث عاجزة عن الحفاظ على قدراتها.

تحاول الجزائر لعب أدوار إقليمية مميزة، لكنها لأسباب كثيرة قد تجابه وضعية تصادم الأدوار، حيث يمكن أن نلاحظ أن هذه العملية قد تتأثر إيجابا وسلبا تبعا لمؤشرات عديدة منها ربط السلوك الخارجي للدولة المتلقية للمساعدات المالية والمعونات الخارجية (مثل مالي والنيجر وتونس والمغرب) بسلوك الدولة المانحة (خاصة فرنسا والولايات المتحدة وروسيا والصين وإسرائيل ومؤسسات دولية مثل FMI). كما أن خيار القيادة الإقليمية مرهون بكيفية تطور مسارات التحول الديمقراطي والانفتاح في المنطقة، ويجب التأكيد على مسألة بالغة الأهمية تجلت بوضوح بعد سنة 2011، حيث عجزت بعض الأنظمة السياسية (مالي وليبيا والنيجر) على تحييد التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، ووجدت صعوبة كبيرة في التكيف الإيجابي مع التحديات الجديدة التي يفرضها النظام الإقليمي والعالمي، ونتج عنه في بعض الحالات دول هشة. علاوة على ذلك تلقت المنطقة المغاربية صدمة كبيرة من قرار **المغرب التطبيع مع إسرائيل** في 10 ديسمبر 2020، وكان الموقف الجزائري من عملية التطبيع يحمل صدمتين: الأولى من

---

[1]- Sofiane Sekhri, "The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries", **African Journal of Political Science and International Relations**, Vol. 3 (10), October 2009, P 427.

[2]- Ibid, P 458.

التطبيع في حد ذاته، والثاني من الاعتراف الأمريكي بالصحراء الغربية كجزء من المغرب في نفس التاريخ وإطلاق موجة من فتح القنصليات الأجنبية في منطقة الصحراء. وقد تضاعف القلق الأمني الجزائري بعدما بلغ التطبيع المغربي الإسرائيلي إلى مستويات غير مسبوقة، لا سيما بعد توقيع الطرفين في 24 نوفمبر 2021 على مذكرة تفاهم دفاعي هي الأولى بين الكيان الصهيوني ودولة عربية.

إن تطبيق نظرية الدور كنظرية مدى متوسط على معطيات الفوضى الإقليمية يدفع الباحث إلى دراسة الأهمية المحورية لمتغير الإدراك لدى صناع القرار، وإلى العوامل والظروف الخارجية لدول المنطقة وانعكاساتها المختلفة على مساراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد يأتي سلوك الجزائر الخارجي كرد فعل فقط عن الشروط السياقية وليس بصفة المبادرة والتوجيه، وقد يأتي أيضا انعكاسا للعوامل الدولية وتجسيدا لرغبة الفواعل من خارج المنطقة، مما قد يتسبب في الوقوع في حالة تصادم الأدوار.

وبالرجوع إلى أدب العلاقات الدولية هناك مجموعة من المعايير الرئيسية التي تستخدم لتحديد متى يكون بإمكان بلد معين قوة كبرى، وفي مقدمتها قائمة من القدرات التي تميز القوة الوطنية. وعندما نحاول تطبيقها على الحالة الجزائرية مع مراعاة طموح صناع القرار لممارسة التأثير والنفوذ الإقليمي –ليس العالمي- فإن هذا التوجه مرهون بتحقيق عتبة من القدرات أو المتطلبات المشتركة التي تميز الجزائر عن غيرها من القوى الناشطة في الساحة الإقليمية، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

محدد (معيار) القوة: من المعترف به على نطاق واسع أن بُعد القوة هو معيار تعريفي ضروري وبالغ الأهمية، فقد استخدمت معظم الكتابات المبكرة القدرات capabilities كمعيار وحيد لتعريف وتحديد القوى الكبرى، وتقريبا يعرف جميع المؤرخين القوة من حيث قوة الجيش. على سبيل المثال، كتب " تايلور" A. J. P. Taylorأن "اختبار القوى الكبرى هو اختبار قوة للحرب Test of a Great Power is then the test of strength for war". وفي وقت مبكر شارك كوينسي رايتQuincy Wrigh وآخرون من علماء العلاقات الدولية هذا الرأي مع مؤرخي الدبلوماسية، وصرح بأن " الاستحواذ على وضع "القوة الكبرى" يعتمد في المقام الأول على الهيبة العسكرية،

والإمكانات العسكرية، والإنجاز العسكري". ولكن في وقت لاحق مال علماء العلاقات الدولية إلى التعريف الشمولي للقوة من حيث القدرة البشرية والعسكرية والاقتصادية والسياسية،[1] ولكي تتمكن الجزائر من فرض أجندتها الخارجية إقليميا، فهي بحاجة أولا إلى تعظيم التوازن الداخلي عن طريق حشد وتجميع الطاقات الداخلية بهدف بناء سياسة خارجية فعالة ومؤثرة، كما أنها تحتاج ثانيا في بعض الحالات إلى تحقيق التوازن الخارجي بواسطة بناء تحالفات خارجية تضمن حماية المصلحة الوطنية في إطار استراتيجيات جماعية.

البعد المكاني(الحيز) Spatial dimension: يمثل البعد المكاني معيارا هاما للتمييز بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية. وهناك عدة محاولات لتحديد معيار خارج المنطقة (فيما وراء الإقليم)Extraregional character لتحديد القوى الكبرى. ويقول بعض العلماء إن الدولة تعتبر كقوة كبرى إذا كان التأثير الفعلي للمجال الجغرافي يمتد على نطاق النظام Systemwide. [2] أي أنه بمقدور الجزائر ممارسة أدوارها الإقليمية وفق هامش معتبر من المناورة والاستقلالية،عندما تملك القدرة على الانخراط في الشؤون خارج الحدود الوطنية. وهناك من يقترح أن الدولة ينبغي أن يكون لها مصالح خارج الإقليم. ومع ذلك فإنه في كثير من الأحيان إن القدرات والمصالح خارج حدود الجغرافيا السياسية مطلوبة كليهما. وباختصار، فإن جميع المعايير الثلاثة (التأثير، والمصالح، والقدرات المتوقعة) هي معايير صالحة لبناء القيادة الإقليمية للجزائر.

[1]- Vesna Danilovic, **When the Stakes Are High. Deterrence and Conflict among Major Powers**. USA :University of Michigan, 2002. Pp 225-227.

[2]- Ibid. Pp 226-227.

الخاتمة

تمتلك العديد من النظريات أدوات فعالة لتحليل السياسة الخارجية، لكن تطبيقها على الحالة الجزائرية ليس بالأمر الهين، ففي مجال دراسة صناعة القرار تبرز مجموعة من التعقيدات النظرية والمنهجية المرتبطة بالمتطلبات الضخمة للحصول على المعلومات اللازمة لبناء تحاليل راقية، وإذا لم يكن الباحث طرفا في مجموعة أو بيروقراطية تشارك في عملية صنع القرار، فإنه سيكون عرضة للوقوع في تفسير قاصر أو خاطئ عن القضية المثارة، خاصة إن كان لهذه القضية جوانب واعتبارات أمنية لا تسمح بتوفر المعلومة غالبا إلا بعد مرور سنوات.

والحل قد يتجلى في إدراك الطبيعة الاشتراطية (الاحتمالية) Contingent nature لكل واحدة من هاته النظريات، أو التعرف على شروط المجال الذي تنطبق عليه كل نظرية. وغالبا ما تتطلب هذه المسألة نوعا من محللي السياسة الخارجية الذي يمتلكون معرفة محلية عميقة، ويبدو أن نظريات المدى المتوسط هي الإطار الأفضل للجمع بين العام والخاص.

قائمة المصادر والمراجع

1. المادة 91 من دستور الجزائر 2020.

2. أنيس نواري، "ليبيا تطلب مساعدة الجزائر لإبطال جهود عرقلة التسوية". **يومية النصر**، الثلاثاء، 04 تشرين1/أكتوبر 2016.

http://www. annasronline. com/index. php/2014-08-09-10-33-20/2014-08-23-11-15-15/57270-2016-10-03-23-46-00. 08/11/2017.

3. جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

4. سمير نعيم أحمد، **النظرية في علم الاجتماع (دراسة نقدية)**. مصر: دار الهاني للطباعة والنشر، 2006.

5. محمد شاعة، "الأدوار الإقليمية للسياسة الخارجية الجزائرية: مراجعة المصادر والأداء". **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد 12، جوان 2018.

6. محمد شاعة، مستقبل السياسة الخارجية: دراسة تحليلية لتأثير العولمة على حقل تحليل السياسة الخارجية. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2012.

1. AomarBaghzouz, "Mutations Géopolitiques Régionales: Changement Ou Continuité ? Printemps Arabe", **Maghreb - Machrek**, N° 221, 3/2014.

2. DjallilLounnas, "L'évolution De L'environnement Stratégique De L'algérie Post-Maghreb - Machrek**Machrek**, N° 221, 3/2014.

3. James N. Rosenau , "Comparative Foreign Policy: Fad Fantasy, Or Field?**International Studies Quarterly**, 12, 1", P 308968.

4. Juliet Kaarbo, "Foreign Policy Analysis In The Twenty-First: Back To Comparaison, Forward To Identity And Ideas", **International Studies Review** , 5, 2003.

.''National Role Conceptions In The Study Of Foreign Policy''K. J. Holsti, .5
.**International Studies Quarterly**, Vol. 14, N°3, 1970
Introduction: L'Algérie. Blocages internes, instabilités **''**MansouriaMokhe**,** .6
.**Politique étrangère**, Automne, 3/2015 .''externes
.''Algérie: Défis Intérieurs, Menaces Extérieures''MansouriaMokhefi, .7
.**Commentaire Sa**,Numéro 151, 3/2015
Roderick J. Brodie, Michael Saren, Jaqueline Pels, Theorizing about the service .8
.dominant logic: The bridging role of middle range theory. **Marketing Theory**
, **Note de l'Ifri**, ''L'Algérie et son Sud, Quels enjeux sécuritaires ?''Salim Chena, .9
.Novembre 2013
Foreign Policy .''Realism, Prediction, And Foreign Policy''Samuel Barkin , .10
.**Analysais**. 5, 2009, P 234
The role approach as a theoretical framework for the analysis of "،Sofiane Sekhri .11
African Journal of Political Science and .''foreign policy in third world countries
.**International Relations**, Vol. 3 (10), October 2009
Review**Of** .''Theories of Foreign Policy: An Historical Overview''Steve Smith, .12
.**International Studies,** 12, 1986
Steve Smith And Others (Eds), **Foreign Policy:Theories , Actors , Cases.** .13
.NewYork:Oxford University press, 2008
worldviews On Policy: Realism, Liberalism, And External ''Thomas S. Mowle, .14
.**Political Psychology**, Vol. 24, N°3, 2003 .''Conflict
Vesna Danilovic, **When the Stakes Are High. Deterrence and Conflict among** .15
.**Major Powers**. USA:University of Michigan, 2002

الدبلوماسية الشعبية الجزائرية في افريقيا: وفرة في الأدوات وضبابية في الرؤية.

أ. د. مصطفى خواص

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

- **مقدمة**

ينظر إلى الدبلوماسية على أنها فن كسب الأصدقاء كما قال بسمارك ذات يوم، أما الدبلوماسية الشعبية أو العامة فهي أحد أهم الأدوات الجديدة لصناعة النفوذ داخل الدول وبين الشعوب، وتحقيق المشاريع الوطنية ما رواء الحدود، زاد ازدهارها بسبب التطور التكنولوجي وظهر ما يعرف بالدبلوماسية الشعبية الرقمية، حيث أصبحت أهم أداة لصناعة الأصدقاء في الخارج هي المنصات الرقمية.

تحاول الورقة الإجابة عن مشكلة محددة هي كيف يمكن للدبلوماسية الشعبية أن تدفع بالعلاقات الجزائرية الافريقية إلى مستوى أفضل؟ ولأجل هذا تسعى الورقة البحثية إلى الكشف عن الأهداف التي تتبناها السياسة الخارجية الجزائرية، والكشف عن الفاعلين والأدوات التي يتم استعمالها في إطار الدبلوماسية الشعبية، وهنا خاصة في المجال الافريقي.

يلاحظ الجميع الساحة الافريقية ليست ساحة فارغة، إذ هناك منافسين محليين ودوليين للجزائر، وكل طرف منهم يسعى لتعظيم مكاسبه على حساب الاخرين، وهذه هي طبيعة العلاقات الدولية، ولذلك فإن امتلاك رؤية واضحة للسياسة الخارجية، والدبلوماسية التقليدية أمر ضروري قبل التفكير في استخدام الدبلوماسية الشعبية، والتي تفرض أيضا التحديد المسبق للأدوات والفاعلين والأهداف.

إن أي دبلوماسية شعبية ترتكز على ثلاثة عناصر: من يقوم بها؟كيف يقوم بها؟ما هو الهدف منها؟ تتفق أغلب الدول في الإجابة على السؤالين الأول والثاني، لكن الاختلاف يكون في الإجابة على السؤال الثالث، أي الهدف أو الأهداف من اكتساب التأثير أو السمعة، وفي الغالب الإجابة على السؤال الثالث تؤثر بصفة مباشرة في صياغة الإجابة السؤالين السابقين. لأجل هذا قبل بناء

أو السعي من أجل بناء نفوذ لدى الشعوب الافريقية، يجب أن نجيب على سؤال لماذا نريد بناء سمعة لدى الشعوب الافريقية؟

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الجزائر تحوز على جملة من الأدوات التي تمكنها من القيام بدبلوماسية شعبية مؤثرة، لكن ما يعيق تحقق هذا الهدف هو ضبابية الرؤية أو غيابها أحيانا. حيث لا يمكن تحديد هدف واضح تعمل عليه، هل نسعى من أجل نفوذ سياسي وفقط، وهذا يمكن تحقيقه عبر الدبلوماسية الرسمية التقليدية أو التأثير في الرسميين الأجانب، أم نسعى للتأثير على الشعوب، لكن لأجل ماذا، هل لتقديم منتجات ثقافية لهم، أم منتجات اقتصادية، أم ماذا. لأننا وفي الوقت الحالي لا نملك هذه القدرة على التصدير أو الاستثمار بالقوة اللازمة في إفريقيا، ونحن نصدر دائما أنفسنا على أننا دولة محاربة للإرهاب، وهذا لا يعتبر عنصر جذب عند الشعوب الافريقية.

أولا: من الدبلوماسية التقليدية إلى الدبلوماسية الشعبية/العامة

إن الدبلوماسية الشعبية/العامة إما تكون تجاه الشعب (الأجنبي) من أشخاص رسميين عملهم الأساسي هو الدبلوماسية والعلاقات الخارجية، أو تكون من طرف أشخاص وهيئات شعبية غير رسمية تجاه الشعب في خارج الحدود، يكون الهدف الأساسي منها توجيه الرأي العام الأجنبي نحو مصالح القوة المؤثرة، أو تحقيق القبول والرضا والتعاطف النفسي مع هذه القوة. مما يسهل عليها فيما بعد تنفيذ استراتيجياتها في هذا البلد وسط جو ودود أو متعاون.

يقول وزير الخارجية الأمريكي الحالي أنتوني بلنكين: "تعتبر الدبلوماسية الشعبية مركزية لكل شيء نحاول تحقيقه كوزارة. "[1]

كما تعني الدبلوماسية العامة استخدام وسائل الإعلام والدعاية من أجل التأثير على العامة في بلد آخر ليكون لديهم موقف إيجابي تجاه دولتكم. ووفقا لمساعد وزير الخارجية الصيني في، "يتمثل الهدف الأساسي للدبلوماسية الشعبية في تعزيز التبادل والتفاعل مع الجمهور من أجل

[1]-Wendy R. Sherman, Deputy Secretary Of State "A Thank-You To The Department Of State", U.S. Department of State, April 14, 2022 https://www.state.gov/dipnote-u-s-department-of-state-official-blog/a-thank-you-to-the-department-of-state/

توجيه الجماهير وكسب ثقتها وتأييدها للسياسات الخارجية". [1] وقد عرفها مفكرون آخرون بأنها "أداة تستخدمها الدول وجمعيات الدول وبعض الجهات الفاعلة دون الحكومية وغير الحكومية لفهم الثقافات والمواقف والسلوك ؛ وبناء وإدارة العلاقات ؛ والتأثير على أفكارالاخرين وتعبئتهم، من أجل تعزيز مصالحها وقيمها". [2] بناء على هذه التعاريف والتي هي جزء من كثير يعتبر أقرب مصطلح إلى الدبلوماسية العامة هو مصطلح الدعاية (Propaganda)، لكن بما أنه يحمل حمولة سلبية فالكثير يتحاشى ذكره، ويتم الاستعاضة عنه بمصطلح الدبلوماسية العامة أو الدبلوماسية الشعبية.

في نفس الوقت تعتبر الدبلوماسية الشعبية ارتقاء في استخدام مقدرات الدولة من أجل تحقيق النفوذ الخارجي الناعم كما يسميه جوزيف ناي. [3] إذ بعد أن كان يجب استخدام القوى الصلبة من أجل تحقيق النفوذ والمتمثلة أساسا في القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، أصبح اليوم من الضروري اللجوء إلى القوة الثقافية للدولة من بناء نفوذ ناعم داخل الدول والمجتمعات.

تعمل الدبلوماسية الشعبية/العامة على منح الدولة قوة ناعمة أو نفوذ في المجتمع المُستهدف، يتجلى هذه النفوذ في القبول الشعبي لمشاريع هذه الدولة، والدفاع عن مواقفها أو مصالحها سواء داخل هذا المجتمع أو على الساحة الدولية، وهذا غاية ما تطمح إليه أي ممثل دبلوماسي، أي إيجاد أفراد وهيئات شعبية تدافع وتقبل بمشاريع بلاده سواء السياسية أو الاقتصادية.

كان ظهر مصطلح الدبلوماسية العامة في منصف الستينيات، ثم تطور بعد ذلك حتى وصلنا في المرحلة الحالية إلى ما يسمى الدبلوماسية الرقمية العامة، والتي سماها جوزيف ناي الجيل الثاني من الدبلوماسية العامة والتي غيرتها بشكل كامل، لكن في نفس الوقت زادت من أهميتها،

---

[1]-Yiwei Wang. **"Public diplomacy and the rise of Chinese soft power**." The Annals of the American Academy of Political and Social Science. 2008; 616:257-273

[2]-Gregory B. **"American public diplomacy: Enduring characteristics, elusive transformation."** The Hague Journal of Diplomacy. 2011;6(3/4):353

[3]- جوزيف ناي، **القوة الناعمة، وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007).

ومع انفجار المعلومات لم يعد تقديمها يحظى بالأهمية مثل السابق حيث كان حجب المعلومات أو الترويج لها صلب موضوع الدبلوماسية العامة للدول، حاليا أصبح خلق المصداقية أو هدمها هو الأساس، قد لا نصدق معلومات حتى ولو جاءت من مصادر رسمية موثوقة، وقد نصدق أخرى ولو جاءت من شبكات اجتماعية غير معروفة المصدر.[1] وهذا ما جعل أشخاص أو بلدان صغيرة تتفوق في جلب الانتباه والتأثير أكثر من بلدان كبرى تملك ترسانة إعلامية جبارة، في الدبلوماسية الرقمية العامة مربط الفرس هو كسب مصداقية عند الاخر.

ثانيا: الجزائر وآلية الدبلوماسية الشعبية في افريقيا

بحكم العلاقات التاريخية بين الجزائر والبلدان الافريقية وبالأخص البلدان المجاورة، فإن هناك سهولة في النفاذ الى المجتمعات المحلية لهذه البلدان، وفي كثير من الأحيان هذا التأثير مرحب به من طرف المجتمعات المحلية، بفضل السمعة التي تحظى بها الجزائر مسبقا، والتي نالتها لأسباب تاريخية سياسية ودينية.

لكن قبل ذلك يجب أن تحدد أولويات السياسية الخارجية الجزائرية، وتُعرف الأصدقاء والاعداء، وهنا لا تلعب الدبلوماسية الشعبية الدور الأول، بل يرجع الدور الأساسي للدبلوماسية التقليدية للفصل في هذه القضايا، بعدها تدخل الدبلوماسية الشعبية لتسهيل التواصل أو خلقه مع المواطنين المحليين، عبر المداخل المختلفة.

يكون دائما هناك مناطق تمثل مجال حيوي للبلاد، لكن يمكن أيضا السعي لخلق فضاءات تأثير جديدة في القارة. يظهر جليا أن دائرة الاهتمام الأولى للجزائر هي بلدان المغرب العربي، والتي هي افريقية في نفس الوقت، وعلى رأسها قضية الصحراء الغربية، ثم نجد بلدان الساحل وخاصة مالي والنيجر، ثم البلدان المحورية في القارة الافريقية وبالخصوص نيجيريا جنوب افريقيا وإثيوبيا باعتبارهم من أهم حلفاء الجزائر في القارة.

لكن لو أردنا استنباط الأهداف المحورية للسياسية الخارجية الجزائرية، والتي تعمل الدبلوماسية عليها ليل نهار، بدون كلل ولا ملل لوجدنا أنها قضيتن أو ثلاثة على الأكثر، على

[1]-جوزيف ناي، **القوة الناعمة 2.0: مستقبل القوة في العصر الرقمي**، مجلة دبي للسياسات، شوهد 2022/04/10 https://bit.ly/3w13yZf

رأسها القضية الصحراوية، أو فكرة تقرير المصير التي يجب أن تنفذ على إقليم الصحراء الغربية، وإلى جانبها القضية الفلسطينية، التي تأخذ حيزا مهما أيضا من الاهتمام الجزائري. إلى جانبهما نجد مكافحة الإرهاب أو القضايا الأمنية، كملف آخر يتصدر الاهتمام والعمل الدبلوماسي الجزائري، وهذا في الحقيقة أمر يعاكس ما قد تسوقه أي بلاد عن نفسها، لا يمكن أن تقنع المجتمعات الافريقية الأخرى بالحلم الجزائري، وأنت على رأس أولوياتك دائما مكافحة الإرهاب، لسبب بسيط أنك تجعلهم يعتقدون دائما أن اسم بلادك مرتبط العنف والقتل وليس الازدهار والنمو والتنمية.

تعمل مختلف البلدان على تسويق القصص الناجحة عن سياستها واقتصادها وثقافتها، ولباسها وحتى مطبخها، وتبتعد عن كل ما هو سلبي، في الأخير الصراع هو صراع صورة نمطية تقوم ببنائها في مخيلة الآخر الافريقي عند سماع اسم بلادك، هل يأتيه شعور إيجابي أم شعور سلبي.

يحمل الافارقة رؤية جميلة عن الجزائر يجب ترسيخها والاستثمار فيها، وهي البلد القوى المكافح الذي هزم الاستعمار الفرنسي، المكروه لدى الكثير من الشعوب الافريقية، وعلينا الاستثمار في هذا الامر، والابتعاد عن القول بأن هناك توافق للرؤية الجزائرية والفرنسية تجاه افريقيا، أغلب شعوب غرب افريقيا أصبحت معادية جدا للوجود الفرنسي لذلك من الخطير الربط أو التقارب بين السياسة الجزائرية والتوجه الفرنسي، لأن هذا سينعكس سلبا على مستقبل علاقاتنا بالأفارقة، حتى روسيا وتركيا تستغلان هذا النفور الافريقي من فرنسا.

تأتي الدبلوماسية الشعبية لتحقيق الأهداف التي سطرتها السياسة الخارجية للبلد، وليس بمعزل عنها، لذلك كل مشاريع الدبلوماسية الشعبية تكون لها علاقة سببية مع غايات السياسة الخارجية. [1] على الجزائر أن تتبنى استراتيجية متكاملة تجاه القارة الافريقية، وعندما نقول استراتيجية متكاملة نقصد هنا سياسية واقتصادية وثقافية وبأبعادها المختلفة، والاهم أن تكون استراتيجية مستقلة عن باقي المقاربات الدولية تجاه القارة، ويكون هدفها الأساسي تعظيم

[1]-EfeSevin, **Public Diplomacy and the Implementation of Foreign Policy in the US, Sweden and Turkey** (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2017) p. 9-10.

مصالح الدولة الجزائرية وخدمة القارة الافريقية لأننا في الأخير أفارقة ولسنا وافدين إليها، مثل باقي القوى العالمية.

يلاحظ أن أغلب البلدان الكبرى والمهمة لديها مديرية خاصة بالدبلوماسية العامة، في وزارة الخارجية مثل الولايات المتحدة الامريكية، باكستان، تركيا وفرنسا. لكن في هذا الباب يظهر بشكل جلي أن الجزائر مازالت لم تعطي الأهمية اللازمة لهذه الاداة، ومازالت تمارس الدبلوماسية بشكلها الكلاسيكي، في حين تربط الكثير من الوزارات الأجنبية بين الدبلوماسية العامة والرقمية، أو كما يسميها البعض "**دبلوماسية التأثير**"[1]

ثالثا: أدوات الدبلوماسية الشعبية الجزائرية في افريقيا

تعتبر الدبلوماسية الشعبية الجزائرية في بداياتها، ربما باستثناء مجال أو اثنين، حيث تأثير الجمعيات والشخصيات المحلية يتجاوز الحدود. لكن رغم ذلك هناك جملة من الأدوات التي يمكن أن تصبح وسائل فعالة في صناعة الأصدقاء للجزائر بين الشعوب الافريقية المجاورة نجد كل من:

1- **دار القرآن من أجل دور فيما وراء الحدود**

يمكن أن يلعب جامع الجزائر كمؤسسة جامعة دور رائدا في التأثير وصناعة الرأي وتوجيهه ليس داخل الجزائر فقط بل خارجها، ولا ربما هذا الدور الأساسي الذي وجد من أجله. خاصة بعد تأسيس مدرسة عليا للعلوم الإسلامية تابعة للجامع. [2] وخاصة أيضا أن الجامع يرأسه شخصية تأتي من الحقل الصوفي الذي له نفوذ كبير في الصحراء الكبرى.

إلى جانب جامع الجزائر ومؤسساته المختلفة يمكن أن تلعب الزوايا والطرق الصوفية الجزائرية، أدوار متعدد في بناء النفوذ، وهي بالفعل تقوم بذلك حاليا، لكن يجب توفر سياسة شاملة تسير في إطارها، وهذه السياسة يجب صياغتها من طرف الدبلوماسية التقليدية بما تملكه من أدوات ومن خريطة طريق واضحة للمصالح والقيم التي يجب أن تحافظ عليها أو تكتسبها.

---

[1]-الجمهورية الفرنسية، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية،

[2]-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 2022/28، مرسوم تنفيذي رقم 162/22 مؤرخ في 13 رمضان عام 1443 الموافق 14 أبريل 2022، يتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للعلوم الإسلامية "دار القرآن". (https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm)

ويعتبر معهد جامع الجزائر الإسلامي درة التاج في العلاقات الدينية بين الجزائر وافريقيا وحتى مع باقي العالم، ومن الأفضل أن يجمع بين المذاهب ولا يروج لمذهب واحد، والأهم أن يجمع بين المذاهب السنية الأربعة والمذهب الاباضي، والطرق الصوفية بمختلف تشكلاتها، باعتبار أنها من أبرز التجليات الدينية في أفريقيا جنوب الصحراء، ومن الأفضل أن يتم منح اسم علم مشهور من التاريخ الجزائري ويعتبر مركز ثقافي وحضاري يتكلم باسم الجزائر، وموروثها الثقافي

2- المنتوجات الثقافية الفنية.

يظهر أن تأثير الجزائر في هذا المجال ضعيف إلى حد ما، حيث باستثناء الموسيقى تعتبر باقي المنتوجات الثقافية الفنية ضعيفة، وفي هذا المجال يعتبر صناعة الأفلام والمسلسلات من بين أقوى الأدوات تأثيرا في المجتمعات الأجنبية، وتعتبر في هذا الباب الاستراتيجية التركية قوية جدا، لكن طبعا ليس في حجم التأثير الأمريكي، مؤخرا أضحت تركيا رائدة في المجال واكتسبت نفوذا هائلا بفضل أعمالها الفنية وخاصة المسلسلات التاريخية.

يذكر وزير الخارجية التركي جاوويش أوغلو أنه في لقاءه بالرئيس الفنزويلي "وقف (مادورو) وهو يصرخ متحمسًا. .وقال بعد أن ذكر أسماء ممثلي المسلسل واحدًا تلو الآخر: ' هذا المسلسل يعلّم الإسلام الحقيقي وقد أكون مسلمًا يومًا ما بفضل هذا المسلسل". [1] إذا وصل التأثير إلى هذا الحد في رئيس جمهورية ما بالك بمواطن عادي، ووصل الامر إلى وجود أتراك بالثقافة وليس بالجنسية في الكثير من البلدان ومنها الجزائر، وهذا تعبير صريح على نجاح الدبلوماسية الشعبية لهذا البلد في الكثير من المجتمعات المحلية. وهذا ما يجب أن تسعى إليه الجزائر في الترويج وصناعة السينما والتلفزيون وغيرها من المنتوجات الفنية، ولذلك أهم الأشياء التي يجب الاهتمام بها الترجمة.

لا يتعلق الامر في الجزائر بقلة الإنتاج فقط، بل أيضا بمشكلة الترويج لهذا الإنتاج لدى الشعوب الأخرى، إذا كانت أغلب البلدان الكبرى تملك مراكز ثقافية للترويج للغتها وثقافتها، مثل المجلس الثقافي البريطاني أو المعهد الفرنسي أو الإيطالي أو معهد سرفانتس الاسباني أو معهد كونفوشيوس الصيني، فإن الجزائر تملك **المركز الثقافي الجزائري**، لكن للغرابة يوجد في مكان

[1]-ترك برس، بفضل "قيَامة أرطُغرل".. الرئيس الفنزويلي يفكّر في اعتناق الإسلام! نشر في 23 مارس 2019، شوهد في 30 أبريل 2022. https://www.turkpress.co/node/59219

واحد فقط هو باريس، افتتح عام 1983. [1]لكن لم يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحويل المركز الى رأس حربة في ممارسة الاشعاع الثقافي الجزائري، رغم أن للجزائر الكثير لتقدمه للعالم وخاصة للأفارقة في المجال الثقافي، إلا إن الغياب الثقافي الجزائري رهيب على المستوى القاري، وربما هي أهم أداة تهمل الجزائر استغلالها، وليس على المستوى الافريقي فقط بل العالمي أيضا.

3- وسائل التواصل الاجتماعي رأس الحربة في الدبلوماسية الشعبية الرقمية

ربما لاحظ الجميع النشاط الهائل الذي يقوم به فريق السفارة الامريكية بالجزائر على منصات التواصل الاجتماعي، حيث أصبح حاضرا في كل مناسبة أو حادث مهما في الجزائر، وتجاوز عدد المتابعين لما يطرحه هذا الفريق المليون شخص، ولا يقل عدد المتفاعلين مع كل منشور عن 5000 في المتوسط، إما بالتعليق أو العجاب أو إعادة النشر. وأبعد من ذلك استعانت السفارة حاليا ببعض المشاهير من الجزائر، لتمرير رسائلها إلى المجتمع المحلي، ويظهر أنها تنجح في ذلك وبقوة. [2]

وفي نفس الاتجاه نجد أن وزارة الخارجية الفرنسية تعتبرشبكات التواصل الاجتماعي أصبحت تشكل "عنصرًا أساسيًا من أجل إفهام أولويات سياستنا الخارجية على نحو أفضل ومشاركتها. "[3] يصل عدد البعثات الدبلوماسية التابعة للسفارات والقنصليات الفرنسية حوالي 269 بعثةً في الخارج، يتواصلون بقرابة خمس عشرة لغةً، تظهر أنشطة السفارات والقنصليات على شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة، إذ تملك 216 بعثةً دبلوماسيةً حسابات على فيسبوك، و189 بعثة تملك حسابات على تويتر. [4] أما إذا نظرنا إلى الحضور الأمريكي أو الصيني فهو كبير جدا، ويتجاوز حتى الحضور الفرنسي، والذي يعتبر قوي خاصة في المجال الثقافي الافريقي.

لقد أحصيت بضع صفحات فقط للبعثات الدبلوماسية على وسائط التواصل الاجتماعي، وفي كثير من الأحيان هي موجهة للداخل، أي للجالية الجزائرية فقط ولا تسعى إلى التأثير في الآخر،

---

[1]-المركز الثقافي الجزائري، الموقع الرسمي على الانترنت (https://www.cca-paris.com/)

[2]- Facebook, **U.S. Embassy Algiers**. https://www.facebook.com/USEmbassyAlgiers

[3]-الجمهورية الفرنسية، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، **الاعلام الرقمي**. شوهد: 2022/05/05 (https://bit.ly/3yrTVnR)

[4]-المرجع نفسه.

للعلم الجزائر لديها حوالي 91 ممثلية دبلوماسية عبر العالم.[1] لكن تأثيرها محدود حتى مقارنة مع البلدان المتوسطة والإقليمية، حضور هذه الممثليات عبر الوسائط الرقمية أقل من النصف بكثير، لا تتواجد إلا عبر حسابات في تويتر (حوالي عشرون حساب فقط)، وحسابات محدودة جدا وغير تفاعلية. بل إن وزارة الخارجية نفسها لا تملك حسب الموقع الرسمي لها، إلا صفحة واحدة في تويتر لا يتجاوز عدد متابعيها 124 ألف.[2] وتهتم فقط بنشر بعض نشاطات الوزير. مما يظهر أن التواصل الرقمي لا يحظى بالاهتمام الكافي لدى القائمين على الوزارة.

4- الإذاعة باللغات المحلية.

يعتبر المذياع من أهم الأدوات التي يتلقى عبرها الافريقي الاخبار وخاصة في الساحل، ربما تعتبر القناة الدولية الاذاعية والتلفزيونية خطوة جيدة في هذا الإطار، لكن الأهم هو الحديث إلى المجتمعات المحلية وليس إلى نخب فقط، ربما أهم عثرة أمام الاعلام هو غياب إعلام باللغات المحلية الافريقية.

تملك الجزائر حاليا قناة إذاعية دولية تبث بأربع لغات العربية الفرنسية والانجليزية والاسبانية،[3] إلى جانب القنوات الأخرى التي يصل بثها إلى بلدان الساحل، والمغرب العربي، كما تم تأسيس قناة تلفزيونية دولية،[4] أيضا في هذا الإطار، لكن يبقى أن الاعلام الجزائري الموجه للخارج وبالخصوص إلى أفريقيا محدود التأثير لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية إذ المنافسة كبيرة وقوية، وخاصة في ظل وجود مؤسسات لها تاريخ طويل مثل بي بي سي البريطانية، أو أر في الفرنسية. .والأسباب الذاتية ترجع إلى أنه ليس على قدر كبير من الاحترافية والمهنية، بسبب ضعف القطاع محليا ووطنيا، سواء من حيث العتاد أو من حيث المورد البشري، حيث يندر العثور على صحافيين على كفاءة عالية في الشأن الافريقي مثلا، لذلك بناء القدرات المحلية

[1]-الجمهورية الجزائرية، وزارة الشؤون الخارجية، http://www.mae.gov.dz/Annuaire_15.aspx

[2]-وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، الصفحة الرسمية على تويتر.
https://twitter.com/algeria_mfa?lang=fr

[3]-إذاعة الجزائر الدولية، https://my.radioalgerie.dz/ar/rai

[4]-قناة الجزائر الدولية https://al24news.com/

وتطويرها أمر ضروري، سينعكس إيجابا على القدرة في التأثير في المجال الدولي والافريقي بالخصوص.

لكن رغم النقائص التي تم الإشارة إليها إلا أنه يمكن للإعلام السير في الاتجاه الصحيح، وبعد مدة يمكن لهذه الأدوات السمعية والبصرية أن تساهم في تنوير وتوجيه أو صناعة الرأي في البلدان المجاورة. لكن يجب أن يكون الهدف أكثر وضوحا هل هذه الأدوات موجه للداخل من أجل تنويره وتوعيته بما يحدث في القارة الافريقية مثلا، أم موجهة للخارج حتى يعطي روايتنا للأحداث؟ الإجابة عن هذا السؤال ستوضح طريق العمل التي يجب اتباعها.

5- المساعدة التنموية والاغاثية والعمل الجمعوي.

لقد تم تأسيس **"الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية"** والتي تعمل على إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية للتعاون الدولي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والإنساني والثقافي والديني والتربوي والعلمي والتقني، تقديم المساعدة لعمل الجهاز الدبلوماسي والوزارات المعنية، وكذا تنسيق تنفيذ سياسة تكوين الأجانب في الجزائر وتكوين الجزائريين في الخارج، وكذلك إقامة علاقات مع المجموعة العلمية ورجال الأعمال الجزائريين المقيمين بالخارج، وتطوير علاقات التعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة، ووضع بنك معطيات حول التعاون الدولي والعمل الإنساني.[1] في المجمل من المفروض أن هذه الوكالة تعتبر الأداة الأقوى التي تقود الدبلوماسية العامة الجزائرية، وجهود الجزائر في بناء الروابط والعلاقات الإنسانية والثقافية والتعليمية مع المجتمعات المحلية في البلدان الافريقية وباقي بلدان العالم لكن لحد الآن لم يلحظ لها أي نشاط مرئي.

وفي المقابل يبقى نشاط **الهلال الأحمر الجزائري**،[2] نشاط خجول ومقتصر على بلدان بعينها، وفي قضايا محدودة أيضا، في كان بإمكانه التواجد الفعلي على الأرض في بلدان الساحل الافريقي،

[1]-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 2020/7، مرسوم رئاسي رقم 20-42 مؤرخ في 17 جمادى الثانية عام 1441 الموافق 11 فبراير سنة 2020 يتضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية. (https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm)

[2]-الهلال الأحمر الجزائري، الموقع الرسمي، http://www.cra-algerie.org/

حيث هي الأولى بالمساعدات وهي الأقرب جغرافيا، وكان يمكن التنسيق مع شبكة الطرق الدينية المتواجدة بالمنطقة، وليس الاكتفاء بالمساعدات الموسمية.

رغ أن الجزائر كونت عشرات الآلاف من الطلبة الافارقة إلا أن تأثير هؤلاء في الواقع محدود جدا، يسجل غياب أي **جمعيات لقدماء الطلبة الافارقة بالجزائر.** إذ لم تؤسس لا جمعية تهتم بربط العلاقات بين الجزائر وطلبتها السابقين من الافارقة، والذي أصبح الكثير منهم حاليا في مواقع المسؤولية، وهذا بغض النظر عن الافراد الذين أخذوا تكوينا في المدارس العسكرية والأمنية، فلو نتحدث فقط عن الجانب المدني، فإن أعدادهم لا تكاد تحصى وهي في ازدياد سنويا، لذلك من أجل وصول أفضل إلى المجتمعات المحلية يجب السعي إلى تأسيس جمعية أو جمعيات دولية جزائرية خاصة بقدامى الطلبة الافارقة والمقيمين في الجزائر.

رابعا: الوضع الداخلي ومعوقات نجاح الدبلوماسية الشعبية

تتأثر الدبلوماسية الشعبية بحالة المجتمع المدني وحيويته داخليا، ولذلك لا يمكن لمجتمع متخلف أو عنصري أو مغلق أن ينجح في التأثير في المجتمعات الخارجية، وحتى لو أثر لكان تأثيره محدود عبر الزمان والمكان، كما أشرنا سابقا، يبقى أهم عائق أمام الدبلوماسية الشعبية في إفريقيا هو غياب رؤية شاملة للأهداف او الغايات من بناء نفوذ في القارة،وكذا التناغم في استخدام الأدوات وتطويرها عبر الانفتاح على المجتمع المدني وتحريره، والاعتراف بدوره وقدرته على دفع الدبلوماسية الجزائرية إلى مكانة أفضل على المستوى القاري.

أثر الحراك الذي قام به الجزائريون بقوة في الرأي العام العالمي وأعطى صورة مغايرة عن الجزائري والجزائر، ففي الوقت الذي كانت مثلا باريس تحترق بسبب احتجاجات السترات الصفراء، كانت عاصمة الجزائر، ومدن كثيرة أخرى تشهد احتجاجات حضارية لم يشُبها أي عنف، هذا يجعل سياسة البلد في الأخير تحظى بالرضا والقبول لدى الآخرين، الناس دائما تميل للحضاري وتبتعد عن الهمجي، تميل لصاحب الرأي الحر وترفض المستبد برأيه ووجهة نظره. لذلك كلما كانت هناك حيوية للمجتمع المحلي كان يمكنه التأثير في المجتمعات الأخرى بل يتحول مع الوقت إلى مصدر الهام لها، وهذا ما مثلته ثورة التحرير في القرن الماضي للشعوب المستضعفة وعلى رأسها الشعوب الافريقية.

تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع حر ومنفتح أهم ميزة يمكن اللعب عليها من أجل إعطاء نموذج ناجح للأفارقة، يمكن التطلع إليه ومحاولة تقليده، الشيء الذي جعل العالم يؤمن بما يسمى "الحلم الأمريكي"، كان نابع من السياسة الداخلية الامريكية، ثم تم استغلال هذا الامر سياسيا واقتصاديا وثقافيا.

إن القوة الناعمة مبنية أساسا على تسويق الذات لدى الآخر الأجنبي أو الخارجي، غير الرسمي عادة، لذلك تتحكم كثير من الأشياء بطريقة غير مباشرة في نجاح هذه التسويق أو فشله، وأغلبها عناصر ليس لها علاقة مباشرة مع السياسة.

من أهم العوائق التي تمنع بناء قوة ناعمة والاستفادة منها هو طبيعة الاقتصاد الجزائري، حيث تم اهمال بناء قطاع خاص منافس، وقوي، وفي نفس الوقت مناخ الاعمال المحلي لم يسمح ببروز شركات وطنية حكومية أو خاصة يمكنها أن تنافس على المستوى الدولي، عادة الدول تتفاوض لصالح شركاتها، أصلا الاستعمار في بداية كان يهدف إلى تحقيق الربح ومنه زيادة القوة والنفوذ.

تسيطر على السياسة الجزائرية الرؤية السياسية والأمنية للعلاقات مع إفريقيا، فغالبا ما تكون الملفات ذات طابع سياسي وأمني فقط، لذلك نجد نشاط كبير للجزائر في بلدان الجوار الهشة، رغم أن طبيعة التواجد كان يجب أن تكون في هذه البلدان ذات طبيعة مختلفة، اقتصادية وثقافية ثم سياسية وأمنية،

اهمال إفريقيا على المستوى الشعبي، وانتشار العنصرية والاستخفاف بالأفارقة وافريقيا كقارة المستقبل، وهذا يجعل من الصعب بناء علاقات ودية شعبية، رغم توفر الفرص لفعل ذلك في كثير من المجالات خاصة الرياضية والثقافية.

لا يمكنك القول بالانفتاح والودية ثم تجعل من الصعب على الافارقة أن ينالوا تأشيرة الدخول إلى البلاد، تعتبر السياحة المباشرة من أهم أدوات التأثير في الآخر، إذ بما أنه قرر السفر إليك، عوض السفر الى بلد آخر، فإن الخطوة الأولى قد نجحت، لذلك أكبر فشل بالنسبة لك هو أن يصطدم بصعوبة نيل التأشيرة، نلاحظ أن الكثير من البلدان أصبحت تسهل عملية نيل

التأشيرة آخر السعودية، رغم أنها دولة مطلوبة جدا لأسباب دينية واقتصادية، ويجب على الجزائر أن تنتهج نفس السياسة، أي منح التأشيرة في 24 أو 48 ساعة.

لحد الان تفتقد الجزائر إلى مركز أبحاث يهتم بالشأن الافريقي، صحيح موجود العديد من المخابر الجامعية لكن الكل يعرف طبيعة المخابر وكيف تسير، ومحدوديتها، في تقديم النصح والإرشاد لصانع القرار. لا يمكن تحديد مكامن النجاح أو الفشل من قبل منفذ السياسية الخارجية أو الكوادر الأمنية، لان هذا العمل في الأساس هو عمل الباحث الأكاديمي الحر والكفوء طبعا وليس أي باحث.

عادة ما تعمل البلدان المختلفة على تدمير سمعة بعضها البعض، سواء عبر نشر حقائق مغايرة أو مجرد بروباغندا، معتمدة على نشر الأكاذيب أو اختلاقها. لذلك متوقع أن تجد الجزائر من يعرقل محاولاتها لبناء صورة جيدة في افريقيا، سواء من منافسين محللين أو من قوى عالمية ترفض نهوض أي بلد إفريقي قد ينافسها مستقبلا.

خاتمة:

تفعيل الأدوات التي تملكها الجزائر في الدبلوماسية الشعبية، يجب أن يسبقه، تغييرا في طريقة تفكير صناع القرار في الأولويات والخروج من معضلة التفكير الأمني في العلاقات مع الجوار، والنقطة الثانية يجب إطلاق الحرية الاقتصادية على مصراعيها، ومما يستتبع ذلك من تنمية ودعم للقطاع الخاص، وإعادة هيكلة للنظام البنكي المتخلف جدا، لأن كل البلدان التي بنت سمعة بنتها من أجل استغلالها أو تحويلها الى مواقف داعمة أو أرباح لصالح الاقتصاد الوطني، وليس لأجل التمتع بسمعة وفقط.

التفكير في بناء قوة ناعمة شعبية لا يكون الا عبر الانطلاق من الداخل، بناء المعجزة الاقتصادية أو السياسية هو من يعطيك سمعة خارجية، رغم ذلك السمعة السياسية غير دائمة لكن المعجزة الاقتصادية وحدها من توطد العلاقات، لذلك يمكن أن نشرح التقدم الصيني أو الأمريكي أو التركي في إفريقيا فقط عبر الاقتصاد. وفي المقابل تخلف التأثير الروسي -الذي يحاول أن يستدرك الامر- رغم عراقة الدولة الروسية.

لا يمكن الاعتماد على بناء سمعة بدون بناء اقتصاد قوي، ولا يمكن بناء جيش أو دبلوماسية فعالة بدون بناء اقتصاد، في الأخير الرؤية الاقتصادية الداخلية هي في الأخير من تعمل على تثمين ودعم القوة الناعمة للبلاد. كل بلدان العالم التي تستهدف القارة الافريقية، تسعى أولا إلى الاستفادة الاقتصادية القصوى منها، وليس إلى التحالف مع بلدانها، أو الدخول في علاقات ندية معهم.

تلعب الرؤية المحلية في تسيير الشأن العام دورا إيجابيا أو سلبيا في صناعة صورة نمطية عن البلاد، كلما نجحت بلاد ما في تسويق رؤيتها، ورضا مواطنيها على أسلوب الحكم كلما كان ذلك جيدا لأننا في مرحلة الانتقال من الدبلوماسية الشعبية إلى المواطن الدبلوماسي.

في النهاية الجزائر تملك إلى حد كبير عدد معتبر من الأدوات التي تستخدم في الدبلوماسية الشعبية، ويمكنها تطوير أدوات أخرى، وتعلم كيفية استعمالها بالنجاعة الكاملة، لكن تبقى المشكلة في ماذا نفعل بالقوة الناعمة التي يمكن أن نتمتع بها في إفريقيا، معالجة هذا الأمر تقتضي معالجة قوية وعميقة للوضع الداخلي الاقتصادي والسياسي والثقافي، ومنه بناء نموذج وطني جذاب يمكن تسويقه للآخر، وإقناعه به، ومنه التأثير فيه وفي قراراته المستقبلية. لكن يظهر جليا أن الجزائر لم تفعل بعد الدبلوماسية الشعبية أو الرقمية حتى، من أجل تعظيم المصالح والقيم الجزائرية، وزيادة التأثير في المحيط الافريقي، حيث لم تعط أي تواجد في الهيكل الإداري لوزارة الخارجية. ولا يظهر أنها محل اهتمام في الخطط القادمة للوزارة.

يجب العمل على توحيد الرؤية وإن اختلفت الأجهزة والأدوات، ولذلك يجب أن يكون كل هذا الكم من الأدوات والفاعلين يعمل بالتنسيق تحت جهة ما مثل رئاسة الحكومة أو مجلس وطني أو على الأقل مديرية عامة تابعة لوزارة الخارجية، وهي أقل شيء يمكن التوصل إليه. تبقى المصداقية أهم شيء يمكن للدبلوماسية العامة الجزائرية أن تلعب عليه، ويتطلب منها الامر العمل كثيرا لتوصيل صوت الجزائر إلى الآخر الافريقي خاصة عبر المنصات الرقمية وبلغاته المحلية.

استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تعزيز البعد الافريقي للسياسة الخارجية الجزائرية

أ. د/ فوزي نورالدين

أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد خيضر بسكرة

مقدمة:

انتهجت الجزائر منذ عام 2020 سياسة خارجية نشطة ودبلوماسية أكثر فعالية في المجالين الاقتصادي والثقافي، مع منح الأولوية للمقاربة السلمية في حل النزاعات الإقليمية وإعطاء أهمية خاصة لإفريقيا.

يأتي الاهتمام بالبعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية انطلاقا من الموروث التاريخي والحضاري الذي يربط الجزائر بدول القارة الإفريقية، فقد كانت الثورة الجزائرية مصدر الهام لكثير من الشعوب الإفريقية في كفاحها ضد المستعمر. و هو ما أكدته مقولة الزعيم الإفريقي "اميلكار كابرال" عام (1969):" إذا كانت مكة قبلة المسلمين، والفاتيكان قبلة المسيحيين، فان الجزائر تبقى قبلة الأحرار و الثوار". وهو ما يعكس أحد أهم مصادر القوة الناعمة للجزائر في إفريقيا.

تبدو الظروف الراهنة مواتية لتفعيل الطاقات الكامنة للدبلوماسية الناعمة للجزائر بهدف احتواء الفضاء الإقليمي الإفريقي، ولا يكون ذلك إلا عبر الانتقال من دبلوماسية الصمت إلى دبلوماسية الميدان، ومن دبلوماسية ردود الأفعال إلى دبلوماسية المبادرة بالفعل.

في ظل الأوضاع الإقليمية والدولية الضاغطة أصبح من الضروري تفعيل دبلوماسية استباقية ضمن إستراتيجية بعيدة المدى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الجزائرية، ولا يتأتى ذلك إلا بالاستثمار في مقومات الثقل الجيوستراتي جي الذي تتمتع به الجزائر إضافة إلى حسن توظيف أدوات القوة الناعمة لتحقيق الأهداف المرجوة.

تعالج هذه الورقة البحثية إشكالية أساسية تتعلق بإمكانيات بناء إستراتيجية فاعلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في دائرتها الإفريقية عبر التوظيف الأمث للأدوات القوة الناعمة.

أولا:مفهوم القوة الناعمة

(من المفاهيم المركزية في العلاقات Soft Powerيعتبر مفهوم القوة الناعمة)

الدولية المعاصرة،وهو مفهوم يركز على الأدوات غير العسكرية في تنفيذ السياسة الخارجية.

يعرف المنظر الأمريكي جوزيف س ناي القوة الناعمة في مقدمة كتابه الشهير الموسوم ب(القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية) قائلا أن "القوة الناعمة هي القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال، و هي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما و مثله السياسية و سياساته". (01) وحسب ناي ترتكز القوة الناعمة لبلد ما على ثلاثة موارد هي الجاذبية الثقافية، والقيم السياسية، والسياسة الخارجية عندما يراها الآخرون ذات سلطة معنوية أخلاقية. (02)، إلا أن تحويل الموارد إلى قوة متحققة يتطلب خططا استراتيجة جيدة وقيادة بارعة. (03)

ترتبط مصادر القوة الناعمة بالقدرة على الجذب والإقناع في حين ترتبط مصادر القوة الصلبة بالعقاب والإرغام، إلا أنه في بعض الحالات تتداخل القوتان الصلبة والناعمة مع بعضهما البعض ومن ثم تتساندان. (04)

يشير بعض المحللين في هذا الإطار إلى الازدواجية التي يتمتع بها العامل الاقتصادي مثلا، فهو من جهة يستخدم كقوة صلبة للإرغام والعقاب ومن جهة أخرى كقوة ناعمة للتأثير والجذب. وقد أدرج ناي البراعة الاقتصادية الفائقة كمصدر من مصادر القوة الناعمة الأمريكية(05)، وهو ما ينطبق على الاتحاد الأوروبي والصين.

ثانيا:توظيف أدوات دبلوماسية القوة الناعمة في إطار السياسة الخارجية للجزائر اتجاه إفريقيا

1:دبلوماسية التمثيل الدولي:

يرتبط تفعيل الدبلوماسية الناعمة للجزائر بتعزيز الروابط مع الدول الإفريقية عير توسيع التمثيل الدبلوماسي والقنصلي وتكثيف الاتصالات الرسمية وغير الرسمية.

ففي سياق إعادة تفعيل نشاط الدبلوماسية الجزائرية جاء في مخطط الحكومة لسنة 2021 ضرورة تجسيد البعدين العربي و الإفريقي بشكل كبير من اجل توطيد روابط الأخوة و الصداقة

مع هذه البلدان التي تعد جزاء من العمق الاستراتيجي و الحضاري للجزائر. (6) و تجسيدا لهذا المسعى قام وزير الخارجية رمطان لعمامرة مطلع سبتمبر 2021 بجولة إقليمية شملت خمس دول افريقية منها النيجر، الكونغو و الكونغو الديمقراطية، و ذلك بهدف تعزيز الدور الإقليمي للجزائر بعد فترة ركود. (7)

و قبلها تم استحداث مناصب مبعوثين خاصين لوزير الشؤون الخارجية في إطار ما يسمى بدبلوماسية الشخصيات و التمثيل الدولي بهدف توطيد الروابط مع الوطن العربي و إفريقيا خاصة دول منطقة الساحل و الصحراء. (8)

2: دبلوماسية الحوار والمفاوضات:

تستمد الدبلوماسية الجزائرية قوتها من المبادئ الثابتة التي تتبناها الجزائر كمحدد لسياستها الخارجية وعلى رأسها مبدأ التعاون بين الدول، و مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، و مبدأ حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة. و قد استطاعت الجزائر بحنكتها الدبلوماسية النجاح في التوسط لحل العديد من النزاعات في العالم و في إفريقيا و على رأسها النزاع الارتيري الإثيوبي سنة 2000، و كذا النزاع في شمال مالي سنة 2015.

منذ سنة 2015 أصبح مصطلح القوة الناعمة جزءا هاما من المفهوم الجزائري للسياسة الخارجية من خلال تبني لغة الحوار و المقاربة السلمية في حل النزاعات الدولية و الإقليمية بعيدا عن استخدام القوة الصلبة، و هو ما تجسد في اتفاق السلم و المصالحة بين الفرقاء في شمال مالي. (9)

واصلت الجزائر جهودها الدبلوماسية عبر الوساطة لصالح دولة مالي بعد فرض المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (الايكوس) عقوبات صارمة ضدها في جانفي 2022، و انطوت المبادرة الجزائرية على تمديد الفترة الانتقالية حتى 12 و 18 شهرا بدلا من ستة أشهر، و كذا زيادة حجم المساعدات الإنسانية. (10) كما قادت الجزائر خلال شهر أوت 2021 مبادرة لحل أزمة سد النهضة، وهي مبادرة تقوم في الأساس على التوفيق بين مصر والسودان واثيوبيا لإقناعهم باللجوء للمادة العاشرة من اتفاق المبادئ المبرم في مارس 2015 من اجل إيجاد وساطة ملزمة تنهي حالة الجمود في المفاوضات. (11)

و رغم غياب الدعم الإقليمي و الدولي للمبادرة إلا أنها تعبر عن إعادة بعث النشاط الدبلوماسي انطلاقا من المصداقية التي تتمتع بها الجزائر دوليا و إقليميا. فقد ارتبط نجاح دبلوماسية القوة الناعمة الجزائرية دوما بحسن إدارتها للعملية التفاوضية من جهة ومصداقيتها لدى الأطراف المتنازعة من جهة أخرى.

3: دبلوماسية التعاون المؤسساتي:

تسعى الجزائر لتعزيز التعاون المؤسساتي بين الدول الإفريقية، ويبدو ذلك واضحا في النشاط المتزايد للدبلوماسية الجزائرية في إطار المؤسسات الإفريقية المختلفة. فالجزائر كعضو فاعل في الاتحاد الإفريقي تدعم كل المبادرات التي من شأنها دعم الاستقرار والتنمية في البلدان الإفريقية. إضافة إلى الدور الهام الذي تقوم به الجزائر في مجلس السلم و الأمن الإفريقي منذ إنشائه سنة 2004، حيث كانت الجزائر من بين المؤسسين الفاعلين الأوائل، كما تولت رئاسة المجلس لأكثر من عهدة واحدة، و الهدف هو إحراز تقدم في أجندة السلم و الأمن في إفريقيا تماشيا مع خارطة الطريق التي رسمها الاتحاد الإفريقي.

عقد مجلس السلم و الأمن الإفريقي في ماي 2021 جلسة وزارية برئاسة وزير الخارجية الجزائري الأسبق صبري بوقادوم خصصت لبحث الوضع في مالي، و يأتي التحرك الجزائري في سياق الدور الريادي الذي تقوم به الجزائر حيث أنها تترأس لجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلم و المصالحة الذي يعتبر الخيار الوحيد للحفاظ على سلامة و استقرار مالي(12). كما عبر وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة بمناسبة انعقاد الندوة الثامنة للسلم و الأمن في إفريقيا بالجزائر في شهر ديسمبر 2021، أن الدبلوماسية الإفريقية تزودت بخارطة طريق تجعل منها عاملا مؤثرا و ناجحا، مما يعود بالفائدة على الأمن و الاستقرار في القارة الإفريقية. (13) كما بادرت الجزائر بإنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من اجل التضامن و التنمية في 12 فيفري 2020، هدفها الرئيسي ترقية العمل الإنساني و التضامن مع دول الجوار خاصة دول الساحل. حيث اعتبر البعض هذه الخطوة بمثابة قوة دبلوماسية ناعمة أنشأتها الجزائر لاستعادة نفوذها في إفريقيا. (14)

4: الدبلوماسية الاقتصادية:

تتبنى الجزائر مقاربة شاملة لحل المعضلة الأمنية في إفريقيا بالاعتماد على أدوات القوة النعامة سياسيا و اقتصاديا، فمن الناحية السياسية تدعو الجزائر لتفعيل آليات الحوار و التفاوض لإيجاد حلول سلمية توافقية للنزاعات الإفريقية. و من الناحية الاقتصادية تدعو إلى وضع استراتيجيات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تأهيل المؤسسات الإفريقية في دول الساحل خاصة.

في هذا الإطار عبر وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2022، عن ضرورة دعم المجتمع الدولي للأجندة الإفريقية للتنمية 2063،

وهي الأجندة التي تعبر عن الرؤية المشتركة لمستقبل القارة الإفريقية، وأشار إلى أن الدول الإفريقية قادرة على تقديم نموذج جديد للحضارة الإنسانية قائم على التنمية الإنسانية وأسس العدل والمساواة. (15)

ونشير هنا للدور المحوري الذي لعبته الجزائر في تأسيس مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا(نيباد)منذ انطلاقها عام 2001، والتي تحولت من مجرد مبادرة إلى وكالة مستقلة تعمل على كسب رهان الأمن والتنمية في إفريقيا.

وبهدف ترسيخ مبدأ (السلم التنموي)، والذي يعني أن نشر السلام في إفريقيا يمر عبر تعزيز التنمية والتجارة البينية، بادرت الجزائر بالمصادقة في 5 أفريل 2021 على اتفاق التجارة الحرة الإفريقية الموقع في مارس 2018 بمدينة كيفالي الرواندية. ينص هذا الاتفاق على استفادة الدول المنضمة من رفع القيود الجمركية، وهو يشمل 55 دولة افريقية يتجاوز عدد سكانها 1،2 مليار نسمة حيث يتوقع زيادة حركت التجارة بين دول القارة بنسبة 60بالمائة. (16)كما أن دخول منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ سيمكن الجزائر من رفع المبادلات التجارية البينية مع إفريقيا والتي لا تزال ضعيفة بمعدل لا يتجاوز3 بالمائة من إجمالي المبادلات سنة2020. (17)

نشطت الآلة الدبلوماسية الجزائرية اقتصاديا عبر عدة محاور أهمها:

-توقيع مطلع عام 2019 على خارطة طريق لتعزيز التعاون الاقتصادي و التجاري بين الجزائر و جنوب إفريقيا.

-التوقيع على مذكرة تفاهم بين الجزائر والنيجر ونيجيريا لإنجاز خط أنبوب غاز عاير للصحراء، وهو يمثل رهان ضخم لنقل الغاز، يربط البلدان الثلاثة على طريق طوله نحو 4000 كيلومتر ويسمح بإنشاء مشاريع كبرى. (18)

-إقامة مشاريع شراكة مع نيجيريا لتغيير وجه الساحل وغرب إفريقيا وهي مشروع خط الغاز، الطريق العابر للصحراء، وشبكة الألياف البصرية التي تمتد إلى دول الجوار.

-التوقيع على عدة اتفاقيات للتعاون مع موريتانيا بلغت 26 اتفاقية حسب ما أكدته اللجنة المشتركة الكبرى الجزائرية -الموريتانية للتعاون في دورتها ال19،كما تم افتتاح خط بحري تجاري بين الجزائر ونواكشوط في 25 فيفري 2022 يعتبر كبوابة لولوج الجزائر أسواق موريتانيا و إفريقيا الغربية. (19)

_تعزيز علاقات الشراكة مع إثيوبيا، حيث تم افتتاح خط جوي مباشر بين الجزائر و أديس أبابا بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالصناعة الصيدلانية. (20)

5: الدبلوماسية الإنسانية:

انتهجت الجزائر دبلوماسية المساعدات الإنسانية تجاه الدول الإفريقية خاصة في أوقات الأزمات، تجسيدا لمبدأ التضامن والأخوة الذي تتبناه السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار خاصة. فعلى سبيل المثال أرسلت الجزائر مساعدات إلى النيجر إثر الفيضانات التي خلفت خسائر مادية وبشرية في سبتمبر سنة 2022، انطلاقا من الواجب الإنساني والأخلاقي. (21)

كما تضامنت الجزائر مع الدول الإفريقية على أثر جائحة كورونا، فبالإضافة إلى إرسال المساعدات الطبية، رافعت الجزائر من اجل ضمان الوصول العادل للقامات المضادة لفيروس كورونا إلى كل دول العالم بما فيها الدول الإفريقية. حيث أكد وزير الخارجية الجزائري الأسبق صبري بوقادوم خلال اجتماع وزراء خارجية مجموعة العشرين في ايطاليا (جوان 2021)،أن الدول الإفريقية تتعرض للتحيز في هذا المجال. (22)

و يمكن إدراج مسألة مسح ديون بعض البلدان الإفريقية ضمن بند دبلوماسية المساعدات الناعمة و ليس الصلبة خلافا لما ورد في تعريف جوزيف ناي، لأن الجزائر لا تربط مسألة المساعدات و مسح الديون بالمشروطية السياسية و إنما انطلاقا من الواجب الإنساني و الأخلاقي

من جهة و كوسيلة للتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، على أساس أن الازدهار الاقتصادي للبلدان الإفريقية كفيل بتحقيق الأمن و الاستقرار في المنطقة. وللتذكير فقد قامت الجزائر بمسح ديون 19 بلدا إفريقيا في الفترة (2010_2014) بقيمة 902 مليون دولار. (23)

كما يظهر الوجه الانساني للجزائر في التعامل مع ملف الهجرة السرية، حيث يتوافد آلاف المهاجرين الأفارقة للجزائر إما بسبب الحروب أو رغبة في العبور إلى أوروبا، وهنا تتمسك الجزائر بنظرتها لمعالجة ملف اللاجئين والمهاجرين السريين الأفارقة رغم الانتقادات الموجهة لها من الدول الغربية وتؤكد أن سياستها في هذا المجال تحترم حقوق الإنسان وتحفظ كرامة المهاجرين.

6: الدبلوماسية الثقافية والعلمية:

تعتبر القوة الناعمة حسب رواد المدرسة الثقافية عنصرا مهما في القوة الوطنية للدولة، و من أهم مكوناتها الثروة الروحية و القيم التي يتم توارثها عبر الأجيال، و تشمل كذلك الثقافة الإيديولوجية الاجتماعية، و كذا النظم و المؤسسات ذات الصلة بما في ذلك الأفكار السياسية و التشريعات و الأخلاق و الفن و الدين و العلوم. (24)

انطلاقا من المبادئ الثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية نجحت الجزائر إلى حد كبير في تسويق صورة الدولة النموذجية المحبة للسلام، وهو ما جعلها عنصرا فاعلا ضمن الهندسة الإفريقية للسلم والأمن وراعية لعمليات الحوار والمصالحة لحل النزاعات في إفريقيا بالنظر لمصداقيتها المتزايدة لدى الأطراف المتنازعة.

اهتمت الجزائر بتوطيد العلاقة مع العمق الإفريقي وذلك من خلال التركيز على قطاع الثقافة والسعي إلى تكثيف الحضور الجزائري في الأنشطة الثقافية الإفريقية. (25)وهو ما يتطلب العمل على ترجمة الأعمال إلى اللغات الأجنبية وتطوير وسائل الدعاية السينمائية الإعلامية.

ضمن إطار الاهتمام بالشباب و المرأة الإفريقية، ترعى الجزائر جملة من برامج التدريب و منح الدراسة في الجامعات الجزائرية موجهة للطلبة الأفارقة من دول مختلفة مثل النيجر، مالي، تشاد، تنزانيا و غيرها من الدول، حيث تسعى الجزائر إلى استيعاب هؤلاء الطلبة في منظومتها الجامعية دون تمييز، الأمر الذي جعل الشباب و الطلبة الأفارقة المقيمون بالجزائر يشيدون

بجهود الجزائر في ترقية و دعم الشباب الإفريقي، بمناسبة يوم الشباب الإفريقي المصادف ل31 أكتوبر من كل عام و المنظم عام 2021 من طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان. (26)

كما تسعى الجزائر وضمن تفعيل البعد الثقافي في سياستها الخارجية نحو الدول الإفريقية، للاهتمام ببرامج التزود بخدمات الاتصالات و الرقمنة، حيث تتم المراهنة على هذا الجانب لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ولتسويق القيم عبر الفضاء الإفريقي. (27) في هذا الصدد، أقيمت القمة الإفريقية للرقمنة بالجزائر في ماي 2022 بهدف تسريع الرقمنة من اجل التنمية المستدامة في إفريقيا إضافةإلى تشجيع التعليم والابتكار الرقميين. حيث أن جهود الجزائر تصب في تحقيق إستراتيجية التحول الرقمي لإفريقيا التي أعدها الاتحاد الإفريقي بهدف ترقية اندماج القارة وتحقيق نمو اقتصادي شامل بتقليص الفجوة الرقمية. (28)

7: الدبلوماسية الروحية والدينية:

يعتبر العامل الديني والروحي إضافة إلى الذاكرة التاريخية المشتركة عناصر هامة في دبلوماسية القوة الناعمة للجزائر، فهي وسائل لتقوية الحضور الجزائري بالقارة الإفريقية.

وجدت الجزائر في الطرق الصوفية المنتشرة في إفريقيا مجالا هاما للحركة والتأثير الروحي وحتى السياسي، خاصة أن الطرق الصوفية منتشرة بقوة في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، كالشاذلية والقادرية والتجانية وغيرها. (29)

إن تأسيس الاتحاد الوطني للزوايا في الجزائر سنة 2003، جاء لاستغلال الزوايا كوسيلة للتعبئة الجماهيرية على المستوى الوطني، وهو ما يفرض الانتقال اليوم إلى نظرة أوسع ترى في الزوايا بوابة لإفريقيا، الأمر الذي يتطلب تعبئة جهود جميع شيوخ الطرق والزوايا الصوفية لتنشيط الدبلوماسية الروحية في الفضاء الإفريقي على غرار ما يقوم به شيوخ الطريقة التجانية التي تعتبر أكبر طريقة صوفية في إفريقيا ينضوي تحت لوائها ما يقارب 400 مليون تابع ومريد. (30)

لتحقيق هذا المسعى، تم إرسال الخليفة العام للطريقة التجانية الصوفية " سيد علي بلعرابي" سنة 2020إلى عدد من الدول لإفريقيا (تشاد، نيجر، نيجيريا) من اجل إعادة جمع أتباع هذه الطريقة التى تحظى باهتمام كبير لدى سلطات العديد من الدول الإفريقية. والهدف أن

تكون الجزائر مركزا لكل التيجانيين وبالتالي مركز اللإشعاع الفكري في مجال التصوف الإسلامي. (31)

كما يتعزز التأثير الروحي والديني للجزائر في ظل توافد عديد الطلاب الأفارقة على الزوايا الدينية في الجزائر لتعلم اللغة العربية وعلوم الدين وحفظ القران. حيث ينحدر معظمهم من دول مالي، نيجر، بوركينا فاسو، السنغال، الكاميرون وغيرها. (32). الأمر الذي دفع الجزائر إلى بناء المزيد من المدارس القرآنية لاستقطاب الطلاب الأفارقة وإنشاء روابط لعلماء إفريقيا من جهة أخرى، وهو ما يساهم في إنتاج الفكر الوسطي المعتدل الذي سيكون أداة أساسية للقضاء على العنف والتطرف المنتشر في أرجاء القارة الإفريقية. (33)

ويندرج ضمن هذا المسعى، إنشاء رابطة علماء و دعاة و أئمة دول الساحل التي تضم 11 عضوا منهم 08 أعضاء دائمي العضوية في خلية التنسيق و الاتصال لدول الساحل الإفريقي و مقرها بالجزائر العاصمة و هم الجزائر، بوركينا فاسو، ليبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، نيجيريا و تشاد. إضافة إلى الأعضاء الملاحظين الثلاثة في نفس الخلية و هم: غينيا، و السنغال، و كوت ديفوار.

تجدر الإشارة أن الرابطة هي أكبر تجمع لعلماء و شيوخ منطقة الساحل، تأسست بالجزائر في 30 جانفي 2013 بهدف " نشر مبادئ الإسلام السمحة و نبذ التطرف الديني"، و قد أصدرت الرابطة في أكتوبر 2021 أول دليل علمي لمكافحة التطرف، فيتضمن تصحيحا للمفاهيم الخاطئة للدين التي تشكلت أساسا للانحراف نحو العنف و التطرف. (34)

8: الدبلوماسية الرياضية و الشعبية:

تعتبر الرياضة وسيلة هامة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول وبناء قوتها الناعمة،وقد أضحت الدبلوماسية الرياضية عاملا مهما لتحسين صورة الدولة، وخلق حوار دائم بين الشعوب ونقل المعرفة لها والتأثير على فئات معينة داخلها. (35)كما تسعى الدول من خلال استضافة الأحداث الرياضية الكبرى إلى تسويق المنتج الثقافي والقيم والعادات والتقاليد وأسلوب العيش للشعوب الأخرى.

وقد رأينا كيف استغلت دولة قطر فرصة تنظيمها لمنافسات كأس العالم لكرة القدم لعام 2022 لتسويق صورتها الحضارية والثقافية المشرفة لشعوب العالم. والجزائر على غرار العديد من الدول، أولت اهتمام بالغا للدبلوماسية الرياضية من خلال استضافة الكثير من الأحداث الرياضية الإقليمية والقارية الدولية.

وقد استغلت الجزائر فرصة تنظيم الدورة ال 19لألعاب البحر الأبيض المتوسط لتسويق صورة حسنة من ثقافتها وقيمها، خاصة بعد أن حققت الجزائر نجاحا ملحوظا باستضافتها لهذه الألعاب في جوان 2022 بمدينة وهران بمشاركة 26 دولة، تتوزع على ثلاث قارات هي: إفريقيا، أسيا، أوروبا. وقد صرح رئيس اللجنة الدولية لألعاب البحر الأبيض المتوسط " دافيد تيزانو" بأن هذه الدورة فرصة مناسبة لنقل صورة الجزائر الجميلة". (36)

وهو ما يفرض تخصيص موارد مالية ومادية ضخمة وكادر بشري مؤهل يعمل باحترافية، من ذلك انجاز المزيد من المرافق والهياكل الرياضية، والعمل بقوة لتوسيع تمثيل الجزائر في الاتحادات الرياضية القارية والدولية الكبرى واللجنة الاولمبية الدولية. (37)

من ناحية أخرى يمكن استخدام الرياضة كأداة للدبلوماسية الشعبية من خلال تسويق صورة حسنة للجزائر من خلال التوجه نحو الشعوب الأخرى، و بتوظيف أدوات مختلفة مثل الإعلام و الثقافة و التبادل التجاري. حيث أن الهدف الأسمى للدبلوماسية الشعبية هو تحسين الروابط مع الشعوب الأخرى مما قد ينعكس على العلاقة مع حكومات هذه الشعوب. (38) و نلاحظ ذلك خاصة في الدور الذي يقوم به اللاعبون و جمهور المناصرين في المنافسات الرياضية المختلفة و خاصة منافسات كرة القدم من أدوار رمزية تعبر عن قيم بلادهم، سواء من خلال سلوكياتهم و تعاملاتهم مع الآخرين أو من خلال الشعارات المرفوعة في الملاعب، و هو ما يساهم في بعث السمعة الحسنة للجزائر. إضافة للأنشطة الرياضية يندرج ضمن دبلوماسية الثقافة الشعبية عدة أنشطة ترويجية أخرى متعلقة بإقامة التظاهرات السياحية و الفنية و الأدبية المختلفة للتعريف بالثقافة الجزائرية في مجالات الفن و الأدب و العادات و التقاليد، ومن دلك الأطعمة والألبسة التقليدية فهي تمثل جزءا هاما من القوة الناعمة للبلاد. (39)

خاتمة

فرضت المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة على الجزائر تنشيط دبلوماسية استباقية بما يسمح لها بتحقيق أهداف سياستها الخارجية خاصة على الصعيد الإفريقي.

إن اهتمام الجزائر بعمقها الإفريقي حتى لو فرضته الظرفية الدولية الراهنة غير أنه يبقى خطوة أساسية باتجاه انتهاج إستراتيجية واضحة يتم من خلالها توظيف أدوات القوة الناعمة وتحويلها من طاقة كامنة إلى طاقة مؤثرة في المجال الإفريقي خاصة. وفي ظل زيادة الموارد المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز يمكن توفير الموارد اللازمة لتمويل نشاطات الدبلوماسية الناعمة.

إن نجاح دبلوماسية القوة الناعمة للجزائر يبقى مرهونا بتعزيز مؤسسات الدبلوماسية الرسمية والعامة على حد سواء، ومنها المؤسسات المعنية بقطاعات التجارة، السياحة، الثقافة و الإعلام و الفن، وتنشيط السفارات والقنصليات و الملاحق الثقافية في الخارج و إفريقيا خاصة، و تعزيز مشاركة جاليتنا المقيمة في هذه الدول في الترويج الثقافي للجزائر. من المهم كذلك العمل على تطوير البنية التحتية لقطاع السياحة و الخدمات والنقل والرقمنة، و تخصيص الموارد اللازمة لتنظيم التظاهرات السياحية و الفنية المختلفة، يكون الهدف منها النفاذ الى العمق الإفريقي عبر اكتساب جاذبية ثقافية تكون مصدرا هاما للقوة الناعمة للدبلوماسية الجزائرية.

وتتمثل المسألة الأهم هنا في تثمين مخرجات البحوث العلمية الصادرة عن الجامعات ومراكز البحث بهدف توجيه وتطوير وتقويم سياسات القوة الناعمة والذكية على حد سواء لتجسيد أهداف السياسة الخارجية الجزائرية.

قائمة المراجع

1-جوزيف س-ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي،مكتبة العبيكان ع س،2007،ص 12.

2-المرجع السابق، ص32.

3-نفس المرجع السابق، ص22.

4-حسين علي بحيري القوى الناعمة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة،2008،ص16.

5-أمال بنبراهيم الدبلوماسية الاقتصادية بين الدبلوماسية القسرية والقوة الناعمة مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية،جانفي 2020. نقلا عن الموقع:

https://academia-arabia. com/ar/reader/2/142891

تاريخ الاطلاع:2022/11/11

6- مخطط عمل الحكومة: ديناميكية استباقية وتعزيز العلاقات مع إفريقيا والوطن العربي من بين الأولويات. نقلا عن الموقع:

https://radioalgerie. dz/news/ar/article/20210903/217196. html

2021-تاريخ الاطلاع: 03/09/2022/11/11تاريخ النشر:

7- اختتام ندوة السلم والأمن بأفريقيا. . خبراء يعلقون على اهتمام الجزائر بالقارة السمراء. نقلا عنالموقع:**https://www. maghrebvoices. com/algeria/2021/12/04**

-تاريخ الاطلاع: 4/0122021/2022/11/12تاريخ النشر:

8-سبعة مبعوثين خاصين يرسمون أولويات الدبلوماسية الجزائرية. نقلا عن الموقع:

https://www. aa. com. tr/ar

-تاريخ الاطلاع: 28/092021/2022/11/13تاريخ النشر:

9-حكيم غريب، حول ما مفهوم القوة الناعمة في الجزائر اليوم. نقلا عن الموقع:

https://ae. linkedin. com/pulse

2017-تاريخ الاطلاع: 26/09/2022/11/11تاريخ النشر:

10-مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،فرص نجاح الجزائر في الوساطة بين مالي والإيكواس. نقلا عن الموقع:

https://futureuae. com/ar/Mainpage/Item

2022-تاريخ الاطلاع: 01/2/02022/11/13تاريخ النشر:

11-عبد الحكيم حذاقة،أزمة سدّ النهضة. . هل تستعيد الجزائر بريقها الدبلوماسي؟ نقلا عن الموقع:

https://www. aljazeera. net/news/politics/2021/08/05

2021-تاريخ الاطلاع: 0/08/2022/11/13 5تاريخ النشر:

12-الجزائر تترأس هذا الاثنين جلسة وزارية لمجلس السلم الإفريقي حول الوضع في مالي. نقلا عن الموقع:

https://radioalgerie. dz/news/ar/article/20210524/212094. html

2021-تاريخ الاطلاع: 2022/11/13 05/24/تاريخ النشر:

13- اختتام ندوة السلم والأمن بأفريقيا. . خبراء يعلقون على اهتمام الجزائر بالقارة السمراء، مرجع سابق.

14- *الجزائر تنشئ "قوة ناعمة" لاستعادة نفوذها في أفريقيا* نقلا عن الموقع:

https://www. independentarabia. com/node/113506

2020-تاريخ الاطلاع: 21/4/02022/11/11تاريخ النشر:

15-لعمامرة: الجزائر طرف فاعل بمشروع ازدهار إفريقيا عبر التخلص من تبعات التدخلات الخارجية. نقلا عن الموقع:

https://nhar. tv/gzuyH

2022-تاريخ الاطلاع: 26/9/02022/11/11تاريخ النشر:

16-الجزائر تصادق رسميا على اتفاق التجارة الحرة الافريقية. نقلا عن الموقع:

https://www. aa. com. tr/ar

2021-تاريخ الاطلاع: 16/5/02022/11/12تاريخ النشر:

17-حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وافريقيا لا يتجاوز 3 مليارات دولار. نقلا عن الموقع:

http://arabic. news. cn/2018-05/24/c_137204067. htm

2018-تاريخ الاطلاع: 24/5/02022/11/13تاريخ النشر:

18- اتفاقية بين الجزائر والنيجر ونيجيريا لإنجاز مشروع أنبوب غاز عابر للصحراء. نقلا عن الموقع:

https://www. almayadeen. net/news/economic

تاريخ الاطلاع: 2022/11/12

19-هذه هي الاتفاقيات الـ 26 الموقعة بين الجزائر وموريتانيا. نقلا عن الموقع:

https://www. echoroukonline. com

2022-تاريخ الاطلاع: 15/9/02022/11/12تاريخ النشر:

20- العلاقات الجزائرية الإثيوبية. . تكريس للبعد الأفريقي للجزائر نقلا عن الموقع:

https://almostathmir. dz

2022-تاريخ الاطلاع: 01/9/02022/11/13تاريخ النشر:

21- الجزائر ترسل مساعدات إلى النيجر إثر الفيضانات التي خلفت خسائر مادية وبشرية. نقلا عن الموقع:

https://www. aps. dz/ar/algerie/92857-2020-09-29-18-22-28

2020-تاريخ الاطلاع: 29/9/02022/11/13تاريخ النشر:

22- وزير الخارجية الجزائري: أفريقيا تتعرَّض للتحيُّز في توزيع اللَّقاحات ضد كورونا نقلا عن الموقع:

https://www. almayadeen. net/news/politics/1491399B2

2021-تاريخ الاطلاع: 29/6/02022/11/13تاريخ النشر:

23-مسح الديون: الجزائر دعمت دوما التحرر والتنمية الاقتصادية للبلدان الإفريقية والعربية. نقلا عن الموقع:

https://www. aps. dz/ar/algerie/112196-2021-09-07-20-26-30

2021-تاريخ الاطلاع: 2022/11/13 09/07/تاريخ النشر:

24-سليم حميداني، سميرة شرايطية،توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية: العلاقات الجزائرية الافريقية نموذجا 1999-2019،مجلة الراصد العلمي،المجلد7،العدد2،جامعة وهران1،سبتمبر 2020، ص196

25- المرجع السابق، ص214.

26-يوم الشباب الإفريقي: دعوة إلى توحيد الجهود لمواجهة التحديات والنهوض بالقارة السمراء. نقلا عن الموقع:

https://www. aps. dz/ar/societe/114953-2021-10-31-13-49-28

2021-تاريخ الاطلاع: 31/10/2022/11/13تاريخ النشر:

27-سليم حميداني، سميرة شرايطية، مرجع سابق، ص 215

28-القمة الافريقية للرقمنة بالجزائر: تسريع الرقمنة من أجل التنمية المستدامة في إفريقيا. نقلا عن الموقع:

https://www. aps. dz/ar/sante-science-technologie/126712-2022-05-31-20-01-12

2022-تاريخ الاطلاع: 31/05/2022/11/13تاريخ النشر:

29-جلال خشيب قوة إقليمية معطلة: سياسة خارجية جزائرية كلاسيكية في عالم متغير. تأملات نقدية في ضوء مقاربة القوة الناعمة مجلة تجسير، المجلد 4، العدد 1، دار نشر جامعة قطر،2022، ص 78

30-سليم حميداني، سميرة شرايطية، مرجع سابق، ص218

31-هل التفتت الجزائر إلى قوتها الناعمة لاستعادة عمقها الإفريقي؟ نقلا عن الموقع:

https://www. qposts. com

2022-تاريخ الاطلاع: 30/01/2022/11/13تاريخ النشر:

32-المرجع السابق

33-بن العربي هاجر توظيف الدبلوماسية الروحية والدينية في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول افريقيا،مجلة أفاق للأبحاث السياسية والقانونية المجلد 3،العدد،6،نوفمبر 2020، ص17

34- أهم توصيات الورشات الإقليمية لرابطة علماء وأئمة الساحل منذ تأسيسها

نقلا عن الموقع:

https://www. aps. dz/ar/monde/118159-2021-12-14-18-19-04

2021-تاريخ الاطلاع: 1214//2022/11/13تاريخ النشر:

35-عمّـار قـردود: الجزائر تُفعّل الدبلوماسية الرياضية لتحسين صورتها. نقلا عن الموقع:

https://africanews. dz/366-4

2022-تاريخ الاطلاع: 06/06/2022/11/13تاريخ النشر:

36-صرح رئيس اللجنة الدولية لألعاب البحر الأبيض المتوسط " دافيد تيزانو" بأن هذه الدورة فرصة مناسبة لنقل صورة الجزائر الجميلة. نقلا عن الموقع:

https://www. annasronline. com/index. php?option=com_content&view=

article&id=202224

2022-تاريخ الاطلاع: 06/07/2022/11/13تاريخ النشر:

37- عمّـار قـردود: الجزائر تُفعّل الدبلوماسية الرياضية لتحسين صورتها، مرجع سابق.

38- المرجع السابق

39-جلال خشيب، مرجع سابق، ص81

دواعي التوجهات الجديدة لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو افريقيا

The reasons for the new trends to activate the Algerian economic diplomacy towards Africa

د. الصادق جراية(جامعة الوادي)

د. علي شتيوي(جامعة الوادي)

الملخص:

يعتبر الاقتصاد كمدخل مهم و استراتيجي، لترقية العلاقات الثنائية و الاقليمية و تصفير المشاكل و النزاعات بين الدول، بفعل العولمة تضمنت الدبلوماسية مقاربة جديدة قائمة على ما يعرف اليوم، بالدبلوماسية الاقتصادية.

أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية أداة فعالة لتشبيك مصالح الدول و الدخول في علاقات (win/win) أي بمعنى رابح رابح و هذا ما دفع بالجزائر الى تفعيل ما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية، مع عمقها الافريقي الذي يحمل ذلك الثراء و التنوع في موارد القارة بأقل التكاليف و أكبر المكاسب و تطوير ما يعرف بمنظمة الاتحاد الافريقي كفضاء للتعاون و تنسيق الجهود و بناء اتحاد اقتصادي أسوة بقارات العالم الاخرى.

و اكبت الجزائر التغيرات الدولية حيث استحدثت على مستوى وزارة الخارجية مديرية عامة للعلاقات الاقتصادية و تعتبر افريقيا من أهم القارات التي نالت اهتمام كبير، من القوى الكبرى نظير ما تملكه من ثروات و مقدرات هائلة، جعلها محل تنافس و اطماع الدول الاجنبية، في حين هناك فرص ضائعة بين الدول الافريقية.

مقدمة:

يعتبر الاقتصاد كمدخل مهم و استراتيجي لترقية العلاقات الثنائية و الاقليمية و تصفير المشاكل و النزاعات بين الدول

حيث تعتبر افريقيا من أهم القارات التي تحضى باهتمام كبير للقوى الكبرى نظير ما تملكه من ثروات و مقدرات هائلة جعلها محل تنافس و اطماع الدول الاجنبية، في حين هناك فرص ضائعة بين الدول الافريقية

التوجهات الجديدة للدبلوماسية الجزائرية في افريقيا بدأت الجزائر التوجه نحو ممارسة دبلوماسية اقتصادية بهدف ترقية التعاون مع أفريقيا من خلال البحث عن فواعل و شركاء في القارة بهدف

ما جعل الجزائر تتجه نحو ممارسة دبلوماسية اقتصادية نحو افريقيا بغرض تعظيم مكاسب كل القارة والاتجاه نحو خروج افريقيا من التبعية الى الشراكة القائمة على الندية و المكاسب المشتركة للجميع.

و اكبت الجزائر التغيرات الدولية حيث استحدثت على مستوى وزارة الخارجية مديرية عامة للعلاقات الاقتصادية و التعاون الدولي بهدف تطوير الاقتصاد الجزائري و تحقيق الاهداف السياسية و الاستفادة من الفرص الضائعة في افريقيا

الاستثمار الجزائري في العلاقات الدبلوماسية بتوجه جديد نحو المقاربة الاقتصادية

يفتح آفاق جديدة للجزائر بانفتاحها على سوق و جوار اقتصادي مهم و منافسة القوى الخارجية التي تعمل على تعميق التبعية في افريقيا، ما يجعل الجزائر قادرة على النجاح في افريقيا باعتبارها تتقاسم مع افريقيا عدة مسارات تاريخية و ثقافية و جغرافية و يربطها كيان سياسي واحد ممثلا في الاتحاد الافريقي كاطار للتعاون الاقليمي.

هذا التحول في الدبلوماسية الجزائرية نحو اعتماد مقاربة اقتصادية يطرح الاشكالية التالية:

الاشكالية: ما هي الدواعي التي دفعت الجزائر الى التوجه نحو تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية تجاه عمقها الافريقي؟

للإجابة على الاشكالية المطروحة، من خلال مبحثين، حمل المبحث الاول عنوان **مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية تنظيرا و ممارسة**، في حين جاء المبحث الثاني تحت عنوان **أفريقيا و الدبلوماسية الجزائرية.**

المبحث الاول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية تنظيرا و ممارسة

اولا: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية

قدم قاموس الدبلوماسية لبريدجو جيمس مفهومهما للدبلوماسية، حيث يرى الأول(بريدج) " أن الدبلوماسية الاقتصادية " :تتعلق بالمسائل السياسية الاقتصادية، التي هيمن عمل ممثلي الدولة في المؤتمرات المنعقدة على مستوى المنظمات من شاكلة المنظمة العالمية للتجارة. وهي تختلف عن الدبلوماسية التجارية التي تضم نشاط متابعة السياسات الاقتصادية في الدول الأخرى وتقديم النصائح حول أحسن الطرق للتأثير فيها"،والثاني (جيمس)يرى أن "الدبلوماسية التي تستعمل الموارد الاقتصادية لمتابعة أهداف خاصة للسياسة الخارجية". [1]

الدبلوماسية مفهوم متعدد الأوجه. في الخيال الجماعي، يشير المصطلح عادة إلى التفاوض والتسوية وتجنب الصراع. لكن الأمر مختلف تمامًا بالنسبة للدبلوماسية الاقتصادية، والتي يمكن أن تكون ناقلًا للتعاون وأداة هائلة للتأثير أو الإكراه.

حيث يميل الاقتصاد إلى أن يصبح أحد المحددات الرئيسية لأي سياسة خارجية، كانت قدرة الاقتصاد على نشر الثقافة والتقدم، وتقوية الروابط بين الشعوب، ولكن أيضًا لتحويل نفسه إلى سلاح لإسقاط منافس أو خصم.

لم يعد ينظر للاقتصاد على أنه إنتاج السلع والخدمات وتبادلها وتوزيعها واستهلاكها فقط، فقد أصبح الاقتصاد كحقل من الحقول يتشابك باستمرار مع العديد من العلوم الاجتماعية الأخرى وتتأثر بشدة مع العناصر التي يصعب مراقبتها أو قياسها.

وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية كذلك بأنها إجمالي الأنشطة الاقتصادية الخارجية للحكومة وقطاع الأعمال للبلد. وعرّفت بأنها الترويج للصادرات والاستثمار ونقلا لتكنولوجيا وإدارة الدعم الفني أو التعاون التنموي وبأنها إدارة الآليات لتحقيق الأهداف الاقتصادية على المستوى الثنائي والمتعدد، ولذلك فهي أداة رئيسية لتطوير تعاون فعال على المستوى الدولي

ثانيا أهمية الدبلوماسية الاقتصادية:

تم إنشاء العديد من المنظمات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، والتي تحولت تدريجياً إلى منتدى يُمارس فيه شكل معين من الدبلوماسية

[1]Romain Gelin, Diplomatie économique: qu'est-ce que c'est ?, http://www.gresea.be/Diplomatie-economique-qu-est-ce-que-c-est, Le ; 20/10/2022

الاقتصادية، والذي يميل تدريجياً إلى أن يصبح لاعبين كاملين. خطة مارشال، بدايات البناء الأوروبي معالجماعة الاقتصادية للفحم والصلب علامات على دبلوماسية اقتصادية متزايدة الأهمية. . الدبلوماسية الاقتصادية: التعريفات تتجه الدبلوماسية بشكل متزايد نحو الاقتصاد.

تتجه الدبلوماسية بشكل متزايد نحو الاقتصاد. يبقى تعريف مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية بشكل أكثر دقة. يصعب أحيانًا التمييز بين الحد الفاصل بين الدبلوماسية "السياسية" التقليدية والدبلوماسية الاقتصادية بحيث يصبح من الصعب تحديد وجود خط فاصل مناسب بينهما بدليل ان هناك دمج لوزارات الخارجية ووزارات التجارة في العديد من البلدان مثلأستراليا أو كندا أو بلجيكا، مما يدل على التقارب بين مهام هذين الكيانين وعدم وضوح الحدود بين الدبلوماسية التقليدية والدبلوماسية الاقتصاديةمن وجهة نظر الدولة[1]

الدبلوماسية الاقتصادية الصينية : الصين من الدول التي مارست الدبلوماسية الاقتصادية بشكل فعال للحصول على انطلاقة اقتصادية قوية، فقد استخدمت دبلوماسيتها الاقتصادية من خلال إحكام السيطرة "الناعمة" لدولة الصين على القارة الأفريقية، بفضل حجم استثماراتها الكبيرة، حيث أسهمت الشركات الصينية في التصنيع، ما جعلها إحدى القوى الدافعة للنمو الاقتصادي الشامل للقارة.

كما أظهر التقرير السنوي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وأفريقيا الصادر فى عام 2021، أن قيمة التجارة الثنائية بلغت 187 مليار دولار في عام 2020، على الرغم من الصعوبات التي فرضتها جائحة فيروس كورونا، لتحافظ الصين على ريادتها كأفضلشريک تجاري لأفريقيا، وذلک على امتداد 12 سنة متتالية.

أضحت الصين من أولى الدول التي تمنح مساعدات تنموية ضخمة للقارة الأفريقية، كما تمنح القروض إلى درجة إغراق بعض الدول بها مما يثير بعض المخاوف بشأن اعطاء الصين هامشاً مهماً في التفاوض بشأن الصفقات الكبرى، ويمنحها الأفضلية في الفوز بالمشروعات العملاقة على غرار مناجم الحديد والمواد الأولية الأخرى.

[1] Romain Gelin,Diplomatieéconomique,opcit.

بفضل فاعلية دور منتدى التعاون الصيني الأفريقي،مثل تدشين المجمعات الصناعية، وتحسين البنى التحتية فى اطار مبادرة الحزام والطريق. ومن هذا المنطلق، توقعت "وكالةماكنزيالأميركية" أن تصل قيمة الأرباح المالية التي تجنيها الصين من أفريقيا بحلول عام 2025 إلى 440 مليار دولار.

وأهم من ذلك ما يتم من نشاطات شديدة الحضور تجمع بين الصين وإفريقيا. فعلى سبيل المثال، تعد جلسات المنتدى أكبر تجمع للقادة الأفارقة والصينيين بعد الاتحاد الإفريقي، وتعود حماسة الحكومات الإفريقية للاستجابة للنشاط الصيني إلى ثلاث أسباب:

أ- منهج الصين القائم على «عدم إملاء الشروط السياسية»، واعتماد منهج تفاعل اقتصادي، كذلك تفضيل القادة الأفارقة لأنظمة وسلطات سياسية مركزية، وليس مثل الأنظمة الغربية القائمة على النظام الديمقراطي التفويضي الذي تفضله الحكومات الغربية، واخيراً هو ما تعرضه الصين على القادة الأفارقة من مسارات بديلة للتنمية، ليس فيها مجال للهيمنة الخارجية.

ب- وعد الصين بشراكة تحقق «الكسب للجميع»، خاصة عزم الصين على الاستثمار والدعم في مجال التنمية في البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا التى تعانى من عجز كبير في البنية التحتية، وخاصة في الطرق، والجسور، والموانئ، والمستشفيات، والمدارس. . إلخ.

ج- اعتماد الصين لمنهج تقديم المعونات التنموية والتمويل، حيث تمزج بين المنح الخاصة، والقروض الخالية من الفوائد (القروض التفضيلية)، والقروض الامتيازية لتمويل المنح الدراسية، وبناء منشآت البنية التحتية وتجهيزات الاتصالات، وبناء القدرات في مجال الزراعة والتعدين.[1]

1- الدبلوماسيةالاقتصاديةالتركية تجاه أفريقيا:

تركيا تُبدي منذ سنوات اهتمامًا ملحوظًا بقارة إفريقيا عمومًا وبشرق القارة تحديدًا، وقد ظهر هذا في كثافة النشاط الذي تنفذه بشكل متزايد بمرور الأيام من خلال كافة أدوات السياسة الخارجية التركية. ويعد أحد الشواهد على ما سبق وصول عدد السفارات التركية في إفريقيا إلى

[1] جيهان عبد السلام عباس،العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية : دراسة تحليلية، مجلة السياسة و الاقتصاد ، على الموقع الالكتروني :https://jocu.journals.ekb.eg/article_248880_35547.html، تم التصفح بتاريخ : 2022/10/15 .

40 سفارة حيث تم افتتاح 27سفارة فقط بعد 2009. أما بالنسبة للمجالات الأخرى فيمكن الحديث ضمن المؤشرات التالية :

1. ارتفع حجم التجارة بين تركيا وإفريقيا من 3 مليارات في 2002 إلى 23. 4 مليارًا في 2013.
2. نفَّذت وكالة التنسيق والتعاون التركية على سبيل المثال مشاريع في 2012 بقيمة 772 مليون دولار كما حصلت إفريقيا على ثلث المساعدات الخارجية التركية.
3. قدمت الدولة التركية منحًا لـ3000 طالب إفريقي، فيما حصل 2000 طالب آخر على منح خاصة، فيما سيأتي في 2015 حوالي 3500 طالب.
4. تعمل الخطوط الجوية التركية في 28 بلدًا إفريقيًّا من خلال 42 نقطة
5. يعمل في إفريقيا عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني التركية.

دوافع التوجه التركي لإفريقيا يهدف الى:

1. لعب تركيا دور عالمي وتريد ترسيخ نفسها كدولة بتوجهات "إفرو-أوراسية" انسجامًا مع مبدأ تعدد الأبعاد في السياسة الخارجية، ويتسق هذا مع الفكر السياسي للقيادة التركية من حيث إن تركيا دولة مركز وليست دولة جسر أو هامش.
2. تحاول تركيا الاستفادة من الميراث التاريخي العثماني وربطه بالمعطيات الحالية، وقد تواجد العثمانيون في مناطق شمال وشرق إفريقيا على طول ساحل البحر الأحمر وأجزاء مطلَّة على خليج عدن؛ حيث استمر حكم العثمانيين لحوالي 397 سنة في السودان و350 سنة في كلٍّ من الصومال وجيبوتي وإريتريا وكينيا وأجزاء من إثيوبيا
3. لا تريد تركيا ترك الساحة أمام المنافسين الدوليين والإقليميين خاصة أن لدول منافسة مثل إيران وإسرائيل تواجدًا في منطقة شرق إفريقيا، كما تريد تركيا الاستفادة من نفوذها في إفريقيا في أماكن وأقاليم أخرى.

وفيما ارتفعت صادرات تركيا إلى دول شرق إفريقيا في 2013 إلى 813 مليون دولار فقد بلغت قيمة الواردات 160 مليون دولار، وتحاول تركيا حاليًا زيادة حجم تجارتها مع إثيوبيا التي تعد

صاحبة أكبر استثمار تركي في شرق إفريقيا حيث تبلغ، على سبيل المثال، قيمة مشاريع السكك الحديدية هناك والتي تنفذها شركات تركية 1. 7 مليار دولار

وتحاول تركيا تقديم إغراءات أكثر مثل التعاون مع البنوك الإفريقية، والعمل ضمن مبدأ "أنت تكسب وأنا أكسب" وهو ما لا تفعله بعض الدول الأخرى.

المبحث الثاني: أفريقيا و الدبلوماسية الجزائرية

أولا أهمية افريقيا كقارة جذب اقتصادي

تبلغ مساحتة القارة الافريقية حوالي 30 مليون كلم2. وتملك دولها التي يصل عددها إلى 54 دولة،بتعداد سكاني يصل إلى حوالي 783. 5 مليون نسمة (عام 2000). تشكل نيجيريا أكبر دولة من حيث عدد السكان الذين يقدر عددهم بحوالي 111. 5 مليون نسمة (عام 2000). في أواخر التسعينيات كانت تضم 12. 5% من مجموع سكان العالم (736 مليون نسمة من مجموع سكان العالم الذين كانوا يمثلون 5. 8 مليارات نسمة)، ولا يتعدى نصيبها من الناتج العالمي 1. 6%.

تتواجد القارة الافريقية في منطقة تتوسط العالم من حيث قربها من أوربا و تماسها مع آسيا و محاطة بممرات بحرية تجارية، بالاضافة امتلاك القارة الى موارد طبيعية بنسب معتبرة،ما يجعلها منطقة تنافس الدول الكبرى و صراع قوى خارجية نظير تلك المقدرات الطبيعية المبينة في الجدول التالي[1]:

جدول رقم (01)لاهم المعادن و مناطق تواجدها

أهم الدول الأفريقية المنتجة	نصيب القارة من الناتج العالمي	السلعة
جنوب أفريقيا، مدغشقر، السودان، زيمبابوي	33%	الكروم
الكونغو، زامبيا، زيمبابوي، بوتسوانا، المغرب، جنوب أفريقيا	33%	الكوبالت
الكونغو، جنوب أفريقيا، بوتسوانا، جمهورية	95%	الماس

[1] راوية توفيق ، القارة الأفريقية، على الرابط: https://www.aljazeera.net/2004/10/03/

أفريقيا الوسطى، غينيا، زامبيا		
غانا، زيمبابوي، الكونغو، غينيا، مالي، تنزانيا، زيمبابوي	50 – 65%	الذهب
جنوب أفريقيا، الغابون، غانا، المغرب	90%	البلاتين يوم
جنوب أفريقيا	20 – 25%	اليوراز يوم
الجزائر، مصر، ليبيا، نيجيريا، كوت دي فوار، غينيا، الكاميرون، الكونغو، غينيا	65%	الكاكاو

المصادر: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بجامعة القاهرة

الجزائر وأنغولا والكونغو برازافيل والغابون وليبيا ونيجيريا على سبيل المثال تعتمد على تصدير البترول الخام للحصول على حوالي70 – 95% من النقد الأجنبي، وبوتسوانا تعتمد على تصدير الماس للحصول على 80% من النقد الأجنبي وكذلك زامبيا التي تعتمد على تصدير النحاس للحصول على 80% من النقد الأجنبي، وتعتمد النيجر على اليورانيوم الذي يدر لها 96 %من النقد الأجنبي، هذه الدول تواجه مشكلة التنوع ومن الصعب حل هذه المشكلة في ظل وضع التبعية الذي تتميز به هذه الدول والذي عملت الدول الاستعمارية السابقة على دعمه بعد حصول هذه الدول على الاستقلال.

ونتيجة لذلك فإن القارة الأفريقية تتراجع مكانتها اقتصاديا مقارنة بغيرها من الأقاليم النامية، فمن بين 49 دولة هي الأقل نموا في العالم -حسب تصنيف الأمم المتحدة عام 2001- هناك 34 دولة أفريقية منها دول إفريقيا جنوب الصحراء.

ثانيا اشتداد التنافس الدولي على القارة الافريقية:

بات الكثير من المؤشرات يرجِّح أن القارة الإفريقية أصبحت رقعة أساسية لصراع دولي بين لاعبين متعددين. فالولايات المتحدة الأميركية تهتم منذ بعض الوقت بالنواحي الأمنية والعسكرية في العديد من المناطق الإفريقية، وتلعب الصين أدوارًا اقتصادية واستثمارية مهمة في القارة،

وتكاد فرنسا تكون اللاعب المتفرد بالعديد من المناطق الإفريقية، خصوصًا تلك التي كانت تحت نفوذها الاستعماري. وقد ظهر اللاعب الروسي مؤخرًا في بعض الدول، فضلًا عن تركيا وإسرائيل وإيران وغيرها. تضم إفريقيا أكبر تجمع للدول النامية في العالم، ذات الأسواق المتعطشة للاستثمارات، والنمو السكاني الأسرع عالميًّا، والثروات الهائلة، والحكومات المفتقرة لأدوات فرض الأمن والاستقرار وتحديث البنى التحتية وتوفير الخدمات الأساسية. يضاف إلى ذلك الموقع الجغرافي لإفريقيا والذي جعل منها قارة ذات أهمية استراتيجية خاصة؛ حيث تحتوي على مضايق مهمة ورئيسة في طرق الملاحة الدولية، وهي ثاني أكبر القارات مساحة وامتدادًا جغرافيًّا. [1]

تعدّ القارة الأفريقية ثاني أكبر قارات العالم بعد آسيا، وتبلغ مساحتها حوالي 30 مليون كلم2 تشكّل ما نسبته قرابة الـ 20% من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية. تضم أفريقيا حوالي 800 مليون نسمة تمثل قرابة 15% من مجمل سكّان الكرة الأرضية، وهي تتمتّع بثروات طبيعية وموارد ضخمة غير مستثمرة بالشكل المثالي في معظمها.

وتكتسب القارّة الأفريقية أهمّيتها من كونها تشكّل خزّان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والمواد الأوليّة والأحجار النفسية التي يشتدّ الضغط عليها في ظل التنافس الشديد بين كبرى الدول المستهلكة لهذه الموارد إثر ازدياد الطلب العالمي وتقلّص نسبة الاحتياطيات العالمية ومعدّلات الإنتاج في أماكن ومناطق أخرى من العالم، ومن الموارد التي تتمتّع بها:

وعلى الرغم من أنّ نسبة الاحتياطيات المثبتة في القارة متواضعة نسبيا مقارنة بنظيرتها في الشرق الأوسط، إلاّ أنّ عددا من الجهات الدولية تشير إلى أنّ هناك العديد من المناطق الغير مكتشفة إلى الآن والتي يمكن أن تحوي كميات كبيرة من النفط والغاز بشكل يجعل من القارة الملجأ الأخير الغير مستنفذ بعد نفطيا خاصّة أن قدرات الإنتاج في العديد من دول القارة لم تصل إلى طاقتها القصوى. [2]

[1] سيد أحمد ولد الامير، ملف بحثي: التنافس الدولي في إفريقيا.. دوافعه وأطرافه وأبعاده،على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5131

[2] علي حسين باكير ، مرجع سابق.

ثالثا هشاشة الدول الافريقية تشكل تهديد لأمن الجزائر

لا يزال المأزق الأمني القديم، أي النزاعات المسلحة المزمنة داخل الدول الإفريقية، مرتكزًا على العنف السياسي،إذ تتردد مشاكل الحكم، سيما الانقلابات والتمردات، على قوس واسع من دول القارة. ذلك أن العسكرة هي سمة مشتركة للحكم الإفريقي، فقد شهدت دول مثل نيجيريا وغانا وجمهورية إفريقيا الوسطى أكثر من خمسة انقلابات. على أن التمرد ضد الحكومة لا يفسَّر بالصراع على الحكم فحسب وإنما كذلك بالصراع على الموارد، إذ قد يرجع إلى حرمان مجموعات الأقليات بشكل منهجي من الوصول إلى السلطة وإلى الشبكات الاقتصادية على السواء.

حيث ورثت هذه الدول بنية الإدارة الاستعمارية القائمة بالسيطرة على الأرض وعلى الاستخراج بدلًا من الحكم والسيطرة على السكان، ولذلك تزداد احتمالية النزاعات الداخلية المتعلقة بالموارد في ظل حكومات مركزية ضعيفة ومنقسمة، حيث غياب المؤسسات التنظيمية القوية هو ما يجعل المنافسة على الموارد تتطور إلى صراع. والمشكل أن الوصول إلى الموارد هو ما يساعد على تمديد الحروب، بحيث تغير دوافع الصراع من المظالم إلى الجشع، فعندما تكون الموارد قابلة للنهب، تميل إلى صراع عنيف، ولهذا يلاحظ أن النزاعات في المناطق الغنية بالموارد تميل إلى أن تطول أكثر من المناطق التي يعتمد فيها المقاتلون على المساعدات الخارجية أو الدعم المحلي.

هناك تهديدات جديدة متجذرة بعمق في التهديدات القديمة مثل نمو الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، والاتجار غير المشروع بالمخدرات أو الأسلحة؛ و الجريمة المنظمة بالنظر.

من جانب آخر، تعد إفريقيا القارة الأكثر إصابة بالإرهاب، وإن كان الإرهاب فيها يأخذ طابعًا محليًّا وليس دوليًّا. ففي ظل هذا المعطى وأمام تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تفرز ظاهرة الدولة الهشة أو الدولة المنهارة غير القادرة على بسط سيادتها على إقليمها[1]، يمكن أن يمتد الى دول الجوار و الجزائر ليس في معزل عن التهديدات الافريقية، لذلك تطلب الامر ان تتدخل الجزائر عبر الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق نوع من الاستقرار في الدول الافريقية.

[1] نبيل زكاوي، معضلة الأمن في إفريقيا: هياكل الأزمة وفرص الإصلاح، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5164

التوجه الحثيث للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

1- استحداث مديريات فرعية بوزارة الشؤون الخارجية

أوضح السيد **صبري بوقادوم** وزير الشؤون الخارجية، خلال لقاء حول تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية بوزارة الخارجية. وأشار، إلى أن تحقيق هذا الهدف يعني "تكييف النظام الدبلوماسي لتمكينه من المساهمة بشكل ملموس في نتائج خطة الإنعاش الاقتصادي الموضوعة"، معلنا "تنفيذ سلسلة مقترحات من العمل. المجموعة، التي أنشئت في أكتوبر 2020" . تتعلق هذه المقترحات على وجه الخصوص بما يلي[1] :

- إنشاء شبكة تفاعلية لموظفي الشؤون الاقتصادية والتجارية في البعثات الدبلوماسية والقنصلية حول العالم افتتاح مكتب إعلامي على مستوى وزارة الخارجية لاستقبال المشغلين والمصدرين الجزائريين -تقوية مديرية تعزيز ودعم التبادلات الاقتصادية كهيكل مركزي ومحوري للدبلوماسية الاقتصادية.

- إنشاء بوابة الدبلوماسية الاقتصادية على موقع الوزارة الإلكتروني

- إطلاق برنامج تدريبي حول الدبلوماسية الاقتصادية لصالح الدبلوماسيين المعنيين بالحركة السنوية، مضيفًا أن هذا التدريب يجب أن يمتد في المستقبل إلى جميع الدبلوماسيين.

- تكثيف رؤساء الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين لجهود إعداد تقارير دورية عن الأنظمة المعمول بها في دول الاعتماد بهدف الترويج للمنتجات الوطنية وجذب الاستثمار الأجنبي.

وبهذه المناسبة قال السيد بوقادوم إن هذه الإجراءات يهدف بشكل أساسي إلى:

- العمل وبالتنسيق مع أجهزة وسلطات الدولة المسؤولة عن جميع الجوانب (المالية والتجارية والنقل واللوجستيات والتشريعات وغيرها)

- خدمة الفاعلين الاقتصاديين من حيث المعلومات والدعم والمرافقة. وبعد أن أشار إلى أن الجهاز الدبلوماسي كان أحد حلقات سلسلة أصحاب المصلحة، تبدأ بالمزارع والحرفي والمنتج

[1] السفارة الجزائرية في بروكسل -http://algerian-embassy.be/ministre-des-affaires-etrangeres-des-mesures-pour-promouvoir-la-diplomatie-economique

والصناعي من خلال الهيئات التشريعية للسلطات والوزارات التنفيذية والهيئات الداعمة، البنوك ومنظمات أصحاب العمل والخدمات اللوجستية والجمارك وغيرها

- تطوير الشبكة المصرفية، من خلال فتح فروع في أوروبا وإفريقيا، وزيادة عروض الشحن الجوي والنقل البحري والبري لـ" منطقة الساحل والصحراء وغرب أفريقيا.

- فتح نقاط حدودية جديدة مع جيراننا لتطوير التجارة الثنائية.

- تنظيم معارض ومعارض المنتج الوطني في دول المنطقة وأيام إعلامية في أوروبا وآسيا وأمريكا حول إمكانيات السوق الجزائرية وفرص الاستثمار.

- ارسال بعثات تجارية إلى الأسواق المستهدفة بهدف زيادة حجم الصادرات غير الهيدروكربونية وتعزيز عائداتنا من النقد الأجنبي. وللقيام بذلك.

قامت الجزائر بإنشاء مديرية عامة متخصصة لتشجيع العلاقات الاقتصادية و التعاون الدوليين على مستوى وزارة الشؤون الخارجية و ذلك من خلال المرسوم الرئاسي رقم (08-162) المؤرخ في 02 جوان 2008 و المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية.

أعلن وزير الشؤون الخارجية، صبري بوقادومفي 25 فبراير 2021على تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية بوزارة الخارجية، ضمن تكييف النظام الدبلوماسي لتمكينه من المساهمة بشكل ملموس في نتائج خطة الإنعاش الاقتصادي الموضوعة، معلنا عن تنفيذ سلسلة إجراءات تهدف إلى المساهمة في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية من خلال:

- إنشاء شبكة تفاعلية اقتصادية وعملية. موظفو الشؤون التجارية في بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية حول العالم. "هذه الإجراءات التي من شأنها تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، تأتي في إطار تنفيذ توصيات المؤتمر الوطني حول خطة الإنعاش لاقتصاد جديد.

- العمل على بناء اقتصاد وطني متنوع قادر على تعزيز أمننا الغذائي وتحصين أمتنا من الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات.

- إنشاء بوابة الدبلوماسية الاقتصادية على موقع الوزارة الإلكتروني

- إطلاق برنامج تدريبي حول الدبلوماسية الاقتصادية لصالح الدبلوماسيين المعنيين بالحركة السنوية، مضيفًا أن هذا التدريب يجب أن يمتد في المستقبل إلى جميع الدبلوماسيين.

- تكثيف رؤساء الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين لجهود إعداد تقارير دورية عن الأنظمة المعمول بها في دول الاعتماد بهدف الترويج للمنتجات الوطنية وجذب الاستثمار الأجنبيالعمل وبالتنسيق مع أجهزة وسلطات الدولة المسؤولة عن جميع الجوانب (المالية والتجارية والنقل واللوجستيات والتشريعات وغيرها)

- خدمة الفاعلين الاقتصاديين من حيث المعلومات والدعم والمرافقة. وبعد أن أشار إلى أن الجهاز الدبلوماسي كان أحد حلقات سلسلة أصحاب المصلحة، تبدأ بالمزارع والحرفي والمنتج والصناعي من خلال الهيئات التشريعية للسلطات والوزارات التنفيذية والهيئات الداعمة، البنوك ومنظمات أصحاب العمل والخدمات اللوجستية والجمارك وغيرها.

- تطوير الشبكة المصرفية، من خلال فتح فروع في أوروبا وإفريقيا، وزيادة عروض الشحن الجوي والنقل البحري والبري لـ" منطقة الساحل والصحراء وغرب أفريقيا،

- فتح نقاط حدودية جديدة مع جيراننا لتطوير التجارة الثنائية.

- تنظيم معارض ومعارض المنتج الوطني في دول المنطقة وأيام إعلامية في أوروبا وآسيا وأمريكا حول إمكانيات السوق الجزائرية وفرص الاستثمار.

- ارسال بعثات تجارية إلى الأسواق المستهدفة بهدف زيادة حجم الصادرات غير الهيدروكربونية وتعزيز عائداتنا من النقد الأجنبي. وللقيام بذلك. 1

قال مدير الترويج ودعم التبادلات الاقتصادية بوزارة الشؤون الخارجية، **رابح فاسيح**أن هناك سلسلة من الإجراءات تهدف الى توجه الجزائر نحو تفعيل الدبلوماسية الجزائرية تتمثل في مايلي:

- إنشاء مكتب الاستثمار ومعلومات التصدير والترويج(BIPIE) ، وتدريب الدبلوماسيين المسؤولين عن الشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى الجزائر.

- إنشاء قسم على شبكة الإنترنت على موقع وزارة الخارجية مخصص للدبلوماسية الاقتصادية. وبحسب المدير، فإن معهدBIPIE ، الذي يعتمد على إدارة تعزيز ودعم التبادلات

[1] السفارة الجزائرية في بروكسل ،مرجع سابق.

الاقتصادية في الوزارة، يهدف إلى استقبال الفاعلين الاقتصاديين بما في ذلك المصدرين لمساعدتهم على الاستفادة من المعلومات والوثائق اللازمة.

- قال فسيح: "هناك شبكة من مسؤولي الشؤون الاقتصادية والتجارية يمكن للمتعاملين الوطنيين الاتصال بها على مستوى البعثات الدبلوماسية الجزائرية بالخارج"، مضيفًا أن المكتب يقدم للمتعاملين معلومات عن المشاريع أو المناقصات أو مقترحات الشراكة بالإضافة إلى تنظيم دورات تدريبية في الدولة. مجال الدبلوماسية الاقتصادية. 1

وقد قامت الجزائر سنة 2008 بتكوين أول فريق من الملحقين التجاريين بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، ويتكون هذا الفريق من خمسة عشر عضوا، وبعد تكوين دام عدة أسابيع بالجزائر، تم إلحاقهم بواشنطن لاستكمال التكوين، الذي أشرف عليه خبراءأمريكيون من وزارة التجارة، وجزائريون هما الأستاذ الدكتور امحند برقوق، والدكتور يوسف بن عبدالله. [2]

أكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أن الجزائر تتطلع إلى تموين إفريقيا بالكهرباء وإقامة مشاريع سكك حديدية تربط الدول الإفريقية التي ليس لديها سواحل بالحوض المتوسط، كما ستعمل على تدارك التأخر المسجَّل في خطوط النقل بالدول الإفريقية، حيث فتحت مؤخراً خطّاً بحريّاً نحو السنغال، وثمّن تبون توجُّه رجال الأعمال الجزائريين نحو إفريقيا قائلاً في هذا الإطار إن "الاقتصاد هو المتحكم اليوم.

2- الغاء الجزائر لديون الدول بعض الافريقية:

ألغت الحكومة الجزائرية في عام 2010 ديون 14 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي، والتي بلغت أكثر من 902 مليون دولار، كما يتذكر توفيق ليراري. سياسياً، لقد استعدنا مكانتنا التي تستحقها في القارة. الآن نحن بحاجة إلى أن نكون حاضرين اقتصاديًا. «ومع ذلك، يجب أن يسمح الوضع بذلك. منذ عامين، وبالنظر إلى انخفاض سعر برميل الخام، تواجه الجزائر انخفاضًا مذهلاً في عائداتها النفطية.

[1] https://ambalg-sofia.org/three-major-measures-to-strengthen-algerian-economic-diplomacy/

[2] قطابالجمعيوسيم، العولمةوتأثيرهاعلىالدبلوماسيةالاقتصادية، مجلةشعاعللدراساتالاقتصادية،المجلد 05العدد02،2021 ص68.

اصبحت المساعدات بمختلف اشكالها توظف كقوة ناعمة، حيث اعتمدت الجزائر هذا النوع من السلوك تجاه عدة دول افريقية من خلال تقديم هبة بقيمة 50 مليون دولار لتونس سنة 2011 ثم وديعة بقيمة 100 مليون دولار سنة 2014 و اخرى بقيمة 150 مليون دور سنة 2020، كما مسحت ديون 14 دولة افريقية بقيمة 902 مليون دولار سنة 2013، بالإضافة الى تقديم المساعدات الانسانية لدول افريقية متضررة من النزاعات الداخلية و الكوارث الطبيعية.

تساهم المساعدات في تشكيل صورة ذهنية داخلية و خارجية توحي بالتفوق الاقليمي و الدولي، حيث تترك هذه الصورة آثارها في المحافل الدولية و في قدرة الدول المانحة في دعم فعالية أجهزها الدبلوماسية [1]

يظهر دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو افريقيا من خلال مايلي:

- محاولة فك الارتباط مع الدول الاوربية و التوجه نحو الساحة الافريقية
- الموازنة من خلال الانتقال من التعاون الامني الى التعاون الاقتصادي
- محاولة الحد من النفوذ الاجنبي في المنطقة لصالح التعاون البيني في اطار الاتحاد الافريقي
- تقديم المساعدات الفنية و التقنية للدول الافريقية
- فك العزلة عن افريقيا من خلال شق الطرق العابرة للصحراء لتشبيك افريقيا بعضها البعض.

تتمثل التحديات فيما يلي:

- اعتماد الجزائر على الريع البترولي في تمويل المشاريع دون غيره من مصادر التمويل الاخرى
- وجود دبلوماسية اقتصادية أجنبية منافسة هدفها استنزاف افريقيا دون تحقيق تنمية حقيقية.

الجزائر تربطها علاقات تجارية مع 24 دولة فقط من بين 54 بلدا الأعضاء بالاتحاد الأفريقي، في حين تمثل مبادلاتها التجارية أفريقيا 3% من مجموع تعاملاتها الخارجية[1]. ، و هي حصة غير كافية تتطلب الذهاب بعيدا لتحقيق عمل اقتصادي كبير عبر الدبلوماسية الاقتصادية

[1] أسامة عينوش، الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن و التنمية :قرأة في مقومات تفعيل دبلوماسية الجزائر الاقتصادية في افريقيا ،**مجلةالباحثالأكاديميفيالعلومالقانونيةوالسياسية** . **المركزالجامعيآفلو /الأغواط .العددالسابع07سبتمبر2021**، ص47.

الاقتراحات و التوصيات:

الدبلوماسية الاقتصادية ضرورة املتها العولمة و التشبيك الاقتصادي بين الدول و بالتالي لابد من:

- ضرورة اهتمام الجزائر بفضائها الاقليمي الافريقي و منافسة الدول الكبرى اقتصاديا
- افريقيا تحتاج الى شركات اقتصادية حقيقية قائمة على الندية و ليس شركات تعمق التبعية.
- تنشيط البعثات الدبلوماسية في الدول الافريقية بما يخدم الاقتصاد الوطني
- قيام البعثات الدبلوماسية بتقديم معلومات دقيقة عن الدول الافريقية لتسهيل الاستثمار الوطني و ترقية الصادرات.
- تنشيط البعثات الدبلوماسية في الترويج للاستثمار في الجزائر.
- ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية بين الافارقة من خلال منظمة الاتحاد الافريقي.
- اعطاء الميزة التفضلية للدول الافريقية في اكتساح الاسواق و التجارية البينية الجوارية
- اعادة النظر للأمن القومي من خلال المفهوم الشامل للأمن و اعطاء الصدارة للأمن الغذائي و الاقتصادي الطارد لكل مظاهر اللاستقرار و الارهاب في افريقيا.
- بإمكان الجزائر لعب دور كبير في اعادة تنمية افريقيا من خلال بناء منظومة اقتصادية تكون لها القدرة التفاوضية مع الدول و التكتلات الاقليمية و العالمية.

الخاتمة:

زادت الحاجة الى الدبلوماسية الاقتصادية كاطار تنظيمي لهذه العلاقات لتنفيذ السياسة الخارجية للدول و عملت العولمة دور كبير في تشبيك مصالح الدول، مما حتم على الجزائر ان تنفتح على فضائها الافريقي لسببين رئيسيين:

- استباحة افريقيا اقتصاديا مما جعل منها قارة مفتوحة على التنافس اللامتكافئو هذا اثر بشكل كبير على التنمية و الاستقرار و تحولت الى تهديد للأمن القومي الافريقي عموما و الجزائري

[1] عبد الحكيم حذاقةالمنطقة الأفريقية الحرة.. هل تملك الجزائر القدرات التنافسية في أسواق القارة؟، على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/12/17/

خصوصا استدعى ذلك البحث عن مقاربة تنموية تحد من الفقر و التهميش الذي تتعرض له القارة.

- و السبب الثاني يتعلق تنويع الصادرات و الواردات الجزائرية و فتح اسواق لها في افريقيا و ترقية الاقتصاد الوطني و الاولوية لدول القارة الافريقية في الاستثمار البيني.

- ما سبق ذكره يدفع الدبلوماسية الجزائرية للاهتمام بأفريقيا و محاولة مساعدة القارة على تجاوز مشاكلها و جعلها قوة اقليمية قائمة على العلاقات الندية و ليست علاقات تبعية تعمق الفقر و الاستنزاف لمقدرات القارة الافريقية.

المصادر و المراجع:

[1] Romain Gelin, Diplomatie économique: qu'est-ce que c'est ?, http://www. gresea. be/Diplomatie-economique-qu-est-ce-que-c-est, Le ; 20/10/2022

[1] Romain Gelin,Diplomatieéconomique,opcit .

[1] لخضرمحمدالعربي، يعقوبأسماء، تقييمدورالدبلوماسيةالاقتصاديةفيدعمالأمنالاقتصادي - معالإشارةلاتفاقالشراكةالأوروجزائرية-مجلةالبشائرالاقتصادية العدد: 04أبريل 2016، ص ص 132،133.

[1] علي حسين باكير، التنافس الدولي في أفريقيا، على الرابط: https://studies. aljazeera. net/ar/reports/2009/2011721143056640254. html

[1] جيهان عبد السلام عباس،العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية: دراسة تحليلية، مجلة السياسة و الاقتصاد، على الموقع الالكتروني: https://jocu. journals. ekb. eg/article_248880_35547. html، تم التصفح بتاريخ: 15/10/**2022**.

[1] راوية توفيق، القارة الأفريقية، على الرابط: https://www. aljazeera. net/2004/10/03/

[1] سيد أحمد ولد الامير، ملف بحثي: التنافس الدولي في إفريقيا. . دوافعه وأطرافه وأبعاده،على الرابط: https://studies. aljazeera. net/ar/article/5131

[1] علي حسين باكير، مرجع سابق.

[1] نبيل زكاوي، معضلة الأمن في إفريقيا: هياكل الأزمة وفرص الإصلاح، https://studies. aljazeera. net/ar/article/5164

[1] بن لخضر محمد العربي، يعقوب أسماء، مرجع سابق،ص136.

[1] السفارة الجزائرية في بروكسل http://algerian-embassy. be/ministre-des-affaires-etrangeres-des-mesures-pour-promouvoir-la-diplomatie-economique

[1] السفارة الجزائرية في بروكسل، مرجع سابق.

[1] https://ambalg-sofia. org/three-major-measures-to-strengthen-algerian-economic-diplomacy/

[1] قطاب الجمعي وسيم، العولمة وتأثيرها على الدبلوماسية الاقتصادية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05العدد02،2021 ص68.

[1] أسامة عينوش، الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن و التنمية: قرأة في مقومات تفعيل دبلوماسية الجزائر الاقتصادية في افريقيا، **مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية. المركز الجامعي بآفلو /الأغواط. العدد السابع07 سبتمبر2021**، ص47.

[1] بن لخضر محمد العربي،يعقوب أسماء، مرجع سابق،ص143.

[1] عبد الحكيم حذاقةالمنطقة الأفريقية الحرة. . هل تملك الجزائر القدرات التنافسية في أسواق القارة؟، على الرابط: https://www. aljazeera. net/ebusiness/2020/12/17

التنافس الدولي على أفريقيا: الخطط الاستراتيجية، والرؤية الجزائرية.

د/ خالد بقاص

جامعة الوادي

مقدمة:

لطالما شكلت القارة الأفريقية مركزا للتنافس العالمي منذ قرون، ويكفي الإشارة إلى مؤتمر برلين المنعقد بين سنتي 1884 و1885م لمعرفة حجم التنافس والصراع الدوليين لاحتلال أراضي القارة الأفريقية.

وبرغم تصاعد موجات التحرر الأفريقية والتوجه نحو التخلص من الاستعمار عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، إلاّ أن التنافس العالمي على مقدرات أفريقيا ظل قائما، مع أنه اتخذ أشكالا وعناوين أخرى أبرزها التنمية والاستثمار وتطوير القدرات الأفريقية للدول الناشئة حديثا.

ولقد مثّلت الطاقة أبرز مجالات الاستثمار عبر عديد الشركات الأجنبية التي ولجت السوق الأفريقي بحثا عن النفط والغاز. وقد استولى الأوروبيون عموما على صفقات الاستثمار في فترة الحرب الباردة، نظرا لتواجدهم التاريخي في القارة. غير أن نهاية الحرب الباردة، وبروز تجليات العولمة وتدفقاتها غيرت الوضع بشكل كبير، عبر بروز أطراف جديدة عبّرت بقوة عن احتياجها ورغبتها للموارد والأسواق الأفريقية، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والصين وصولا إلى تركيا والتي برزت بوضوح مع مطلع القرن الواحد والعشرين.

ستحاول الدراسة البحث في أبرز مضامين استراتيجيات هذه الدول المتنافسة، وكذلك بحث رؤية الجزائر لأفريقيا وكيفية تعاملها مع واقع التنافس الدولي على مقدرات القارة، باعتبارها معنيّة به.

ولأجل ذلك ستنتهج الدراسة مقولات نظرية الدور باعتبارها مفسّرة لما تقوم به الأطراف الدولية وكذلك الجزائر تجاه القارة الأفريقية، بمعنى كيف ترى مختلف الدول مصالحها وأهدافها في أفريقيا.

المحور الأول: أبرز الأطراف الدولية المتنافسة وخططها الاستراتيجية نحو أفريقيا

1. الولايات المتحدة الأمريكية والتنافس الدولي على أفريقيا:

يبدو أن الدبلوماسية الأمريكية في فترة الحرب الباردة لم تكن جادة في التدخل في الشؤون والقضايا الأفريقية بشكل مباشر حيث كانت تركّز في سياستها نحو أفريقيا على تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي:احتواء المد الشيوعي وحماية خطوط التجارة البحرية والوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام ودعم ونشر القيم الخاصة بالديمقراطية، وعموما كانت الولايات المتحدة تعتمد على النفوذ الأوروبي داخل القارة الأفريقية. (الحسناوي، 2011، الصفحات 106-25).

ومع انتهاء فترة الحرب الباردة وتصدّع المعسكر السوفياتي أسست واشنطن سياستها الأفريقية بين سنتي 1990 و2001 على ثلاث محاورهي:

- الكفاح ضد ما أسمته "الراديكالية الإسلامية".
- معالجة الأمراض وخصوصا مرض الصّيدا.
- غزو السوق الأفريقية تحت غطاء سياسة تأييد التنمية والديمقراطية.

وقد خفّضت واشنطن التزامها الأيديولوجي وركّزت على الأهداف الإقتصادية وفق قاعدة "التجارة بدلا عن المساعدة"The Trade Not Aid، وهو ما تأكد في ميزانية الولايات المتحدة لسنة 1996 والتي أكد فيها الرئيس كلينتون على أولوية الإقتصاد على العسكر، كما أكدت إدارته أيضا على الدبلوماسية التجارية وعلى أن مناطق التأثير لم يعد لديها مكان في الإستراتيجية الأمريكية، وهذه رسالة وجهت للطرف الأوروبي الذي كان يبسط سيطرته على أفريقيا. (Leriche, 2003).

ويمكن توضيح أهداف التحرك الأمريكي في أفريقيا من خلال التقرير الصادر سنة 1997 بعنوان:" تعزيز العلاقات الإقتصادية للولايات المتحد ة مع أفريقيا" والذي أعدّه فريق مستقل بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، حيث أوصى بأن تكون الولايات المتحدة في طليعة الدول الصناعية الكبرى المستفيدة من الفرص الجديدة في أفريقيا، وتأسيسا على ذلك عملت الإدارة الأمريكية على إدماج أفريقيا في الإقتصاد العالمي من خلال:
1- تشجيع الدول الأفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية ناجعة تحقق فرصا أفضل للتجارة والاستثمارات الأمريكية في القارة.

2- العمل بقانون النمو والفرص في أفريقيا الذي أقره الكونغرس في إطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة حول أفريقيا.

3- دعم سياسة المساعدات الأمريكية تجاه أفريقيا، وهو مالا يتعارض مع مبدأ "التجارة بديلا عن المساعدات"، حيث تسعى المساعدات الأمريكية إلى دعم جهود الإصلاح الإقتصادي والسياسي في القارة.

4- العمل على منع النزاعات وإنهاء حروب التطهيرالعرقي لتحقيق الاستقرار والأمن وفقا لمنظور المصلحة القومية الأمريكية. (الحسناوي، 2011).

وقد نتج عن السياسات الأمريكية المتخذة عددا من النتائج الايجابية فيما يخص العلاقات التجارية والاقتصادية،

إذ عقدت الحكومة الأمريكية سنة2021 أكثر من 800 صفقة تجارية واستثمارية ثنائية الاتجاه عبر 47 دولة أفريقية بقيمة إجمالية قدرت بأكثر من 18 مليار دولار، وأبرم القطاع الخاص الأمريكي صفقات استثمارية في إفريقيا بقيمة 8. 6 مليار دولار. كما بلغ إجمالي السلع والخدمات الأمريكية المتداولة مع إفريقيا نحو 83. 6 مليار دولار في ذات السنة.

وقد أعلن الرئيس الأمريكيبايدن عبر منتدى الأعمال الأمريكي الأفريقي عن أكثر من 15 مليار دولار من الالتزامات التجارية والاستثمارية والصفقات والشراكات التي تعزز الأولويات الرئيسية في أفريقيا، بما في ذلك الطاقة المستدامة والأنظمة الصحية والأعمال الزراعية والاتصال الرقمي والبنية التحتية والتمويل.

وقد وقّع الممثّل التجاري للولايات المتحدة نيابة عن حكومة بلاده، مذكّرة تفاهم مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) لدعم المؤسسات الأفريقية لتسريع النمو الاقتصادي المستدام في جميع أنحاء القارة. بمجرّد التنفيذ الكامل للاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتي ستؤسّس سوقًا مشتركة على مستوى القارة تضم 1. 3 مليار شخص وبقيمة تصل إلى نحو 3. 4 تريليون دولار أمريكي، ما يجعلها خامس أكبر اقتصاد في العالم. (TheWhite House, 2022)

وقد صدّرت الولايات المتحدة الأمريكية سلعا تجارية نحو القارة الأفريقية بما بلغ مجموعه نحو 689 .30 مليار دولار وذلك سنة2022، في حين استوردت سلعا بما قيمته 41. 89 مليار دولار حسب إحصائيات ذات السنة، والتي صدرت عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للحكومة الأمريكية (United States Census Bureau, .(An official website of the United States government) 2023)

ولم تقتصر الرغبة الأمريكية في التوجه نحو الفرص المتاحة في أفريقيا على المجال الاقتصادي والتجاري فقط، وإنما تعدته إلى الجانب العسكري والاستراتيجي، حيث أنشأت منذ فيفري سنة 2007 قاعدة عسكرية موحّدة جديدة للقارة الأفريقية سمّتها " أفريكوم"AFRICOM، والتي يتواجد مقرها في مدينة " شتوتغارت" الألمانية(الحسناوي، 2011، الصفحات 106-25.).

2-الإتحاد الأوروبي والتنافس الدولي على أفريقيا:

تنطلق الدراسة في مناقشة هذا العنصر من العلاقات الأوروبية الأفريقية والتي تختلف عن العلاقات الأمريكية الأفريقية أو العلاقات الآسيوية الأفريقية، كون أفريقيا ظلت لفترة طويلة تحت السيطرة الاستعمارية الأوروبية المباشرة من جهة، ولأسبقية المشاريع الإقتصادية الأوروبية على غيرها من جهة ثانية، ويمكن استعراض هذه العلاقات من خلال أربع مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: من 1957 إلى 1963: حيث سمحت اتفاقية روما المنشأة للسوق الأوروبية المشتركة والمبرمة سنة 1957 ضمن بنودها، بقيام ارتباط بين الجماعة الأوروبية وأقاليمها فيما وراء البحار من خلال السماح بقيام علاقات تجارية وتقديم إعانات مالية لبعض الدول الأفريقية وخاصة للتي كانت مستعمرات أوروبية في السابق.

المرحلة الثانية: من 1963 إلى1973: وتم خلالها إبرام اتفاقيتي "ياوندي" الأولى والثانية بالكاميرون سنة 1963 وهي أول اتفاقية بين الجماعة الإقتصادية الأوروبية و18 دولة أفريقية، واهتمت هذه الاتفاقية بالجانب التجاري، إذ نصت على العمل بنظام التفضيلات الجمركية غير التبادلية لصالح بضائع الدول الأفريقية، كما سمحت بالتعاون في المجالات الفنية ومشاريع البنية التحتية.

المرحلة الثالثة: من1975 إلى2000: حيث وقعت اتفاقية لومي الأولى في دولة طوغو سنة 1975 بين الجماعة الإقتصادية الأوروبية ومجموعة من المستعمرات الأوروبية السابقة، والتي تجمعت تحت مسمى مجموعة "ACP" أي أفريقيا، الكاريبي، الباسيفيك ومحور هذه الاتفاقية الشراكة والتضامن، وقد شملت 46 دولة، وكانت أمانتها الدائمة في بروكسل، كما نصت على تفضيلات جمركية غير تبادلية للصادرات من منطقة دول ACP إلى دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وأدخلت لومي الأولى نظاما يسمى "ستابلكس" والذي يهدف لتمويل العجز في عائدات الصادرات الذي يسببه تذبذب الأسعار في الأسواق العالمية(فهمي، 2006، الصفحات 152-60).

وفي سنة 1979 قامت 58 دولة بتوقيع اتفاقية لومي الثانية والتي أضافت نظاما سمي "سيسمن" والذي يشبه "ستابلكس" غير أنه خاص بمستخرجات المناجم ومن سنة 1984 إلى1995 توالت المعاهدات وجاءت لومي الثالثة والرابعة حتى وصل عدد الدول الداخلة فيها إلى سبعين دولة.

المرحلة الرابعة: وبدأت بتوقيع اتفاقية "كوتونو" في 23 جوان 2000 بين الإتحاد الأوروبي - والذي كان يضم آنذاك 15 دولة - وACPالتي أصبح عددها 77 دولة 48 منها أفريقية و15 من الكاريبي و14 من الباسيفيك،وتستمر هذه الإتفاقية حتى 2020 وتمثل إطارا للتنمية بين الأطراف الأفريقية والأوروبية والكاريبية والباسيفيكية، كما أنها تعد أكبر إطار سياسي ومالي في العلاقات بين الشمال والجنوب(فهمي، 2006).

وجاء مؤتمر برشلونة سنة 1995 تعبيرا عن أساس جديد للعلاقات بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط بما فيها دول شمال أفريقيا، حيث يقوم على مفهوم الشراكة في المستويات السياسية والأمنية والمجالين الإقتصادي والمالي والجوانب الإجتماعية والثقافية، لكن هذه الشراكة لم تحقق هدفها الساعي إلى الرخاء والإستقرار والأمن في البحر المتوسط، مما نتج عنه مشاريع عديدة كسياسة الجوار الأوروبي ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط 2007.

وعموما فإن مشاريع الشراكة الأورو متوسطية وما تبعها من اتفاقيات ثنائية بين الإتحاد الأوروبي وكل من المغرب وتونس والجزائر، كانت نتاجا لتحديات فترة ما بعد الحرب الباردة،

وكذلك لتزايد ضغط الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط تجاه أوروبا، إضافة إلى مايسمى بظاهرة التطرف وتزايد العداء نحو الغرب(حسن، 2007، صفحة 101).

وبالرغم من الجهود الأوروبية سالفة الذكر إلا أن الدخول الأمريكي والآسيوي - الصيني خصوصا- عرقل عملية تعزيز الوجود الإقتصادي الأوروبي في أفريقيا من جهة، إضافة إلى النظرة التاريخية السلبية لبعض الدول الأفريقية تجاه أوروبا من جهة ثانية، وانطلاقا من هذين السببين اضطر الإتحاد الأوروبي إلى تبني استراتيجية جديدة نتجت عن اجتماع المفوضية الأوروبية في أكتوبر 2005 سميت بـ: "استراتيجية الإتحاد الأوروبي من أجل أفريقيا: نحو ميثاق أورو أفريقي من أجل تعجيل التنمية في أفريقيا" تتلخص في:

- تقوية الدعم الأوروبي لأفريقيا في المجالات الأكثر أهمية " تحسين الأوضاع الداخلية والاهتمام بمشاكل الفقر والتعليم ومكافحة الإيدز. . . "

- اتباع مسار أكثر كفاءة في التعامل مع القضايا الأفريقية وذلك بالتركيز على مفاهيم العدالة والشراكة في العلاقة بين الطرفين وتبني مفهوم الحكم الراشد(فهمي، 2006، الصفحات 152-60).

- تبني مفهوم الشراكة الإستراتيجية مع أفريقيا، حيث عقدت قمة بين الدول الأوروبية والأفريقية في العاصمة البرتغالية لشبونة سنة 2007 والتي ركزت على تفعيل آليات التعاون بين الطرفين ومواجهة تحديات العولمة خاصة في مجال تدعيم المبادلات التجارية والتحكم في الهجرة وحماية البيئة ومواجهة الصراعات والعمل على حلها سلميا. وتتمثل المصالح الأوروبية من الشراكة مع أفريقيا في بعدين استراتيجي واقتصادي، فالإستراتيجي يتضمن العمل على المحافظة على معاقلها التقليدية في أفريقيا خاصة مع الإهتمام الأمريكي والصيني بالقارة، أما البعد الإقتصادي فيتمثل في ضمان تدفق المواد الخام من الدول الأفريقية، إذ تعتبر أوروبا من المناطق الفقيرة طاقويا، حيث تستورد معظم حاجاتها من الخارج باستثناء كل من النرويج وبريطانيا ورومانيا. لذلك دخلت مجموع الدول الأوروبية فرادى ومجتمعة في صراع دولي فيما بينها أحيانا وبشكل أكبرمع الطرفين الأمريكي والآسيوي لتعظيم استفادتها من موارد الطاقة المتواجدة عبر مختلف مناطق أفريقيا(الحسناوي، 2011).

وقد نتج عن "القمة السادسة للاتحاد الأوروبي - الاتحاد الأفريقي: رؤية مشتركة لسنة 2030 " حزمة استثمار أوروبي في أفريقيا بقيمة لاتقل عن 150 مليار يورو والتي ستدعم طموح الطرفين المشترك بحلول عام 2030 وأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، المكوّنة منحزمة الاستثمار والصحة والتعليم، وستسعى حزمة الاستثمار المعلنة إلى بناء اقتصادات أكثر تنوعًا وشمولية واستدامة وصمودا.

كما تهدف إلى تعزيز الاستثمار العام والخاص بناءً على المبادرات والشراكات القائمة، إضافة إلى تعزيز الاستثمارات المستدامة واسعة النطاق، بدعم من مبادرات فريق أوروبا، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأولويات واحتياجات البلدان الأفريقية، بما في ذلك الاستثمار في الطاقة والنقل والبنية التحتية الرقمية المتوافقة مع خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا للفترة من 2021 إلى 2030 عبر انتقال عادل ومنصف للطاقة، مع الأخذ في الاعتبار التوجهات المحددة والمتنوعة للبلدان الأفريقية فيما يتعلق بالحصول على الكهرباء. أيضا الانتقال الأخضر بما في ذلك دعم تنفيذ المساهمات المرسومة وطنياً وخطط التكيف الوطنية للبلدان الأفريقية. بالإضافة إلى التحول الرقمي الذي يدعم الاتصال الموثوق به من خلال الاستثمارات في البنى التحتية وبأسعار معقولة وتعزيزالوصول إلى الاقتصاد الرقمي واقتصاد البيانات مع تعزيز المهارات وريادة الأعمال الرقمية؛ ودعم النمو المستدام وخلق فرص العمل اللائقة، بما في ذلك الاستثمار في مشاريع الشباب في أفريقيا، وتسهيل النقل وكفاءة شبكات النقل، وإيلاء الاهتمام بالتنمية البشرية، لاسيما من خلال زيادة التنقل وإمكانية توظيف الطلاب والخريجين الشباب والعمال المهرة. ودعم التصنيع وتطوير سلاسل التوريد. (European Union External Action, 2022).

من جهة أخرى أكّد الاتحاد الأوروبي التزامه بمبلغ 600 مليون يورو لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية في الفترة الممتدة من سنة 2022إلى سنة 2024. وذلك سعي الإقامة شراكة سلام وأمن أكثر فعالية(Pirozzi, 2022).

3-الصين والتنافس الدولي على أفريقيا:

يبدو أن موجة الصّراع ضد القوى الإستعمارية والرغبة في التحرر لدى الدول الأفريقية والتي بدأت في خمسينيات القرن الماضي، هي الأسس التي انطلقت منها العلاقات الصينية الأفريقية، حيث كانت الصين خلال تلك المرحلة تركز على الأيديولوجيا الاشتراكية في علاقاتها مع الدول الأفريقية.

وضمن سعي الصين الشعبية للإعتراف بها داخل منظمة الأمم المتحدة أقامت بكين علاقات دبلوماسية مع 44 دولة أفريقية مبنية على مبدأ التعايش السلمي المحدد من طرفها والذي يقوم على المبادئ التالية:

- الاحترام المتبادل للسيادة، والتكامل الإقليمي.
- عدم الإعتداء من قبل أي طرف على الآخر.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر
- المساواة والمصلحة المشتركة.

وإذا كان العامل الإيديولوجي هو الذي حكم العلاقات الصينية الأفريقية في فترة الحرب الباردة، فإن السياسة الصينية بعد الحرب الباردة تحولت نحو منهج براغماتي يعطي الأولوية للتجارة والاستثمارات مع الدول الأفريقية(الحسناوي، 2011، الصفحات 106-25).

كما تجلى الإهتمام الصيني بأفريقيا أكاديميا من خلال قيام الحكومة الصينية بتسيير إنشاء عدد من المراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدني الصيني المختصة بالشؤون الأفريقية ومنها معهد غرب آسيا للدراسات الأفريقية التابعة للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، ومركز الدراسات الأفريقية بجامعة "بيكنغ" وجامعة "السانغتان" ومعهد بحوث التنمية الأفريقية والآسيوية التابع لمركز بحوث التنمية بمجلس الدولة ومركز بحوث التعليم الأفريقي بجامعة" زهيغانغ نورمال" والجمعية الصينية للدراسات الأفريقية، إضافة إلى مراكز ومعاهد أخرى عديدة(هلال، 2006، الصفحات 143-48).

وقدمت الصين آلاف المنح الدراسية للطلبة الأفارقة، بهدف تقريبهم من الثقافة الصينية، وصناعة نخب تقود أفريقيا مستقبلا. ويعتبر منتدى التعاون الصيني الأفريقي الذي أنشأ بمبادرة

من بكين سنة 2000 بمثابة الأساس الجديد لانطلاق حقبة جديدة من التعاون الإقتصادي بين الطرفين، ونتيجة لذلك تضاعفت التجارة بين الطرفين حيث تجاوزت قيمتها 10 مليار دولار سنة 2000، ووصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى 55. 5 مليارد‌ولار سنة 2006 بزيادة 40 % مقارنة بسنة 2005، إذ بلغت الصادرات الصينية إلى أفريقيا نحو 26. 7 مليار دولار أي بزيادة نسبتها 43 %، في حين سجلت واردات الصين من أفريقيا حوالي 28. 8 مليار دولار أي بزيادة نسبتها 37 %، لتصبح الصين بذلك ثالث أكبر شريك تجاري لأفريقيا بعد الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، كما قامت الصين بإلغاء ديون مستحقة لدى 31 دولة أفريقية بما قيمته 1. 2 مليار دولار تقريبا، كما زادت الصين من حجم استثماراتها في أفريقيا والذي بلغ سنة 2006 حوالي 11. 7 مليار دولار شملت 49 بلدا أفريقيا(الحسناوي، 2011، الصفحات 106-25).

وتجدر الإشارة إلى أن الصين تتميز عن الغرب عموما بخاصيتين مهمتين في تعاملها مع دول القارة الأفريقية أولهما عدم وضع مشروطيات سياسية، وثانيهما أنها تشتري مواد أولية بأسعار مرتفعة وتبيع مواد استهلاكية بأسعار رخيصة وهذا عكس العلاقة التي تربط أفريقيا بالغرب والقائمة على الإختلال الكبير في المبادلات التجارية، مما جعل الدول الأفريقية تفضِّل التعامل مع الصين في كثير من الميادين بدلا من الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة-Maury, 2006, pp. 124) (26. وما يؤكد هذا التوجه القمة الصينية الأفريقية التي عقدت سنة 2006 لتقييم المنجزات المحققة والتي حضرها رؤساء 43 دولة أفريقية وممثلين عن خمس دول أخرى، وقد أعطى هذا الإجتماع مؤشرا واضحا على مدى أهمية وثقل الدور الصيني في أفريقيا وثقة الدول الأفريقية بهذا الدور، خاصة وأن الصين لا تسعى لهيمنة سياسية أو استعمارية وهو ما سيعزز دورها أكثر في أفريقيا(Maury, 2006, pp. 124-26).

وبالرغم من تعطل سلسلة التوريد بين أفريقياوالصين بسبب تداعيات فيروس كورونا، إذ بلغت قيمة التجارة بينهما سنة 2020 نحو 176 مليار دولار أمريكي، مقابلنحو 192 مليار دولار أمريكي في 2019، إلا أنّ القيمة انتعشت مجدّدا عام2021، إذوصلت لحدود 251 مليار دولار.

وقد كانت جنوب إفريقيا أكبر مصدّر للصين من إفريقيا سنة 2021، تلتها أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. في حين ظلت نيجيريا أكبر مشتر للسلع الصينية، تلتها جنوب إفريقيا ثم مصر، حسب احصائيات نفس السنة(JOHNS HOPKINS, 2023).

4-تركياوالتنافس على أفريقيا:

أسّست حكومة العدالة والتنمية بعد وصولها للسلطة سنة 2002 علاقاتها مع الدول الأفريقية بشكل عام استنادا إلى المخطّط الذي اعتُمد سنة 1998، والمسمّى بـ: "الانفتاح على أفريقيا"، الذي أعدّته وزارة الخارجية، وشارك في التحضير له عدد من الفاعلين المحليين المتمثلين في رجال أعمال ومجتمع مدني وممثلي الوزارات وممثلي عديد الشركات والمؤسسات الخاصة، إضافة إلى الأفارقة الذين حضروا عددا من الاجتماعات لمناقشة موضوع العلاقات التركية الأفريقية. (Ipek, 2014, pp. 412-28)

وقد ارتكزت خطة الانفتاح على أربعة عوامل رئيسية: أولها الشق الدبلوماسي الذي هدفت تركيا من خلاله إلى زيادة عدد التمثيليات الدبلوماسية في القارة الأفريقية، ورفع مستوى التمثيل إلى أرقى درجاته وهي درجة السفارة. وثانيها الشق السياسي من خلال تبادل الزيارات الرسمية، وهذا يرتبط بشكل وثيق مع الجانب الدبلوماسي. أما الشق الثالث فهو الجانب الاقتصادي والتنموي، حيث هدفت تركيا إلى تشجيع التبادل التجاري وتنشيط العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وزيادة الدعم الإنساني والتنموي للقارة الأفريقية التي تعاني مشاكل تنموية كبيرة. أما الشق الرابع فهو الثقافي، وذلك من خلال تعميق أواصر التعاون الثقافي وتطويره، خاصة أن الأفارقة يتشاركون مع الأتراك في بعد ثقافي يشملهما وهي الثقافة الإسلامية والإرث الإسلامي الذي يشكل عاملا مشجعا يمكن الاستناد عليه في توثيق الصلات مع عدد من الدول الأفريقية. (Nascimento, 2014)

وبرغم أهمية خطة الانفتاح وعناصرها، إلا أن تنفيذها على أرض الواقع لم يتحقق إلا بعد وصول القيادة الجديدة لتركيا بعد 2002. حيث أعدّت مستشارية التجارة الخارجية منذ أوائل 2003، استراتيجية سمّتها "استراتيجية تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية"(موقع وزارة الخارجية التركية)، والتي أُردفت فيما بعد بعديد الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول

الأفريقية، والتي تعدّدت أشكالها من اتفاقيات ثنائية وأخرى مع منظمات حكومية أفريقية كالاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية وغيرهما، كما ترجمت زيارات المسؤولين الأتراك للدول الأفريقية رغبة حكومة حزب العدالة في الارتقاء بمستوى العلاقات التركية الأفريقية إلى أعلى مستوياتها.

وقد بدأ المسؤولون الأتراك برنامج إعادة العلاقات مع الدول الأفريقية بإعلان سنة 2005 سنة لأفريقيا، وتبع هذا الإعلان زيارة رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان في مارس من نفس السنة لكل من إثيوبيا وجنوب أفريقيا. وقد كانت تلك الزيارات تاريخية، كونها الأولى في تاريخ الجمهورية التركية. ثم توالت بعدها زيارات أخرى إلى عدد من الدول الأفريقية.

أثمرت تلك الزيارات نتائج سريعة على المستوى المؤسسي، إذ نالت تركيا في الثاني عشر من أفريل2005 موقع أو صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي، واستطاعت بعد ثلاث سنوات، وتحديدا في جانفي 2008، الحصول على صفة الشريك الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي، والتي جاءت مباشرة بعد قمة الاتحاد الأفريقي مع نظيره الأوروبي المنعقدة في ديسمبر 2007 في مدينة مدريد الإسبانية، والتي شارك فيها رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان(أوغلو، 2011، صفحة 641).

قمة إسطنبول 2008: استضافت تركيا بين 18 و21 أوت 2008 قمة اسطنبول التي اعتبرت أهم قمة في تاريخ العلاقات بين تركيا وأفريقيا. وقد عنون شعار القمة بـ:" التضامن والشراكة من أجل مستقبل مشترك".

وقد ترافقت القمة مع سياق الحملة التي بدأتها تركيا منذ 2007 للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن من بين مقعدين جديدين غير دائمين سيتم اختيارهما للسنتين 2009- 2010، وهو ما اعتبر سببا رئيسيا من أسباب دعوة تركيا لزعماء الدول الأفريقية لتلك القمة والتي شهدت حضورا أفريقيا مكثّفا، ضمّ مسؤولين عن 53 دولة أفريقية، بينهم رؤساء دول كلّ من السودان وجيبوتي وبوركينافاسو وجزر القمر وغينيا الاستوائية، إضافة إلى ممثلين عن عشرين (20) منظمة دولية من ضمنهم رئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية ومستشار الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الأفريقية.

زيادة على ما سبق هدفت القمة إلى وضع برنامج عمل لتطوير العلاقات التركية الأفريقية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، حيث أعلنت تركيا سعيها لفتح سفارات لها في القارة الأفريقية، وتطوير التمثيل الدبلوماسي التركي في أفريقيا إلى أرقى درجاته. كما أبدت رغبتها في زيادة حجم التبادل التجاري مع الأفارقة وتوسيع نطاق الرحلات الجوية المتبادلة، وأعلنت عن تعاونها العلمي والثقافي من خلال منح الطلبة الأفارقة منحا دراسية في تركيا(السيد، 2008/2007). وترى تركيا أن منطقة المغرب العربي تشكّل مدخلًا لأسواقٍ أفريقية جديدة انطلاقا من دول الساحل، وقد ارتفع حجم الاستثمارات التركية في أفريقيا بشكل واضح، إذ تجاوزت قيمة التبادلات التجارية التركية مع القارة الأفريقية قيمة 25. 3 مليار دولار سنة 2020.

وقد ساهم المنتدى الاقتصادي والتجاري التركي-الأفريقي الذي عقد آخر اجتماعاته يومي 21 و22 أكتوبر 2021 بإسطنبول، في تعزيز العلاقات الثنائية، كما أثبتت المنتجات التركية نجاحها في دول المغرب العربي وعموم أفريقيا، بعد مرور أكثر من عقد ونصف على تحسّن العلاقات الاقتصادية(غانم، 2021).

المحور الثاني: رؤية الجزائر لواقع التنافس الدولي على أفريقيا

1- **الدور التاريخي والمؤسسي والأمني والاقتصادي:**من المعلوم أن دور الجزائر في القارة الأفريقية ممتدّ وبارز منذ حصولها على الاستقلال سنة 1962،سواء من خلال علاقتها المباشرة مع نظرائها من دول القارة، أومن خلال المنظمات التكاملية الأفريقية، والتي على رأسها منظمة الوحدة الأفريقية ومن ورائها منظمة الإتحاد الأفريقي، إذ دافعت الجزائر عبر منظمة الوحدة الأفريقية عن استكمال استقلال الدول الأفريقية، كما طالبت عبر منابر منظماتية أوسع بنظام دولي أكثر عدلا وتعاونا وتفهّما لقضايا العالم الثالث والقارة الأفريقية ومتطلبات تنميتها وتقدّمها.

ومنذ الوهلة الأولى لتأسيس منظمة الاتحاد الأفريقي سنة 2001، لعبت الجزائر دورا مهما في صياغة مبادئ المنظمة الجديدة وتسطير أهدافها بما يخدم مصالح القارة الأفريقية.

ولقد شاركت الجزائر بقوة سنة 2001 في صياغة رؤية "النيباد" التي تُعنى بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، والمساعدة في حل المشاكل الأفريقية، عبر وساطتها الناجحة في الأزمة بدولة مالي،

ومساهمتها الأساسية في وقف إطلاق النار خلال الحرب الحدودية بين إثيوبيا وإريتريا، وصولا إلى توقيع اتفاق السلام في الجزائر في ديسمبر من سنة 2000)حذاقة(2020 ,.

كما تعتبر الجزائر أول دولة وقّعت وصادقت على البروتوكول التأسيسي لمجلس السلم والأمن الأفريقي التابع لمنظمة الاتحاد الأفريقي، وأودعت وثائق التصديق الخاصة به، وذلك في 2003/02/04، وقد دل ذلك على أهمية هذا المجلس في تحقيق السلم والأمن الأفريقي بعيدا عن التدخلات الخارجية، خاصة عبر الآليات المختلفة لهذا المجلس والمتمثلة في كل من: هيئة الحكماء، ونظام الانذار المبكر، والقوة العسكرية الجاهزة، وصندوق السّلم(صلاح، 2015، صفحة 15،16).

ويذكر أن الجزائر لم تصوِّت على قرار مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة رقم 1564 المؤرخ في 2004/09/18، وذلك عندما كانت ممثِّلة للدول العربية في مجلس الأمن، إذ نص القرار المذكور على تشكيل لجنة تحقيق دولية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة مكلفة بالتحقيق في مدى ارتكاب جرائم" إبادة جماعية " في إقليم دارفور، حيث هدفت الجزائر من وراء عدم تصويتها قطع الطريق على عمليات تدويل قضية دارفور، وحصر القضية وحلها ضمن نطاق واختصاص منظمة الاتحاد الأفريقي(حاصباني، 2007).

كما رعت الجزائر استراتيجية "دول الميدان" التي تضم مالي والنيجر وموريتانيا، لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة.

إذ تسعى هذه الاستراتيجية لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة في الساحل، وهي مقاربة موسّعة تشمل الإرهاب، الجريمة المنظمة والفقر، تقوم على منطق الربط بين الأمن والتنمية. وتعد كذلك، استراتيجية متعددة الأبعاد، إذ لاتعتمد على الأدوات العسكرية فحسب، وإنما تعدّتها إلى القضايا التنموية. ولقد تبلورت هذه الاستراتيجية سنة 2010 في إطار اللقاءات التي جمعت وزراء خارجية الدول الأربعة وقادة أركانها، بهدف صياغة رؤية إقليمية متكاملة ومتجانسة، تستجيب بشكل مشترك لمختلف التحديات(سمير، 2018، الصفحات 2014-28).

دور الجزائر الاقتصادي:

أثّر تحسن أداء الاقتصاد الجزائري مع بداية الألفية الجديدة، إلى انعكاسات إيجابية على دول الجوار الأفريقي، من خلال عدد من المساعدات التي قدّمتها الدولة الجزائرية للأشقاء الأفارقة، إذ مسحت ديون 14 دولة أفريقية -أغلبها من دول الساحل- بقيمة 902 مليون دولار سنة 2013. كما منحت مالي 10 ملايين دولار عام 2011، وبدأت عبر الشركة الوطنية للتنقيب عن المحروقات "سوناطراك" استثمارات في شمال مالي منذ العام 2007.

وقدمت الجزائر لتونس هبة بقيمة 50 مليون دولار عقب عملية التحول السياسي في البلاد عام 2011، ثمّ وديعة بقيمة 100 مليون دولار عام 2014، وأخرى في العام الموالي، وأخرى بقيمة 150 مليون دولار في سنة 2020.

وتشير الأرقام الرسمية إلى أن حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الأفريقية سنة 2019 لم يتعدّ3. 2 مليار دولار، تشكل منها الصادرات 2. 1 مليار دولار، بينما تستورد الجزائر 1. 34 مليار دولار. حسب أرقام موقع وزارة التجارة الجزائرية، ولذلك لا يزال الوضع بحاجة إلى مزيد من الجهود لتعميق وتوثيق التعاون بما يحقق القيمة المضافة للطرفين.

2- **المشاريع الجديدة والمعاصرة نحو أفريقيا:** يمكن إدراج هذا العنصر في إطار نظرة القيادة الجزائرية الجديدة لدور الجزائر في أفريقيا. حيث أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في شهر فيفري من سنة 2020 من أديس أبابا عن إنشاء وكالة للتعاون الدولي لأجل التضامن والتنمية (ALDEC) ذات بُعد أفريقي، وأوضح تبون أن مهمتها الرئيسية ستكون تعزيز الإعانة والمساعدة والتضامن مع دول الجوار على أرض الواقع، لا سيما دول الساحل(حذاقة، 2020).

وقد خصصت الجزائر غلافا ماليا قدره 300 مليار دينار جزائري (ما يعادل 6ر2 مليار دولار أميركي) من موازنة الدولة لمشروع الطريق العابر للصحراء، حيث تبحث لتحويله إلى "رواق اقتصادي" وجعله أداة للاندماج الإقليمي والتنمية التجارية البينية الإفريقية. ومن المنتظر أن يكون هذا الطريق الصحراوي الرابط بين الجزائر ولاغوس بنيجيريا جاهزا في شهر يونيو، وتعول الجزائر على المشروع(كعبش، 2021) للدخول بقوة في السوق الإفريقية، خاصة أنها تحتوي أزيد

من 700 مليون نسمة من الدول التي سترتبط بهذا الطريق "الشريان"، وهي تونس والنيجر وبوركينا فاسو ومالي ونيجيريا والبلدان المجاورة لها.

وتجدر الإشارة، إلى أن لجنة الاتصال للطريق العابر للصحراء، مكونة من الجزائر وتونس ومالي والنيجر ونيجيريا وتشاد**(كعبش، 2021)**

ومن أحدث القرارات الساعية نحو تعميق الدور الجزائري في أفريقيا، ما أعلن الرئيس الجزائري عبد الحميد تبون، في خطاب تلاه بالنيابة عنه رئيس الحكومة أيمن بن عبد الرحمان في 19 فبراير2023، خلال القمة الـ 36 لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي عن ضخ مليار دولار لصالح الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، لتمويل مشاريع تنموية في الدول الإفريقية، وهو ما يدل على مسلك جديد تسعى من خلاله القيادة الجزائرية إلى مزيد من الجهود نحو القارة الأفريقية والتي تعد من أغنى القارات طبيعيا وبشريا وأفقرها تنمويا وصحيا. (وكالة الأناضول، 2023).

الخاتمة:

تعد القارة الأفريقية قارة الموارد الطاقوية والمعدنية والبشرية، وقارة التنافس الدولي على مقدراتها، وأمام هذا الوضع يجدر بالجزائر بذل مزيد من الجهود والأدوار للاستفادة هي الأخرى من فرص الاستثمار المتاحة عبر مختلف نواحي القارة، وكذلك التنسيق مع القادة الأفارقة، لصياغة رؤية أفريقية مشتركة لإدارة التنافس على موارد دولها بما يحقّق منظور"رابح- رابح"، وهو ما لا يتجسد إلا عبر نظم سياسية تمتلك إرادة التغيير، وتجعل الأولوية الكبرى لتنمية أوطانها وازدهارها ورقي مجتمعاتها.

المراجع

European Union External Action. (18 02، 2022). *القمة السادسة للاتحاد الأوروبي - الاتحاد الأفريقي: رؤية مشتركة لعام 2030*. تاريخ الاسترداد 02، 2022، من European Union External Action: https://2u. pw/cSl0nL

Ipek, V. (2014, may). The 2011 Landing of Turkey on Somalia: The " State To People " Aspect of Turkish foreign policyTowardssubSaharan Africa,". *European scientific journal*, pp. 412-428.

JOHNS HOPKINS. (2023, April). *data-china-africa-trade*. Retrieved 2023, from JOHNS HOPKINS: https://www. sais-cari. org/data-china-africa-trade

Leriche, F. (2003, Mars). La politique africaine des états-unis une mise en perspective. *Afrique Contemporaine*, pp. 7-23.

Maury, F. (2006, 12 24). Pourquoi ils aiment l' Afrique. *Jeune Afrique*, pp. 124-26.

Nascimento, A. B. (2014, sept). Turkey's new focus on Africa: causes and Challenges. *NOREF, Policy Brief*.

Pirozzi, N. (2022, 12 12). *EU-Africa relations need a new strategy.* Retrieved from IPS (ips-journal. eu): https://www. ips-journal. eu/topics/foreign-and-security-policy/eu-africa-relations-need-a-new-strategy-6382/

TheWhite House. (2022, 12 14). *FACT SHEET: U. S. - Africa Partnership in Promoting Two-Way Trade and Investment in Africa.* Retrieved 12 2022, from The White House: https://www. whitehouse. gov/briefing-room/statements-releases/2022/12/14/fact-sheet-u-s-africa-partnership-in-promoting-two-way-trade-and-investment-in-africa/

United States Census Bureau. (2023). *Trade in Goods with Africa.* Retrieved 2023, from United States Census Bureau: https://www. census. gov/foreign-trade/balance/c0013. html

أحمد داود أوغلو. (2011). *العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*. قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

إسلام كعبش. (02 06، 2021). *الجزائر تراهن على "أبوابها الحدودية" لغزو أفريقيا اقتصاديا*. تم الاسترداد من https://2u. pw/eUypNG

أيمن السيد. (2008/2007). *العلاقات التركية الأفريقية*. القاهرة: ممركز البحوث الأفريقية.

جورج ثروت فهمي. (جانفي، 2006). أوروبا وأفريقيا. . إستراتيجية جديدة للتنافس،"،م. 41،ع. 163 (جانفي2006)، ص ص. 152-60. *السياسة الدولية*، الصفحات 152-60.

حمدي عبد الرحمان حسن. (2007). *أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟* القاهرة: مكتبة مدبولي.

داليا غانم. (06 05، 2021). *توجه أنقرة نحو المغرب العربي*. تاريخ الاسترداد 2021، من https://carnegie-mec. org/diwan/84487: https://carnegie-mec. org/diwan/84487

رضا محمد هلال. (جانفي، 2006). الوجود الإقتصادي الصيني في أفريقيا: الفرص والتحديات. *السياسة الدولية*، الصفحات 143-48.

عبد الحكيم حذاقة. (16 02، 2020). *أطلقت وكالة للتعاون الدولي...هل تملك الجزائر إمكانات "القوة الناعمة" في أفريقيا؟* تاريخ الاسترداد 2020، من الجزيرة نت: https://2u. pw/LARw5R

قط سمير. (مارس، 2018). استراتيجية دول الميدان في مواجهة التحديات الأمنية في الساحل. *المركز الديمقراطي العربي*، الصفحات 214-28.

لحسن الحسناوي. (01، 2011). التنافس الدولي فيأفريقيا. . الأهداف والوسائل. *المجلة العربية للعلوم السياسية*، الصفحات 106-25.

مجدي جلال صلاح. (2015). *دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في تسوية الصراعات في أفريقيا*. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

موقع وزارة الخارجية التركية. (بلا تاريخ). *العلاقات التركية مع الدول الأفريقية*. تم الاسترداد من موقع وزارة الخارجية التركية: www. mfa. gov. tr/ -الأفريقية الدول- مع- التركية- العلاقات- -ar .mfa

ندیم حاصباني. (24 03، 2007). *عن الموقف العربي من قضية دارفور*. تم الاسترداد من https://sudaneseonline. com/board/3/msg/-1174729547. html

وكالة الأناضول. (01 03، 2023). *لماذا خصصت الجزائر مليار دولار لتمويل المشاريع في إفريقيا؟* تم الاسترداد من وكالة الأناضول: https://2u. pw/O6dLSi

دور الدبلوماسية الجزائرية اتجاه افريقيا من خلال الاتحاد الافريقي ومبادرة النيباد

The role Algerian diplomacy towards Africa through the African Union and the NEPAD initiative

د. العيد ذويب . جامعة الاغواط

د. عبد الفتاح حلواجي. جامعة الوادي

الملخص:

تعد الجزائر دولة محورية في القارة الافريقية، فهي تربطها علاقات افريقية تاريخية وثيقة ولا زالت الجزائر تعمل على تعزيز التعاون الاستراتيجي والدبلوماسي مع دول القارة الافريقية. الامر الذي أكده الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" بحثه على عودة الجزائر الى الساحة الافريقية. ما جعل الجزائر تتبنى دبلوماسية أكثر استقلالية ونشاط واستبقائية أحيانا، خاصة في ظل الظروف الاقليمية والدولية الجديدة تزامنا مع ما تشهده السياسة الخارجية الجزائرية من حركية وتغيير.

ولضمان السير الحسن للدبلوماسية الجزائرية فقد عمد صانع القرار الجزائري إلى اعتماد العرف الدولي للتعبير عن البعد الافريقي للسياسية الخارجية، في محاولة لإعطاء أكثر مصداقية للخبرة الجزائرية في مجال التنسيق والتعاون الاقليمي بين الجزائر والدول الافريقية دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول. لذلك عمدت الجزائر إلى لعب دورها وايصال رسائلها بطرق أكثر دبلوماسية وذلك من خلال منظمة الاتحاد الافريقي ومبادرة النيباد.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية، الاتحاد الافريقي، النيباد، السياسة الخارجية، التعاون.

Abstract

Algeria is a pivotal country in the African continent. It has close historical African relations. Algeria is still working to strengthen strategic and diplomatic cooperation with the countries of the African continent. This was confirmed by Algerian President , who urged Algeria to return to the African arena. This made "Abdel madjid Tebboune" Algeria adopt a more independent, active, and sometimes proactive diplomacy, especially in light of the new regional and international circumstances, coinciding with .the movement and change that the Algerian foreign policy is witnessing

In order to ensure the soundness of Algerian diplomacy, the Algerian decision-maker has adopted the international custom to express the African dimension of foreign policy, in an attempt to give more credibility to the Algerian experience in the field of coordination and regional cooperation between Algeria and African countries without interfering in the internal affairs of countries. Therefore, Algeria proceeded to play its role and deliver its messages in more diplomatic ways, through the African Union Organization and the NEPAD initiative.

Keywords: diplomacy, African Union, NEPAD, foreign policy, cooperation.

مقدمة

لقد شكل البعد الإفريقي للجزائر باستمرار زاوية ارتكاز، تحاول الجزائر من خلاله مواجهة رهانات السياسة الخارجية في النطاق الافريقي سياسيا واقتصاديا وامنيا. وفي السياق نفسه يبرز البعد الافريقي للدبلوماسية الجزائرية من خلال حرص الجزائر كدولة محورية تلقى قبولا وتوافق لدى الدول الافريقية على تحقيق الامن والسلم على المستوى القاري مستفيدتا من موقعها الجيوستراتيجي من ناحية والامكانات المتاحة من جهة أخرى.

ومن اجل إعطاء أكثر فاعلية للدبلوماسية الجزائرية داخل القارة الافريقية خاصة، حيث عمدت الجزائر إلى تدعيم التوجه نحو التكتل والتعاون والتنسيق بين دول القارة، انطلاقا من فكرة أن المشاكل الإفريقية يجب حلها بمساعي افريقية محلية. لذا عملت الجزائر للحفاظ على تواجدها الدبلوماسي الافريقي باستثمار طرق وآليات مؤسساتية افريقية كمنظمة الاتحاد الافريقي ومبادرة النيباد، كأكبر رهان دبلوماسي يمكن ان وتواجهه الجزائر، لذلك يوجهنا تساؤل مفاده: ما دور الدبلوماسية الجزائر في افريقيا من خلال منظمة الاتحاد الافريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا، وللإجابة عن التساؤل المطروح ارتأينا أن نتطرق إلى النقاط التالية:

أولا: تحديد المفاهيم الدراسية.

1. مفهوم الدبلوماسية:

يعود أصل كلمة الدبلوماسية إلى اللغة اليونانية بمعنى **"طوى"** للدلالة على الوثائق المطوية والأوراق الرسمية الصادرة عن الملوك والأمراء، ثم تطور معناها لتشمل الوثائق التي تتضمن نصوص الاتفاقات والمعاهدات. أما في معناها العام الحديث فيمكن تعريفها على أنها مجموعة المفاهيم والقواعد و الإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم

العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا(الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة وللتوفيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية.

وتعتبر الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية والتأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى منها ما هو إقناعي وأخلاقي ومنها ما هو ترهيبي (مبطن) وغير أخلاقي. وبالإضافة إلى توصيل المعلومات للحكومات والتفاوض معها تعنى الدبلوماسية بتعزيز العلاقات بين الدول وتطويرها في المجالات المختلفة وبالدفاع عن مصالح وأشخاص رعاياها في الخارج وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث إضافة إلى جمع المعلومات عن أحوال الدول والجماعات الخارجية وتقييم مواقف الحكومات والجماعات إزاء قضايا راهنة أو ردات فعل محتملة إزاء سياسات أو مواقف مستقبلية.[1]

لكن يعود استخدام لفظ الدبلوماسية بمعناها الحالي وهو ادارة العلاقات الدولية إلى سنة 1796، حيث استعملت لأول مرة باللغة الانجليزية بإنجلترا، إذ أصبحت تطلق على ممثلي الدول الاجنبية والذين يحملون وثيقة اعتماد. وقد عرفت بعد الثورة الفرنسية بمعنى التفاوض، وصولا إلى اتفاقيات مؤتمر فينا سنة 1815 والتي حددت الوظائف الدبلوماسية، حيث تبلور على اثرها مفهوم كلمة الدبلوماسية وظهر افراد متخصصين وكوادر دبلوماسية تتميز عن باقي رجال السياسة.[2]

وإذا كانت الدبلوماسية تعني بشكل عام إدارة العلاقات الدولية بين الدول وتنظيمها والحفاظ عليها فانها تعنى بممارسة الوظائف الدولية لتحقيق الدول مصلحتها الوطنية. لذلك يرى فيها البعض انها ذلك الفن والعلم الذي تحاول الدول من خلاله تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية وتفادي الصراع المسلح.[3] ويوضح **ريفير** ثلاثة معان لكلمة الدبلوماسية فهي علم وفن تمثيل الدول والمفاوضات ، وقد تعني الدبلوماسية مجموعة من الأشخاص القائمين بالوظيفة الدبلوماسية ، سواء منهم من عمل في وزارة الخارجية أو في الخارج ، وأخيراً قد تطلق على الوظيفة أو المهنة الدبلوماسية ذاتها. ويعرف **فيليب كايبه** الدبلوماسية هي الوسيلة التي يتبعها أحد أشخاص القانون الدولي لتسيير الشؤون الخارجية بالوسائل السلمية وخاصة من خلال المفاوضات.[4]

هذا ويعرف **قاموس إسكفورد** الدبلوماسية بأنها إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات والمنهج والأسلوب الذي يدار بسفراء ومبعوثين، وهي عمل وفن الدبلوماسي. في حين

بعرفها **سير آرنست ستاتو** بأنها تطبيق الحيلة والذكاء في إدارة العلاقات الرسمية بين الحكومات والدول المستقلة.[5]

وقد عبر **جان جاك روسو** عن هذا بدقة في القرن الثامن عشر حين كان نظام الدول الذي يعرفه من الشئون الأوروبية. إن الجسد السياسي، كما كان يسمى الدولة ملزم بأن ينظر خارج ذاته لكي يعرف نفسه إنه يعتمد على بيئته بأسرها وعليه أن يهتم بكل شيء يحدث فيها.[6] وهو الامر المطلوب اليوم على الدول أن تتفاعل مع بيئتها المحيطة في المجال الدولي والعالمي.

وتشير التعاريف السابقة أن للدبلوماسية ثلاث وظائف رئيسة هي جمع المعلومات، وتقديم صورة ايجابية، وتطبيق السياسة. حيث تجمع السفارة المعلومات حول تفكير القيادة السياسية المحلية وحالة الاقتصاد المحلي وطبيعة المعارضة السياسية. وهذه الأمور كلها مهمة لأنها تساعد على التنبؤ بالمشكلات الداخلية واستباق التغيرات في السياسة الخارجية. ويعد الممثلون الدبلوماسيون بمنزلة عيون حكومتهم وآذانها ، إذ إن رسائلهم وتقاريرهم جزء من المواد الأولية التي تبنى عليها السياسة الخارجية.

كما تهدف الدبلوماسية إلى توفير صورة جيدة عن الدولة. حيث تتيح الاتصالات الحديثة تكوين أفكار واتخاذ مواقف حول العالم، وتتمتع الدول بأنظمة علاقات عامة واسعة تهدف إلى جعل أعمالها وسياساتها محط تأييد دولي. وتزود السفارات الأجنبية وسائل الإعلام المحلية بتفسيرات رسمية وتحاول تجنب الدعاية السلبية أو التخلص منها. هذا ويدير الدبلوماسيون برامج الدولة في الخارج، إذ يفاوضون في مسألة الحقوق العسكرية ويسهلون الاستثمار الأجنبي والتجارة ويشرفون على توزيع المساعدات الاقتصادية ويوفرون المعلومات والمساعدة التقنية.[7]

وفي الاخير يمكن القول أن الدبلوماسية تعني تلك الوظيفة التي يمارسها الدبلوماسي أو ممثل الدولة لدى دولة أخرى، والتي يسعى من خلالها إلى تحقيق الاهداف الوطنية متبعا نهج السلمية بالدرجة الاولى، واستغلال كل الامكانات المتاحة في التعامل والتفاعل مع البيئة الخارجية الدولية والعالمية.

2/مفهوم السياسة الخارجية:

تحض السياسة الخارجية بأهميته الدارسين لسببين، يتمثل الأول في أن السياسة الخارجية تعد مصدرا هاما من مصادر الشرعية للنظم السياسية في كثير من الدول. والثاني إلى أن السياسة الخارجية لدولة ما هي عبارة عن ردود أفعال للسياسة الدولية أو العلاقات الدولية التي هي تمثل مجموع السياسات الخارجية لأعضاء المجتمع الدولي. لذلك تشير في جانب منها إلى مجموعة من الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية سعيا إلى تحقيق

أهدافها، وذلك في إطار قيام الدولة بوظيفتين رئيسيتين هما: إدارة الصراعات الدولية وتعبئة الموارد القومية.[8]

ولكن على الرغم من الاتفاق أن السياسة الخارجية تعمل على تنظيم نشاط وشؤون الدول مع غيرها من الدول والتجمعات الاخرى بما يحفظ حقوقها واستقلالها وسيادتها،[9] إلا أن ذلك لم يوجد اتفاق بين الباحثين حول تعريف السياسة الخارجية.

حيث يعرفها **روزناو** بأنها التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتجاهها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة. ويذهب **محمد السيد سليم** إلى تعريف السياسة الخارجية على أنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محدده في المحيط الخارجي.[10]

ويعرف **مودلسكي** السياسة الخارجية بأنها نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية ، وفي هذا الإطار هناك نمطين أساسيين من الأنشطة: المدخلات والمخرجات.[11] ويعرف **روزناو** السياسة الخارجية من ناحية أخرى على أنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتسق والاهداف المحددة سلفا.[12]

أما **تشرلز هيرمان** السياسة الخارجية بأنها مرادفة، لسلوكيات السياسة الخارجية التي يقوم بها صانعو القرار الرسميون فيقول: تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية. كما يعرف **مازن الرمضاني** السياسة الخارجية كذلك على أنها السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار.[13]

ومن حلال هذه التعاريف يمكن القول ان السياسة الخارجية هي تعبير عن برنامج الدولة في المجال الخارجي أو البيئة الخارجية يساهم في صياغتها كل مؤسسات الدولة الدستورية بحسب طبيعة كل نظام سياسي ونوعه. وانه اذا كانت السياسة الخارجية تعكس رؤى صانعو القرار للعلاقات الخارجية والدور الذي يمكن أن تلعبه الوحدات الدولية في تفاعلها في ما بينها. فهي تحدد الادوار والاهداف والاستراتيجيات. أما الدبلوماسية هي الالية التي يتم من خلالها تنفيذ تلك القرارات والبرامج فهي ذات طابع اتصالي وتفاوضي.

ثانيا: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

تعبر دبلوماسية الدول عن مجموعة السلوكيات المنتهجة من طرف صناع القرار في السياسة الخارجية من اجل تحقيق الاهداف المسطرة وتنفيذ البرامج المرسومة. إلا أن هذه الانشطة وان كانت تختلف حسب نوع اهداف أجندة السياسة الخارجية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو ...، فإنها محكومة باستراتيجيات قومية تضع محددات لسياساتها. وفي هذا العنصر سنحاول ابراز أهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية، أي التعرض للعوامل التي يمكن ان تؤثر في التوجه الدبلوماسي الجزائري ومنها:

1/الموقع الجغرافي: يحتل الموقع الجغرافي أهمية كبيرة في الإستراتيجية الدولية، فالعامل الجغرافي يؤثر على السياسة الخارجية للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر في تحديد عناصر قوة الدولة والتي تحدد بدورها قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية.[14] لذا يعتبر العنصر الأساسي في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة، وقدرتها على تنفيذ سياستها الخارجية وتحديد مكانتها. فضلا عن توفير عدد من الخيارات المتاحة للدولة عند توجيه وبلورة سياستها الخارجية. لفرض إستراتيجيتها، ولعب دور إقليمي أو حتى دولي كما يمكنه ان يساهم في بناء قوة الدولة. فالموقع الجغرافي للجزائر جعل منها دولة محورية بالغة الاهمية، ووفر لها فرصة تقلد دور إقليمي، فهي تتوسط عدة دوائر إقليمية كالشمال الافريقي، المنطقة المتوسطية القارة الافريقية منطقة الساحل. لذا فالموقع الجغرافي للجزائر سمح لها بتقلد دور دبلوماسي مؤثر ومنحها مكانة استراتيجية مهمة.

2/المحدد العسكري: حيث يعد العامل العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية. إذ تفطنت الجزائر إلى ذلك وعملت على امتلاك قوة عسكرية تماشيا مع السياج الازماتي المحيط بها، حيث بلغت نسبة السلاح حوالي 52% من السلاح الذي تستورده القارة الافريقية حسب تقرير معهد ستكهولم لسنة 2017، كما يرى نفس التقرير بأن موازنة الدفاع الجزائرية قد حافظت على مستواها خلال السنوات الاخير وقدرت بـ 10.1 مليار دولار خلال نفس السنة مقارنة بـ 5.313 مليار دولار لسنة 2010، كما انها تحتل المرتبة 20 عالميا و03 عربيا.[15]

فضلا عن ذلك تستثمر الجزائر في المحدد العسكري لفرض أجندتها الخارجية غبر آلية المساعدات العسكرية التي تقدمها لدول الجوار لأجل الخفاظ على الاستقرار في المنطقة، خاصة في مجال الحرب على الارهاب والجريمة المنظمة استنادا لخبرتها المكتسبة. كما حدث في نهاية 2011، بتنفيذ تمارين تكوينية لقوات خاصة مالية ونيجيرية، كما أرسلت الجزائر قوات خاصة

لتدريب قطاعات من الجيش المالي غير أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا عرقلت العملية.[16]

3/مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحسن الجوار: وهو مبدأ معترف به ينص حسب ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2، على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى سواء بالإكراه أو ممارسة الضغط السياسي والإقتصادي من قبل الدول الكبرى على الدول الصغرى بما يتنافى مع حق السيادة والإستقلال. حيث جاء في الدستور الجزائري المادة 31 منه، تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه.

وتعتبر الجزائر ذلك من أهم محددات السياسة الخارجية تجاه البيئة العالمية. حيث ترى فيه الجزائر آلية لترسيخ الإحترام المتبادل فيما بين الدول وبين الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها، هذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه، الأولى هي الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة. أما الضمانة الثانية فهي الاعتراف بسيادة الدولة المجاورة لأن الاعتراف يعني التنازل عن السيطرة والاستيلاء وتهديد كيان الدولة المعترف بها.[17]

لذا تدعوا الجزائر في سياستها الخارجية إلى ان تتحلى كل دولة بنطام أمني خاص بها وباستقلال أمني بعيدا هن أية مظلة خارجية أو وجود اجنبي على اراضيها، وهو الامر الذي برز جليا عندما رفضت الجزائر طلب روسيا بتقديم تسهيلات بحرية مقابل مزايا عسكرية سنة 2013، مبررة ذلك بمبدئي السيادة وحسن الجوار.[18]

4/مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير: حيث عبرت عن ذلك في المادة 30 من الدستور الجديد بالقول أن الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري. في رسالة منها أن الجزائر تدعو لانهاء كل اشكال الاستعمار ودعم حركات التحرر لا سيما في النطاق الاقليمي لضمان أكثر استقرار.

5/حل النزاعات بالطرق السلمية والوساطة: وذلك تماشيا مع جاء في الدستور المادة 29 منه تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها. وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.

حيث عرفت السياسة الخارجية الجزائرية نشاطا فعالا على الساحتين العربية والأفريقية خصوصا من خلال تقديم نفسها كوسيط محايد في تسوية النزاعات البينية بين دول هذين المجالين الجغرافيين أو حتى في تسوية نزاعات داخلية تشهدها دولة بعينها، ساعدها وزنها التاريخي الثوري ودعمها للحركات التحررية منذ الاستقلال، بالإضافة إلى شرعيتها ونزاهتها المستمدة من عدم تورطها في اعتداءات خارج الحدود أو في نزاعات تقف فيها دعما لطرف دون آخر.

هكذا حققت الجزائر عبر العقود الماضية سجلا دبلوماسيا حافلا من الوساطة، منها: وساطتها في الحرب العراقية الإيرانية، ووساطتها في حل مشكلة الرهائن الأمريكيين في طهران، ووساطتها في تسوية النزاع الإثيوبي-الإريتري، إضافة إلى دورها الفاعل في المنظمات الإقليمية كمنظمة دول عدم الانحياز ومناصرة الشعوب الخاضعة للاستعمار، ودورها في منظمة الوحدة الأفريقية سابقا، ودعم القضية الفلسطينية في الجامعة العربية، كما مارست دبلوماسية الوساطة جهودا مثمرة في حل نزاعات إقليمية على غرار النزاع في مالي وأزمات الساحل الأفريقي، والنزاع في ليبيا بعد سقود نظام القذافي، والنزاع السوري ذي الأبعاد الإقليمية والدولية المعقدة، وتقريب وجهات النظر وغيرها من الجهود في إطار العديد من المنظمات الإقليمية في منطقة الساحل، غرب المتوسط والقارة الأفريقية عموما.[19]

ثالثا: مكانة الجزائر في الاتحاد الافريقي.

بعد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 1998، عملت القيادة الجزائرية على العودة إلى الساحة الافريقية بعد انقطاع وعزلة دامت ما يقارب 10 سنوات. انطلاقا من استضافة الجزائر للقمة الافريقية 35 إذ حاولت من خلالها بعد الروح في الدبلوماسية الافريقية واستعادة الجزائر مكانتها كدولة محورية منذ الثورة التحريرية التي ارست مبادئ الدبلوماسية الجزائرية.

وكانت الجزائر تهدف إلى إعادة بعث دورها إفريقيا من خلال محورين: يتمثل الأول في مكافحة الإرهاب من خلال حشد الجهود الإفريقية لمكافحة الظاهرة، أما الثاني فهو الاهتمام بالتحديات والمشاكل التي تعاني منها إفريقيا، وكان بداية باستحداث ولأول مرة منذ الاستقلال منصبا وزاريا للشؤون الإفريقية.[20]

وتقوم الدبلوماسية الجزائرية على مبدأ الوساطة في حل النزاعات الافريقية داخل افريقيا وسلميا، وعلى سبيل المثال كانت البداية بالتنسيق مع منظمة الاتحاد الافريقي (منظمة الوحدة الافريقية سابقا)، لايجاد حل للصراع الاثيوبي الاريتيري الذي يعد احد النزاعات الحدودية

الافريقية، والذي تحول فيما بعد الى حرب شاملة بمفهومها التقليدي. والذي شهد تعدد مساعي محاولات ايجاد حل، ومنها الوساطة الجزائرية التي اسفرت على اعلان وقف اطلاق النار بين الطرفين وتطبيق مبدأ الحدود الموروثة من الإستعمار فيما يخص النزاع الحدودي بين الطرفين، وفي سبتمبر 2001، عملت الدبلوماسية الجزائرية لإقناع الطرفين إلى تسوية النزاع نهائيا أين تم قبول مقترحات الوساطة الجزائرية وتوجت بإبرام اتفاق السلام.[21]

وكذلك كانت الدبلوماسية الجزائرية حاضرة أيضا في القمة 29 لمنظمة الوحدة الافريقية سنة 1993 بالقاهرة. وأخذا بمبدأ الدبلوماسية الوقائية، إقترحت الجزائر انشاء مجلس افريقي للسلام والامن كألية مؤسساتية لحل النزاعات الافريقية البينية، والتنبؤ بحدوث هذه النزاعات، وإحتوائها وحلها حلا سلميا، ومنع نشوب منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعدها وتحولها إلى حروب، ووقفها في حال حدوثها من أجل صنع السلام وحفظه.[22] وبالفعل مع انعقاد القمة الأولى للإتحاد الإفريقي المنعقدة بمدينة ديربان بجنوب إفريقيا سنة 2002، تم الاتفاق على إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي، إذ أقرت القمة البرتوكول الخاص بإنشاء المجلس، ودعت الدول الأعضاء إلى التصديق عليه. وهو الذي استحدث بتاريخ 2004/05/25.

وبحسب نص المادة 02/ف02 فمجلس السلم والأمن جهاز دائم لصنع القرارات بشأن منع النزاعات وإدارتها وتسويتها داخل الإتحاد ويكون مجلس السلم والأمن من ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر لتسهيل الاستجابة الفعالة وفي الوقت المناسب لأوضاع النزاعات والأزمات في أفريقيا. أما المادة 03 فتؤكد على تحقيق السلم والأمن في القارة الإفريقية، وتعزيز الممارسات الديمقراطية وتشجيع الحكم الرشيد واحترام وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وكذا احترام القانون الدولي الإنساني وتنفيذ النشاطات المتعلقة ببناء السلم وإعادة التعمير في مرحلة ما بعد الصراعات ومنع أعمال العنف، زيادة لعمله على تقوية الجهود الرامية إلى منع الإرهاب.[23] هذا وقد نصت المادة 05/ف01 من البرتوكول على أن الجزائر من بين الدول الأعضاء في المجلس.

وسعيا من الجزائر لإحقاق السلم المنشود في القارة، طرح رئيس الجمهورية **عبد المجيد تبون** عددا من المقترحات الملموسة لتحفيز عمل المؤسسات وتعزيز الآليات التي وضعها الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وتتعلق هذه المقترحات في وضع خطة عمل أفريقية جديدة لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لتحل محل الخطة المعتمدة في عام 2002، وتفعيل صندوق الاتحاد الأفريقي الخاص لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في إفريقيا وكذا التنشيط الكامل للجنة الفرعية لمجلس السلم والأمن.[24] تماشيا مع رؤية افريقيا 2063. فضلا عن ذلك إصرار الجزائر على التمتع بالحضور والسلطة في الاتحاد الأفريقي، كما هو الحال

مع الرئيس السابق للجزائر **أحمد بن بلة** (حتى وفاته 2012) رئيس لجنة حكماء أفريقيا والممثل الوحيد لدول الشمال فيها، وهي عبارة عن هيئة تضم 05 شخصيات مرموقة من المناطق الخمس في أفريقيا يؤدون دور الوسطاء في النزاعات كما يقدمون المشورة لرئيس الاتحاد الأفريقي

كما تولى وزير الخارجية الجزائري **رمضان لعمامرة** منصب الدبلوماسي الأول بعدما كان مفوض دائرة السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي لسنوات عدة (2008-2013). حيث تضم هذه الدائرة التي تعد الأكثر حيوية في الاتحاد الأفريقي، مجلس السلم والأمن. ويتولى المفوض صلاحيات نافذة، مثل تمثيل الدائرة في الشأن العام ووضع جدول أعمال اجتماعات السفراء في مجلس السلم والأمن لتقويم النزاعات والأزمات الدائرة في القارة الأفريقية. وخلال تسلمه منصب المفوض كان لعمامرة يلقب بـ"السيد أفريقيا" – وكان قبله **سعيد جنيت**، كأول مفوض جزائري لدائرة السلم والأمن (2002-2008)، قيادة آليات السلام الأفريقية، وبينما كان يعمل في منظمة الوحدة الأفريقية سلف الاتحاد الأفريقي ساعد على تصميم الهندسة الأفريقية للسلم والأمن أي الإطار الذي يدير الاتحاد الأفريقي من خلاله السلم والأمن في القارة. كما ساهمت الجزائر في تطبيق خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب ومحاربته عبر استضافة المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT) الذي يسعى إلى توجيه جهود مكافحة الإرهاب وتنسيقها في مختلف أنحاء أفريقيا.[25]

واعترافا بالدبلوماسية الجزائرية ومكانتها على المستوى القاري، فقد أشاد الإتحاد الإفريقي بأهمية دور الجزائر في تعزيز السلم و الأمن. وما يبين ذلك هو إعادة انتخاب الجزائر التي كانت عضوا بمجلس السلم والأمن من 2013 إلى 2016 لعهدة جديدة تكرسا لدورها الريادي ومساهمتها الإستراتيجية في تعزيز السلم والاستقرار في القارة، وكذا مساهمتها الهامة في تعزيز قدرات ونجاعة الاتحاد الإفريقي في التكفل بالمشاكل التي تؤثر على الأمن في القارة.[26] كما هو الحال لقضية الصحراء الغربية، حيث حثت الجزائر بالتنسيق مع دول إفريقية نافذة، من أجل تحضير خطة لدفع الاتحاد الإفريقي إلى القيام بدور فاعل، على أمل إحداث التوازن في تأثير المؤسسات الدولية والإقليمية على قضية الصحراء الغربية.

ويؤكد ذلك، البيان المشترك الصادر عن كل من الجزائر وجنوب إفريقيا، والذي دعا المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام للأمم المتحدة للصحراء الغربية، **ستيفان دي ميستورا**، إلى التنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي من اجل تسوية الصراع في آخر مستعمرة أفريقية، ممثلة في الصحراء الغربية. ويستهدف المشروع الجزائري الجنوب إفريقي دفع المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى التنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي لضمان تنفيذ قرار مجلس السلم والأمن

التابع للاتحاد الأفريقي الذي تم تبنيه في 9 مارس 2021، بدعوة المملكة المغربية والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وكلاهما عضوين في الاتحاد الأفريقي، لبدء مفاوضات مباشرة من دون شروط مسبقة في هذا الصدد.[27] وما يمكن قوله أن الجزائر ومنذ انفكاك العزلة سنة 1998، تحاول أن تسجل حضورها الدائم على مستوى القارة وتضامنها الفاعل مع الشعوب الإفريقية تماشيا مع كونها من الدول الاكثر تأثيرا في قرارات منظمة الاتحاد الافريقي إلى جانب جنوب افريقيا ونيجيريا.

وتأكيدا من الجزائر على دورها البارز في الاتحاد الافريقي، وتمسكا منها بمبدأ افريقيا للإفريقيين وأن كل المشاكل والتحديات الافريقية يجب ان تناقش محليا داخل افريقيا. قادت الجزائر حملة لرفض منح الكيان الصهيوني صفة مراقب بالقمة 35 للاتحاد الافريقي في العاصمة الإثيوبية أديس ابابا، التي كسبتها بقرار منفرد لرئيس المفوضية الأفريقية **موسى فقي** شهر جويلية 2021. حيث أعلنت وزارة الخارجية الجزائرية في بيان رفضها قبول إسرائيل كمراقب جديد بالاتحاد، مؤكدة أن القرار اتخذ دون مشاورات، وعلى إثره أبلغت سبعة دول عربية وأفريقية إلى جانب الجامعة العربية في رسالة وجهت إلى الاتحاد الأفريقي عن اعتراضها على خطوة فقي.[28] نظرا لخطورة قرار فقي الذي ينذر بانقسام حاد داخل القارة الافريقية وعودة القارة الإفريقية إلى نقطة الصفر بعد الجهود التي بذلت من اجل توحيد كلمة القارة اقليميا ودوليا.

وكان الاتحاد الإفريقي قد رفض من قبل انضمام الكيان الصهيوني إلى الاتحاد الافريقي بصفة عضو مراقب وذلك في عامي 2013 و2016، كما تمت الإطاحة بعضويتها في منظمة الوحدة الأفريقية في عام 2002،[29] ولكن هذه المرة لم يبت في المسالة بصفة نهائية، حيث تم تعليق عضوية اسرائيل وتأجيل النقاش حول الموضوع بالقمة 35 للاتحاد الأفريقي واحالة ذلك إلى اللجنة الرئاسية السداسية التي تضم الرئيس السنغالي **ماكي سال** بصفته رئيس القمة، إضافة إلى رؤساء خمس دول ممثلة للأقاليم الأفريقية الخمس، مع التمثيل المتساوي للدول الرافضة والمؤيدة للقرار. وشكلت اللجنة الرئاسية السداسية من رؤساء الجزائر عن إقليم الشمال، وجنوب أفريقيا عن إقليم الجنوب، والكونغو الديمقراطية عن إقليم الوسط، وكينيا من إقليم الشرق والسنغال كرئيس ومشرف على اللجنة عن الغرب الأفريقي. وقد تم ضم نيجيريا بإصرار من جنوب أفريقيا لتحقيق التوازن بين مؤيدي القرار ومعارضيه (جنوب أفريقيا والجزائر ونيجيريا).[30]

وبالرغم من وصف الخطوة التي اتخذت خلال القمة الافريقية للاتحاد بالتصحيحية، إلا أن ذلك يبقي المسألة محل نقاش. خاصة في ظل اعلان الكيان الصهيوني استمراره في مساعي الانضمام للاتحاد الافريقي. وهو ما يمثل تحديا للدبلوماسية الجزائرية في افريقيا.

رابعا: التوجه الجزائري الافريقي ومبادرة النيباد.

رغم التناغم الذي شكلته محددات الدبلوماسية الجزائرية منذ الثورة اتجاه البعد الافريقي، إلا أن التغيرات الاستراتيجية الحاصلة في الاقليم الافريقي فرض على الدولة الجزائرية مضاعفة جهودها في محاولة لتعديل مسارها الدبلوماسي الذي يعتقد انها لازالت تفضل التوجه الصلب. لكن كون الدولة الجزائرية متيقضة لما يحدث في الصحراء الافريقية وما يمكن ان يمثله ذلك من تحدي للدبلوماسية الجزائرية. فعملت على ايجاد إلى جانب الشق السياسي، الشق التنموي للدول الافريقية في محاولة لعلاج المخاطر من جذورها. فكان بذلك ميلاد مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (النيباد).

وتعود نشأة هذا الصرح التنموي إلى القمة 37 لمنظمة الوحدة الأفريقية بعاصمة دولة "زامبيا" "لوساكا" سنة 2001، حيث اعلن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية ميلاد مبادرة جديدة تعكس الرؤية المشتركة والجماعية للقادة الأفارقة لتحديث أفريقيا، تحت اسم "المبادرة الأفريقية الجديدة" التي تم الإعلان عن الصيغة النهائية لها في أكتوبر 2001، بالعاصمة النيجيرية "أبوجا" وتغيير اسمها إلى "مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا" NEPAD وهي بمثابة ثمرة تضافر جهود الدول الأفريقية القائدة وفي مقدمتها جنوب أفريقيا السنغال، نيجيريا بالإضافة إلى كل من الجزائر ومصر.

وقد استندت وثيقة المبادرة على دمج 03 مبادرات مستقلة سابقة عنها، جاءت في وقت متزامن وهي برنامج شراكة الألفية لانعاش أفريقيا الذي كان للجزائر دور في صياغته، وبرنامج خطة أوميجا، ووثيقة التعاهد العالمي الجديد مع أفريقيا. وتقوم مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا على مقاربتي الشمول والتوازن لترتيب الأولويات والمطالبة بالالتزام الجماعي للدول الأفريقية لإنجاح المبادرة من جهة، وتعرضها للبعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للتنمية على نحو متوازن من أخرى.

ومنذ السنوات الأولى عملت مبادرة "النيباد" على اغتنام كل الفرص وعلى جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، للتغلب على تحديات تطبيق التنمية المتكاملة والمستدامة من مظاهر البؤس والتهميش وغياب العدالة الاجتماعية بين الأفراد، من خلال الاهتمام بتوفير الأمن الغذائي ومنع انتشار الجوع والأمراض المزمنة، والصراعات العرقية والتمييز العنصري، والعمل

على نشر ثقافة التعليم، وبعث السلام والأمن في القارة، وتطبيق مبادئ الحكم الراشد من شفافية ومساءلة واحترام حقوق الإنسان، ووضع حد للتغييرات غير الدستورية للحكومات، وكل هذه الأهداف والأولويات والبرامج التي تتخذها مبادرة "النيباد" منطلق لها، تعد في مجملها من مرتكزات أو محفزات للحفاظ على مبدأ التوازن الإقليمي بإفريقيا.

وتهدف الجزائر من خلال تمسكها بمبادرة النيباد إلى بعث المشاريع التنموية في إفريقيا، وإلى بناء مقاربة تنموية للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، باعتبار أن هذه المبادرة الجديدة ركزت على وضع الآليات اللازمة والضرورية للوقاية من مخاطر النزاعات والإرهاب والجريمة المنظمة في طليعة الأهداف المرجو تحقيقها من خلال تقوية دور المؤسسات الإقليمية وضمان إجراءات بناء السلم في مرحلة ما بعد الحرب، وتدعيم الحكم الراشد كمطلب مركزي للأمن والسلم والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. كما تسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى تعزيز التعاون جنوب - جنوب من خلال إقامة المشاريع المختلفة مثل مشروع الطريق السريع الإفريقي، وربط شبكات السكك الحديدية، وأنبوب الغاز النيجيري الجزائري والربط بالألياف البصرية.[31]

كما تعمل الجزائر على تعزيز التكامل الإقليمي وتطوير شبكة الاتصال عبر بناء المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء الجزائر- لاغوس النيجر مرفوقا بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر من خلال اتفاق بين الشركة الوطنية للبترول النيجيري والشركة الوطنية الجزائرية للمحروقات في 14 جانفي 2002، لتجسيد هذا المشروع الذي يقدر بـ 13 مليار دولار، والذي يدخل في إطار تجسيد مبادرة النيباد. لكشر العزلة الصحراوية وتسهيل التنقل التجاري والتبادل الثقافي بين الدول المتجاورة أي العمل على التهيئة الاقليمية للقارة الافريقية.[32] وهو الامر الذي اشادت به القمة التاسعة والثلاثين للجنة التوجيهية لرؤساء دول وحكومات مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.

ولقد أكدت الجزائر، في هذه القمة أن الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، تتمحور حول ثلاث مستويات أولها على الصعيد الوطني، حيث ترمي الشراكة على هذا المستوى، إلى إيجاد الدعم التقني للأفارقة، من اجل تبني هذا المسعى لان التنمية تتوقف على مدى توفر قاعدة متينة، من اجل التطبيق الصارم لسياسات، وبرامج وطنية تتعلق بالحكم والتنمية البشرية، وترقية الاستثمارات. أما على الصعيد الإقليمي، ترمي الشراكة إلى خلق بنية تحتية عابرة للحدود، وتحقيق الطاقة الإقليمية. في مجال تثمين الموارد البشرية، والطبيعية، وترقية التجارة الإفريقية، وإنشاء فضاءات إقليمية واسعة لإفريقيا، تسمح بتحسين تنافسها، وخلق الاستثمارات، ومنه

الاندماج السريع في العولمة. وعلى الصعيد الدولي، ترمي الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، إلى تهيئة محيط دولي كفيل بالاستجابة للمقتضيات، وتحقيق الاستقرار المرجو من اجل نجاح المشروع الإفريقي.[33]

كما أكدت الجزائر على حاجة الدول الإفريقية للدعم التقني والمالي من طرف المجموعة الدولية لتحقيق أهداف الألفية من اجل التنمية، حيث عبرت الجزائر عن ذلك خلال قمة الألفية بقلوها: ان الجهود الإفريقية تبحث عن دعم مالي وتقني معتبر، من طرف المجموعة الدولية. وعليه على المجموعة الدولية، تعبئة الموارد من اجل بلوغ الأهداف المسطرة في مجال الصحة، والتربية، والقضاء على الفقر.[34]

وفي إطار مساهمة الجزائر في تنمية إفريقيا قامت باستثمار 200 مليون دولار (16) كما أمريكي لتنمية النيجر ومالي قامت بإلغاء ديون بعض دول الساحل الإفريقي، ففي سنة 2013 قررت الحكومة الجزائرية إلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار لـ 14 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي تعتبر من الدول الأقل نموا في إفريقيا ، وذلك بمناسبة الذاكري الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الإقريقية، وهي البنين وبوركينافاسو الكونغو، اثيوبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، موزنبيق، النيجر، ساو تومي، وبرانسيبي والسنغال والسيشل وتنزانيا.[35]

خاتمة

من خلال هذه الورقة البحثية يمكن القول ان الدبلوماسية الجزائرية في القارة الافريقية رغم التزامها وتمسكها بالمنظور الجزائري لمعالجة القضايا الاساسية التي تعاني منها افريقيا. ولعبها دور كبير في ترسيخ فكرة المؤسساتية لدى القادة الافارقة، وأن المشاكل الافريقية يجب أن تعالج افريقيا دون تدخل خارجي، وسعيها إلى اعطاء صورة أكثر اهمية عن افريقيا. إلا أن لازالت تواجه بعض العراقيل، فمعادلة التنمية والامن في افريقيا تبقى صعبة المنال نظرا لما تواجهه الدول الافريقية من عدم استقرار سياسي وهشاشة اقتصادية وتمزق اجتماعي.

لذا يجب على الجزائر في ظل التغيرات الدولية والاقليمية، وتماشيا مع الدور الذي تحظى به الجزائر في القارة الافريقية أن تستغل كل المعطيات التاريخية والثقافية والاقتصادية والسياسية، بصيغة أخرى أن تستثمر الجزائر في ما تمتلكه من وسائل قوة ناعمة بدل إهدار الموارد الوطنية تماشيا مع التوجهات الصلبة للدبلوماسية الجزائرية.

قائمة الهوامش

1. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 2،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ت ن، ص 658.

2. محمد خليل الموسى، ع الفتاح علي الرشدان، اصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية. المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2005 ص ص15-16.
3. السيد أمين شلبي، في الدبلوماسية المعاصرة. عالو الكتب، القاهرة، 1997، ص 29.
4. محمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص ص 17-18.
5. السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص 29.
6. المرجع السابق، ص 43.
7. مارتن غريفش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية.(تر: مركز الخليج للابحاث)، مركز الخليج للابحاث، الامارات، 2008، ص 204
8. محمد الدبار، ابعاد السياسة الخارجية دراسة تاصيلية. دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 2019/03/29، ص 1.
9. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 3، المؤسسة العربية للدراسات والنسر، بيروت، ص 386.
10. محمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص 22.
11. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية. ط2، مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 8.
12. محمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص ص 21-22.
13. محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 9.
14. عربي لادمي محمد، السياسية الخارجية: دراسة في المفاهيم ،التوجهات والمحددات. المركز الديمقراطي العربي، 2016/12/27، على الرابط الالكتروني: https://www.democraticac.de/?p=41719

15. جمال خشيب، قوة اقليمية معطلة: سياسة خارجية جزائرية كلاسيكية في عالم كنغير تاملات نقدية في ضوء مقاربة القوة الناعمة. مجلة تجسير، المجلد4، العدد 01، مركز بن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية، قطر، 2022، ص 72.
16. سمير قط، السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: المبادئ، الأسس والتطورات. 2019/06/10، على الرابطالالكتروني:
17. https://cutt.ly/mMI9hYt
18. العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة (الجزائر)، 2010، ص 36.
19. جمال خشيب، مرجع سابق، ص 71.
20. جمال خشيب، مرجع سابق، ص 71.
21. العايب سليم، مرجع سابق، ص 99.
22. وهيبة خبيزي، النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الافريقي. ص ص 289-292.
23. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/141/2/1/6810
24. المرجع السابق، ص 285.
25. الهيئة العامة للاستعلامات، الاتحاد الأفريقي وثائق ومعاهدات: بروتوكول حول انشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الافريقى. 2009/09/30، الرابط الالكتروني: https://cutt.ly/BMFmwxF
26. افريكا نيوز، مقاربة الجزائر في إرساء السلم والأمن في إفريقيا. 2022/02/06، الرابط الالكتروني: https://africanews.dz/647-3
27. بنجامين نيكلز، دور الجزائر في الأمن الأفريقي. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 03 /04/ 2014، الرابط الالكتروني:
28. https://carnegieendowment.org/sada/55240
29. حفيظة مكي، النيباد ومجلس السلم والأمن الافريقي .. مداخل لتفعيل محور الجزائر- أفريقيا. المركز العربي للبحوث والدراسات 2019/12/11، الرابط الالكتروني: http://www.acrseg.org/41437
30. محمد مسلم، تنشيط الاتحاد الإفريقي للضغط على دي ميستورا: جهود جزائرية وجنوب إفريقية لمحاصرة قرار مجلس الأمن. جريدة الشروق 2021/11/15، على الرابط الالكتروني: https://cutt.ly/tMJZnUT
31. رضا شنوف، الجزائر أمام تحدي سحب صفة مراقب من إسرائيل في القمة الأفريقية المقبلة. جريدة القدس العربي، 2022/01/28، الرابط الالكتروني: https://cutt.ly/sM8Xt9n
32. محمد مسلم، ماذا يعني تعليق عضوية إسرائيل في الاتحاد الإفريقي؟. جريدة الشروق، 2022/02/08، الرابط الرابط الالكتروني:
33. https://cutt.ly/NM8NEVz
34. بهاء الدين عياد، ما دلالات قرار الاتحاد الأفريقي تعليق منح إسرائيل صفة مراقب؟ 2022/02/07. 23:55
35. دالع وهيبة، المقاربة التنموية للجزائر في الساحل الافريقي النيباد كآلية تنمية شاملة. دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للدراسات والبحوث العدد 18، 2013، ص 54.
36. المرجع السابق، ص 55.
37. احمد بوقليلة، الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا النيباد. مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص45.
38. المرجع السابق، ص 46.
39. دالع وهيبة، مرجع سابق، ص ص 57-58.

إعادة الهيكلة التنظيمية لوزارة الخارجية ودورها في تفعيل الدبلوماسية الجزائرية في افريقيا

د/عبد الحميد فرج .. جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي
د/سليمان اعراج .. جامعة الجزائر 3
ط.د/ ابراهيم عبيدي سعد .. جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

تعد الدبلوماسية إحدى أدوات السياسة الخارجية التي يتمحور دورها في كيفية التفاعل بين الدول عالميا وإقليميا والتي تهدف إلى إرساء سبل السل السلام من خلال ربط جسور التعاون والتواصل بين الدول وفض النزاعات والصراعات عن طريق خلق جو من التفاهم وإجراء لقاءات ومفاوضات بين الأطراف المتنازعة للوصول إلى حلول سلمية ،ومع تنامي شبكات المصالح المتفاعلة والمتقاطعة فيما بين الدول وتطور أسباب التواصل بينها اكتسبت الدبلوماسية دورا جديدا حيث لم تعد تعبر عن التفاعلات والعلاقات السياسية فحسب بل تعدى دورها فأصبحت تمثل التفاعلات الاقتصادية و الإنسانية والاجتماعية .

ولقد عملت الجزائر منذ الاستقلال إلى لعب دور فعال لتحقيق الأمن والسلم ومساندة الشعوب المستعمرة من خلال تبنيها لجملة من المبادئ بالأخص تحقيق مبدأ تقرير المصير حيث ان مقتضيات الانتماء الأفريقي للجزائر هي التي أجبرتها على تبني قضايا القارة ونظرا إلى مكانتها الجيوستراتيجية والمشاكل التي تعاني منها دول الجوار والتي تتداعى سلبيا وتهدد آمنها الأمر الذي فرض على الدبلوماسية الجزائرية بذل جهود مضاعفة في سبيل تأكيد الحضور الفعال والأداء الدبلوماسي المتميز ومضاعفة فاعلية جهازها الدبلوماسي، غير ان الدبلوماسية الجزائر شهدت مرحلة من الركود وغياب دورها الإقليمي لكن بعد التحول الذي شهدته الجزائر بعد الحراك الشعبي وتولي الرئيس عبد المجيد تبون الرئاسة سنة 2019حيث حرص على إعادة إحياء فاعلية الدبلوماسية الجزائرية التي بنت مبادئها على ترقية الحلول السلمية للنزاعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها ووحدتها وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه المداخلة التي تتناول هذه جهود الدبلوماسية الجزائرية الموجهة نحو الدائرة الإفريقية لإعادة تفعيل دورها بعد إعادة الهيكلة التي أقرها الرئيس عبد المجيد تبون ، ومن خلال هذا السياق نطرح الاشكالية التالية:

- ماهي الاستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية الجديدة لإعادة التموقع في القارة الأفريقية بعد إعادة الهيكلة التنظيمية لوزارة الخارجية ؟

المبحث الاول: الدبلوماسية الجزائرية في افريقيا (تاريخها. مبادئها، محدداتها)

ان محاولة معرفة توجهات الدبلوماسية الجزائرية يقتضي معرفة تاريخها فهي ليست وليدة الأمس بل هي وليدة ارث تاريخي نابع من الثورة المجيدة حيث طالما تمسكت بمبادئ قيمية والتي توجه صانع القرار باعتبار المبادئ مجموعة ثوابت تحكم السلوك الخارجي لدولة ما، والتي تنبع أساسا من الارث التاريخي والعقيدة الأمنية للدولة"[36]. حيث كانت للدبلوماسية الجزائرية من لعب دورا رياديا في القارة اعتمادا على توظيف العديد من العوامل البيئية المرتبطة بتكوينها البنيوي والتي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد أهدافها وتوجهاتها.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الدبلوماسية الجزائرية في افريقيا

أولا :الدبلوماسية الجزائرية قبل الاستقلال:

كان للدبلوماسية الجزائرية دور في تحقيق الاستقلال بجانب المقاومة الشعبية والثورة التحريرية ،من خلال بداية من محاولات تفاوض التي قام بها مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة الأمير عبد القادر مع الاستعمار الفرنسي ،وحتى بعد اندلاع الثورة المجيدة والتي أدركت أن تحقيق مصالح العالم الثالث تكون عن طريق زيادة تأثيرها الخارجي من خلال مشاركتها في تأسيس حركة عدم الانحياز وبتوطيد تحالف ضد المستعمر في حق الشعوب في تقرير مصيرها ،وبعد الاستقلال بدأ نجم الدبلوماسية الجزائرية يسطع في القارة الافريقية لدفاعها عن قضايا السلم والأمن ومناهضة الاستعمار ودعم تحرر الشعوب الافريقية من الاستعمار الغربي .اتسمت الدبلوماسية الجزائرية في افريقيا ب:

1): الطابع التحرري ضد المستعمر الغربي: دعمت الجزائر حركة التحرير في أنغولا حيث كان الرئيس الانغولي هولدن روبرتو(Holden Roberto) أول زائر رسمي للجزائر ،كما دعمت الجزائر مختلف حركات المقاومة في افريقيا منها جبهة تحرير الموزمبيق ،حزب استقلال غينيا وكذا دورها مؤتمر عموم افريقيا في دعم حركات التحرر، كما ساهمت في انشاء منظمة الوحدة الافريقية سابقا و الاتحاد الافريقي حاليا من خلال حضورها اجتماع رؤساء الدول الأفريقية بأديس أبابا سنة 1963،وفي سنة 1964 زار الرئيس أحمد بن بلة دول غرب افريقيا ،ثم خطاب الجزائر في

القمة الثانية للمنظمة ،والذي ركز على ضرورة الاحترام المتبادل بين دول افريقيا .[37] كما دافعت الدبلوماسية الجزائرية عن الشرعية القانونية بمعالجتها قضية الكونغو التي كان لها تهديد للدول المجاورة بالمطالبة مع14 دولة عقد جلسة لمجلس الأمن ، وقدمت للكونغوليين مساعدات من أجل التحرر.

2): **مناهضة العنصرية** :حيث ناهضت العنصرية في جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوي
3):**الدفاع عن الوحدة الوطنية وسلامتها** من خلال دعم نيجيريا عقب الصراع الانفصالي وتقديم مساعدات مادية وانسانية وتبنت قضية غينيا ودعمت تنزانيا.

4): **الحفاظ على الحدود الموروثة** مصالحة بين الدول المتجاورة حيث دخلت في مفاوضات مع دول الجوار لتثبيت الحدود وساهمت في المصالحة بين المغرب وموريتانيا عقب انعقاد المؤتمر الاسلامي عام1969 وفي هذا الاطار تجدر الاشارة الى لجوء مالي وبوركينافاسو للوساطة الجزائرية في النزاع الحدودي بينهما سنة1985[1].واستطاعت الجزائر القضاء على مشكل الحدود الذي مثل مصدر تهديد للأمن القومي ،ومع تزايد حدة التوتر مع محور المغرب الجزائر الأمر الذي بات يهدد يتدخل أجنبي عمدت الجزائر الى تجنيب المنطقة الحرب عن طريق بذل جهود لتأسيس اتحاد المغرب العربي عام 1989.

5): **مناهضة الامبريالية** حيث نجحت في اصدار قرار يعيد التأكيد على الحق الغير القابل للتصرف لجميع البلدان الافريقية في ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية لصالح تنميتها وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ،عقب القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الافريقية سنة1971وأشارت الجزائر في هذا الصدد الى الاستعمار الجديد خلال الميثاق الوطني سنة 1976م كدليل على أن الهياكل الاقتصادية في فترة الاستعمار تقيد التنمية في العالم الثالث كامتداد للنضال السياسي . كما تبنت الجزائر قضية الصحراء الغربية ومالي كذلك اتبعت الجزائر نهجا طويلا في القضاء على الارهاب لذلك تستمد الدبلوماسية الجزائرية قوتها من دفاعها على قضايا التحرر كقضايا عادلة والتضامن السياسي واحترام الحدود الموروثة والاهتمام فيما بعد بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لا فريقيا.

ثانيا:مرحلة تراجع الدبلوماسية الجزائرية

أدت الأزمة الداخلية التي شهدتها الجزائر سنة 1988 الى انفجار الوضع الداخلي عام1992 الأمر الذي انعكس سلبا على تراجع النشاط الدبلوماسي الجزائري حيث تمحور نشاطها من خلال ثلاثة محاور وهي الدفاع عن شرعية ادارة النظام للأزمة الداخلية والتعاون مع الدول التي تشهد الظاهرة نفسها، والاهتمام بقضية الصحراء الغربية التي تحمل دلالات تعرض الجزائر لمطالب ترابية من المغرب ،وكذا قضية الطوارق فيما وراء حدودها الصحراوية(النيجر، مالي) فرغم تراجع دورها الى أن الدبلوماسية الجزائرية بقيت تحافظ على دورها ولو شكليا .

وكان الاهتمام بمشكل الارهاب منصبا حول القواعد الخلفية للإرهاب سوآءا تعلق الأمر بنشاطه او مصدر تمويله.

ثالثا :مرحلة اعادة تفعيل الدور القاري للدبلوماسية الجزائرية

كانت الجزائر تهدف من خلال دورها الى محورين وهو مكافحة الارهاب والاهتمام بالتحديات والمشاكل التي تعاني منها القارة حيث انصب اهتمامها حول حشد الجهود الافريقية لمواجهة الارهاب واستحداث منصب وزاري للشؤون الافريقية حيث عقدت الجزائر اتفاقية الجزائر للإرهاب عام 1999 التي تضم 13[38] مادة حيث حددت الاتفاقية صيغ التعاون لمكافحة الارهاب وتطوير اساليب المراقبة البريةوالبحرية والجوية والتنسيق القضائي وتبادل المعلومات وتبنت الجزائر مشكلة الارهاب والنزاعات في القارة ففي القرن الافريقي أكدت على الحل السلمي ودخلت في وساطة بين الطرفين الأريتيري والاثيوبي حيث استطاعت الجزائر اقناع الطرفين بعد عدة جهود الى توقيع اتفاق وقف اطلاق النار في الجزائر في 2000/01/18 .

اضافة الى الوساطة في قضية الطوارق وحكومة مالي أما اقتصاديا فقد اهتمت الدبلوماسية الجزائرية بتطوير مبادرات اقتصادية لتنمية افريقيا، فأنشأت مع مصر و نيجيريا وجنوب افريقيا والسنغال الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا والتي تعرف بالنيباد (NEPAD) سنة 2001.كما لعبت الجزائر الدور الرئيس كمفوض في الاتحاد الافريقي للسلم والأمن بصفة مستمرة منذ تأسيس الاتحاد الافريقي عام2002م[39] ،واعتمدت الدبلوماسية الجزائرية على تقديم مساعدات للدول الافريقية ،حيث مسحت ديون عشر دول افريقية سنة 2012 وعلى 14 دولة سنة 2013م وتقديم مساعدات لدولة مالي تجاوزت 100مليون دولار وتدريبات عسكرية ومعدات للتشاد والنيجر وليبيا وموريتانيا ،بالإضافة الى مساعدات أخرى لدول الجوار[1]. ثم عاد دور الجزائر

للتراجع مرة أخرى بسبب الأوضاع الداخلية وفرض قيود الاستثمار الخارجي ،ومرض الرئيس وسياسة التقشف ،وشهدت الجزائر حراكا شعبيا ضد ترشح الرئيس لعهدة خامسة أدى الى تراجع دور الدبلوماسية وتأثير الدبلوماسية الشخصية على صناعة القرار الخارجي لتحاول الجزائر العودة من جديدة لفعالية دورها الاقليمي في القارة الافريقية بعد الانتخابات وتولي الرئيس تبون الرئاسة وسنستعرض لاحقا الجهود المبذولة للدبلوماسية الجديدة.

المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

يعتبر اطار الدبلوماسية الجزائرية سياسي أمني يحمل مضمون سلمي تكاملي وغير تدخلي ذات توجه اقليمي حيث تتطابق مبادئها وتوجهاتها حيث تأسس هذا من خلال مسارها التاريخي الذي تم رصده في المطلب السابق ولقد كرست المواثيق الرسمية مجموعة مبادئ كانت الركيزة والموجه للنشاط الدبلوماسي الجزائري في افريقيا. حيث تجسدت هذه المبادئ من خلال مستويات سياسية أمنية يندرج ضمنها كل ما يتعلق بالأمن القومي والاقتصادي في اطار العمل الوحدوي وفي اطار المنظمات الاقليمية سعيا لتحقيق السلم والأمن الدوليين. وأخرى تدخل ضمن مستوى ادارة العلاقات والأزمات.

أولا: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

يعتبر الوقوف الى جانب حركات التحرر لتحقيق الشعوب لمصيرها الذي يستمد من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار، حيث ترسخ هذا المبدأ ليصبح مبدا لا يمكن أن تتخلى عنه ،أين اصبحت البلد المتضامن مع حركات التضامن بدون شروط ، وأصبح الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري محورا اساسيا للثورة .والتضامن مع الشعوب في كفاحها من أجل التحرر السياسي والاقتصادي وحقها في تقرير مصيرها.

ثانيا: مبدأ التعاون بين الدول المجاورة

يهدف هذا المبدأ: الى تفعيل كل متطلبات التعاون بين دول الجوار و الذي يعكس نوايا الجزائر السليمة ، حيث تعمل جاهدة لدعم نمو العلاقات بين المجموعات الاقليمية وتنمية السلم وفتح قنوات الحوار و التجاور بين الدول المتجاورة والتعاون الحدودي واستغلال الامكانيات لتنمية علاقات التعاون وضبط الحدود وفق الحدود الموروثة ،وحل النزاعات وادارة الأزمات بحسن الجوار.

ثالثا :مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار

تعطي الجزائر أهمية كبيرة لالتزام بمبادئ الأمم المتحدة واحترام القانون الدولي والاتحاد الافريقي ،حيث تناهض جميع أشكال التدخل في الشؤون الداخلية حيث تسعى الى تفعيل المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة الفقرة 2/7 التي تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.[40]

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

تتحدد السياسة الخارجية الجزائرية بجملة من المحددات حيث تتمتع الجزائر بمقومات مهمة تمكنها من الظهور كقوة اقليمية .**أولا: المحددات الجيوسياسية** تتضمن العوامل الجغرافية (الموقع، المساحة، التضاريس، المناخ)التي تمثل العناصر الأساسية لجغرافية الدولة

1)الموقع :من هنا تحتل الجزائر موقعا جيواستراتيجي في المنطقة ،حيث تقع في وسط شمال غرب افريقيا وبهذا تكون بوابتها وهمزة وصل بين القارات الأربعة فهي أكبر دولة في العالم العربي وافريقيا وحوض البحر المتوسط .

2)المساحة والسكان :حيث تملك مساحة تتجاوز 2,3مليون كم^2.وسكانها يتجاوز 43 مليون نسمة.

3)التضاريس: تحتوي على واجهة بحرية على امتداد 1200 كم من الشرق الى الغرب على البحر المتوسط.

4)الحدود: لها حدود برية مع عدة دول منها: تونس ،ليبيا ،المغرب ،مالي ،التشاد ،الصحراء الغربية وموريتانيا حيث تشكل الحدود هاجسا أمنيا للجزائر وهذا للتهديدات التي تطرحها كموجات الهجرة السرية عبر حدودها الصحراوية في الجنوب والجريمة المنظمة والارهاب ومشكلة اللاجئين وتدفقهم نحو الجزائر حيث أصبحت مركز عبور ومصدرا للهجرة نحو اوروبا

وتنامي الحركات الانفصالية وحركات التمرد خصوصا منطقة الساحل التي تعد فضاءا خصبا للجريمة المنظمة وتبييض الأموال ،التهريب هذه المنطقة المفتوحة الشاسعة والتي جعلت المنطقة مصدر لتهديدات اقليمية أمنية خطيرة والتي أصبحت تشكل هاجسا أمنيا للجزائر لصعوبة مراقبة حدودها البرية وحمايتها من التهديدات الأمنية المختلفة التي تصدرها الدول المجاورة التي تعاني انفلات أمني بسبب الأزمات الداخلية.[41]

ثانيا: المحددات الاقتصادية تشتمل المحددات الاقتصادية على عدة عناصر منها طبيعة النظام الاقتصادي وحجم الانتاج القومي وكمية ونوع المواد الأولى المتوفرة ومعدلات الانتاج ومستوى التقدم الاقتصادي اذ أن القوة الاقتصادية هي أساس القوة الاقتصادية . فالجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية وأهمها النفط حيث تمثل ثالث أكبر احتياطي في افريقيا الذي يقدر

ب45 مليار طن من النفط بعد لليبيا ونيجيريا ،حسب احصائيات مجلة الطاقة العالمية لسنة 2016 وتاسع أكبر احتياطي للغاز الطبيعي يقدر ب4500 مليار مكعب في افريقيا لتحتل المرتبة العاشرة في العالم في احتياطي النفط والغازوثالث أكبر مزود للفوسفاط في العالم[1]،فضلا عن تنوع الموارد الأخرى كالحديد والزنك والزئبق... كما تمتلك 65 حقل يختزن ثروات متعددة من الطاقة البديلة لهذا ركزت الجزائر على تأمين منطقة الصحراء من التهديدات القادمة من الصحراء الافريقية.

غير أن اعتماد الجزائر على الاقتصاد الريعي أي على النفط ونظرا اتذبذب الأسعار ترك أثارا عميقة على الاقتصاد الجزائري خصوصا أن الجزائر لا تحقق اكتفاءا ذاتيا من الانتاج الغذائي لأن أي حصار على الاقتصاد الجزائري يؤدي الى انهيار اقتصادها وأن انخفاض سعر النفط وارتفاع سعر القمح سوف يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة ومؤخرا لم تعد مديونية الجزائر تمثل الا2,6%من الناتج[42] .

-<u>التكنولوجيا</u> : الجزائر بالنسبة للجزائر فإنها من الدول متوسطة التطور بحيث تمتلك قطاعا صناعيا قوامه تصنيع بعض المواد وبعض معدات النقل ،وهذا مؤشر من مؤشرات التقدم الاقتصادي[43] ،وتعتبر في مجال في مجال التعليم العالي قبلة للعديد من الأفارقة .

أما في الميدان العسكري فتبدو القدرات العسكرية للجزائر متناسبة مع مساحة الاقليم وعدد السكان ،ولكن أيضا مع الأهمية المتعاظمة للموقع الجيوسياسي والتهديدات الأمنية وأبرزها الجماعات الارهابية في منطقة الساحل والانفلات الأمني في دول الجوار خصوصا ليبيا واستمرار التوتر على الحدود الغربية التي تهدد السلم والأمن حيث يتطلب حل هذه المعضلة الى وضع استراتيجية اقتصادية شاملة للتنمية البشرية والاقتصادية بالموازاة مع الحل العسكري وتأهيل المؤسسات .

<u>الموارد المعدنية:</u> تمتلك ثروة معدنية متنوعة مثل الذهب واليورانيوم والرصاص والجبس والاسمنت

.<u>الزراعة والثروة الحيوانية:</u> تعتبر الزراعة قطاع استراتيجي في الاقتصاد الوطني لذلك خصصت الجزائر جزءا كبيرا من مجهوداتها لتكثيف الزراعة في الانتاج الزراعي متنوع وتقوم بتربية المواشي تعتبر الجزائر من بين الدول التي تمتلك وفرة في الموارد الاقتصادية من جهة وتراجع واضح في الأداء الاقتصادي من جهة أخرى .

ثالثا: المحددات السياسية والاجتماعية

تكمن بنية وسيرورة النظام السياسي الجزائري في تداخل جملة من العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والشخصية يعود الى الميراث الاستعماري وانعكاسات حرب التحرير ،فيما يرتبط بتطوير آليات ممارسة السلطة ومن ذلك استمرار الشرعية السياسية.

الثقافة السياسية:

الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء لتجربته التاريخية المريرة هي عامل محدد للسياسة الخارجية بحيث تقيد الى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار ،وتؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجة للدولة.

التجانس الاجتماعي:

يعتبر التجانس المجتمعي أحد عوامل قوة الدولة حيث أن الصراعات التي توجد داخل الدولة تدخلها في أزمة داخلية مما يضعف سلوكها الخارجي ويعطي فرصا لتغلغل قوى خارجية عن طريق الاتصال بالأقليات الموجودة داخليا وعلى العكس فالدولة التي تتمتع بتجانس اجتماعي ووحدة وطنية تزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب.

والجزائر تتمتع بتجانس اجتماعي متميز من حيث وحدة اللغة المتمثلة في لغة العربية ووحدة الين المتمثل في الاسلام ووحدة الثقافة السنية المالكية فالمجتمع الجزائري مجتمع موحد متضامن ومتماسك تحت لواء العروبة والاسلام والامازيغ.[44]

العوامل الشخصية:

ترتبط العوامل الشخصية بشخصية صانع القرار و أسلوبه وخبرته ورؤيته السليمة لمصالح وأهداف دولته، وتعبر عن مدى قدرة النخب الوطنية على توظيف عوامل القوة المتمثلة في القدرات الوطنية للقيام بدور يتناسب والامكانيات المتوفرة حيث تعددت أدوار الدبلوماسية الجزائرية من خلال دورها كرائد لمكافحة الارهاب ودورها التكاملي في منطقة الساحل.

العوامل الشخصية:

ترتبط العوامل الشخصية بشخصية صانع القرار و أسلوبه وخبرته ورؤيته السليمة لمصالح وأهداف دولته، وتعبر عن مدى قدرة النخب الوطنية على توظيف عوامل القوة المتمثلة في القدرات الوطنية للقيام بدور يتناسب والامكانيات المتوفرة حيث تعددت أدوار الدبلوماسية الجزائرية من خلال دورها كرائد لمكافحة الارهاب ودورها التكاملي في منطقة الساحل، حيث

رابعا: المحددات الأمنية والنسق الاقليمي

يرتبط مفهوم الأمن بالعامل العسكري الذي يعتبر مؤشرا لقوة الدولة والأداة الفعالة في تحقيق أهدافها الخارجية، وتحافظ بها على أمنها وحماية ومراقبة حدودها ،فتوفر الدولة على ترسانة

ضخمة وكفاءات قيادية عسكرية عالية بالإضافة الى امتلاكها اسلحة تكنولوجية متطورة ذكية ومدمرة مع توفر عقيدة عسكرية فعالة كل هذا يعطي للدولة وزن وهيبة دوليين[45].

وتعد مسألة حماية الحدود ومراقبتها أمر جد حساس للجزائر لتنامي التهديدات اللاتماثلية الغير دولاتية في رواقها الشرقي الجنوبي واستمرار التوتر على الحدود الغربية ،فمن أجل تقوية ترسانتها الدفاعية اعتمدت الجزائر اللجوء الى اقتناء الأسلحة ذات التطور التكنولوجي من روسيا وهذا لتأمين الحدود مناي تسلل من دول الجوار للعناصر الارهابية أو تنقل السلاح كذلك قامت الجزائر بتعزيز الحوار الشامل بين الأطراف الداخلية المتنازعة والتنسيق والتعاون بين الدول المجاورة في مجال تبادل المعلومات وتكثيف الجهود للتصدي للتحديدات الأمنية

واعتماد المقاربة الجزائرية لمكافحة الارهاب ضمن رؤية اقليمية لإرساء الأمن والاستقرار من خلال الاسهام في تأسيس الاتحاد الافريقي وتعزيز الشراكة السياسية والحوار الافريقي مع القوى العالمية .

المبحث الثاني : ملامح التغير في الدبلوماسية الجزائرية "البحث عن فعالية الدور"

بالرغم الأول: التاريخ الدبلوماسي الجزائري الحافل بالإنجازات يبقى تحسين اليات العمل الدبلوماسي ليتناسب مع متطلبات العصر خصوصا أن الجزائر تعرف تحديات ومخاطر غير مسبوقة لاسيما جوارها الاقليمي المضطرب سياسيا وأمنيا في كل من ليبيا ،مالي والصحراء الغربية التي عرفت تطورات خطيرة

المطلب الأول : دوافع التغير في توجهات الدبلوماسية الجزائرية

هناك العديد من الضغوط الداخلي والخارجي كانت سببا في حتمية التغيير في توجهات الدبلوماسية الجزائرية

أولا :الحراك الشعبي

في 12ديسمبر 2019 اختير الرئيس تبون في انتخابات جرت في ظروف بالغة الحساسية ،اذ كانت تظاهرات الحراك الشعبي في ذروتها تلك الفترة حيث كانت مطالب للتغير من طرف المتظاهرون[1]، حيث اعرب المتظاهرون رفضهم القاطع لأي تدخل أجنبي في الشأن المحلي ، ورفع المتظاهرون شعارات تطالب بالتغيير الجذري وتجدد تمسكها بمطالب الحراك الشعبي . وعن حرصهم على أن تكون انتفاضتهم على السلطة الحاكمة محلية المنشأ والأداء والتنفيذ لأن هذه الاستقلالية الثلاثية الأبعاد تمثل صمام أمن للاستقرار الداخلي و الاقليمي .

1 - يوسف بورنان :عامان على انتخاب تبون ..دحر الارهاب وطي صفحة من تاريخ الجزائر .مقال منشور في جريدة العين الاخبارية للإعلام والدراسات2021 يوم الاثنين 13ديسمبر 2021،الموجود في موقع http://al-ain.com

كما رفع الحراك سقف آماله من دور دولته على المستوى الاقليمي والداخلي حيث قال الرئيس تبون في حوار له مع وسائل الاعلام المحلية التي بثها التلفزيون الرسمي: أن أغلب مطالب الحراك قد لبيت وعودة المسيرات لا تزعجه .وأضاف أن أغلب مطالب الحراك الأصلي حيث تولدت رغبة وارادة شعبية في قلب موازين الصورة الخارجية للدولة الجزائرية لتقلد أدوار بحجم الجزائر التاريخي وموقعها في المنطقة المغاربية والافريقية.

ثانيا: خطاب الرئيس

سجلت مواضيع السياسة الخارجية حضورا لافتا في خطابه ،حيث أكد أولوية مصلحة الجزائر وحرصها على بناء علاقات صداقة وتعاون مع كل دول العالم ،وأشار الى حق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفي هذا الصدد تحدث عن قضية الصحراء الغربية باعتبارها مسألة تصفية استعمار بيد الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي ،وأضاف أنها يجب أن تظل بعيدة عن تعكير العلاقات مع الأشقاء ،كما أشار الرئيس الى أهمية التعديل الدستوري والى أهمية الملف الليبي وأعتبره من المواضيع المستعجلة في بداية عهدته وقال :"لن يحدث شيء في ليبيا دون موافقة الجزائر"، وأن طرابلس خط أحمر ،وأوضح أهمية مالي للدبلوماسية الجزائرية ،كما عبر عن رغبة الجزائر في تمتين أواصر التعاون مع تونس

ثالثا: ادراك الدور واعادة التموقع

تراجع دور الدبلوماسية وغاب دورها الى جانب تنامي الدور المغربي والتدخل الأجنبي الفرنسي في شمال مالي ومنطقة الساحل والصحراء الأمر الذي وضع الجزائر أمام ضرورة تغيير دستوري في المجال الدبلوماسي يسمح لها لعب دور اقليمي وحماية حدودها وأمنها القومي

حيث برز صدام حاد مع المغرب التي عادت الى عضوية الاتحاد الافريقي لمنافسة الجزائر التي تمتلك نفوذا في الاتحاد وتعتبر احد بلدانه الممولة له وحاولت تصدر محور داخل الاتحاد يقابل محور الجزائر (أبوجا/ايريتوريا)المحور الوحيد المهيمن على الاتحاد والتي تحاول من خلاله كسر شوكة الصحراء الغربية من خلال لعب دور محوري فيه

-وتمسكا بمبادئها في نبذ الاستعمار ومحاولة تعزيز دورها قامت الجزائر باقامة علاقات ثنائية مع قوى فاعلة كالصين وتركيا للوقوف في وجه التدخل الفرنسي في القارة الافريقية .

رابعا: الدستور الجديد

اتخذت السياسة الخارجية طابعا تكيفيا مع ضغوطات البيئة الخارجية حيث عكس هذا الطابع التعديل الدستوري 2020 الذي أقرت المادة 31 منه بإمكانية مشاركة الجزائر في حفظ السلم في اطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية ،ومشاركتها لا تعني انها عدوانا أو حربا وانما لحفظ السلم

اقترحت اللجنة الدستورية تعديل الفصل 31 وتحويله الى الفصل 95 كما أن المواد 31-30 و-32 تحمل تأكيدات تفند تفسيرات من المادة 31 بغرض التأكيد الغير مؤسس بأن العقيدة العسكرية قد تبدلت جذريا حيث منح البرلمان صلاحية المصادقة بأغلبية ثلثي أعضائه[2] بمعنى الارادة الشعبية وهذا لا يعني التخلي عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية فلابد من التمييز بين عمليات حفظ السلم والتدخلات العسكرية ،فمهام حفظ السلم دفاعية بحتة فليست هناك مواجهات ولا استعمال لمعدات ثقيلة ،فأمن الجزائر يتجاوز حدودها الجغرافية الوطنية يقتضي في ظل الوضع الاقليمي تعزيز الأمن والاستقرار و المشاركة في عمليات حفظ الأمن[1].

حيث تنص المادة 152 من التعديل على انه:" يمكن للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس احدى الغرفتين ، يمكن أن تتوج هذه المناقشة عند الاقتضاء بإصدار البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا ،لائحة يبلغها الى رئيس الجمهورية ."وكذا من خلال المادة 153 من نفس التعديل التي خولته المصادقة على المعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص ،والمعاهدات التي يترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة ،والاتفاقات الثنائية أو متعددة الأطراف بمناطق التبادل الحر والشراكة وبالتكامل الاقتصادي،بعد أن توافق عليها كل غرفة من البرلمان صراحة.

المطلب الثالث: مظاهر تغير الدبلوماسية الجزائرية

أبرز مظاهر التحول في الدبلوماسية الجزائرية تجلى في مشاركتها في المؤتمرات الدولية والزيارات الميدانية والثورة التي طالت المنظومة الدبلوماسية :

أولا : إعادة الهيكلة التنظيمية لوزارة الخارجية:

1 http://wwwechaab.dz/2020/09 - مشاركة الجيش في عمليات حفظ السلم ..تطور يمليه الظرف الجيواستراتيجي ،و،أ،ج 25-09-2020+ ، الموجود على الموقع:

استحدث الرئيس عبد المجيد تبون، وفقا لنص المرسوم الصادر في الجريدة الرسمية، الذي يتضمن القرار الوزاري المشترك والمؤرخ في 17 صفر عام 1442 الموافق 5 أكتوبر سنة 2020 ،يحدد تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، ويقسمها إلى سبعة مناصب جديدة لمساعدين لوزير الخارجية رمطان لعمامرة، مكلفين بملفات دولية، حيث وافق الرئيس على خطة عمل دبلوماسية ، تقضي باستحداث مناصب لسبعة مساعدين لوزير الخارجية، أحدهم مكلف بقضية النزاع في الصحراء والعلاقات مع دول المغرب العربي، هو الدبلوماسي أعمر بلاني، ومساعد مسؤول عن قضايا الأمن الدولي، هو أحمد بن يمينة، ومساعد مكلف بالقضايا الأفريقية والمسائل الجيو-استراتيجية في منطقة الساحل والصحراء، وكُلف بهذا المنصب بوجمعة ديلمي. كذلك، تم تعيين طاوس جلولي مساعدة مكلفة بملف الجالية الوطنية المقيمة في الخارج، فيما تم تعيين وزير المالية الأسبق عبد الكريم حرشاوي مساعداً مكلفاً بالدبلوماسية الاقتصادية، ونور الدين عوام مساعداً مكلفاً بملف الدول العربية، وليلى زروقي مساعدة مكلفة بملف الشراكات. ووُضع المساعدون السبعة تحت السلطة المباشرة لوزير الخارجية، وتتعلق مهامهم بشكل خاص بتقديم التحليلات والتقديرات الاستباقية، بهدف تعزيز دور الجزائر الدبلوماسي والدفاع عن مصالحها.

وتأتي هذه التعيينات الجديدة لتأكيد مكانة السياسة الخارجية في أجندة الرئيس، والتعويل عليها كثيراً، والهدف منها جعل الدبلوماسية الجزائرية منتجة للثروة وليس فقط للحلول السياسية، وضمان الأمن في المحيط، من خلال تعزيز الحل السياسي في ليبيا وتنظيم الانتخابات هناك، والعودة للنظام الدستوري في مالي، فضلاً عن إعطاء دفعة قوية لحل نهائي لقضية الصحراء، وإيجاد استثمارات اقتصادية". وهي أيضا بمثابة دعم لوزير الخارجية ومده بآليات جديدة للتحرك بانسيابية ، ونقل الدبلوماسية من الانحصار إلى الانتشار، وهو أمر يتناسب مع الدور الجديد للجزائر، التي أعلنت عن نفسها قوة إقليمية في المنطقة، وذلك على لسان الرئيس تبون وقائد الجيش الفريق السعيد شنقريحة.

وتأتي هذه التعيينات الجديدة ضمن "خطوات إصلاح الجهاز الدبلوماسي"، حيث أن الجهاز الدبلوماسي تضرر كثيراً خلال الفترة الاخيرة للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، لكنه بقي قوياً وعاد بقوة للواجهة، ولا أدل على ذلك من مؤتمر دول جوار ليبيا الذي انعقد أخيراً في الجزائر، وكان ناجحاً بامتياز؛ سواء من حيث الحضور الرفيع المستوى للدول، أو من حيث مخرجاته. ومن هنا، تبرز أهمية دور المعيّنين أخيراً والذين سيكونون أمام مسؤولية

إعداد تقارير دقيقة، يتحرك وفقها لعمامرة والدبلوماسية الجزائرية بتوجيه من الرئيس، على اعتبار أنه الموجه الأول للسياسة الخارجية، وفقاً للدستور، وإعادة هندسة الأداء الدبلوماسي الجزائري."

ثانيا: المشاركة في المؤتمرات والزيارات الميدانية

شهدت الدبلوماسية الجزائرية حركية منذ تولي الرئيس تبون الرئاسة حيث حمل العام الأول من انتخابه انجازات دبلوماسية متميزة ، بدءا بالمشاركة في مؤتمر برلين لمعالجة الوضع في ليبيا ثم قمة الاتحاد الافريقي قبيل زيارته للمملكة السعودية ،وابداء الرغبة في تعزيز شراكاتها مع الدول على غرار تركيا وروسيا والصين كذا اجراء زيارات رسمية للدول الافريقية للنظر في الازمات المستعصية ،سيما تلك التي تشكل تهديدا لأمن الجزائر القومي[1]، منها زيارة السيد

صبري بوقادوم الى كل من ليبيا والمشاركة في أداء اليمين لرؤساء كل من الكنغو واوغندا سنة2021، والى غينيا وسيراليون ،الكاميرون التوغو، كينيا بعد حصولها على عضوية غير دائمة في مجلس الأمن .نيجيريا، النيجر، أنغولا ،ليسوتو، جنوب افريقيا خلال نفس السنة ،واللقاء مع منظمة غرب افريقيا CEDEAOسنة 2020م[2]، حيث طبع هذه الزيارات المجال الأمني العسكري والاقتصادي في اطار براغماتي ينم عن بحث الجزائر عن تحقيق مصالحها في القارة الإفريقية عن طريق الحصول على الدعم الافريقي اتجاه القضايا الاقليمية في الساحل وقضية الصحراء الغربية وليبيا للموقف الجزائري.

هذا الى جانب استقبال الجزائر العديد من الزيارات المهمة التي تضمنت الرئيسين التركي والتونسي ،رئيس الوزراء الايطالي ،أمير قطر ،وزراء خارجية كل من مصر ،السعودية ،الامارات، تركيا ،فرنسا وايطاليا.

---

[1] -يونس بورنان: "تبون رئيسا للجزائر ..عام من التفاؤل والاحباط ،مقال منشور بصحيفة العين الاخبارية بتاريخ2020/12/12،تاريخ الاطلاع :15 /2022/05على الموقع http;//al-ain.com/article/tebboune-year-after-the élection

[2] - الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية :تاريخ الزيارة 2020/05/11،الموجود على الموقع: http;//www.mae.gov.dz/page.aspx?page-id=402

ثالثا: اصلاح الدبلوماسية الجزائرية وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية

يبقى تحسين آليات العمل الدبلوماسي ليتناسب مع متطلبات العصر أمر ضروري خصوصا للجزائر التي تعرف تحديات غير مسبوقة لاسيما جوارها الاقليمي المضطرب حيث أن الواقع الاقتصادي لا يمكن فصله عن العمل الدبلوماسي حيث تسعى الجزائر للتخلص من التبعية شبه المطلقة للريع النفطي والغازي من خلال دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات وفي هذا الصدد تعد الدبلوماسية الاقتصادية الطريقة المثلى لايجاد أسواق جديدة في افريقيا

وفي ضوء ذلك استحدث صانع القرار الجزائري سبعين منصب لمبعوثين ويتعلق الأمر باطارات تتمتع بخبرة واسعة لاسيما في مجال التحليل والاستباق من أجل ارساء دبلوماسية ديناميكية واستباقية تكون مؤهلة للمبادرة فيما يخص كبرى الملفات الاقليمية و لتعزيز دور و نشاط الدبلوماسية الجزائرية كقوة وساطة منتجة ومصدرة للسلم والأمن والاستقرار تحت السلطة المباشرة لوزير الخارجية لتكليفهم بقيادة النشاط الدولي وفق سبعة محاور تتعلق بجهود تعكس مصالحها وأولوياتها .من جهة أخرى وفي ظل الانتشار الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي وتطور التكنولوجيا وباعتبار أن الجهاز الدبلوماسي الجزائري الذي يسهر على تنفيذ السياسة الخارجية للبلاد تأثر هو الأخر بالتطورات التكنولوجية الحديثة ،عكفت السلطات العليا عبر وزارة الخارجية الجزائرية الى مباشرة عصرنة وتطوير خدماتها واستراتيجيتها الاتصالية في الآونة الأخيرة واعطاء أولوية للأدوات الرقمية ،ومن هذه الاجراءات المتعلقة بضرورة عصرنة الجهاز الدبلوماسي هو تعزيز دور المنصات الالكترونية في مجال التبادل المعلوماتي حيث قامت وزارة الخارجية باطلاق ثلاثة اجراءات رئيسية تدخل في تطوير الدبلوماسية الاقتصادية للبلد التي أصبحت حتمية لتعزيز الاقتصاد الوطني على الساحة الاقليمية تتمثل هذه الاجراءات في انشاء مكتب للاعلام وترقية الاستثمارات والصادرات وتكوين الدبلوماسيين المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية[1]

على مستوى الممثليات الدبلوماسية الذي يهدف الى استقبال المتعاملين الاقتصاديين وخاصة المصدرين للاستفادة من المعلومات والوثائق المتعلقة بشروط ولوج الأسواق

[1] - عبد الملك بلغربي ،علي مجالدي :آلية جديدة في تعزيز نشاط الدبلوماسية الجزائرية مقال منشور في يومية الشعب ليوم 2021/09/08 .

الخارجية وانشاء قسم ويب في موقع وزارة الخارجية مخصص[1] للدبلوماسية الاقتصادية ويتعلق الاجراء الآخر بتطوير الدبلوماسية الاقتصادية للبلد بتكوين الدبلوماسيين المدعوين لشغل وظائف المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى الممثليات الدبلوماسية من خلال الندوات الاكاديمية في مجال الدبلوماسية التجارية واللغة الانجليزية للأعمال فضلا عن ندوات أخرى وزيارات ميدانية على مستوى أقطاب المصدرين

-وبخصوص تثمين الدبلوماسية الاقتصادية واعادة التوجه نحو افريقيا تم بناء جزء رئيس من الطريق السريع العابر للصحراء لربط الجزائر بلاغوس (نيجيريا)مع وصلات من التشاد ومالي والنيجر وتونس ،وكلفت الجيش الجزائري بتنفيذه الى حتى الحدود مع النيجر وكذلك تفعيل المشروع الاستراتيجي المتمثل في انشاء أنبوب الغاز بين الجزائر ونيجيريا بطول4,128كم يهدف لتصدير الغاز للسوق الاوربية ،اضافة الى المشروع الاستراتيجي المتمثل في الربط بالألياف البصرية بين الجزائر وأبوجا النيجيرية العابر للصحراء من اجل ربط المناطق المعزولة بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية والتي تم الجزء الأخير منه الرابط بين العاصمة وعين قزام وتفعيل التبادل التجاري مع موريتانيا عبر المعبر الحدودي الذي فتح مؤخرا .ومع ليبيا كانت البوابة الاقتصادية هي المدخل الدبلوماسي لها بتفعيل اتفاقية شراكة بين شركة الكهرباء الجزائرية وشركة الكهرباء الليبية والتي توجت بإرسال لجنة خبراء ومهندسين جزائريين للإصلاح محطات الكهرباء في ليبيا. وكذا التصديق على اتفاقية التجارة القارية الافريقية والتي دخلت حيز التنفيذ من 2019 والتي صادقت عليها الجزائر في أفريل 2021،بحيث تضمن العدد [2]36 من الجريدة الرسمية مرسوما رئاسيا حول التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

---

[1] - وكالة الأنباء الجزائرية (الشؤون الخارجية :ثلاثة اجراءات رئيسية لتعزيز الدبلوماسية الجزائرية) ليوم 2021/02/25 شوهدت يوم2022/05/12 aps.dz/ar/algerie/102434-2021-02-25-16-40-26 الموجود على الموقع

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الدمقراطية .(الجزائر: المطبعة الرئيسية2021م)ص3-27.
-استحداث الوكالة الجزائرية للتعاون من أجل التضامن والتنمية في أفريل 2020وتعيين العقيد المتقاعد من أجهزة الاستخبارات |(شفيق مصباح|) على رأسها، حيث تعول عليها الجزائر في اعادة الاعتبار الدبلوماسي والاستراتيجي لها في افريقيا وبعث ديناميكية جديدة في التعاون الدولي تجاه الدول الافريقية.

خاتمة

أدت سنوات الأزمة التي عاشتها الجزائر الى تهميش دورها وانحسار دبلوماسيتها حيث يستدعي الوضع الراهن ادراك الواقع والمكانة التي تتطلع اليها الجزائر من خلال الاحتكام الى مقاربة عقلانية في كيفية تحقيق المصالح القومية في ظل المتغيرات الصعبة التي تعيشها المنطقة والقارة الافريقية خاصة في تشابك وتعقد التهديدات المحيطة اقليميا بالبحث عن الفرص التي يكون لها الأثر في تعزيز دورها القارة الافريقية حيث يشكل الحديث عن فاعلية الدور الجزائري في افريقيا جدلا واسعا لارتباطه بادراك صانع القرار للواقع تحقيقا للمصالح الأمنية والاقتصادية ويذكر أن القيادة الجديدة أبانت عن نوايا وتصورات بشأن اعادة الاعتبار للدور الجزائري ومكانتها الاقليمية في جوارها تحديدا والتي برزت ملامحها من خلال خطابات رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" وتجسدت في مؤشرات التغير في التعديلات الدستورية الأخيرة أين يلاحظ التغير في نهج السياسة الجزائرية الخارجية على المستوى الأمني من خلال الادوار الجديدة التي يضطلع بها الجيش الجزائري والسماح بنشر القوات العسكرية الجزائرية خارج الحدود مما يجسد المرونة والتكيف مع التحديات والتهديدات الأمنية اللاتماثلية في افريقيا ، حيث تمثل افريقيا خيارا استراتيجيا للدبلوماسية الجزائرية التي تشهد نشاطا في السياق الأمني بالحوار والتفاوض والوساطة ومنح المساعدات وعلى الرغم من التوجه نحو افريقيا غير أن دور الاقتصاد الجزائري يبقى محدود ويتطلب مزيدا من اليات القوة الناعمة وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية نظرا لمتطلبات العولمة والتغير في بيئة النظام الدولي حيث باتت قة الدول تقاس بقوة اقتصادها ،وأصبح الاقتصاد سببا في نشوء العلاقات الدبلوماسية بين الدول واعتبارا لأهمية الدبلوماسية الاقتصادية دأب الرئيس تبون الى تعيين ممثل دبلوماسي كفئ في هذا المجال له دراية بالأمور الاقتصادية والتجارية مما يجعله يمارس مهامه بفعالية

-ويمكن القول أن الدبلوماسية الجزائرية شهدت محطات متباينة من التألق والتقهقر لكنها بقيت متشبثة بمبادئها المستندة الى ثورتها وعقيدتها السياسية التي تحمل كثيرا من الحكمة والعقلانية خاصة بما يتعلق بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ،غير أن النظرة المصلحية تستلزم التكييف مع كل التطورات الحاصلة والاستعداد لكل السيناريوهات المحتملة وبالتالي اعادة النظر الى ملائمتها مع صيانة الأمن الداخلي وعدم تضاربها مع المكانة الاقليمية المؤثرة للجزائر وضمان مصالحها الاقتصادية.

-النشاط الجزائري الخارجي مرتبط ارتباطا وثيقا بالمحددات الداخلية حيث أن موقع الجزائر المحوري يسمح لها أن تشكل قطبا دبلوماسيا رائدا في افريقيا ذلك لأن لها حدود مع دول

صحراوية (النيجر،مالي...)خاصة بسياسة حسن الجوار والتسوية السلمية للنزاعات الاقليمية وتطوير التعاون وتحقق بذلك دوا في الدبلوماسية الافريقية خاصة أن الجزائر لها تجربة واسعة في مكافحة الارهاب

-تسعى الجزائر الى تعزيز نفوذها داخل القارة الافريقية ومختلف الهيئات الافريقية وعلى رأسها منظمة الاتحاد الافريقي ومن هذا المنطلق جاء تعيين مبعوثين خاصين يهتمان بملف الساحل الذي يعد من الملفات الكلاسيكية للجزائر حيث تسعى الجزائر من خلال توجهها الى افريقيا الى ضم الدوائر الأمنية من خلال علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف لمواجهة التهديدات وتعيين مبعوث خاص يشرف على ملف الصحراء الغربية ليؤكد دور الجزائر الريادي في دعم القضايا العادلة وحق الشعوب في تقرير مصيرها

-انتقلت الدبلوماسية الجزائرية من فعل الخطاب الى الممارسة الفعلية فتأسيس الوكالة الجزائرية للتضامن الدولي بهدف تمويل المشاريع الانسانية في القارة الافريقية بشكل خاص وهي قوة ناعمة تهدف لاستعادة المكانة الاقليمية للجزائر

التوصيات

اذن في ظل التحديات الاقليمية والدولية الراهنة يستوجب على الجزائر أن تسعى للحفاظ على مكانتها وضمان استقرارها وتعزيز حضورها الدبلوماسي في جميع القطاعات وعلى كافة المستويات حيث ينبغي على الجزائر:

-تحسين آليات العمل الدبلوماسي ليتناسب مع متطلبات العصر أمر ضروري خصوصا أن الجزائر تعرف تحديا ت ومخاطر في جوارها الاقليمي المضطرب وتزايد الأطماع الاستعمارية والقوى الاقليمية المتدخلة في افريقيا والمنافسة الدبلوماسية المغربية ، وتكييف اليات العمل الدبلوماسي ليتوافق مع معطيات الواقع .

-تعزيز أدوات القوة الناعمة في افريقيا وفاعلية الجذب والاقناع والتأثير.

-الاحتكام الى التوجه البرغماتي المصلحي حيث أن أي نشاط خارجي هدفه تحصيل المصلحة الأمنية والاقتصادية وكسب الفرص سواء من خلال الزيارات الى الدول الافريقية .

-الاعتماد على الشراكات الثنائية في تعزيز الدور الاقتصادي والاستفادة من تطور العلاقات مع الدول المتقدمة .

-الارتباط مع الدول الافريقية التي لا تربطها علاقات دبلوماسية مع الجزائر في ظل المنظمات الاقليمية.

-عصرنة اليات العمل الدبلوماسي والتكيف مع متطلبات العولمة والأمن السيبيراني .

-تنشيط تفاعلات المبعوثين الدبلوماسيين لأفريقيا .

-زيادة نقاط الرحلات الجوية في افريقيا وتطوير مجال النقل والطيران لزيادة التقارب بين الجزائر وافريقيا.

-تمتين الجبهة الداخلية المجتمعية وتقويتها كدعامة للنشاط الخارجي حيث أن الاستقرار الداخلي ينعكس ايجابيا على الفعل الخارجي.

-اشراك مؤسسات المجتمع المدني بكل أطيافه في دائرة صنع القرار الخارجي .

---

1 - :Robert A. Mortimer "the Algerian Revolation in Search of the African Revolution." (the Journal of Modern African Studies,no.3 :1970)

htpp://www.jstor.org/stable/158849.

1 - سمية رمدوم :الجزائر وافريقيا نحو البحث عن فاعلية الدور .متابعات افريقية.(مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية،العدد(15)ذو القعدة 1442هـ-يوليو 2021م موجودة في الموقع www.Kfcris.com

1 - سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة)،ص103.

1 - سمية رمدوم، مرجع سابق ،ص53.

1 - طه بوخزنة ، **دور الدبلوماسية الجزائرية في ملف الصحراء الغربية(جبهة البوليساريو-أتموذجا-2000-2014)**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص الأنظمة السياسية المقارنة والحكم الراشد، جامعة حمة لخضر، الوادي)،ص20.

1 - عادل بن عمر ،**محاضرات في مقياس السياسة الخارجية الجزائرية** ،(محاضرات ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر تخصص علاقات دولية ، جامعة محمد لمين دباغين –سطيف 2 الجزائر ،2020/2019)

1 - سمية رمدوم ،مرجع سابق ،ص50.

1 - علي الدين هلال ، مسعد نيفين : السياسة الخارجية لدولة الامارات المتحدة .(المكتب الجامعي الحديث، الامارات المتحدة :1999)ص28

1-)سليم العايب ،مرجع سابق ،ص21.

1 - **محمد سليم السيد :تحليل السياسة الخارجية .(مركز االثاني:لدراسات الاستراتيجية ،القاهرة ،مصر.ط2، السنة 1989)ص96.**

Algeria's African Policy in the Light of the Ukraine-Russia War: .Continuity and new challenges

BelkacemIratni

Prof, Faculty of Political Science and International Relations

.University of Algiers 3

Abstract:

The unpredictable war that has irrupted between Ukraine and Russia did not only shake international peace and stability, disrupt the chain of commodity supplies, disturb the security of energy supplies, but also increased inflation worldwide and threatened the growth of global economy .

In this vein, Africa was notkept aloof from the thorny incidences of this war because of the fragile economies of many African countries, their heavy dependence on imported food and energy products that have become scarce and verycostly .

Though the main external policies of Algeria have not been basically altered by the implications of the Ukraine-Russia war on Africa , this country ought to size these new opportunities to strengthen its presence and influence inthe African continent in order to reinforce its position within the new regional and world configurations that have been hastened by this conflict .

Key words: Algeria, Africa, Ukraine-Russia war, energy costs, food crisis,

Introduction

Algeria's strategy towards other African countries in recent years hasbeen focusing on the necessity of:

-strengthening its security mechanisms in order to combat terrorism and its affiliated networks linked to organized crime,

-finding peaceful solutions to disputes between African States and settling internal civil wars through the policy of reconciliation, inclusive dialogue away from foreign interference .

This paper argues that this new East/ West power rivalry may lead to political and ideological antagonisms between African States and to the marginalization of the African Union whilethe spiral increase of energy and food prices may lead to more or less violent conflicts within many African States. Ongoing civil war in Libya, tensions over the Nile waters and power rivalries in the Great lakes region may continue, inexorably .

These potential threats may overshadow the imperious task of the States to fight growing security threats because of the exacerbation ofsocial discontent, unemployment, poverty, food shortages and energycrisisimpliedby the Ukraine-Russia war .

Algeria may confront a more aggressive policy that Morocco has been pursuing in regional and African fora in the light of its alliance with "Israel" and strategic alignments induced by the implications of this kind of a new cold war. In addition, the widespread of terrorist activities near its Southern confines and the continuous instability in neighbouringLibyamay threaten further Algeria's security .

Algeria has a sizeable potential to play a more assertive role in African politics and gain from economic prospects induced by this engagement. However, this role may not be conclusive in the absence of internal political consensus and the lack of pursuingthe policy of diversifying the national economy .

This paper is divided into two parts:

-The first will pertain to review Algeria's internal assets needed to invigorate its African designs,

-The second will delve into the mainactions Algeria ought to implement on the African scale .

I-The imperative need to reinforce domestic potentials

1- Bolstering national political consensus

Algeria witnessed a period of political instability due to the decision taken by President Bouteflika to run for a fifth mandate, despite his critical health shape. This move led to huge street protests that occurred every Friday from February 2019 until the irruption of Covid 19. The post-Bouteflika erawitnessed changes in political and military institutions as well as the imprisonment of many State'sdignitaries and oligarchs, accused of corruption, nepotism and illegal embezzlement. Finally, a new president was elected in December 2019, a new constitution enacted in November 2020, and internal order progressively re-established bringing political stability .

To build the new Algeria, as expressed in the political rhetoric waged by the new leadership, cases of corruption were brought before courts, bureaucratic practices started to ease and a policy of the moralization of public life began to emerge. Associations were also encouraged to activate in all domains in order to strengthen civil society, empower women social activities and incite youth to participate in political activities and run for elective positions .

Most significantly, the new leadership incepted a policy of "reunification" to bring opponents and those excluded from national decision making in the past to participate in the process of building this new Algeria togetheras exalted by the official discourse .

This policy of unifying ranks and mobilizing all energies is certainly needed to cement an internal front based on democratization of the public process, political dialogue, cultural diversity and modernity with the preservation of consensually- consecrated values .

An enlightened political leadership, a sound civil society and a competitive educational system remainnecessary conditions to build a strong State that can be influential in regional and world affairs. In parallel, strengthening national economic capabilities will permit the State to conduct an active foreign policy that can achieve national interests, and increase the prestige of its people and spread its cultural values .

2-Diversifying the economy and increasing exports capabilities

Algeria boosts substantial natural resources. It has nearly 13 billion barrels of proven oil reserves: (16th in the world) and accounting for about 0. 7% of the world's total oil reserves. It exported around 5. 00. 000 b/d out of 1. 1 million b/d produced in 2021 .

Algeria enjoys also large natural gas reserveswhich stand at nearly 5 000 billion cm (11th in the world). It exported 54 billion cm of gas in 2021 out of 100 billion cm produced (5th in the world) in 2021. Moreover, shale gas reserves represent 20. 000 billion cm, which constitutea good-long term prospect .

Sizeable mineral resources make up the rest of Algeria's riches such as iron-ore, gold, copper, zinc, silicon, helium, manganese, phosphates and uranium. Many of these mineral deposits are still untapped, in addition to a huge solar potential, believed one of the largest in the world .

However, Algeria's "Achilles' heel" lays on its heavy dependence on hydrocarbons exports as over the 2015-2020 period, hydrocarbon exports accounted for 19 % of GDP, 94% of product exports and 40% of the budget revenues. [1]This dependence consists in the fixation of oil prices by world energy market not only on theequation related to demand and supply but also on the fluctuations induced by geopolitical changes and events .

Inevitably, thedwindling of the prices of hydrocarbonsgenerates in Algeria, financial constraints on public spending and low performance levels. For instance, oil exports decreased from 1millionb/d in mid-2010s to 540. 000 b/d in 2021 and gas exports fell to roughly 55 billion cm in 2021 from 65 billion cm in 2016 .

[1] Mei. edu/publications/higher-oil-prices-are- giving-algeria-breathing room.

GDP also declined from nearly $220 billion in 2014 to $167billion in 2021,[1] and foreign exchange reserves slimed from a cushion of $ 121 billion in October 2016 to $42 billion in March 2021. [2]Conversely,the government maintained huge financial transferstopreservesocial peace by subsiding basic consumption commodities, youth unemployment allowances, medical assistance, free housing for lower-incomers and financing small project schemes for young entrepreneurs. Besides, underground economy was so flourishing that the value of the informal market economy reached the staggering amount of $90 billion in 2021. [3]

With the sudden increase of oil from roughly $50 per barrel at the beginning of 2021 to $86 per barrel at the end of that year and to a momentarily exceeded level of $123 per barrel induced by the Ukraine-Russia war, Algeria started to instill economic reforms. Thus, this country started to hasten the diversification of the economy andlaunchsome developmental projectswith the promulgation of a new code of investments. These efforts came with much pain because of the difficulty to change mentalities and ensure the transition from a nanny State and a centrally controlled economy to free market, competition and the culture of personal merit and innovations .

What remains for Algeria to embark upon is to increase exports outside the hydrocarbons sector through encouraging public but mostly private enterprises, facilitating domestic and foreign investments and orienting exports of non-hydrocarbon products to African markets in order to sustain its African policy .

II-Old orientations, a new emphasis:

[1] https://tradingeconomics.com/algeria/gdp.

[2] Mei.edu/publications/higher-oil-prices-are- giving—algeria-breathing room.

[3] https://algeriainvest.com/en/news/en-algerie-le-probleme-de-fond-est-celui-du-secteur-prive.

The Ukraine-Russia war did not alter the features of Algeria's African policy, but induced the focus on some actions in order to enhance the political influence of this country and boost its economic gains .

Some heavy tendencies and general orientations have marked Algerian foreign policy back to the diplomacy of the National Liberation Front that waged a warof liberation against French colonial rule from November 1954 to July 1962. The principles that sprung from a long and bitter war of liberation have impregnated the perceptions of the leaders of independent Algeria of the outer world and influenced the basic orientations of Algerian foreign policy .

Such orientations stressed the need to preserve national sovereignty and territorial integrity, and ensure the reliance on the country's own means to protect its security away from foreign interference or obedience. They explain also Algeria's involvement in settling conflicts through mediation and good offices in many parts of the world and its desire to contributein the social, economic and cultural emancipation of the peoples, particularly in Africa .

-A continuous role of abroker:

The motivations of Algeria's involvement in mediation initiatives lay on its perception as a neutral and reliable actor, its engagement to ensure peace and stability, particularly in the Maghreb region and Africa, curbing French influence in Africa and countering Moroccan pretentions in this continent. [1]Algeria has a sound record in mediation in African conflicts as the cases of theTuareg rebellions in Mali (1963, 1993,

[1]Mahmoud Gamal, Restoring the role:The Algerian mediation role in the region, various actors and challenges, August 15, 2021,https://futureuae.com/rn/Mainpage/Item/6507/restoring-the-role-the-algerian-mediation-role-in-the-region%2C-various-motivators-and-challenges.

2006 and 2015) and in Niger in 1993, Egypt-Libya in 1977,Ethiopian-Eritrean in 2000, and the Renaissance Ethiopian Dam in 2021 .

One of the most resounding achievements of Algerian mediation efforts consisted in striking a peace agreement signed in Algiers in June 2015 by the central authorities of Mali, Tuareg tribes and other factions of the northern parts of this country. Since then, Algeria has monitored the implementation of this agreement by Malian belligerents and succeeded in preserving the territorial integrity of Mali and in making progress that aimed at reinforcing decentralization, better distributing the national income and resources as well as pushing forward the democratization of the political process in Mali .

Algeria ought to pursue the efforts to implement all the dispositions of the 2015 Algiers Peace Agreement in order to preserve the territorial integrity of Mali against the separatist temptations of some Tuareg tribes. It should also continue to counter the spread of Jihadist groups, satisfy the demands of the populations located in the Northern parts of this country and cut the social ferment for the proliferation of terrorist groups and their affiliated networks of drug trafficking, smuggling of arms and illegal migration .

With regard Libya, Algeria should encourage a global solution to the crisis that has harshly hit its neighbor, preferably within " the African group of Contact, " or in the framework of the United Nations in order to avoid foreign interference andmeddling in Libya's internal power scramble .

- Reinforcing collective security mechanisms:

Being convinced that the spread of terrorism and extremism has a transnational dimension and that it cannot be eradicated by one country alone, Algeria moved to

actively participated in incepting collective mechanisms such as the African Peace and Security Architecture (APSA) and the ″Rapid African Intervention Forces″ and contribute efficiently in African Union's initiative of ″keeping the arms silent. ″

Such efforts would certainly consolidate the survival of AU against the attempts made by some countries (′Israel′ and its allies in Africa) to undermine the cohesion of this organization and its efficiency in solving conflicts in Africa and promoting the political and economic emancipation of this continent .

In an attempt to fight terrorism by other soft measures, Algeria has succeeded in convincing African countries to implement the resolutions adopted by UN and AU, whichaimedatcriminalizing the payment of ransoms to terrorist groups in exchange for the release of hostages and freezingthe sources that provide finance and logistic facilities to terrorist organizations. In this vein, it may be interesting to recall that Al Qaida in the Islamic Maghreb(AQIM) has gained about $100 million in the early 2010s for the exchange of European hostages held in Mali. [1]In 2020, the terrorist groups of JamaatNusrat al Islamwa al Muslimeen (JNIM) activating in Mali received $ 20-30 million and obtained the release of 204 of their militants, in exchange for the release of a Malian personality and three other hostages .

To fulfil its commitment to work for an "African solution to African conflicts" in order to avoid foreign assistance or interference, Algeria succeeded in setting up, the Operational Joint Committee of the Chief of Staff (CEMOC) with Mali, Niger, Mauritania in 2010. The objective of this security mechanism intended to coordinate the fight against terrorist groups and their affiliated smuggling networks in the Sahel

[1]Algeria recalled its ambassador to Bamako in protest for the negotiations that occurred between Malian authorities and terrorist groups.

region. Algeria also contributed in establishing the Unit of Fusion and Liaison (UFL)with its Sahel partners, in addition to Burkina Faso,inNovember 2010, which aimed at exchanging information onterrorist groups activating in this region .

Despite the weakness of the armies of its Sahel-Saharan partners and the lack of coordination between the members of CEMOC, Algeria worked to maintain the operability of this military structure. This determination came as a response to France's military intervention in Northern of Mali in 2013 and initiative to set up a rival Sahel-Saharan security mechanism (G5) inFebruary2014,[1] perhaps in order to keep Algeria's influence away from the Sahel-Sahara region .

The doubts resented by Algeria with regard the efficiency of foreign interference in African security affairs proved right as French military operations to contain the spread of terrorist groups in the Sahel-Sahara region failed. Street marches took place in Bamako against French presence in Western Africa in January, February and September 2022. Similarpopular protests erupted in Ouagadougou, the capital of Burkina Faso in October and November, the same year .

Heavy tensions mounted between France and Mali following the military coup that occurred in 2021. The new Malian rulers denounced the French military presence in Mali and the defense agreements signed between the two countries in the past and resorted to replace the French troops by the Wagner groups in their fight against the expansion of the jihadist threat .

[1] Burkina Faso, Chad, Mali, Mauritania and Niger created the G5 at the Summit convened in Nouakchott on February 15-17, 2014.

The implication of the Wagner groups in Mali and other African countries may face some constraints as the Russian mentors of these groups may find some difficulties in recruiting soldiers and financing their military operations. Possibilities to reinforce CEMOC seem, then, more evident, especially in the case of the weakening of the G5 as the result of Mali's withdrawal from this military mechanism announced in November 2022 and the eventuality of France's defection .

Furthermore, the new Algerian Constitution enacted in 2021 may offer opportunities for the Algerian army to participate in the operations to maintain peace duly mandated by the United Nations / and or the African Union. This basic change of the principle of keeping aloof the Algerian army from intervening outside the national borders may enhance the international prestige of Algeria and as a corollary; this country may make a good use of the proved military experience and expertise it gained in keeping stability in the Maghreb and the Sahel-Sahara region. The objective is not to engage into military adventures or hazardous operations that would be humanly and materially costly as it was the case of foreign powers interventions in Afghanistan, Iraq, Syria, Mali or Libya, but to share duties in conformity with the international law and thelegal responsibilities of the States .

The convening of an extraordinary meeting of the CEMOC in Algiers in October 2022 and the audience given to its representatives by the Algerian President[1] highlight Algeria's determination to reactivate this common military structure , in line with the new projections and emphasis that Algerian African policy may take in the future .

- Bolstering economic projects:

[1] EL Djeich, No 712, November 2022, p13.https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/revues/images/EldjeichNov2022Fr.pdf.

Since the independence gainedin 1962, the outcome of Algeria's cooperation with the rest of Africa has been quite limited. The North African country initiated some projects in the field of oil prospects with Niger and Mauritania in the 1970s. During this period, Algeria had a fishery and shipping joint venture with Mauritania and completed, later, its section of the Sahara highway linking Algiers to Kano in Nigeria .

Algeria wiped the debts amounting $902 millionit has over 14 Sub-Saharan African countries[1] and it was reported that it has, discreetly, annulated the cumulative debt of $3 billion, it detained over 10 African countries in 2012. [2]According to an Algerian energy expert Mustapha Mékideche, Algeria unlike other countries, has neither claimed back the payment of this debt or transformed it into investments in these debt-contracting countries. [3]This proceeding expressed Algeria's generosity and solidarity towards African countries .

Trade exchanges withSub-Saharan remained very low. In 2017, Algeria's trade with the rest of Africa amounted to $3billion. The exports of this country to the rest of Africa reached $1. 83million or 5% of its total exports and its imports accounted for $ 1. 2

[1] https://www.agenceecofin.com/gestion-publique/3005-11302-alger-annule-la-dette-de-14-pays-africains-sans-leur-exiger-de-contreparties, 30 :5/2013

[2] Ibid.

[3] https://www.aps.dz/algerie/127095-effacement-de-dettes-l-algerie-a-toujours-soutenu-la-liberation-et-le-developpement-economique-des-pays-africains-et-arabes.

million or 3% of its global imports. [1]The volume of exchanges between the two partners even slightly declined from $ 3. 46 billion in 2018 to 3. 15 billion, a year later. [2]

Oil and gas represent 90% of Algeria's exports to the rest of Africa while Algeria imports coffee, food products, copper, wire and tobacco from this part of the world .

There is a little doubt that theses exchanges did not record tangible increase because of Covid-19 and its effects on African countries .

It remains that Algeria has comparative advantages in terms of trade and exports, mainly in the sectors of oil, pharmaceutical industry, food and building materials. Algerian big State-owned companies such as Sonatrach and Sonelgaz could export energy and electric outlets to Africa because of their intrinsic productive capabilities, expertise and financial assets. In addition, the central authorities should pursue industrial growth by boosting the level of investments, encourage entrepreneurship and grant export facilities to private companies .

These last years, there was much talk about easing banking and finance regulations in order to permit Algerian enterprises to set up factoring and commercial activities in Africa and a lot was saidabout allowing financial institutions to establishbranchesthat could sustain Algerian firms in African markets .

The challenges are daunting as gaining market shares in Africa depends on the ability of the Algerian companies to face the competitionofcountries that enjoy better productive potential, financial inducements, technologic assets and marketing expertise. Algeria has certainly the needed economic ingredients and the teething

[1]Tralac.org/documents/publications/ trade-data-analysis-1986-algeria-intra-africa-trade-and-tariff-profile-june-2018/file.htlm.

[2] Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Direction Générale des Douanes, Rapport 2019, douane.gov.dz/amb/pdf//rapport/_com-ext_2019__uf.pdf.

African Free Trade Area (ACFTA) would offer great opportunities to this country, providing the pursuit of the diversification of the national economy, increase the level of its industrialization and the standard of its services as well as engaging marketing initiatives.[1]

For the time being, Algeria should accelerate the completion of Integrative projects with Africa such as:

-the gas pipeline linking Nigeria to Europe through the Algerian territory in order to enhance gasexports of African countries to this continent. This joint venture may enhance the postures of Algeria and Nigeria in standing as serious alternatives for the defection of Russia oil, and gas supplies .

- the highway road linking the southern parts of Algeria to Agadès (Niger)and then Kano (Nigeria) in order to enlarge African road connections and transport facilities .

- the hub in Algeria's most southern city of Tamanrasset to multiply flight connections with Africa's most important airports inorder to facilitate the mobility from Africa to Europe, and the transportation of goods and commodities .

-the trans-Saharan optic fiber backbone that aims at expanding internet connections and digital technologies to Sub-Saharan countries .

-Propagating cultural values:

Algeria should pursue its efforts to promote its de-radicalization policy, which aims at preventing youth from falling into ideological extremism and from joining terrorist groups. Such a policy was successful since less than a hundred of Algerian youngsters have responded to the call for jihad made by the Middle East-based terrorist

[1]A bilateral agreement was signed in Algiers in November 2022 related to the establishment of the Algerian- Nigerian Business Council.

organizations such as Al-Qaida and the Islamic State (ISIS) in the mid-2010s, in contrast to the substantial flows of contingents from other Arab countries. In this vein, the teachings of moderate Islam in educative institutions and media should continue and there is a need to enlarge the geographical membership of the Sahel-Sahara Association of Imams, Imams and Predicators, which Algeria helped to set up in 2013. Indeed, more than 20 African countries boast a majority of Muslims or a substantial portion of Islamic faith .

Another important vehicle for spreading Algeria's cultural values may consist in enhancing the role of Muslim moderate brotherhood cells such as the *tariqaTijaniya*which has its origin in AinMadhi, a small town located near the Algerian southern city of Ouargla. This *zawiya*is widely present in Western Africa. Furthermore, Algeria should also continue to train Imams coming from Sub-Saharan countries in order to contain the spread ofSalafism imported from the Middle East .

Conclusion:

As Africa may become the new power scramble for the world's major powers given the emergence of a kind of a new cold war between East and West as highlighted by the Ukraine-Russia war, Algeria ought to strengthen its power capabilities in order to turn into an appreciable partner for the rest of the African continent .

In the past, Algeria's African policy tended to focus on political issues and was more tempted to conduct mediation efforts in order to contribute in solving some conflicts in Africa, without awaiting recognition or seeking hegemony designs, in return .

Because of the well-established structural and dialectic link existing between economic capabilities and efficient foreign policy, Algeria needs to strengthen its

military capabilities in order to help fight terrorism in the Sahel-Sahara region in particular and boost its economic prospects in Africa .

Substantial efforts were engaged to revitalize Algerian African policy in the light of the new international mutations and to participate in reshaping the world geostrategic configuration that is taking place in the light of the Ukraine-Russia war. The challenges are great, but Algeria has the needed ingredients to play an active role, equidistant from East and West dichotomy, and turn into a good example for other countries of the southern hemisphere .

[1] - عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 2،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ت ن، ص 658.

[2] - محمد خليل الموسى، ع الفتاح علي الرشدان، اصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية. المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2005 ص ص15-16.

[3] - السيد أمين شلبي، في الدبلوماسية المعاصرة. عالو الكتب، القاهرة، 1997، ص 29.

[4] - محمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص ص 17-18.

[5] - السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص 29.

[6] - المرجع السابق، ص 43.

[7] - مارتن غريفش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية.(تر: مركز الحليج للابحاث)، مركز الخليج للابحاث، الامارات، 2008، ص 204

[8] - محمد الدبار، ابعاد السياسة الخارجية دراسة تاصيلية. دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 2019/03/29، ص 1.

[9] - عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 3، المؤسسة العربية للدراسات والنسر، بيروت، ص 386.

[10] - محمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص 22.
[11] - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية. ط2، مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 8.
[12] - محمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص ص 21-22.
[13] - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 9.
[14] - عربي لادمي محمد، السياسية الخارجية: دراسة في المفاهيم ،التوجهات والمحددات. المركز الديمقراطي العربي، 2016/12/27، على الرابط الالكتروني:https://www.democraticac.de/?p=41719

[15] - جمال خشيب، قوة اقليمية معطلة: سياسة خارجية جزائرية كلاسيكية في عالم كنغير تاملات نقدية في ضوء مقاربة القوة الناعمة. مجلة تجسير، المجلد4، العدد 01، مركز بن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية، قطر، 2022، ص 72.
[16] - سمير قط، السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: المبادئ، الأسس والتطورات. 2019/06/10، على الرابطالالكتروني: https://cutt.ly/mMI9hYt
[17] - العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة (الجزائر)، 2010، ص 36.
[18] - جمال خشيب، مرجع سابق، ص 71.
[19] - جمال خشيب، مرجع سابق، ص 71.
[20] - العايب سليم، مرجع سابق، ص 99.
[21] - وهيبة خبيزي، النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الافريقي. ص ص 289-292. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/141/2/1/6810
[22] - المرجع السابق، ص 285.
[23] - الهيئة العامة للاستعلامات، الاتحاد الأفريقي وثائق ومعاهدات: بروتوكول حول انشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الافريقى. 2009/09/30، الرابط الالكتروني:https://cutt.ly/BMFmwxF
[24] - افريكا نيوز، مقاربة الجزائر في إرساء السلم والأمن في إفريقيا. 2022/02/06، الرابط الالكتروني: https://africanews.dz/647-3
[25] - بنجامين نيكلز، دور الجزائر في الأمن الأفريقي. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 03 /04/ 2014، الرابط الالكتروني: https://carnegieendowment.org/sada/55240
[26] - حفيظة مكي، النيباد ومجلس السلم والأمن الافريقي .. مداخل لتفعيل محور الجزائر- أفريقيا. المركز العربي للبحوث والدراسات 2019/12/11، الرابط الالكتروني:http://www.acrseg.org/41437
[27] - محمد مسلم، تنشيط الاتحاد الإفريقي للضغط على دي ميستورا: جهود جزائرية وجنوب إفريقية لمحاصرة قرار مجلس الأمن. جريدة الشروق 2021/11/15، على الرابط الالكتروني:https://cutt.ly/tMJZnUT
[28] - رضا شنوف، الجزائر أمام تحدي سحب صفة مراقب من إسرائيل في القمة الأفريقية المقبلة. جريدة القدس العربي، 2022/01/28، الرابط الالكتروني: https://cutt.ly/sM8Xt9n
[29] - محمد مسلم، ماذا يعني تعليق عضوية إسرائيل في الاتحاد الإفريقي؟. جريدة الشروق، 2022/02/08، الرابط الرابط الالكتروني: https://cutt.ly/NM8NEVz
[30] - بهاء الدين عياد، ما دلالات قرار الاتحاد الأفريقي تعليق منح إسرائيل صفة مراقب؟. 2022/02/07 23:55
[31] - دالع وهيبة، المقاربة التنموية للجزائر في الساحل الافريقي النيباد كآلية تنمية شاملة. دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للدراسات والبحوث العدد 18، 2013، ص 54.
[32] - المرجع السابق، ص 55.
[33] - احمد بوقليلة، الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا النيباد. مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص45.
[34] - المرجع السابق، ص 46.
[35] - دالع وهيبة، مرجع سابق، ص ص 57-58.

36 - Robert A. Mortimer: "the Algerian Revolation in Search of the African Revolution."the Journal of Modern African Studies,no.3(1970): htpp://www.jstor.org/stable/158849.

37 - سمية رمدوم :الجزائر وافريقيا نحو البحث عن فاعلية الدور .متابعات افريقية.(مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية،العدد(15)ذو القعدة 1442ه-يوليو 2021م موجودة في الموقعwww.Kfcris.com

38 - سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة)،ص103.

39 - سمية رمدوم، مرجع سابق ،ص53.

- طه بوخزنة ، **دور الدبلوماسية الجزائرية في ملف الصحراء الغربية(جبهة البوليساريو-أتموذجا-**2000-2014)،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص الأنظمة 40 السياسية المقارنة والحكم الراشد، جامعة حمة لخضر، الوادي)،ص20.

- عادل بن عمر ،**محاضرات في مقياس السياسة الخارجية الجزائرية** ،(محاضرات ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر تخصص علاقات دولية ، جامعة محمد لمين دباغين –سطيف 2 الجزائر 41 (2020/2019،

- سمية رمدوم ،مرجع سابق ،ص42.50

- علي الدين هلال ، مسعد نيفين : السياسة الخارجية لدولة الامارات المتحدة .(المكتب الجامعي الحديث، الامارات المتحدة :1999)ص4328

-)سليم العايب ،مرجع سابق ،ص44.21

- محمد سليم السيد :تحليل السياسة الخارجية .(مركز االثاني:لدراسات الاستراتيجية ،القاهرة ،مصر.ط2، السنة 1989)ص96.**45**

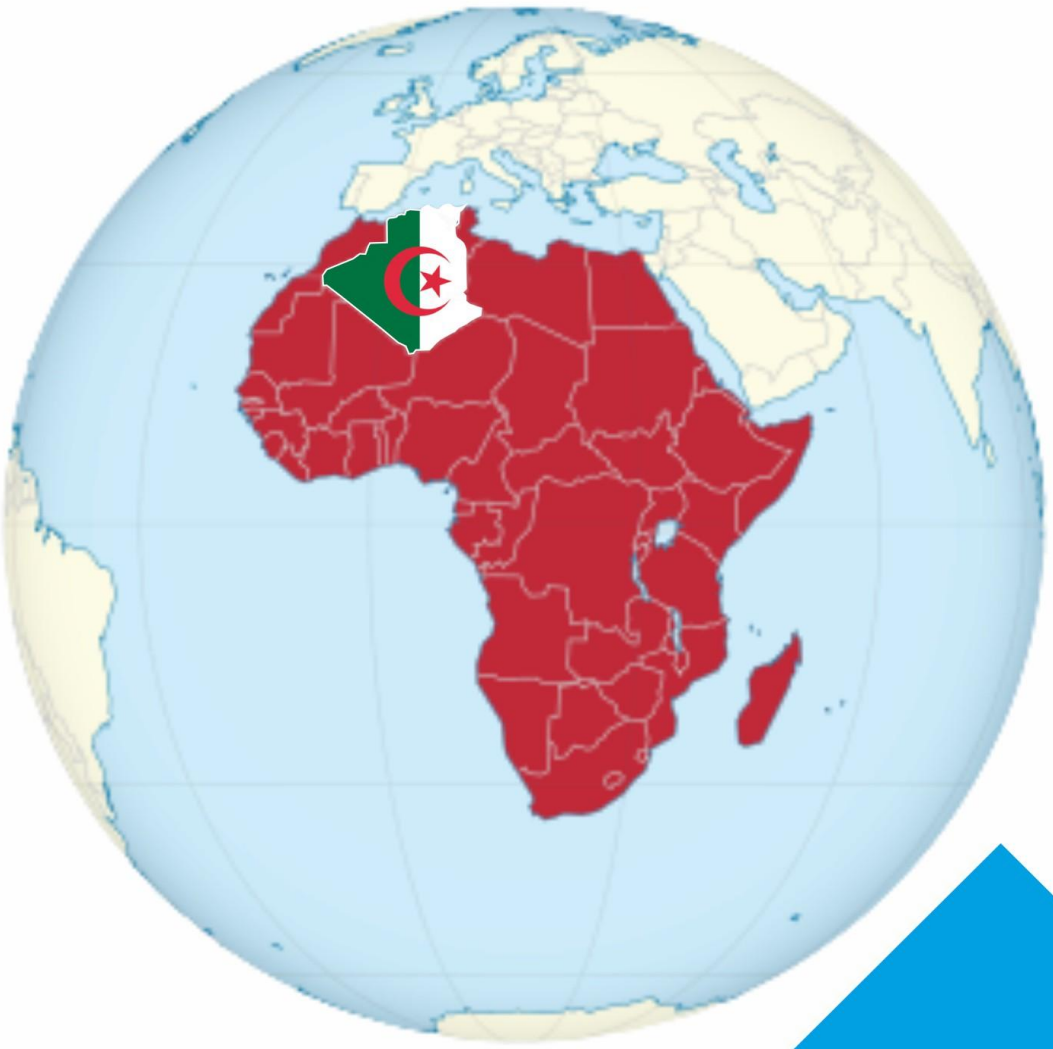

ISBN: 978-9931-983-73-6

9 789931 983736

مخبر
السياسات العامة
وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر
LPDDSA